

قانون العقوبات الليبي
القسم الخاص - الجزء الثاني
جرائم الاعتراف على الاسواق

الطبعة الاولى
1398 ور - 1988 م

الكمية المطبوعة 5000 نسخة



قانون العقوبات الليبي

القِسْمُ الْخَاصُّ

الجزء الثاني

جرائم الاعتداء على الأموال

ر. محمد رمضان بارہ

عضوية المدرس بكلية القانون

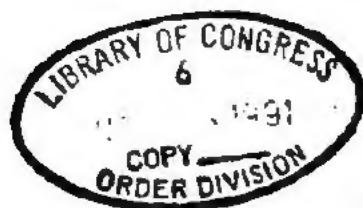
جامعة قار يونس

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الجاهلية العربية | اللبس | السعة | الاسم | كنه | العدد |

الإهداء

الى طفلي العزيزين بشير وعمر
مع أخلص تحياتي



مقدمة

تقسيم جرائم الأموال:

تناول المشرع الليبي الجرائم ضد الأموال في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المتعلق بالجرائم ضد آحاد الناس. وهذا الباب مقسم إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول منها خاص بالجرائم ضد الأموال باستعمال العنف ضد الأشياء أو الأشخاص (المواد 444 - 410) وهو يشتمل على الأحكام المختلفة المتعلقة بجرائم السرقة والجرائم المتعلقة بالتعرض للعقوبات، أما الفصل الثاني فهو يتعلق بجرائم الاحتيال (المواد 461 - 465 مكررة ب)، وهو يشتمل على جرائم النصب والصك دون مقابل الوفاء والربا وخيانة الأمانة، أما الفصل الثالث والأخير فهو خاص بالأحكام المشتركة بين الفصلين السابقين ويحتوى على مادة وحيدة تتعلق بعدم إقامة الدعوى على ذوى القربى (المادة 466).

وبذلك يتضح أن المشرع الليبي قد أقام تقسيمه لجرائم الأموال على أساس أن هذه الجرائم ترتكب إما عن طريق العنف أو عن طريق الاحتيال.

وهذا التقسيم في واقعه لا يستند إلى أى أساس علمي، حيث إنه اعتبر أن استعمال الحد الأدنى من الطاقة اللازم لأخذ الشيء عنفاً، من ذلك أنه اعتبر جرائم السرقة في جميع صورها من الجرائم التي ترتكب بالعنف مع أنه من المعروف أن هذا النوع من الجرائم غالباً ما يرتكب خفية ودون وجود أى مظهر للعنف. ولذا فإن هذا التقسيم لجرائم الأموال ليست له أية أهمية عملية.

ونظراً لصعوبة إيجاد تقسيم سليم لهذه الجرائم فقد نادى البعض بعدم

ضرورة إيجاد تقسيم معين لهذه الجرائم إطلاقاً⁽¹⁾.

وسوف نقصر الدراسة في هذا الجزء - الجزء الثاني - من الكتاب على أهم الجرائم التي جرت العادة على تدريسها بكلليات القانون وهي: جرائم السرقة (المواد 444-450) والنصب (م 461)، الصك دون مقابل الوفاء (م 13) مكرر من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية)، خيانة الأمانة (م 465)، وجريمة العثور على شيء أو حيوان ضائع بنية تملكه (م 445 مكررة ب)، وجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة (م 465 مكررة أ) وأخيراً النص الخاص بعدم إقامة الدعوى على ذوى القربى (م 464). وسوف نخصص لكل جريمة من هذه الجرائم باباً على حدة.

المَبَابُ الأول

السَّرَقَةُ

تمهيد:

يعرف التشريع الجنائي الليبي ثلاثة أنواع من جرائم السرقة هي السرقة البسيطة (م 444 ع)، السرقة المشددة (م 446 - 447 ع)، والسرقة المخففة (م 448 و 448 مكرر ع)⁽¹⁾ غير أن هذه الجرائم رغم اختلافها فيما بينها من حيث المحل أو السلوك أو القصد أو العقاب إلا أنها تتفق فيما بينها، وتعرف من الناحية الفقهية بالسرقة.

وقد ميز التشريع الجنائي الليبي أسوة ببقية التشريعات الحديثة، السرقة عن غيرها من جرائم الأموال الأخرى، وخصوصاً خيانة الأمانة والنصب والإتلاف، وهجر بذلك تحديد القانون الروماني للسرقة بأنها كل استيلاء على مال الغير بسوء قصد. ويرجع الفضل في تمييز السرقة عن غيرها من جرائم الأموال الأخرى إلى القانون الفرنسي الصادر عام 1811 م فهو الذي حدد العناصر المميزة لكل جريمة منها على حدة، حيث نص على جريمة السرقة في المادة 379 وعلى جريمة النصب في المادة 405 وعلى جريمة خيانة الأمانة في المادة 408. ولكن ذلك لا يعني أن، التمييز بين هذه الجرائم قد أصبح واضحاً بالنسبة لكل الحالات، بل إن الفقه والقضاء يختلف في تكييف العديد من الوقائع وتحديد كثيراً من الحالات وذلك على النحو الذي سنعرفه عند دراسة الأحكام التفصيلية لكل جريمة على حدة.

(1) مصدر هذا التقسيم المواد 424 و 425 و 426 من قانون العقوبات الإيطالي.

هلاقة أحكام السرقة الواردة في قانون العقوبات بأحكام القانون رقم 148 لسنة 72 م في شأن إقامة حدى السرقة والحرابة :

منذ أن صدر القانون رقم 148 لسنة 72 م في شأن إقامة حدى السرقة والحرابة، أصبح لا يلتجأ إلى تطبيق أحكام السرقة الواردة في قانون العقوبات، إلا إذا لم يمكن تطبيق أحكام هذا القانون الخاص.

وقد بينت أحكام قانون حد السرقة الشروط الواجب توافرها في السرقة المعاقب عليها حداً (م 1) وإذا توافرت هذه الشروط يعاقب السارق بقطع يده اليمنى (م 2).

أما جريمة الحرابة، أى الاستيلاء على مال الغير مغالبة فيعاقب على ارتكابها بموجب أحكام هذا القانون، المحارب بالقتل إذا قتل سواء استولى على مال أم لم يستول (م 1/4) ويعاقب بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى إذا استولى المحارب على المال بغير قتل (م 4/ب).

وتنص المادة السابع عشرة من هذا القانون على أنه «لا يجوز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليها في هذا القانون ولا استبدال غيرها بها ولا تخفيضها ولا العفو عنها».

كما تنص المادة العاشرة من نفس القانون على أنه :

- 1- تثبت الجريمتان المنصوص عليهما في المادتين الأولى والرابعة من هذا القانون بإقرار الجانى مرة واحدة أمام السلطة القضائية أو بشهادة رجلين. ولا يعد المجنى عليه شاهداً إلا فى الحرابة إذا كان شاهداً لغيره.
- 2- ويجوز للجانى المدول عن إقراره إلى ما قبل صيرورة الحكم نهائياً، وفى هذه الحالة يسقط الحد إلا إذا لم يكن ثابتاً إلا بالإقرار، ولا يخل سقوط الحد بمعاقبته تعزيراً وفقاً لحكم الفقرة 4 من هذه المادة.
- 3- ويراعى فى صحة الإقرار والشهادة وشروطهما إتباع المشهور من أئمة المذاهب، ويعتبر الشاهد عدلاً إذا كان ممن يتجنب الكبائر ويتقى فى الغالب الصغائر.
- 4- وتطبق العقوبات التعزيرية المنصوص عليها فى قانون العقوبات إذا لم يكتمل الدليل الشرعى المنصوص عليه فى هذه المادة أو عدل الجانى عن

إقراره وذلك متى اقتنع القاضي بثبوت الجريمة بأى دليل أو قرينة أخرى.
كما تنص المادة الثالثة من نفس القانون على أنه: «لا يطبق حد السرقة إذا كان للجاني شبهة كما فى الأحوال التالية:.....».

كما تنص المادة 3/22 من نفس القانون على أنه: «إذا امتنع القطع يعاقب الجاني تعزيراً طبقاً لأحكام قانون العقوبات». كما تنص المادة 1/23 من نفس القانون على أنه «يطبق المشهور من أيسر المذاهب فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون بالنسبة لجريمتى السرقة والحراية المعاقب عليها حداً، فإذا لم يوجد نص فى المشهور طبقت أحكام قانون العقوبات»⁽¹⁾، وقضت المحكمة العليا الليبية «بأن المراد من أيسر المذاهب بالنسبة إلى المتهم هو ذلك الذى فيه مصلحته»⁽²⁾.

ومن هذه النصوص يتضح أن قانون العقوبات لا يصير واجب التطبيق إلا بامتناع توقيع الحد: لتخلف الدليل الشرعى أو لعدم توفر الأركان والشروط اللازمة لذلك. وفى ذلك تقول المحكمة العليا الليبية بأنه «من المقرر قانوناً أن سقوط الحد فى السرقة أو خلو الدعوى من أدلة الإثبات الشرعية الموجبة له لا يحولان دون معاقبة المتهم تعزيراً بالعقوبات المنصوص عليها فى القوانين الأخرى»⁽³⁾. وقضت بأن «عدول الجاني عن إقراره سواء تم أمام محكمة الموضوع أو أمام محكمة النقض وإن كان يترتب عليه امتناع توقيع الحد عليه إذا لم تكن السرقة ثابتة إلا بالإقرار إلا أن هذا العدول ليس من شأنه إهدار إقرار الجاني الصادر منه أمام أية جهة من جهات التحقيق أو المحاكمة، فالإقرار الصادر منه يظل قائماً ومنتجاً لآثاره فى ثبوت السرقة المعاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات متى اطمئنت المحكمة إلى صحته وسلامته»⁽⁴⁾. كما قضت بأنه وإن

(1) استعاض المشرع عن عبارة «المشهور من مذهب الإمام مالك» الواردة أصلاً فى النص بعبارة المشهور من أيسر المذاهب بموجب القانون رقم 8 لسنة 75 المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم 9 لسنة 1975 م.

(2) المحكمة العليا 1974/6/25 م مجلة المحكمة العليا ص 11 عدد 2 ص 195.

(3) المحكمة العليا 1978/12/5 م مجلة المحكمة العليا ص 15 ع 4 ص 195.

(4) المحكمة العليا 1981/4/7 م مجلة المحكمة العليا ص 18 ع 1 ص 218 وأيضاً 1983/2/8 م ص 10 ع 3 ص 228.

كان بالرجوع إلى أقوال المتهم والمجنى عليهما أمام هذه المحكمة والتي تفيد أن المتهم قام بسرقة الأشياء المذكورة من منزل المجنى عليهما بعد أن تسلل إليه واستخرج بعض النقود من معطف كان معلقاً، وبعضها مع جهاز راديو من دولاب صغير - كوماتينو - وقد ضبطت لديه المسروقات، الأمر الذي يفيد ويؤدي إلى ثبوت قيام المتهم بما نسب إليه، إلا أنه لما كان المجنى عليهما قد وهبا وملكا المتهم الأشياء المسروقة وفقاً للإقرار الذي قدمه محامى المتهم وشهد على ذلك، وعلى توقيعه من المجنى عليهما موظفان بالمحكمة، وكان تملك الشيء المسروق للمتهم من المجنى عليهما من شأنه أن ينهى الخصومة، وهى مطالبة المجنى عليهما بحقهما فيما سرق منهما، والمطالبة بالحق أمر مشروط لقيام الحد فى جرائم السرقة عند بعض المذاهب الفقهية، ثم إن تملك المسروق للسارق ينهى ملكية المسروق لصاحبه الأول ويحول ملكيته إلى من قام بسرقة بسبب تملك المجنى عليه له، وشرط إقامة الحد فى واقعة السرقة المعاقب عليها حداً أن يكون المال المسروق مملوكاً للغير، وطالما صار ملكاً لمن قام بسرقة فقد تخلف هذا الشرط أو على الأقل من شأنه أن يثير شبهة فى الملكية، والحدود تدرأ بالشبهات، وقد كان تأثير تملك المسروق للسارق من قبل مالكة الأصل محل خلاف بين علماء الشريعة فى إسقاط الحد، فمنهم من يرى أنه غير مسقط للحد مطلقاً ومنهم من يرى أنه مسقط للحد قبل صدور الحكم وقبل الإمضاء - أى التنفيذ - لأن الإمضاء على حد قوله هو جزء من القضاء وما يصلح أن يكون مانعاً من القضاء يصلح أن يكون مانعاً من الإمضاء. إلا أن المادة 3 من القانون رقم 148 لسنة 72 بشأن حدى السرقة والحراية قد نصت فى صدرها وفى الفقرة السابعة منها على أنه - لا يطبق حد السرقة إذا كان للجاني شبهة كما فى الأحوال الآتية - . . ومنها إذا تملك الجاني المال المسروق بعد السرقة وقبل الحكم نهائياً فى الدعوى - وكان تملك المجنى عليهما لما سرق منهما قد قرره فى 1980/11/25 م أى قبل صدور حكم من هذه المحكمة، وكان الحكم فى السرقة المعاقب عليها حداً لا يكون نهائياً إلا بصدور حكم من المحكمة العليا وفقاً لنص المادة 18 من نفس القانون فإن من شأن ذلك التملك أن يحول دون تطبيق الحد فى واقعة الدعوى ومن ثم فإنه يتعين القضاء بسقوط الحد وبالتالي إلغاء الحكم الصادر من محكمة الجنايات بمعاقبة المتهم حداً بقطع يده اليمنى بدون حاجة لبحث بنية الشروط الأخرى. ولا يغير من ذلك أن

يكون المتهم قد اعترف بقيامه بالسرقة وضبطت المسروقات لديه لأن حد القطع لا يقوم إلا حيث تتوفر شروطه بالرغم من ثبوت صحة الواقعة، كما أن سقوط الحد لأي سبب لا يحول دون معاقبة الجاني تعزيراً في حالة اقتناع المحكمة بثبوت قيام المتهم بالسرقة المنسوبة إليه وتوفر المسألة الجنائية⁽¹⁾.

غير أنه نظراً لأن القانون رقم 148 لسنة 1972 م يعتبر من القوانين الخاصة التي تخرج دراستها عن موضوعنا، فإننا سوف نكتفي في هذا المقام بدراسة أحكام السرقة الواردة في قانون العقوبات⁽²⁾.

موضوع الحماية الجنائية:

نظراً لعدم كفاية الحماية التي يقدمها القانون المدني لحيازة الأموال المنقولة، وذلك للسرعة التي تصير بها هذه الأموال غير قابلة للحيازة طبقاً لنصوص نفس هذا القانون الأخير، التي تقر بأن الحيازة في المقول سد الملكية إذا كان الحائز حسن النية، والحيازة في ذاتها قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية (م 2/980 من القانون المدني الليبي)، وبأن من كان حائزاً للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس (م 968 من القانون المدني الليبي). من أجل ذلك التجأ المشرع إلى فرض عقوبات جنائية ضد كل من يختلس مالا منقولاً مملوكاً للغير، وذلك على النحو الوارد في المواد 444 - 450 عقوبات. وهذه النصوص تهدف في مجملها إلى منع الاستيلاء غير المشروع على حيازة الأموال المنقولة المملوكة للغير.

والحيازة التي تهدف هذه النصوص الجنائية إلى حمايتها هي الحيازة كمركز واقعي، وذلك دون نظر إلى أصلها، وفيما إذا كانت تعد حيازة في مفهوم القانون المدني أم لا⁽³⁾. ولذا فلا يشترط أن يكون المسروق مه هو مالك المنقول، بل يكفي لقيام جريمة السرقة، أن يكون من قام باختلاس المال المنقول قد استولى عليه دون وجه حق، يستوي أن يكون المسروق مه هو

(1) المحكمة العليا 1980/12/23 م محلة المحكمة العليا س 4 ص 142 و 141

(2) لمزيد من الاطلاع حول موضوع السرقة المعاف عنها جداً انظر محمد سامي الدواوي أحكام السرقة والحماية - منشورات جامعة قاروبس 1981 م

(3) V. Manzoni, Trattato di dir pen II, vol. IX, pag. 7

المالك للمال أو أنه حائزه استناداً إلى أى سبب قانونى آخر، أو أنه حائزه لمجرد أنه يمارس سلطة فعلية عليه⁽¹⁾، لأنه إذا كان من الطبيعي أن القانون لا يحمى السارق ضد المالك، فإنه من المنطقي أن القانون الجنائي يعتبر فعل الشخص الثالث الذي يسرق سرقة، لأنه بالإضافة إلى السارق الأول وجد سارق آخر زاد من الضرر أو الخطر الذي يهدد مال المسروق منه الأصلي. وهكذا فإن السرقة في جوهرها هي تبديل للحيازة، فالحيازة هي موضوع الحماية الجنائية في جرائم السرقة، وليس الملكية كما يعتقد البعض. وبالتالي فإنه لقيام السرقة يكفي أن تثبت المحكمة أن مالاً منقولاً كان في حوزة المجنى عليه وأنه غير مملوك للمتهم، أما إثبات كيفية حصول المجنى عليه على هذا المال فليس من أركان جريمة السرقة، وإنما هو واقعة سابقة عليها لا شأن لها في ثبوتها⁽²⁾. ولذا فإن من سرق مالاً ثم يسرق منه بعد مجنياً عليه في سرقة جديدة⁽³⁾.

واعتبار السرقة جريمة ضد الحيازة ليس ضد الملكية - فالملكية تحمي من خلال حماية الحيازة على نحو ما أشرنا - هو الاتجاه السائد في القضاء الإيطالي، وقد برز هذا الاتجاه بصورة واضحة فيما عرض على هذا القضاء أخيراً، من قيام بعض الأشخاص بالاستيلاء على حيوانات برية مملوكة للحكومة FAUNA SELVATICA حيث أكدت العديد من المحاكم الإيطالية التي عرضت عليها قضايا هذه الحيوانات - محكمة سينا ومحكمة ميلانو - بأن السرقة جريمة ضد الحيازة وليست ضد الملكية. ورفضت هذه المحاكم قيام جريمة السرقة على فعل من قام بالاستيلاء على تلك الحيوانات، رغم صدور قانون ينص على أنها ملك من أملاك الحكومة. وأرجعت تلك المحاكم رفض قيام السرقة في هذه الحالات إلى أن السرقة تفترض كركن خاص بها إخفاء الأشياء على من يحوزها، في حين أنه لا يتصور نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الحيوانات أن تمارس الحكومة أية سلطة فعلية عليها أو أن تكون لها سلطة التصرف فيها، وهو ما يعد مظهراً من مظاهر الحيازة، وبالتالي فإن الاستيلاء على هذه الحيوانات لا يكون

(1) Relazione Ministeriale sul Progetto del codice penale italiano, 11, N. 438.

(2) المحكمة العليا جلسة 1976/4/8 م مجلة المحكمة العليا ص 13 عدد 1 ص 181

(3) نفس إيطالي 1953/12/15 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici Penali annotati, Giuseppe Lattanti Milano, Dott. A. Giuffrè.

جريمة⁽¹⁾. وهذا التحديد لمحل الحماية الجنائية من حرائم السرقة له أهميته، في تحديد المجنى عليه الذي رضاه ينفي الاختلاس كمعصر من عناصر السرقة، وهو كذلك الذي يرجع إليه الحق في الشكوى في الحالات التي يتطلب فيها القانون لتحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة السرقة شكوى المجنى عليه، كما هو الحال في السرقة الواقعة ضد الزوج أو أحد الأصول أو الفروع، إذ لا تقام الدعوى إلا بناء على طلب المجنى عليه (م446ع).

ويلاحظ أن هذه المسائل لا تثار عادة إلا في الأحوال التي تختلف فيها شخصية مالك المال عن شخصية حائزة.

وإذا كان الهدف بتجريم السرقة هو حماية الحياة كمرکز واقعي، فإن المجنى عليه في هذه الجريمة والذي رضاه ينفي عنصر الاختلاس في السرقة كما يعود إليه الحق في الشكوى والحق في التنازل عنها في الحالات التي يجوز فيها ذلك، هو حائز المال الذي يكون المال تحت سيطرته الفعلية ولو لم يكن هو مالكة. ولذا فإن الابن الذي يسرق أموال والده من حيازة شخص ثالث دون رضاه هذا الأخير، فإن تحريك الدعوى الجنائية في مواجهته لا يتوقف على شكوى، لأن هذه الجريمة تعد جريمة سرقة بسيطة وليس جريمة سرقة بين الأصول والفروع لا تقام الدعوى الجنائية بشأنها إلا بناء على طلب المجنى عليه طبقاً لنص المادة 466 عقوبات. فالمجنى عليه ليس هو المالك (أي الأب) ولكنه الحائز للمال المسروق (أي الشخص الثالث) وهو في هذا المثال لا يعد من أقارب المجنى عليه الذين يتوقف على شكواهم تحريك الدعوى الجنائية على نحو ما توجب المادة 466 من قانون العقوبات.

ونتناول فيما يلي أحكام جريمة السرقة البسيطة في فصل أول ثم نعرضها بتناول أحكام السرقة المشددة في فصل ثانٍ ونتناول في الآخر أحكام السرقة المخففة في فصل ثالث وذلك على النحو التالي:

(1) محكمة استئناف ميلانو 1981/6/17 م ومحكمة سيينا 1981/1/13 م. مشار إلى هذان الحكمان في المجلة الإيطالية لقانون العقوبات والإجراءات الجنائية ع 4 شهر أكتوبر وديسمبر 1981 م ص 1600.

الفصل الأول

السَّرقَةُ البَسِيطَةُ

النص القانوني:

تناولت هذه الجريمة المادة 444 من قانون العقوبات حيث تنص على أنه «كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره يعاقب بالحبس».

ويعد من الأموال المنقولة في حكم قانون العقوبات الطاقة الكهربائية وجميع أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية. وتكلم فيما يلي عن أركان هذه الجريمة والعقوبة المقررة لها.

المبحث الأول أركان الجريمة

كما يتضح من النص المذكور أعلاه أن أركان هذه السَّرقَة هي:

- 1- الاختلاس وهو الفعل المادي.
- 2- محل الاختلاس أي المحل المادي،
- 3- القصد الجنائي وهو الركن المعنوي.

غير أننا قبل الانتقال إلى دراسة كل عنصر من هذه العناصر على حدة، يجب أن نشير إلى أننا أثناء دراسة هذه العناصر أو الأركان سوف نواجه بمصطلحات عديدة مصدرها الأساسي القانون المدني، كمصطلح المال والمنقول والحيازة الخ... إلى غير ذلك من المصطلحات الأخرى. فما هو يا ترى الاتجاه الذي يمكن أن نلتجئ إليه في تفسير هذه المصطلحات في إطار جريمة السَّرقَة؟

لا يجمع الفقه في هذا الخصوص على رأى واحد، فسمّا هناك اتجاه تقليدى في الفقه يرى أن المصطلحات المنقولة عن القانون المدنى إلى القانون الجنائى، يجب أن تفسر في ضوء مصدرها أى القانون المدنى. والقانون الجنائى طبقاً لوجهة النظر هذه لا يستطيع أن يغير جوهر أشياء تنمى إلى قانون آخر، وإنما يجب أن يقف دوره عند إسداء حمايته إضافة إلى الحماية المقررة بموجب القانون الخاص أو المدنى⁽¹⁾.

أما الاتجاه الآخر في الفقه - وهو ما نرجحه - وهو ما يعرف بالاتجاه المستقل، فهو الذى يرى أن القانون الجنائى عندما يشير إلى مبادئ مستقاة من القانون المدنى، فإنه يجب أن لا يتقيد بتحديد القانون المدنى لهذه المبادئ. وإنما يجب أن يحدد لها مفهوماً مستقلاً يعطيها معنى أو على الأقل لونها مستقلاً⁽²⁾.

على أنه يجب الإشارة إلى أنه حتى في إطار هذا الاتجاه الأخير، فإن أنصاره لا يجعلون منه حكماً عاماً لكل الحالات، وإنما يرون وجوب معالجة كل حالة على حدة استقلالاً عن الحالات الأخرى في إطار جرائم الأموال عموماً. فالجنائى يجب أن يبحث في المصطلحات أو المبادئ المنقولة إلى القانون الجنائى من القانون المدنى، وينظر ما إذا كانت تتناسب مع الحماية التى تهدف النصوص الجنائية إلى تحقيقها. فإذا كانت لا تحقق الحماية المقصودة فإنه يجب عليه أن يعدلها بما يحقق هذه الحماية⁽³⁾.

ونتكلم فيما يلى عن كل ركن من أركان السرقة على حدة:

المطلب الأول

الاختلاس

الاختلاس هو العنصر المادى في السرقة. فالسرقة لا تقع إلا باختلاس المال المنقول المملوك للغير. وقد استعمل المشرع اللىلى لفظ الاختلاس

Rocco, L'oggetto, pag. 53, Nota, II.

(1)

G. Maggiore, Dir. pen. V, II, Pag. 917.

(2)

F. Antoliser, Manuale di diritto Penale, P.S.I. 6 ed. Aggiornatua, A Cura di. L. (3)
contred Giuffrè, Milano 1972 Pag. 120.

للدلالة على السلوك الإجرامي المكون للجريمة، ترجمة للكلمة الرومانية CONTRACTATIO التي كان يستعملها القانون الروماني في التعبير عن الفعل المادي للسرقة. وقد استعملت أغلب التشريعات العربية هذا اللفظ، في حين استعمل المشرع اللبناني والأردني، بدلاً عنه لفظاً آخر هو لفظ TOGLIFRE.

ومهما يكن من أمر فإنه يقصد بالاختلاس المكون للعنصر المادي لجريمة السرقة، الاستيلاء على حيازة المال المنقول المملوك للغير بغير رضا حائزه أو صاحبه. وذلك يعني أن الاختلاس هو إنشاء حيازة جديدة على المال لم تكن موجودة قبل الاستيلاء عليه⁽¹⁾، إذ يفترض أن الجاني ليس له حيازة سابقة على المال وإنما نشأت الحيازة الجديدة بعنصرها المادي والمعنوي دون رضا الحائز السابق للمال بفعل الاختلاس. ولذا فإن الاختلاس يقوم على عنصرين أحدهما مادي قوامه النشاط الإجرامي الصادر من الجاني بقصد الاستيلاء على حيازة الشيء، والثاني شخصي قوامه عدم رضا صاحب الشيء أو حائزه على الفعل الذي سلبه حيازته.

وتوضح فيما يلي كل عنصر من هذين العنصرين.

١ - فصل الاختلاس:

إن تحديد فعل الاختلاس يتوقف على تحديد الحيازة، فالاختلاس لا يتحقق إلا بإنهاء الحيازة الأولى وإنشاء حيازة جديدة دون رضا صاحب الحيازة الأولى.

والحيازة هي أصلاً من موضوعات القانون المدني، استعان بها فقهاء القانون الجنائي للتمييز بين جريمة السرقة وجريمة خيانة الأمانة. ذلك أنه بالنسبة إلى هذه الأخيرة فإن الجاني يوجد في حيازته ابتداء مال الغير الذي استحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره. أما بالنسبة للسرقة فإن الجاني استولى على حيازة المال بفعل الاختلاس.

كما أن الحيازة هي التي تميز جريمة السرقة عن جريمة النصب. ذلك أنه بالنسبة للنصب فإن الجاني يستولى على حيازة المال برضا صاحبه وليس بدون

(1) مشار إلى المراجع في الصفحة الثالثة رقم (1)

رضاء كما هو الحال بالنسبة لجريمة السرقة.

والحيازة هي علاقة بين الشخص والشيء، تسمح للشخص بالسيطرة على ما يحوّزته بطريقة مستقلة، أي دون الخضوع للرقابة المباشرة لشخص آخر له على نفس الشيء سلطة قانونية أعلى. وبالنظر إلى الحيازة في نطاق قواعد القانون المدني فإنها تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- الحيازة التامة أو الكاملة: وهي التي تكون لمالك المال أو مدعي ملكيته. لأنه إضافة إلى توافر الرابطة المادية في هذه الحيازة، أي الرابطة الفعلية بين الحائز والشيء الذي يحوّزه وما تعطيه هذه الرابطة من سيطرة تامة على الشيء من حبس وانتفاع وتصرف، يتوافر أيضاً عنصر معنوي، قوامه أن الحائز للمال ينصرف قصده حال الانتفاع بالمال أو التصرف فيه، إلى ممارسة هذه السلطات باعتباره صاحباً للمال.

ب- الحيازة الناقصة أو المؤقتة: وهي تكون للحائز غير المالك. ويتوافر للحائز في هذه الحالة الجانب المادي للحيازة التامة دون جانبها المعنوي، مثال ذلك حيازة المرتهن حيازياً والمودع لديه والمستأجر، ذلك أن الحائز في هذه الحالات إنما يحوّز المال لحساب مالكه.

ج- الحيازة المادية أو العارضة: وهي الحالة التي يوجد فيها المال مادياً بين يدي شخص آخر ليس له عليه حيازة تامة أو ناقصة، ففي هذه الحالة يوجد المال بين يدي الشخص عرضاً، دون أن يكون له عليه حق مباشرة أي سلطات لا لحسابه الخاص ولا لحساب غيره، مثال ذلك تواجد الشيء بين يدي الشخص لمجرد فحصه أو رؤيته تحت رقابة وإشراف صاحبه. ولا يترتب هذا النوع من وضع اليد أي حق أو التزام لمن وجد المال بين يديه عرضاً. ورغم أن هذا النوع الأخير من الحيازة ليس له من أهمية في مجال القانون المدني،

(1) انظر في الفقه العربي محمود نجيب حسي - جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني 1969 م ص 65 وأيضاً محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص - الطبعة السادسة 1964 م ص 442. وفي الفقه الإيطالي انظر:

V. F. Antolisei, P. S. I. pag. 209, Pannian, il Possesso nel dir. pen. Milano Roma 1946 Nuvoletti, il Possesso nel dir. pen. Milano, 1924, pag. 192.

باعتبار أنه لا يرتب حقوقاً ولا يفرض التزامات، إلا أنه يعد الأساس الذي اعتمد عليه فقهاء القانون الجنائي في تحديد عنصر الاختلاس اللازم لقيام جريمة السرقة. حيث اعتبر هؤلاء الفقهاء أن كل من يسيطر على مال منقول مملوك للغير تحت رقابة وإشراف حائزه، حيازة تامة أو ناقصة، يعد صاحب يد عارضة، فإذا نزع حيازة هذا المال دون رضا حائزه عد سارقاً. ولذا فيعد سارقاً من يدخل قاعة الاطلاع بمكتبة أحد الكليات، ويطلب كتاباً على سبيل الاستعارة الداخلية لقراءته تحت رقابة وإشراف أمين المكتبة، غير أنه يستولى عليه ويفر به. لأن الحيازة في هذا المثال باقية لأمين المكتبة، رغم وجود الكتاب بين يدي المستعير. كما يعد سارقاً السجين الذي تعهد إليه إدارة السجن بأشياء لاستعمالها أثناء وجوده في السجن، كالملابس والأواني الخ. غير أنه يفر من السجن ويستولى على هذه الأشياء، لأن حيازة هذه الأشياء باقية لإدارة السجن رغم تسليمها إليه.

غير أنه يجب أن يلاحظ أن الحيازة التي يقوم بالاستيلاء عليها جريمة السرقة تفترض علم الحائز بما يحوز ذلك أن الحيازة الكاملة أو الناقصة تتطلب اتجاه نية الحائز الاحتفاظ بالشئ إضافة إلى سيطرته الفعلية عليه. وهذه النية غير متصور توفرها إذا كان الشخص غير عالم بالأشياء التي يحوزها. غير أن تحقق هذا الشرط لا يتطلب أن يكون الشخص عالماً بتفاصيل كل شئ يحوزه، ولكن يكفي أن يكون هذا العلم عاماً لا ينصرف إلى تفاصيل كل الأشياء التي يحوزها دون تمييز. ولذا فيعد حائزاً صاحب صندوق البريد للمراسل التي تودع في صندوقه ولو لم يكن عالماً بمحتوياتها ويعد سارقاً من يستولي عليها دون رضا صاحبها. كما يعد صائد السمك حائزاً للسمك الذي يدخل في شبابه ولو لم يكن عالماً بنوعه أو بعدده، ويعد الاستيلاء عليه دون رضا حائزه سرقة⁽¹⁾.

كما يلاحظ أن القاعدة الواردة في القانون المدني التي تقضى بأنه «لا تنقضى الحيازة إذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الحق مانع وقتي» (م 1/961) لا تلقى معارضة في تطبيقها على الحيازة التي يتحقق بتبديلها جريمة

(1) انظر أنتوليرى - القسم الخاص الجزء الأول - ص 211 وانظر أيضاً محمود نجيب حسي - ص 69.

السرقه . إذ لا يمنع من بقاء الحيازة لصاحبها عدم ظهور سلطته الفعلية على ما يحوز في فترات مؤقتة . فابتعاد صاحب المسكن عن مسكنه لا يعنى انتهاء حيازته على محتوياته . كما أن من يترك دراجته أو عربته فى محل أو طريق عام ، فإنه بالرغم من انقطاع الصلة المادية بين هذه الأشياء وحائزها ساعة تركه لها ، إلا أن ذلك لا يعنى انتهاء حيازته لها ، وإنما يكفى فى هذه الحالة توفر نية الشخص فى الاحتفاظ بالشئ باعتباره صاحبه . غير أنه حتى فى هذه الحالة الأخيرة فإنه يجب أن لا يفقد صاحب المال إمكانية إعادة السيطرة المادية على الشئ طبقاً للمفهوم الاجتماعى . ذلك أن الاستيلاء على الشئ أو المال الذى لا يعرف صاحبه مكان وجوده ، بحيث يستطيع فى أى وقت إعادة سيطرته عليه ، لا يعتبر سرقة ، ولكن يمكن اعتبار الاستيلاء عليه فى هذه الحالة بنية تملكه ، يكون جريمة العثور على شئ ضائع أو مفقود المقررة فى المادة الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957م .

وفعل الاختلاس يستلزم تدخل الجانى وإنشاء حيازة جديدة يغتال بها المال من حائزه ، أما إذا وجد المال ابتداء بين يدى الشخص ، ولكنه امتنع عن رده إلى صاحبه أو أفسده أو أعدمه فلا يعد فعله هذا سرقة ، وإن كان يمكن عده مسؤولاً عن جرائم أخرى كخيانة الأمانة أو الإتلاف ، ولذا فإذا رفض المستأجر تسليم الشئ المؤجر إلى صاحبه فإن فعله هذا لا يعد سرقة .

أما إذا انتقلت الحيازة ولو لفترة قصيرة إلى صاحب الحق فيها ، ثم اختلس الشئ من كان حائزاً له فإنه يعد سارقاً ، مثال ذلك أن يسلم البائع البضاعة إلى المشتري ثم يقوم باختلاس بعض منها ، فإنه يعد سارقاً .

وهكذا فإنه كلما تدخل الجانى بشاطفه وأنهى الحيازة الأولى لصاحب الشئ وأنشأ لنفسه أو لغيره حيازة جديدة عليه عد سارقاً . أما إذا دخل الشئ أو الحيوان فى حيازة شخص ما دون سعى منه ، وقام بالاستيلاء على حيازته فإن فعله لا يعد سرقة ولكنه قد يكون جريمة العثور على شئ أو حيوان ضائع إذا توافرت باقى شروطها .

وإذا قام الجانى بالاستيلاء على حيازة الشئ دون رضا حائزه فإن فعله يعد سرقة مهما كانت الوسيلة التى تم بها الاستيلاء (غير أنه يستثنى من ذلك الحالات التى يتم فيها الاستيلاء على حيازة المال بالإكراه ، فهذا الفعل يشكل

جريمة أشد هي جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة 450 عقوبات). سواء استعمل الجاني جسده لتناول طعام غيره أو شربة أو أنه سخر لذلك إنساناً آخر حسن النية أو أنه عرض كلباً أو قرداً على خطف شيء من آخر وحمله إليه، أو أنه أوصل أسلاكه الكهربائية بأسلاك غيره لإضاءة بيته أو لاستعمال الكهرباء في زراعة أرضه ونطبق لذلك حكم بأن «جريمة السرقة تتحقق بكل فعل يخرج الشيء من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق ونحت تصرفه متى قصد وقت ارتكابه اختلاس منقول مملوك للغير من غير رضاه بنية تملكه⁽¹⁾»، غير أنه لا يكفي لارتكاب فعل الاختلاس مجرد إنهاء الحيازة الأولى، وإنما يجب فوق ذلك إنشاء حيازة جديدة مستقلة على الشيء. ولذا فلا يعد مختلساً من يطلق طائراً أو حيواناً مملوكاً للغير من قفصه أو حضيرته، وجعله بذلك يسترد حرته أو من يعدم الشيء في مكانه فهذا الفعل يخرج عن معنى الاختلاس ويعتبر إتلافاً، إتلاف منقول إذا كان الشيء منقولاً (م 457 عقوبات) وقتل حيوان إذا كان المقتول حيواناً (م 460 عقوبات). ولا يستثنى من ذلك غير الحالات التي يتم فيها استهلاك الشيء بإتلافه، فهذا الفعل الأخير لا يعد إتلافاً ولكنه يعد سرقة، لأن إتلاف الشيء في هذه الحالة لا يعدو أن يكون طريقاً من طرق التصرف في المال وإنشاء حيازة جديدة عليه، ذلك أنه لا يشترط في الحيازة الجديدة أن تستمر مدة طويلة من الوقت بين يدي الجاني، بل إنه يكفي أن تنشأ الحيازة الجديدة المستقلة على الشيء ولو للحظة بسيرة من الوقت. وبالتالي فإنه يستوى لقيام الحيازة الجديدة أن يقوم الجاني بالاحتفاظ بالشيء بعد الاستيلاء عليه أو يستهلكه أو يلقيه في البحر.

وإذا أنشأ الجاني حيازة جديدة مستقلة على الشيء، فإنه يستوى أن ينشئ هذه الحيازة لنفسه أو لغيره. كما أنه يستوى أن يكون هذا الغير قد علم بها أو لم يعلم مادام الجاني نفسه عالماً بذلك.

كما يلاحظ أن مجرد وضع اليد على الشيء دون نقل حيازته، قد يعد شروعاً في السرقة وذلك على النحو الذي سنعرفه فيما بعد.

2- عدم رضاه حائز الشيء:

لا يعد فعل الجاني بانتزاع المال المنقول المملوك للغير أو نقله أو أخذه أو

(1) المحكمة العليا جلسة 19 مارس 1983 م مجلة المحكمة العليا ص 21 عدد 4 ص 139

إخراجه من حائزه سرقة إلا إذا تم بغير رضاه هذا الأخير. أما الرضاء فهو ينفي الاختلاس، لأن الجائر نفسه قد رضى بإنهاء حيازته للشيء.

وعدم الرضاء بتبديل الحيازة هو الذى يتحقق به الاختلاس لا عدم العلم. ذلك أن مجرد العلم بالسرقة لا يحول دون وقوعها طالما ثبت أن المجنى عليه لم يكن موافقاً على ذلك. فأخذ متاع شخص بغير علمه ولكن بموافقة ورضاه ينفي الاختلاس. أما إذا أخذت أشياء المجنى عليه بعلمه ولكن دون رضاه، فإن ذلك ليس من شأنه أن ينفي ركن الاختلاس فى السرقة. ذلك أن قانون العقوبات لا يشترط فى السرقة المعاقب عليها أن يأخذ الجاني المال خفية، وإن كان هذا الشرط لازماً لقيام جريمة السرقة المعاقب عليها حداً (م 2/1 من القانون رقم 148 لسنة 1972 م فى شأن إقامة حدى السرقة والحرابة) ولذا فإنه لا يمنع من قيام الاختلاس علم المجنى عليه بأن غيره يستولى على حيازة ماله وهو عاجزاً عن رده أو مقاومته، أو أن السرقة تمت عن طريق الخطف أو النهب.

أما الرضاء الذى يمنع من قيام الاختلاس فهو الرضاء الحقيقى للجائر بتسليم ما فى حيازته إلى غيره. وفى ذلك تقول محكمة النقض المصرية «أن التسليم الذى ينفي ركن الاختلاس فى السرقة يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصوداً به التخلّى عن الحيازة حقيقة، فإن كان عن طريق التغافل بقصد إيقاع المتهم وضبطه فإنه لا يعد صادراً عن رضاه صحيح، وكل ما هنالك أن الاختلاس فى هذه الحالة يكون حاصلاً بعلم المجنى عليه لا بناء على رضاه منه، وعدم الرضاء لا عدم العلم هو الذى يهيم فى جريمة السرقة⁽¹⁾».

وينبغى أن يكون الرضاء حتى ينفي الاختلاس سابقاً أو معاصراً لانتقال حيازة الشيء من حائزه الأصلى. فإذا كان الرضاء سابقاً على ذلك فإنه ينبغى أن يظل قائماً حتى ارتكاب الفعل، ذلك أن حائز الشيء قد يرضى بانتقال حيازة ماله إلى شخص آخر غيره قبل انتقال هذه الحيازة فعلاً، إلا أنه يتراجع عن رضائه وقت ارتكاب الفعل، وعندها فإن الرضاء السابق لا يصلح لنفي الاختلاس.

أما الرضاء اللاحق لفعل الاختلاس فإنه من قبيل التنازل الذى لا يؤثر فى

(1) نقض مصرى 1942/1/12 م مجموعة الفوائد القانونية ج 3 رقم 4 ص 753.

قيام الجريمة⁽¹⁾، وإن كان له تأثيره على إجراءات الدعوى الجنائية في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك كما هو الحال بالنسبة لجرائم السرقة المعفورة في المادة 448 من قانون العقوبات، وذلك على النحو الذي سيأتي ذكره.

التسليم النافي للاختلاس:

نظراً لأهمية التسليم من حيث إنه هو الذي يحدد فعل الاختلاس اللازم لقيام جريمة السرقة ويميزها عن غيرها من جرائم الأموال الأخرى وخصوصاً النصب وخيانة الأمانة، فإننا نرى ضرورة تناول شروط التسليم النافي للاختلاس بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي:

1- إن التسليم النافي للاختلاس يجب أن يكون صادراً من شخص له حيازة على الشيء: أي أن التسليم يجب أن يكون صادراً من شخص له الحيازة الكاملة أو الناقصة للشيء محل التسليم. أما إذا كان التسليم صادراً من شخص له مجرد اليد العارضة على الشيء، فإن تسليمه لا ينفي الاختلاس. ولذا فإن من يدخل أحد المنشآت الخدمية، كالأسواق العامة، ويطلب من أحد الداخلين إلى هذه الأماكن أن يناوله أحد الأشياء المعروضة للبيع، ويفر بها عقب ذلك فإنه يعد سارقاً، ولا يستطيع الادعاء بأنه قد تسلم هذا الشيء، ذلك أن من سلمه إياه ليست له حيازة الشيء الكاملة أو الناقصة حتى يستطيع أن ينقلها إلى غيره وإنما له مجرد اليد العارضة التي تخوله الاطلاع على الشيء ومعاينته في مكانه تحت رقابة وإشراف القائمين على هذه الأماكن. إذ ليس للدخول إلى هذه الأماكن حيازة أي شيء قبل دفع ثمنه، وبالتالي فإن التسليم الصادر منه لا ينفي الاختلاس إلا بعد ذلك.

2- يجب أن يكون التسليم إرادياً: ومقتضى ذلك أن تكون إرادة الحائز للشيء حيازة، كاملة أو ناقصة حرة مدركة في اتجاهها إلى التسليم، أما التسليم الصادر من المصاب بعاهة في عقله والصغير غير المميز فلا يعتد به وذلك

(1) من هذا الرأي انظر محمود نجيب حسني ص 364. وأيضاً رؤوف عبيد حرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال الطبعة السابعة 1978 م دار الفكر العربي ص 315. وأيضاً عبد الصالح الصفي - قانون العقوبات اللبناني - جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال - دار النهضة العربية بيروت 1972 م ص 275.

لتخلف الإدراك بماهية الفعل وإرادة حصوله، وإذا كان تسليم من فقد حرية اختياره كما هو الحال بالنسبة للمكره والمضطّر لا ينفى الاختلاس، فإن التسليم الناجم عن إكراه تتوافر به جريمة السرقة بالإكراه المعاقب عليها بموجب المادة 450 من قانون العقوبات، التي تجعل السرقة جنابة، ذلك أن الإكراه يعدم كل أثر للتسليم ولا يمنع من تحقق عنصر الاختلاس الذي تقوم به جريمة السرقة.

أما إذا كان التسليم صادراً عن إدراك واختيار فإن من شأنه نفي الاختلاس ولو كانت الإرادة معيبة بسبب غلط أو غش أو تدليس، إذ المهم لنفي الاختلاس هو أن يكون من صدر عنه التسليم ذا إرادة حرة مميزة مدركة لفعل التسليم

3 - يجب أن يكون التسليم صادراً بقصد نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة إلى المستلم: وذلك يعني أن التسليم الصادر من الحائز لمجرد تمكين اليد العارضة لا ينفى الاختلاس. ذلك أن المستلم في هذه الصورة يستلم الشيء في حضور حائزه وتحت إشرافه ورقابته، دون أن يتضمن هذا التسليم تخلياً من جانب الحائز عن الحيازة. فالحيازة في هذه الحالة باقية للحائز الأصلي رغم التسليم المادي للشيء فإذا قام صاحب اليد العارضة بالاستيلاء على حيازة الشيء الذي سلم إليه لنفسه أو لغيره بنية تملكه عد سارقاً. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا كان المتهم قد طلب إلى المحنى عليه أن يطلعه على الدفتر المدون فيه الحساب بينهما فسلمه إليه فهرب به ولم يردّه، فيد المتهم على الدفتر تكون مجرد يد عارضة، فرفضه رده وهربه يعد سرقة⁽¹⁾.

غير أن نقل اليد العارضة إلى شخص آخر، مشروط فيه لكي لا ينفى الاختلاس، إلا يمكن من سلم إليه الشيء من حيازته حيازة مستقلة بعيدة عن إشراف الحائز ورقابته. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه «إذا سلم شخص إلى آخر مبلغاً من النقود وسنداً محرراً لصالحه بمجموع المبلغين، المبلغ الذي تسلمه عيناً والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه، ثم رضى المسلم بأن يصرف عنه المسلم بما تسلمه إلى خارج المجلس فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه، ويجعل يد المسلم بعد أن كانت عارضة يد حيازة قانونية لا يصلح معها اعتباره مرتكباً للسرقة إذا ما حدثت نفسه أن يملك ما تحت يده. إذ

(1) نفض مصرى 1941/12/25 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 3 ص 595 - 596

القانون في باب السرقة لا يحسم المثل الذي يفرض صاحبه على هذا النحو في حيزته⁽¹⁾. كما حكم ندر تسمية شيء آلي آخر لفترة قصيرة، في ذات المكان الذي يوجد به لا يخلع على المالك ممارسة سلطاته الفعلية على نفس الشيء الذي يقف في محله رقبته وبالتالي فإن المسلم لهذا الشيء يعد سرقة إذا قام بالاستيلاء عليه⁽²⁾.

ولا يعد تسمية نقلاً للحيرة وإنما مجرد تمكين يند العارضة ما يسمه صاحب الفندق أو المطعم أو المنهى، لمن يرتاد من الزبائن، من أدوات وصحون وأكواب، لاستعمالها وإرجاعها بعد الاستعمال، تحت الرقعة المباشرة لأصاحب الفندق أو المطعم أو المنهى. ولذا فإنه يعد سرقة لزبون إذا قام بالاستيلاء على هذه الأشياء التي سميت له على سبيل اليد العارضة.

لما إن سمح للمسلم في هذه الحالات بممارسة أية سلطة قانونية على الأشياء التي سميت فيه، ونبت مجرد الحيرة المالية فحسب، فعندها تتحقق فيه حيزه شيء ولا يعد سرقة إذ نستولي عليه، وإن كان يمكن اعتباره حائزاً لأمانة.

بعض صور التسليم:

وإذا كانت شروط المسقة هي شروط تسمية الشيء ينبغي الاختلاس، فإن تطبيق هذه الشروط على بعض أنواع التسمية، يترتب عنه من التحول والخلاف، الأمر الذي يقتضي ما تنص عليه هذه الصور موضع خلاف وذلك على النحو التالي:

التسليم المعلق على شرط:

إن تسمية المعلق على شرط وتجب التقيد في الحال تحت رقبة وشرف مسلم، لا يعد إلا مجرد تسليم تمكين يند العارضة ولا يغني الاختلاس. وإن فقهه في حالة البيع قدأ يعد سرقة المشتري الذي يسمه المبيع وقبل دفع ثمنه لمبيع بمرأى شيء أبيع. فهذا التسليم وإن قصد به نقل الحيزة

(1) قهر مصري 125/1940. من المراجع ج 5 رقم 44 ص 70

(2) قهر يطلي 123/1945. و 13031/1947. مشر إلى غير المعكس في

London Periodic Journal, op. cit. Art. 224, pag. 786

الكاملة للشيء المبيع إلا أن هذا النقل موقوف على شرط ضمنى واجب التنفيذ فى الحال وهو دفع المقابل، لا تنتقل الحيازة ما لم يتحقق هذا الشرط⁽¹⁾، ونفس الحكم نقابله فى جميع عمليات بيع وشراء واستبدال القود (المصارفة).

ولا يقدح فى هذا القول بأن قواعد القانون المدنى اللبى، تقضى بانتقال ملكية المنقول المعين بذاته بمجرد التعاقد على بيعه، فإذا فر المشتري بالمبيع فقد أخذ ما يملك وإن بقى دين فى ذمته، فهو لم يستول على مال مملوك للغير. ذلك أن هذا القول يخالف الواقع، من حيث إنه ليس ضرورياً نقل الملكية فى عقد البيع بمجرد التعاقد وإنما يجوز لأى من الطرفين تعليق انتقالها على شرط مشروع إذا قبل الطرف الآخر ذلك. ذلك أنه طبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى اللبى فإنه «يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد» (م 89). ومن هذه الأوضاع دفع الثمن مقدماً. ولذا فإن التسليم المعلق على شرط دفع الثمن الذي لا ينفى الاختلاس يتعلق بانعقاد العقد ذاته ولا يتعلق بمجرد التسليم فحسب. فالبائع علق نقل الملكية على شرط ضمنى واقف هو دفع الثمن، والمشتري رضى بالشراء، وهو ما يفيد أنه قبل ضمناً هذا الشرط. ولذا فإن تخلف هذا الشرط يمنع من انتقال الحيازة الكاملة للشيء إليه (الملكية) ويحمل يده على الشيء قبل دفع ثمنه مجرد بد عارضة لا تنفى الاختلاس.

وهذه الصورة تبدو أكثر وضوحاً فى حالة البيع بسعر محدد مقرر سلفاً كبيع البتزين فى محطات الوقود، وبيع الخبز فى الفرن، فالمشتري فى هذه الحالات لا تنتقل إليه حيازة الشيء رغم تسليمه إليه إلا بعد دفع ثمنه. ولذا فإذا تمكن المستلم فى هذه الحالات من وضع يده على الشيء وهرب قبل دفع ثمنه عد سارقاً. أما إذا استعمل العنف ضد الأشخاص فى هربه عد سارقاً بالإكراه⁽²⁾. ومن التطبيقات القضائية فى هذا الشأن ما حكم به فى مصر سن أنه إذا كان المتهم قد توجه إلى بائع الفاكهة فى دكانه وطلب منه أقة موز وأن يبدل له ورقة بخمسة جنيهات بفضة فأعطاه الفاكهى أربعة جنيهات وأربعة وتسعين قرشاً،

(1) انظر نفس مصرى 1941/5/12 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 257 ص 470.

(2) نفس إيطالى 1985/12/20 م و 1964/12/5 م مشار إلى هذين الحكمين ص:

1 codici Penali annotati, op. cit, Art. 624. Pag. 706.

وشغل الفاكهي بإحضار فاكهة لشخص آخر ثم التفت إلى الشخص الأول فلم يجده، فإن الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة، لأن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليمًا ماديًا مقيداً بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه، وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنيهات للمجنى عليه بمجرد تسليمه الأربعة جنيهات والأربعة والتسعين قرشاً، فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسي ولم ينفذه المتهم في الحال فإن رضاء المجنى عليه بالتسليم يكون غير ناقل للحيازة فلا يكون معتبراً بل يكون انصراف المتهم خفية بالنقود التي أخذها من المجنى عليه سرقة⁽¹⁾. غير أنه يشترط لعدم نفى الاختلاس في حالات التسليم المعلق على شرط دفع الثمن أو المقابل في الحال أن يظل الشيء محل البيع أو التبادل تحت رقابة وإشراف حائزه يرعاه بحواسه كأنه في يده. أما إذا سمح للمستلم بالابتعاد به عن إشرافه ورقابته فإن ذلك يعني أنه نقل حيازته إليه وتنازل عن الشرط. ولا يتصور في حق المستلم وقوع الاختلاس الذي تقوم به جريمة السرقة. ومن أحكام القضاء في هذا الخصوص ما حكم به في مصر بأنه لكي يمكن اعتبار المتهم سارقاً للشيء الذي بيده يجب أن تكون الحيازة باقية لصاحبه، بحيث يظل مهيمناً عليه يرعاه بحواسه كأنه في يده هو على الرغم من التسليم. فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم تسلم من موظف بنك التسليم الزراعي ترخيصاً معداً لصرف الدقيق بمقتضاء لكي يستوفي بعض الإجراءات ويرده إلى الموظف، فاحتفظ به لنفسه فأدانته المحكمة في سرقة بناء على ما قالت به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطاً برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك، دون أن تبين ما يجب توفره في هذا التسليم من بقاء الترخيص تحت بصر الموظف واستمرار إشرافه عليه، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور⁽²⁾.

على أنه يجب أن يلاحظ أنه ليس في كل أنواع البيوع يمكن اعتبار أن نقل الحيازة معلق على شرط، لا ينفي وقوع الاختلاس. ذلك أنه إذا كان قصد البائع صريحاً في تسليم الشيء نهائياً إلى المشتري ونقل حيازته الكاملة إليه، فلا يمكن اعتبار الفعل سرقة. والعبرة في كل ذلك بنية حائز الشيء الذي يقوم

(1) نفس مصري 1932/11/21 م مجموعة القواعد القانونية ج 1 رقم 22 ص 21

(2) نفس مصري 1945/10/22 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 16 ص 755

بتسليمه . وتستخلص هذه النية من ظروف كل واقعة على حدة . ولذلك فإذا قدم البائع للمشتري الشيء المبيع ، كما هو الحال في المحلات التي تباع فيها الأشياء القابلة للاستهلاك الفوري كالمأكولات أو المشروبات أو المثلجات ، وسمح له باستهلاكه قبل دفع ثمنه ، فإن هذا التسليم قصد به نقل الحيازة الكاملة للشيء المبيع إلى المشتري ، ذلك أن الاستهلاك في هذه الحالة ليس إلا مطهرًا من مظاهر الحيازة الكاملة ، التي لا يسمح بها لغير المالك ، والسماح به للمشتري قبل دفع الثمن دليل على نقل الحيازة الكاملة إليه . ولا يمكن القول في هذه الحالة بأن نقل الحيازة معلق على شرط دفع الثمن .

التسليم الحاصل بناء على خطأ أو غلط :

مقتضى هذه الحالة أن التسليم قد حصل بناء على رضا حائز الشيء واختياره ، ولكن نتيجة خطأ أو غلط وقع فيه وقت التسليم . وقد يكون هذا الغلط متعلقًا بالشيء المسلم نفسه وقد يكون متعلقًا بشخص المستلم ، وقد يقع هذا الخطأ من الشخص المسلم وحده وقد يقع من الطرفين وقت التسليم ثم يتنبه المستلم بعد ذلك إلى الخطأ ، ولكنه يستولى على الشيء ولا يرده إلى صاحبه بنية تملكه منه .

والرأى الراجح في الفقه أن التسليم في هذه الحالات ينفي الاختلاس . لأن التسليم قد صدر عن إرادة حرة للحائز وأنه قصد به نقل الحيازة الكاملة التي تتنافى وأحكام الاختلاس . ذلك أن الغلط كعيب في الرضاء لا يحول دون وجود الإرادة ذاتها ، ولا يحول بالتالي من أن تحقق أثرها في نقل الحيازة ، والغلط لم ينصب على نقل الحيازة ذاتها وإنما انصب على الباعث منها . وهذا الغلط المنصب على الباعث لا يمنع إرادة الطرفين من ترتيب أثرها في نقل الحيازة⁽¹⁾ . ولم يفرق الفقه في ذلك بين الغلط الواقع في الشيء محل التسليم ، كان يدفع المدين عند سداد دينه إلى الدائن مبلغًا أكبر مما في ذمته خطأ منه فيأخذ الدائن المبلغ ويستفيد من غلط المدين ، أو أن يستلم البائع مبلغًا أكثر من ثمن البضاعة ويستولى عليه ولا ينبه المشتري الذي يعتقد أنه لم يدفع غير المبلغ الواجب عليه دفعه . أو أن يكون الغلط واقعًا في شخص المستلم كأن يسلم المدين الدين إلى

(1) انظر - جارسون ص 1127 . وأيضاً مراد رشدي - النظرية العامة للاختلاس في القانون الحاثي الطبعة الأولى القاهرة 1976 م ص 326 - 327 .

غير دائنه أو أن يسلم ساعى البريد خطاباً إلى شخص غير المرسل إليه.

ولا يختلف الحكم فى نفى الاختلاس ولو كان المستلم هو الذى دفع حائز الشئ إلى تسليمه إليه عن طريق الغش أو التدليس، ومن أمثلة هذه الحالة ما قضت به محكمة النقض الفرنسية من أنه لا يعد سارقاً الشخص الذى كان يقض نقوداً من آخر فأخفى قطعة ذهبية مما استلمه، وأفهم الدافع أن المبلغ لا يزال ناقصاً فأعطاه قطعة أخرى⁽¹⁾. وكذلك أن يدخل شخص لا نقود له مفتعلاً بعض مظاهر الشراء إلى أحد المطاعم ويطلب طعاماً ليس فى نيته دفع ثمنه. ففى كل الصور السابقة وأمثالها صدر التسليم عن إرادة حرة مميزة وقصد به صاحبه نقل الحيلة الكاملة إلى المستلم، وهو ما ينفى توفر عنصر الاختلاس اللازم لقيام جريمة السرقة. وعدم اعتبار المستلم فى هذه الحالات سارقاً لا يمنع من معاقبته بموجب نصوص قانونية أخرى عامة أو خاصة كمعاقب المستلم بموجب النص الخاص بجريمة النصب إذا كان الغش أو التدليس الصادر منه يكون طرقاً احتيالية أو يتخذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال ثابت أو مفقود ليس منكراً ولا له حق التصرف. (وذلك طبقاً للمادة 461 عقوبات).

كما يلاحظ أن بعض نصوص الأخرى قد ضمت قوانينها نصوصاً خاصة، يعاقب بموجبها المستلم إذا امتنع بنية التملك عن رد ما استلمه بناء على خطأ أو غلط وقع فيه المسلم. ومن ذلك قانون العقوبات الإيطالى الذى ينص على اعتبار الاستيلاء على الأشياء المنحصل عليها عن خطأ أو غلط يكون جريمة يعاقب عليها بناء على شكوى الطرف المتضرر بالحبس مدة تصل إلى سنة أو بالغرامة من ليرة 12 ألف إلى 120 ألف (م 3647 عقوبات).

كما وضع المشرع المصرى نصوص خاصة تقضى بعقاب من يدخل مطعماً ويطلب طعاماً ليس فى نيته دفع ثمنه. (القانون رقم 136 لسنة 56 مادة 324)

تسليم شئ وبداخله شئ آخر لا يعلم به المسلم:
لما يشأن تسليم شئ وبداخله شئ آخر يجهل المسلم وجوده، مثال ذلك أن يعير شخص لآخر كتاباً وينسى بداخله ورقة مالية، فيستولى المستعير على

(1) حرسون سنة 144.

الورقة العالية ويمتنع عن ردها إلى صاحبها بنية تملكها، فقد اختلف الفقه في حكم هذه الحالة، فبينما يرى جانباً من الفقه أن هذا التسليم لا يجعل للمستلم غير مجرد اليد العارضة التي لا ينتفى معها الاختلاس، وذلك لعدم حصول التسليم من أساسه، إذ التسليم وقع على الشيء لا على ما بداخله، ولذا فإذا قام المستلم بالاستيلاء على ما بداخل الشيء بنية تملكه عد سارقاً⁽¹⁾.

ومع سلامة هذا الرأي فيما ذهب إليه من أن إرادة الحائز لم تتجه إلى تسليم ما بداخل الشيء إلا أن هذا الرأي قد جانب الصواب فيما ذهب إليه من أن يد المستلم على ما بداخل الشيء هي مجرد يد عارضة، ذلك أن وجود الشيء على سبيل اليد العارضة يفترض اتجاه إرادة الحائز إلى وضع الشيء بين يدي مستلمه تحت إشرافه ورقابته، أما في هذه الصورة فإن التسليم قد وقع من الحائز دون علمه. يضاف إلى ذلك أن هذا الرأي ينفي حصول التسليم إطلاقاً، الأمر الذي يمكن معه التنازل كيف وصلت الأشياء إذا إلى المستلم إن لم يكن بالتسليم⁽²⁾.

في حين يرى جانباً آخر من الفقه أن حكم هذه الحالة لا يختلف عن حكم الحالات السابقة التي حصل فيها التسليم عن خطأ، وبالتالي فإن التسليم ينفي الاختلاس. وإن كان مبنياً على خطأ من المسلم⁽³⁾.

ولعل الأصح هو أن عثور المستلم على الشيء الذي لم تتجه إرادة المسلم (الحائز) إلى تسليمه إليه داخل شيء آخر اتجهت إرادته إلى تسليمه إليه، يجعل وضع يده عليه أمراً مشروعاً إذا كان فعل وضع اليد غير مصحوب بنية تملك هذا الشيء. أما إذا استولى المستلم على ما عثر عليه بنية تملكه فإن هذا الفعل ينتفى عنه وصف الاختلاس المكون لجريمة السرقة، بحكم أن صاحب

(1) انظر جارسون نبذة 447. وأيضاً أحمد فتحي سرور - الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم الخاص 1968 م بد 443 وأيضاً إدوار غالي الذهي شرح قانون العقوبات القسم الخاص - الطبعة الثانية 1976 م ص 325.

(2) أحمد أمين - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة - بيروت ويفداد.

(3) جارو جـ 5 فقرة 2094 ص 390 و 391. وأيضاً محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - ص 421.

الشيء قد فقد حيازته لعماله في لحظة سابقة على استيلاء المستلم عليه، ودليل ذلك أنه لم يكن يعرف أنه موجود بداخل الشيء الذي سلمه، وبالتالي فإن هذا الشيء يعد في حكم الشيء المفقود أو الضائع، ينطبق على الاستيلاء عليه بأنه تملكه الأحكام الخاصة بجريمة العلود على شيء أو حيوان ضائع أو مفقود المفردة في قانون اللقطات رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٦م

السرقه بالطريقة الأمريكية:

يقصد بهذا النوع من السرقه الاستيلاء على مال مفقود مملوك للغير مقابل إعطاء صاحبه مالاً لا قيمة له. ومن صورة أن يقابل المتهم ثلثة صغيرة لم يطلب منها تسليمه قرطها على أن يضعه في مندبها خشية أن يضيع منها فتسلمه الفتاة إياه فيتظاهر بوضعه داخل المندبل، غير أنه بعد أن ينصرف يتبين لها أنه استولى على القرط ووضع مكانه شيئاً لا قيمة له.

وبينما يذهب رأى في الفقه إلى القول بأن الاستيلاء على أموال الغير المنقولة بهذه الطريقة يعتبر سرقة^(١) فإن هناك رأى آخر في الفقه يذهب إلى القول باعتباره نصباً^(٢).

وفي اعتقادنا أنه لا يمكن الجزم بأن الاستيلاء على أموال الغير بهذه الطريقة يعتبر سرقة أو نصباً في جميع الحالات وإنما الحكم في كل حالة يتوقف على نوع التسليم الذي حصل، فإذا كان التسليم قد قصد به مجرد نقل اليد العارضة إلى المستلم مع بقاء الشيء تحت رقابة وإشراف صاحبه، فإن استيلاء المستلم على المال الذي سلم إليه بأنه تملكه لا يمكن اعتباره إلا سرقة. أما إذا كان تسليم المال قد صدر من صاحبه بناء على احتيال المتهم بقصد نقل الحيازة الناقصة إليه، بحيث يخرج الشيء من رقابة وإشراف صاحبه، فإن الفعل لا يمكن اعتباره سرقة ولكنه نصب. ويليد ذلك أحكام القضاء التي لم تستقر على اتجاه واحد في هذا الصدد، فهنما قضت بعض

(١) انظر حسن صايف الموصفاوي - مذكرات على الآلة الكاتبة في فروع قانون العقوبات الليبي - كلية الحقوق جامعة بنغازي ص ٨ وأيضاً محمد شاهر حبيب، دروس في قانون العقوبات الليبي - القسم الخاص - مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة - كلية الحقوق - جامعة فاريوس ص ١٤.

(٢) محمد السعدوي - النظرية العامة لجريمة السرقة - بغداد ١٩٥٨ م ص ٨٧ وأيضاً إسماعيل الدهس ص ١٤٤.

المحاكم باعتبار بعض الوقائع المكونة لهذه الصورة سرقة. قضت محاكم أخرى باعتبار وقائع أخرى مكونة لنفس الصورة نصباً. ومن ذلك ما حكم به في مصر بأنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهم دخلت منزل المجنى عليها وأخبرتها بأنها تعرف في أمور الحمل وطلبت منها خلع كردانها وحلقها ووضعها في صحن به ماء، وكلفتها أن تمر على الصحن سبع مرات ثم طلبت منها دقيقاً عجنته ووضعت المصوغات به وكلفتها الخروج لإحضار بعض آخر من الدقيق وحذرتها من العبث بالعجينة حتى تعود في الصباح، فلما استبطأتها المجنى عليها بحثت عن المصوغات فلم تجدها، فإن أخذ المتهم المصوغات بعد خروج المجنى عليها لا يكون جريمة النصب، وإنما هي جريمة سرقة لأن المجنى عليها لم تسلم المصوغات للمتهم لتحوزها، وإنما هي فقط أبقتها في الصحن وخرجت لتحضر الدقيق ثم تعود⁽¹⁾. بينما حكم في واقعة أخرى بأنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهمين استولوا على مبلغ من المال من المجنى عليه بأن قدما له قطعة نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب وأوهماها أنها قطعة ذهبية ورهناها إليه ضماناً للوفاء بالمبلغ سالف الذكر، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمتي النصب والغش التجاري⁽²⁾.

وجود الشيء في حرز مغلق:

قد يسلم شخص إلى آخر حرزاً مغلقاً بداخله منقولات معينة ذات قيمة كحقيبة أو صندوق مع احتفاظه هو بمفتاحه، فإذا قام من سلم إليه الحرز المغلق بالاستيلاء على الحرز بكامله أو على محتوياته فقط، فهل يعد الفعل سرقة أم خيانة أمانة؟.

من المسلم به في هذه الحالة بأن الحرز إذا كان موجوداً بين يدي الغير بغير قصد الوديعة، كما في حالة تأجير غرفة بفندق يوجد بها دولاب يحتفظ صاحب الفندق بمفتاحه فإن استيلاء المستأجر أي من يوجد الحرز بغرفته على الحرز أو على محتوياته بنية التملك يعد سرقة (بل سرقة مشددة إما باستعمال العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة م 1/446 بند 2) لا خيانة

(1) نقض مصري 1938/1/17 م مجموعة القواعد القانونية ج 4 رقم 153 ص 144

(2) نقض مصري 1942/12/1 م نفس المكان ج 5 رقم 381 ص 443.

للأمانة، باعتبار أن صاحب الحرز لم ينقل أصلاً حيازته إلى من قام بالاستيلاء، عليه بل إنه نقل إليه مجرد اليد العارضة.

أما الصورة التي تثير أشكالاً وتضاربت حولها الآراء فهي حالة تسليم الجاني للحرز المغلق الذي استولى على محتوياته على وجه الأمانة.

إن تكليف هذه الواقعة باعتبارها جريمة سرقة أم جريمة خيانة أمانة يجب أن يتوقف على مصير الحيازة في هذه الحالة، فإذا كانت الأشياء المودعة داخل الحرز المغلق الذي استلمه الجاني، ما زالت باقية في حيازة من قام بتسليمها فحيثئذ يعتبر الاستيلاء عليها سرقة. أما إذا كان هذا الأخير قد نقل حيازتها الناقصة إلى المسلم إليه فتكون الواقعة خيانة أمانة.

ذهب رأى في الفقه إلى أن المسلم إليه في هذه الحالة لم تنتقل إليه حيازة الحرز المغلق فحسب، بل إن التسليم نقل إليه حيازة محتوياته، أما اليد العارضة التي تفترض أن مظاهر الحياة باقية للحائز الأصلي، أي أن الشيء باق تحت نظره وإشرافه يتصرف فيه إذا شاء، فلم تعد للمسلم بعد أن سلم الحرز المغلق بما فيه إلى المستلم⁽¹⁾.

غير أننا نرجح الرأى القائل بأن الاحتفاظ بالمفتاح قرينة تدل على أن صاحب الحرز لم ينقل إلى المسلم إليه حيازة محتويات الحرز، ولكنه قصد من احتفاظه بالمفتاح مجرد تمكين المسلم إليه من اليد العارضة لهذه المحتويات، ومن ثم فإن الاستيلاء على هذه المحتويات يعد جريمة سرقة⁽²⁾. ذلك أن بقاء الحرز مغلقاً يمنع المودع لديه من أية سلطة أو تصرف أو حتى مجرد الانتفاع بالشيء، بل إن بقاء الحرز مغلق يمنع المسلم إليه من مجرد السيطرة المادية على المحتويات، ذلك أنه ليس له حرية فتح الحرز أو مجرد محاولة فتحه. أما إذا قام من سلم إليه الحرز بالاستيلاء على الحرز بمحتوياته فإن فعله يكون محلاً لجريمتين السرقة وخيانة الأمانة معاً⁽³⁾. على أنه يجب في هذه الحالة مراعاة القواعد الخاصة بتعدد الجرائم وما تقضى به من وجوب اعتبار الجريمة التي

(1) محمد مصطفى الفللى - جرائم الأموال 1943 م ص 32

(2) جارسون ملدة 379 بند 131 وأحمد فتحي سرور ص 618 وأيضاً رؤوف عبيد ص 282.

(3) انظر أحمد فتحي سرور بند 443.

عقوبتها أشد (م 76 و 77 من قانون العقوبات).

وفى اعتبار الاستيلاء على محتويات الحرز المغلق الذى يحتفظ صاحبه بمفتاحه جريمة سرقة لا جريمة خيانة أمانة توجد العديد من أحكام القضاء الايطالى⁽¹⁾ والمصرى التى قضت بذلك ومن ذلك ما حكم به فى مصر بأن «تسليم الظرف مغلقاً أو الحقيقية مغلفة بموجب عقد من عقود الائتمان لا يدل بذاته حتماً على أن المستلم قد أؤتمن على ذات المظروف أو على ما بداخل الحقيقية بالذات، لأن تغليق الظرف وما يقتضيه من حظر فتحه على المستلم أو إقفال الحقيقية مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبهما إذ حال مادياً بين يد المستلم وبين ما فيهما لم يشأ أن يأتعنه على ما بداخلهما. وإذن فاختلاس المظروف بعض فض الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليفه يصح اعتباره سرقة إذا رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليفه الظرف أن يمكنه من هذه الحيازة»⁽²⁾.

وبلاحظ أن تكييف واقعة الاستيلاء على محتويات الحرز بأنها جريمة سرقة أم جريمة خيانة أمانة له أهميته. ذلك أنه بينما يعاقب مرتكب جريمة خيانة الأمانة فى صورتها البسيطة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التى لا تزيد على مائة دينار ولا تقام الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر (م 1/465 ع) فإن جريمة السرقة البسيطة أى غير المقرنة بأى ظرف من الظروف المشددة يعاقب على ارتكابها بالحبس (م 444 ع) ولا يتوقف تحريك الدعوى بشأنها على شكوى الطرف المتضرر. ونظراً لأن الاستيلاء على محتويات الحرز يتطلب فتح الحرز، وذلك يقتضى استعمال العنف ضده أو استعمال مفاتيح مصطنعة فإن العقوبة المقررة لجريمة السرقة المشددة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة 446 من قانون العقوبات، وهى الحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن عشرة دینارات ولا تزيد عن خمسين ديناراً، تكون هى الواجبة التطبيق.

(1) انظر نضى إيطالى 1954/1/8 م و 1953/2/25 م مشار إلى هذين الحكمين فى:

I codici Penali annotati, op. cit, Art 624, Pag 812

(2) نضى مصرى 1940/10/21 م مجموعة القواعد القانونية جـ 5 رقم 129 ص 251.

سرقة العمال والأشخاص النازلين في مكان واحد:

إن القول بما إذا كان استيلاء العمال على ما سلم إليهم من أشياء وأدوات في محل العمل يعد جريمة سرقة أم خيانة أمانة يعتمد على ما يكون مقصوداً بهذا التسليم. فإذا كان يقصد به نقل الحيازة الناقصة إليهم فإن استيلاءهم على ما بحوزتهم لا يعدو أن يكون جريمة خيانة الأمانة مثال ذلك أن يسمح للعامل بنقل الأدوات التي سلمت إليه في مقر عمله إلى منزله. أما إذا كان تسليم الأشياء للعامل مقصوداً به مجرد تمكين اليد العارضة تحت رقابة وإشراف صاحب العمل فإن استيلائه عليها يعد جريمة سرقة لا خيانة أمانة. ولذا فإن يد العامل أو المستخدم أو الصانع في محلات البيع أو التصنيع على البضاعة أو الأدوات التي وضعت بين يديه لمباشرة عمله تحت رقابة وإشراف صاحبها هي مجرد يد عارضة، أما حيازة هذه الأشياء فهي باقية لصاحبها، وبالتالي فإن استيلاء العامل على شيء منها يعتبر جريمة سرقة لا خيانة أمانة. ذلك أن صاحب هذه الأشياء لا يقصد من تسليمها إلى العامل أو المستخدم أو الصانع نقل حيازة ما إليه ولكنه يقصد مجرد تمكينه من اليد العارضة لمباشرة أعماله تحت رقابته وإشرافه. وهو ما لا يعني إنشاء حيازة جديدة مستقلة لأي من هؤلاء على ما بين يديه حتى ينفي عن فعله وصف الاختلاس اللازم لقيام جريمة السرقة⁽¹⁾.

أما إذا سمح لمن سلم إليه الشيء في هذه الصور بإجراء بعض التصرفات القانونية عليه بعيداً عن رقابة وإشراف صاحبه، فإنه يمكن القول أن التسليم في هذه الحالة ناقل للحيازة الناقصة إلى العامل أو المستخدم أو الصانع، وبالتالي فإن اختلاسه لما بين يديه يمكن اعتباره خيانة أمانة لا سرقة⁽²⁾.

(1) من ذلك ما قضت به محكمة النقض الإيطالية بتاريخ 4/8/1970 م. بأنه بعد ارتكاب جريمة سرقة فعمل الذي سلمت إليه من شركة أدوات لكي يؤدي بها عمله غير أنه استولى عليها مشرباً هذا الحكم في:

I codici Penali annotati. op. cit. Art. 624. Pag. 812

(2) انظر جارزون سنة 443 ومحمود محمود مصطفى القسم الخامس من 391 وروزوف عيه (الأمور من 325. وأحمد حتى روز بد 443 ومحمود جب حسي. الخامس من 89) حبه المحقق - من 102.

ونفس الحكم نقابله فى حالة التسليم الصادر من المضيف إلى الضيف وكذلك التسليم الصادر من أحد الزوجين إلى الزوج الآخر أو من الآباء إلى الأبناء .

وبناء على ذلك فإن يد من يقيم لدى شخص آخر كالضيف لدى مضيفه أو النازل فى فندق، على الأشياء التى تسلم إليه لاستعمالها تعد مجرد يد عارضة، فإذا استولى على شيء منها عد سارقاً لا خائناً للأمانة، كل ذلك ما لم تدل الظروف على أن حائز المكان أو صاحبه قد نقل إلى المستلم حيازة ما على الأشياء التى سلمت إليه، مثال ذلك أن يترك المضيف لضيفه منزله بمحتوياته على سبيل الانتفاع أو الاستئجار بعيداً عن رقابته وإشرافه، ففي هذه الحالة إذا قام النازل بالاستيلاء على المنقولات الموجودة فى حيازته عد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة لا السرقة .

غير أنه يجب أن يلاحظ أنه فيما بين الزوجين إذا كان المال مملوكاً ملكية مشتركة فيما بينهما واختلسه أحدهما من حيازة الآخر فإن المادة 449 من قانون العقوبات الخاصة باختلاس الأشياء المشتركة تكون هى الواجبة التطبيق .

الاختلاس التام والشروع فيه :

للتمييز بين الاختلاس التام والشروع فيه أهميته فى قانون العقوبات اللىس . ذلك أن هذا القانون يعاقب كفاعة عامة على الشروع فى الجنایات والجنح بعقوبة أخف من عقوبة الجريمة الكاملة (م 60 و 16 ع) . كما أنه إذا عدل الفاعل عن إتمام الجريمة لتجنب حصول النتيجة قبل حصولها فإنه لا يكون هناك شروع، ولكن لا أثر لعدوله بعد تمامها . ولا يعتبر شروعا فى جنایة أو جنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأفعال التحضيرية لذلك (م 2/59 عقوبات) ولذا فإنه لا يعاقب على مجرد القيام بالأفعال التحضيرية للسرقة كشراء السلاح وإعداد المفاتيح المصطنعة ورسم الخرائط الخ . . وإن كانت هذه الأفعال قد تكون جريمة أخرى فإنه يعاقب عليها بهذا الوصف لا بوصف الشروع فى السرقة .

والشروع فى الجريمة طبقاً للمادة 59 من قانون العقوبات، يتحقق بالبدا فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنایة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة المتهم فيها، ومقتضى ذلك وعلى ما جرى به قضاء المحكمة العليا

الليبية، أنه لا يشترط في الفعل الذي يبدأ الجاني في تنفيذه ليعتبر شارباً في ارتكاب الجريمة أن يكون جزءاً من الأعمال المكونة للركن المادى، وإنما يكفي لاعتبار الجاني أنه شارب في ارتكاب الجريمة أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ ركنها المادى ويؤدى إليه حتماً⁽¹⁾. وتقول محكمة النقض المصرية بأنه يكفي لتحقيقه أن يكون الفعل الذى باشره الجاني هو الخطوة الأولى فى سبيل ارتكاب الجريمة، وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا العمل معلوماً وثابتاً. فإذا كان الثابت أن المتهمين تسلقوا جدار المنزل الملاصق للمنزل الذى أثبت الحكم أنهم كانوا ينوون سرقة، وصعدوا إلى سطحه فلا تفسير لذلك إلا أنهم دخلوا فعلاً فى دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمر غير محتمل، وإذن فيجب اعتبار الفعل شارباً فى جريمة السرقة⁽²⁾.

ويجب لاعتبار سلوك الجاني شارباً معاقباً عليه أن يقصد به الجاني تحقيق جريمة معينة⁽³⁾ وإذا كان التمييز بين الأفعال المعاقب عليها بوصف الشروع فى جريمة السرقة وغيرها من الأفعال التحضيرية غير المعاقب عليها بهذا الوصف لا يثير أشكالاً معيلاً، فإن الآراء قد اختلفت فى تحديد اللحظة التى تعد فيها جريمة السرقة تامة وهو ما يميزها عن مجرد الشروع. ذلك أنه إذا كان من المسلم به أن جريمة السرقة جريمة وقتية تقع وتتم بمجرد ارتكاب فعل الاختلاس إلا أنه فى تحديد وقت الاختلاس، اختلفت الآراء فمن قائل بأن فعل الاختلاس يتم بمجرد رفع الشيء من موضعه. بينما هناك رأى آخر يقول بأن فعل الاختلاس لا يتم إلا بخروج السارق من مكان السرقة وإيداعه المال المسروق فى المكان الذى أعده أو هياه لوضعه أو إخفائه.

غير أن هذين الرأيين لا يتفقان مع تحديدنا السابق للاختلاس بأنه إنشاء

(1) المحكمة العليا 1982/2/23 م مجلة المحكمة العليا ص 19 ع 2 ص 139.

(2) نقض مصرى 1934/4/29 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 823 ص 375. و 1939/5/15 م نفس المرجع - 4 - 391 - 549.

(3) المحكمة العليا 1980/6/3 م مجلة المحكمة العليا ص 17 ع 2 ص 226.

حيازة جديدة على الشيء بغير رضا صاحبه، أو حائزه السابق، أي أن فعل الاختلاس يتم بإخراج الشيء من حيازة صاحبه وإدخاله في حيازة غيره، ولو لم يقيم الجاني بإخراجه من المكان الموجود فيه، وذلك كما لو كان المسروق طعاماً معروضاً للبيع في سوق أو مشاة فيأكله الجاني في مكانه. ولذا فإنه لا يشترط لتمام فعل الاختلاس نقل الشيء المسروق من مكانه أو إيداعه في المكان الذي أعده الجاني مسبقاً لوضعه فيه. فالعبرة في تمام الاختلاس هو بإنشاء حيازة جديدة مستقلة عن رقابة وإشراف صاحب الحيازة الأولى للمال وبدون رضا، ولو بقى الشيء المسروق في المجال القانوني لسيطرة المسروق منه. أما قبل خروج الشيء المسروق من حيازة صاحبه إلى حيازة الجاني فإن الواقعة تعد مجرد شروع ولو تعذر إعادة الشيء محل الاختلاس إلى حالته الأصلية، كمن يقطع ثماراً من شجرة لسرقته إذا أوقف أو خاب أثر فعله لأسباب لا دخل لإرادته فيها. ويؤيد هذا القول أن القانون لا يجعل من المكان عنصراً في الاختلاس، وإنما العبرة في تمام الاختلاس هي بانتقال حيازة المال المسروق إلى الجاني بحيث تخلص له السيطرة عليه.

وهذا القول هو الذي يبدو أن أحكام القضاء تنجه إلى الأخذ به، ومن ذلك ما قضت به المحكمة العليا الليبية من أن جريمة السرقة تعتبر تامة باستيلاء الحامي على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضته السارق ونحت تصرفه⁽¹⁾.

وقضت باعتبار الواقعة شروعاً في سرقة إذا ثبت في حق الطاعن أنه نقل الصندوقين محل الجريمة من مكانهما وتوجه بهما نحو الباخرة التي يعمل عليها، إلا أنه لم يتم له الاستيلاء عليهما استيلاء تاماً يخرجهما من حيازة مصلحة الميناء ويجعلها في قبضته ونحت تصرفه بسبب رؤية الشاهد واللاحق به واسترداد الصندوقين⁽²⁾. كما حكم في إيطاليا بأن السرقة لا تقف عند حد الشروع، إلا إذا كان الجاني قد وضع يده على الشيء دون أن يفقد المجنى عليه السيطرة المادية على الشيء بشكل نهائي⁽³⁾. وبأن السرقة تعتبر تامة في

(1) المحكمة العليا 1984/1/24 م مجلة المحكمة العليا م 21 ع 3 ص 152.

(2) المحكمة العليا 1980/2/12 م مجلة المحكمة العليا م 17 ع 1 ص 178.

(3) نفس إيضالي 1956/4/16 م مشار إلى هذا الحكم في

I codici Penali annotati, op. cit. Art 624. Pag. 809

لحظة فقد الحائز للحيازة دون اعتبار للمكان الذى يمارس فيه الحائز سلطته ولا للوقت الذى حاز فيه السارق للشيء المسروق⁽¹⁾. وبأنه يكفى لاعتبار السرقة تامة مجرد سيطرة الجانى على الشيء المسروق سيطرة مستقلة عن المسروق منه ولو لفترة قصيرة. وإذا تحققت هذه النتيجة فلا يمكن اعتبار الواقعة شروعاً لمجرد أنه فى وقت لاحق تدخل المسروق منه أو آخرون ومنعوا السارق من ضمان حيازة الشيء المسروق أو ضمان عدم العقاب بإرغامه على إرجاع الشيء المسروق. فالنشاط اللاحق للمسروق منه لا يمكن اعتباره مظهرًا لسلطته الفعلية السابقة على الشيء، وإنما النشاط اللاحق باسترجاع الشيء المسروق، هو بمثابة إعادة لحيازة فقدت⁽²⁾ كما حكم فى مصر بأن السرقة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق وتحت تصرفه⁽³⁾. وبأنه يعد شروعاً فى سرقة نقل ممرض بطاطين مخزن مستشفى أمبرى ووضعها فوق أسرة المرضى وتحت الفراش بقصد إخراجها من المستشفى عندما تحين الفرصة⁽⁴⁾.

ولا يمنع من انتقال حيازة المال المسروق إلى الجانى، وبالتالي تمام السرقة كون حالة التلبس بالسرقة لا تزال قائمة، متى تحققت للجانى السيطرة المستقلة على الشيء، كما لو تبع المجنى عليه مرتكب السرقة أو تبعته العامة مع الصباح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك (م 20 من قانون الإجراءات الجنائية الليبي) وتقدير ذلك فى النهاية يخضع لاختصاص محكمة الموضوع، تفدره بالنظر إلى الظروف المختلفة لكل واقعة على حدة، والتي تدل على ما إذا كانت حيازة المال قد خلصت للجانى من عدمه. وإذا كانت جريمة السرقة تعتبر تامة فى لحظة إنشاء حيازة جديدة مستقلة على الشيء المسروق، فإن جريمة السرقة من الأسواق الشعبية والجمعيات التعاونية، تعد

(1) مضم إيطالى 1956/4/27 م نفس المرحع السابق مادة 624 ص 807.

(2) مضم إيطالى 1973/10/3 م و 2، 6، 1974 م نفس المرحع السابق ص 808.

(3) مضم مصرى 1942/5/18 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 406 ص 662.

(4) مضم مصرى 1952/5/12 م أحكام المضم س 13 ع 1 ص 178.

تامة إذا أخفى المشتري أو الداخلى إلى هذه الأماكن البضاعة بمجرد اختياره الخزينة الواجب دفع الثمن فيها ولو كان قد دخل عقب ذلك إلى قسم آخر من ذات السوق أو الجمعية، ذلك أن المشتري من هذه الأماكن يكتسب حيازة البضاعة سواء التى يضعها فى يده أو يحملها فى سلة لحظة دفعه الثمن عند الخزينة، فهى لحظة تمام عقد البيع. غير أنه فى الحالات التى يتطلب فيها إبرار تذكرة دفع الثمن، عند مخارج هذه الأماكن فإن الحيازة لا تحصل للمشتري إلا بعد خروجه من هذه الأماكن. وبالتالي فلا تعتبر جريمة السرقة تامة إلا بعد اجتياز هذه الأماكن، أما قبل ذلك فإن الفعل لا يكون غير حالة الشروع فى السرقة إذا توافرت الشروط الأخرى اللازمة لقيام حالة الشروع. وعلى نحو ما سبق أن أشرنا، فإن جريمة السرقة يمكن أن تكتمل ولو لم يخرج الجاني من هذه الأماكن فى الحالات التى يظهر فيها الجاني بمظهر المالك على المال المسروق، وذلك بإجرائه عليه تصرفاً غير مسموح به إلا لمالك المال وذلك كان يكون المال قابلاً للاستهلاك فيأكله الجاني قبل دفع ثمنه.

وإذا تم فعل الاختلاس فإن قيام جريمة السرقة لا يتأثر برد المسروق أو دفع قيمته⁽¹⁾. ذلك أن العدول الاختياري بالنسبة للشروع لا ينتج أثره فى عدم العقاب إلا إذا تم قل اكتمال الجريمة.

كما لا تعد الأفعال اللاحقة لفعل الاختلاس سرقة أخرى متى وقعت من السارق نفسه لأنها مجرد امتداد لأثر الاختلاس السابق. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن «الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه. فإذا تم له ذلك، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة ما دام سلطانه ظل مبسوطاً عليه. لما كان ما تقدم وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفائه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده، فلا يمكن اعتبار نقل الجثة له من موضعه الذى أخفى فيه سرقة جديدة. ذلك بأن السرقة تمت فى الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد

(1) نفى مصرى 1945/12/4 م مجموعة القواعد جـ 7 رقم 31 ص 39.

تلك. هذا هو المحرم المحرم به في كل حال وعلى وجهين من الوقوع في
 تحت في القبة السرية المحترمة قد يكونوا سيرة جديدة، هذه يكون في
 تحت في طريق القبول من بين مع هذا

المطلب الثاني محل الاختلاس

في محل الاختلاس في السيرة يجب أن يجب على ما مقبول مقبول
 المقبول (م 204 طرقات) وهذا يعني أن محل السرقة يجب أن يكون:

1- مالا حقيقيا أو طاعة.

2- مقبولا.

3- مملوكة للمحرر.

وتتبع به في جميع كال شرط من هذه الشروط ولكن على المحرر

التي

1- المال الملقى أو الطاعة

المال هو كل شيء، في هذا يعني تحت المحرم ويجب في السيرة
 لهم صيغة من صيغة هي السيرة المحترمة، السيرة المحترمة، السيرة المحترمة
 أن يكون محل السرقة مملوكة للمحرر، وكذلك هي على أنه يجب في الأموال
 المحترمة ولكن بالنسبة لطلقة المحرم ويجب في السيرة المحترمة ذات طاعة
 الاختلاس

وتتبع به في المحرم الاختلاس لا يمكن أن يكون محلا لفسقة، أنه يجب
 لهذا في السيرة المحترمة الاختلاس محلا لفسقة، ولكن الاختلاس هي حرة
 يمكن أن تقيدها حرة لا تعتمد المحرم على في السيرة المحترمة وذلك في
 من قسمة المحرمات أو لفسقة به السيرة المحترمة أو لفسقة به السيرة المحترمة
 الاختلاس التي تعتبر من المحرم والاختلاس في السيرة المحترمة

اعتبارها مالاً، واعتبار فعل الاستيلاء على حيازتها سرقة، مثال ذلك الفتاة التي تقص خصلة من شعرها لتحتفظ بها ذكرى لشبابها عبر أنها تسرق منها. أما بحصول الموت فليس هناك ما يمسح من اعتبار جثة الإنسان أو أجزائها مالاً إذا دخلت في حيازة جهة ما كالمتحف أو المستشفى، أما إذا كان ليس لأحد حيازة الجثة أو أجزائها، فإنها لا تعد مالاً ولا يعد بالتالي اختلاسها سرقة. ولكن الاعتداء عليها أو اختلاسها يمكن أن يكون محلاً لجرائم أخرى خاصة (م 292 - 295 عقوبات).

كما تعد الحيوانات التي في حيازة صاحبها مالاً، ويعد فعل الاختلاس الواقع عليها سرقة، ما يصلح منها للأكل وما لا يصلح، كالحمير والبغال والقطط والكلاب.

قيمة المال:

إذا كان الشيء مالاً فإن اختلاسه يعد سرقة بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجرداً من كل قيمة، لأن تهاة الشيء المسروق لا تأثير لها إذا كان هو في نظر القانون مالاً⁽¹⁾. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن «اختلاس دفتر الشيكات المملوك لآخر ولو أنه غير ممضى يعتبر سرقة شيء هو وإن كان قليل القيمة في ذاته إلا أنه ليس مجرداً من كل قيمة»⁽²⁾ أما إذا تجرد الشيء من أية قيمة فهو لا يعد مالاً ولا يصلح أن يكون محلاً للسرقة. وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض المصرية بأنه «لا يعتبر سرقة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان، إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديّة ذات حرمة، ولا يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليها وأنها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وإنما هي أثر خدعة وأداة غش ألبيت ثوب ورقة ذات شأن»⁽³⁾.

وعدم بيان قيمة المسروقات في الحكم لا يعيبه، ذلك أن قيمة المسروقات ليست عنصراً من عناصر الجريمة، ويستثنى من ذلك سرقة الطاقة

-
- (1) نقض مصرى 1964/11/30 م مجموعة أحكام النقض س 15 رقم 149 ص 754
(2) نقض مصرى 1930/2/27 م مجموعة القواعد القانونية ج 1 رقم 399 ص 470. وأيضاً 1951/12/10 م مجموعة أحكام النقض س 3 رقم 105 ص 257.
(3) نقض مصرى 1931/3/31 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 342 ص 942.

غير الكهربائية، إذ يجب أن يشير الحكم صراحة إلى قيمتها الاقتصادية (م 244 ك2 ع).

ولتقدير ما إذا كانت للشئ قيمة مالية يصلح على أساسها محلاً للسرقة، فإنه يجب النظر إليه وقت حصول الفعل، وفي الظروف التي تمت فيها السرقة، فمثلاً حبات قليلة من القمح أو البن لا قيمة لها في الظروف العادية، ولكن هذه الكمية القليلة قد تكون لها قيمة في وقت يصعب فيه الحصول على أي قدر منها.

وإذا كانت للشئ المختلس قيمة مالية وقت اختلاسه، فإنه لا يؤثر على قيام جريمة السرقة أن تنزع عن الشئ المختلس قيمته بعد الاختلاس، مثلاً ذلك أن يكون الشئ المسروق نقوداً وفي اليوم التالي لسرقتها يبطل المشرع تداولها، كما أنه بالمقابل لا تقوم جريمة السرقة، إذا كان الشئ الذي تم الاستيلاء عليه غير ذي قيمة، وقت اختلاسه ولكنه اكتسب قيمة مالية بفعل مختلصه⁽¹⁾.

غير أنه يلاحظ أن المشرع الليبي قد اعتبر السرقة الواقعة على أشياء نافذة لسد حاجة ماسة جريمة مخففة (م 448 ع).

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان ليس للشئ المختلس قيمة مالية وقت اختلاسه، فإنه يكفي لقيام جريمة السرقة، أن تكون له قيمة معنوية في نظر صاحبه أو في نظر السارق، ولو لم يكن كذلك في نظر غيرهما⁽²⁾ كالصور والخطابات الخاصة.

وتقدير ما إذا كان للشئ المختلس قيمة مادية أو معنوية أو هو مجرد من كل قيمة هو من اختصاص محكمة الموضوع، فإن هي اقتنعت بأن للشئ قيمة كان عليها أن تحكم بالإدانة، أما إذا انتهت إلى أن الشئ المختلس لا قيمة له إطلاقاً فيتوجب عليها أن تحكم بالبراءة.

(1) عبد الفتاح الحمي - ص 168 و 169.

(2) حبرو - مجلس 382 بوة 15 وأيضاً نفس النص 22 10 1953 و 24 و 1976 - نشر في مجرى المحكمين في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 624 Pag. 304.

ويجمع الفقه على أنه لا يشترط في الشيء محل السرقة، إلا يكون حارحاً عن التعامل بحكم القانون، بل إنه يجوز أن يكون محل السرقة من الأشياء المحظور تداولها إلا بترخيص خاص ولو لم يكن للمسروق منه ترخيص بحيازتها، كالمواد المخدرة والأسلحة الغير مرخص بحيازتها والمواد المهربة، والأموال المتحصلة من جريمة سرقة... الخ. ويبرر الفقه هذا الرأي بحجة أنه وإن كانت حيازة هذه الأشياء تكون في القانون جريمة مستقلة، إلا أن هذا لا ينفي عن هذه الأشياء صفة المال ولا يستبعد قيمتها⁽¹⁾. وبالتالي فإن اختلاس هذه الأشياء المحظور تداولها، يكون جريمتين، الأولى هي السرقة والثانية هي الحيازة أو التداول غير المشروع، وفي هذه الحالة يجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها (م 1/76 ع).

المال المادي:

لا يكفي لقيام جريمة السرقة أن يكون محلها مالاً، وإنما يجب أن يكون هذا المال مادياً، أي له كيانه الذاتي المستقل في العالم الخارجي. ذلك أن طبيعة جريمة السرقة، تشترط الاستيلاء على حيازة الشيء المختلس، وذلك غير ممكن إلا بالنسبة للأشياء التي لها كيان مادي مستقل.

وإذا كان للشيء كيانه المادي الملموس، فإنه يصلح أن يكون محلاً للسرقة، سواء كان من المواد الصلبة أو السائلة أو الغازية.

وإذا كان الأمر لا يحتاج إلى إيضاح بالنسبة للمواد الصلبة أو السائلة، فإننا نشير إلى أنه بالنسبة للغازات التي لها قيمة اقتصادية، أصبح لدى الإنسان في عالم اليوم من الوسائل ما يمكنه من حيازة هذه الغازات وأبعادها بطريقة مطلقة عن العالم الخارجي، بحيث تكون لها ذاتيتها الخاصة التي تفصلها عن الحالة الطبيعية التي توجد عليها عادة، مثال ذلك غاز الاستصباح والغاز الصناعي والغازات السامة... الخ. وبالتالي فإن الاستيلاء على مثل هذه الغازات يعد

(1) في هذا المعنى الفللي ص 37 محمود مصطفى - الخاص - ص 431 ومحمود نجيب حسي الأموال ص 31 وجارو المطول ص 6 ص 134 فقرة 3344 وعبد المهيمن سالم بكر - الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي - القسم الخاص طبعة معادة 1977 م مطبوعات جامعة الكويت (29) ص 212.

سرقة، وتطبيقاً لذلك فلقد حكم بقيام جريمة السرقة في حق من أوصل جهاز التدفئة لديه بموقد مركزي للتدفئة مملوك لجارته⁽¹⁾.

أما الأشياء التي ليس لها كيان مادي ملموس كالأفكار والآراء والحقوق الشخصية، فإنها لا تصلح أن تكون محلاً للسرقة، ولكن المحورات المنتهة لهذه الأفكار والآراء والحقوق هي التي يجوز أن تكون محلاً لذلك، باعتبار أن لها كيان مادي.

وكذلك الشأن بالنسبة للمنفعة فهي لا تصلح محلاً للسرقة، باعتبارها مالا غير مادي، ولذا فلا يعد سارقاً من يركب وسائل المواصلات دون دفع قيمة التذكرة الواجب دفعها، وكذلك لا يعد سارقاً من يبيت في فندق دون دفع أجرة، ولكن بعض هذه الأفعال قد يعاقب عليها باعتبارها جرائم خاصة⁽²⁾.

الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية:

حسم المشرع الليبي صراحة الخلاف الدائر في الفقه، فيما يتعلق بصلاحيّة الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية لأن تكون محلاً للسرقة، باعتبار أن محل هذه الجريمة يجب أن يكون مالا مادياً منقولاً، والطاقة ليس كذلك، ونص على أنه «ويعد من الأموال المنقولة في حكم قانون العقوبات، الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية» (م 244 ع) ومصدر هذا النص المادة 24 من القانون العقوبات الإيطالي واستناداً إلى هذا النص فإن الاستيلاء على حيازة الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية، دون الاستيلاء على المادة التي تصدر منها هذه الطاقة أو تتجمع فيها يكون جريمة سرقة، ذلك أنه من المسلم به في عالم اليوم أن أنواع عديدة من الطاقة كالطاقة الشمسية أو الطاقة الحرارية يمكن تملكها وحيازتها ونقلها. إلا أن الطاقة بصفة عامة لا تكون محلاً للاختلاس، إلا عندما تكون في حيازة ما، ذلك أن فعل الاختلاس يتحدد بتبديل الحيازة، أي إنهاء الحيازة السابقة على الشيء وإنشاء حيازة جديدة عليه، أما إذا كانت الطاقة ليس

(1) نفس إيطالي 1971/9/29 م أشار إلى هذا الحكم في

Le codici Penali annotati, Art. 624 Pag. 993.

(2) انظر على سبيل المثال الفصل 312 والمصل 311 من مجملوه القانون الجنائي المصري

فى حيازة ما فإنها لا يمكن أن تكون محللاً للاختلاس، وبالتالي فإن التقاط الموجات الإذاعية أو التلفزيونية لا يشكل اعتداء على الحيازة ولا يعد سرقة، ولو كان يفترض فيمن التقطها دفع مقابل معين. على أن ذلك بطبيعة الحال لا يحل بمسؤولية الشخص المدنية أو الإدارية⁽¹⁾، أو الحثائية طبقاً لصوص أخرى غير جريمة السرقة.

ويلاحظ أن ما تنص عليه المادة 2/444 عقوبات من تسوية الطام الكهربية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية بالأموال المنقولة ليس قاصراً على جريمة السرقة وحدها، ولكنه حكم عام يمتد إلى كل نصوص التجريم الواردة فى قانون العقوبات والتي يشترط أن يكون محلها منقولاً. كما يلاحظ أن النص المشار إليه قد ذكر على أنه «ويعد من الأموال المنقولة فى حكم قانون العقوبات الطاقة الكهربية - مهما كان الغرض المخصصة لاستعماله - وجميع أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية». وذلك يعنى أن المشرع قد افترض أن للطاقة الكهربية قيمة اقتصادية فى سائر الأحوال، فى حين أنه يجب إثبات أن لسائر الأنواع الأخرى من الطاقة قيمة اقتصادية حتى تصلح أن تكون محللاً للسرقة⁽²⁾، ويدخل فى هذا النوع الأخير كل أنواع الطاقة التى يمكن الحصول منها على منفعة ما كالطاقة الحرارية أو طاقة الحركة.

والقيمة الاقتصادية للطاقة لا يجب أن تستخلص بالنظرة المجردة إلى المنفعة التى يمكن الحصول عليها فحسب، ولكن من قيمة الطاقة دائمة لحائزها الذى سرقت منه، وكذلك من نوعية وكمية الطاقة المختلصة⁽³⁾. وبناء على هذا التقدير، فإنه لا يعد من قبيل السرقة قيام راكب دراجة بالإمساك عمداً بعربة نقل تسير فى الطريق العام للاستفادة من قوة السحب الناتجة عن العربة

V Mantina, Vol IX, Pag. 15., F. Antolisei, P.S.I. Pag. 218, 219. V (1)

Manzini. Ibid, Pag. 17. (2)

فى حين يلاحظ محمد شاهر حبيب أن هذه التفرقة لا محل لها، إذ أن صلاحية أى مال لأن يكون محللاً للسرقة تتوقف على أن يكون لهذا المال قيمة معتبرة قانوناً. فإذا لم يكن لـمال هذه القيمة فإنه لا يصلح كمحل للسرقة حتى ولو كان منقولاً مادياً، محمد شاهر حبيب - الفهم الخاص - ص 40.

Relazione Ministeriale sul progetto del codice penale, italiano, II, P. 440. (3)

(طاقة الحركة) كما لا يعد سارقاً أيضاً من يضع إناء به ماء لتسحيته على موقد، يملكه آخر (طاقة حرارية) ولو بغير رضا صاحبه⁽¹⁾. وذلك لتخلف القيمة الاقتصادية للطاقة في هذه الحالات.

هذا، وقد اعتبرت إحدى المحاكم الإيطالية أن هناك جريمة سرقة في واقعة اعتلاء ثور لتلقيح بقرة لآخر، بدون رضا صاحب الثور، بقصد الإحصان على أساس سرقة الطاقة الجنسية. غير أن جانباً من الفقه الإيطالي يعترض على الأساس الذي بنى عليه هذا الحكم، باعتبار أن الحيوان المنوى شيء مقبول كأى إفراز حيوانى آخر، وهو شيء قابل للانتقال وله قيمة اقتصادية⁽²⁾. وعد اختلاس الطاقة الكهربائية أو أى نوع آخر من أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية، فإنه لا يشترط بالنسبة لقيام جريمة السرقة أن يتم الاختلاس بوسيلة معينة، بل إن أى وسيلة يتحقق بها الاستيلاء على الحيازة تقع بها جريمة السرقة، ما لم يشكل ذلك جريمة أشد. وتحصل سرقة التيار الكهربائى عادة عن طريق توصيل سلك كهربى لسحب الكهرباء قبل مرور التيار بالعداد الذى يثبت مقدار ما يستهلكه الشخص، وكذلك عن طريق إعادة توصيلة العداد الخارجية بعد قيام الشركة بقطعها ولو تم الاستهلاك الجديد بواسطة العداد الذى يسجل الكمية المستهلكة⁽³⁾، أو عن طريق منع العداد من السير أو إبطاء سيره أثناء الاستهلاك بحيث لا يثبت القدر الفعلى من التيار الذى يتم استهلاكه، فعلاً، وذلك بأن لا يثبت القدر المستهلك من التيار على الإطلاق أو أنه يثبت قدراً أقل من القدر المستهلك فعلاً⁽⁴⁾. أما مجرد العبث بالعداد بتأخير إيرته بعد مرور التيار وتسجيله الرقم الحقيقى للاستهلاك وذلك لمحو الرقم أو تخفيضه، فذلك لا يعد

V. Manzini, op. cit., Pag. 17.

(1)

V. Manzini, op. cit., Pag. 15.

(2)

(3) انظر نقض إيطالى 1962/6/25 م مشار إليه فى:

Cass. Pen. Mass. Ann., 1963. P. 148

(4) قضت محكمة النفس المصرية بأن تعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكور لجريمة سرقة الكهرباء، بل هو مؤد إليها حتماً بمجرد مرور التيار بعد توقفه، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين فى إتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به نفسه، وما دام هو الذى يحل محل التيار فهو السارق له. نقض مصرى 1961/10/10 م مجموعة أحكام النفس من 12 رقم 193 ص 738

سرقة لأن المستهلك قد حصل على الكهرباء برضاء المجنى عليه (شركة الكهرباء) وهو ما ينفي الاختلاس، أما التلاعب الذي حصل فهو مجرد عث في الدليل المثبت للثمن، فيمكن اعتباره من الطرق الاحتمالية التي تقوم بها جريمة لنصب لا السرقة⁽¹⁾.

غير أن المشكلة تثار بالنسبة لحالة ممارسة نشاط لا يهدف به صاحبه إلى تغيير عملية تسجيل أرقام العداد، بل إنه يهدف به إلى تغيير طبيعة استخدام الطاقة، كما هو الحال في استخدام الطاقة المخفضة المخصصة لأغراض الزراعة في أغراض أخرى لا تسرى عليها التسعيرة المخفضة. فبينما يذهب رأى في الفقه إلى أنه في هذه الصورة لا يوجد غش يهدف إلى تغيير ثمن الاستهلاك، ولكن الأمر يتعلق بنزع للحيازة المشروعة التي للشركة صاحبة الامتياز (شركة الكهرباء) من جانب العميل، وهو ما يكون جريمة سرقة وليس نصب⁽²⁾. وقد أخذت بهذا الرأى محكمة النقض الإيطالية في بعض أحكامها، حيث قضت بأن المتهم يعد مسؤولاً عن جريمة سرقة في حالة استخدامه التيار الكهربائي الصناعي بهدف الإضاءة حتى يحصل على ربح خاص من فرق أسعار التيار الصناعي عن التيار العادي⁽³⁾. كما أخذت بهذا الرأى المحكمة العليا الليبية حيث قضت بأنه يعتبر في حكم السارق من له حق استعمال الكهرباء لأغراض الزراعة فاستعملها لأغراض الصناعة، وذلك بنقل التيار الكهربائي إليها بأى طريق بغية الاستفادة من فرق السعر، لأن الاستعمال بهذا الوجه يتم بغير رضاء المؤسسة⁽⁴⁾.

ولعل الصحيح في حكم مثل هذه الحالة هو أن التسليم قد تم برضاء المؤسسة، غير أنه تم بناء على طرق احتمالية. ويؤيد ذلك قضاء محكمة النقض

(1) يرى بعض الشراح خلافاً لما تقدم أن الاختلاس يعد متوافراً في هذه الحالة - حالة التلاعب بالعداد - باعتباره أن تسليم التيار يتم في مؤسسة الكهرباء وليس بعد مروره في العداد، وأن الرضاء بالتسليم معلق على صحة ما يشته العداد، ولا يمكن القول والحال كذلك بوجود رضاء لمؤسسة الكهرباء بالتسليم. حسن صادق المرصفاوى - القسم الخاص - ص 56.

(2) De, Marsico, A. Delitti contro il patrimonio, Napoli, 1951, Pag 37.

(3) Can 12/7/1957, Gius. Pen. 1958, II, 51.

(4) المحكمة العليا الليبية جلسة 1971/2/23 م مجلة المحكمة العليا ص 7 عدد 4 ص 163

الإيطالية في واقعة مشابهة بقيام جريمة النصب وليس السرقة، حيث قضت بأن من يستعمل الكهرباء ذات السعر المنخفض والمخصصة للاستعمال الصناعي لغرض الإضاءة يعد مسؤولاً عن جريمة نصب لا سرقة، إذا كان الجاني قد حول التيار الكهربائي باستخدام وصلة في المنطقة التي تلى العداد، بعد أن سجل هذا الأخير الكمية المستهلكة فعلاً⁽¹⁾.

ويستحسن الرجوع إلى ذوى الخبرة في الحالات التي يثير فيها الاستيلاء على الطاقة مشاكل فنية يصعب حلها على ذوى الثقافة القانونية، مع مراعاة قاعدة أن المحكمة هي الخير الأعلى في كل ما يعرض عليها من رأى. وغنى عن البيان أن دفع قيمة التيار المسروق إلى صاحب الحق فيه بعد تمام الجريمة وتحقق أركانها لا يؤثر على قيام الجريمة واكتمال أركانها، وإن كان يجوز للمحكمة أن تدخل ذلك في تقديرها للعقاب.

2- مال منقول

يشترط أن يكون محل السرقة مالاً منقولاً. وهذا الشرط تنص عليه المادة 444 عقوبات الخاصة بجريمة السرقة البسيطة صراحة، وذلك بقولها «منقولاً» و«يعد من الأموال المنقولة». ولذا فإنه ينبغي أن يكون محل السرقة مالاً منقولاً، حتى يمكن الاستيلاء على حيازته بنقله من حيازة صاحبه إلى حيازة غيره، وبالتالي فإن الاعتداء على العقار، أو انتزاع حيازته من يد صاحبه أو التعرض له في هذه الحيازة لا يشكل جريمة سرقة، ولكنه قد يشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات في المواد 453 - 456.

على أنه يجب أن يلاحظ أن فكرة المنقول في مجال السرقة - بل وجرائم الأموال عموماً، لها معنى يتفق وما يهدف المشرع إلى حمايته بتجريمه أفعال الاعتداء على الأموال. وبالتالي فإنه لا يجب التقيد في هذا الصدد بتحديد القانون المدني للمنقول. وإنما يقصد بالمنقول الذي يصلح أن يكون محلاً لجريمة السرقة كل ما يمكن نقله من مكان إلى آخر بتلف أو بدونه. وهكذا فإن السرقة يمكن أن تقع على أجزاء العقار الثابتة إذا أمكن فصلها بفعل السرقة

(1) مقرر إيطالي 1961/11/20 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit., Art 624. Pag. 812

وأصبحت منقولاً. إذ يستوى في السرقة أن يكون محلها منقولاً أصلاً أو أنه صار كذلك بفعل الاختلاس⁽¹⁾، كالبلط أو الطوب. ولذا فإنه بعد منقولاً. ويصلح محلاً للسرقة كل ما يمكن نقله من مكان إلى آخر، ما كان في أصله كذلك كالملايس والنقود والحيوانات وما أصبح بفعل الاعتداء منقولاً كترع الشبابتك أو قطع أجزاء الشجر، ويؤيد ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الليبي من قيام جريمة السرقة عن طريق قطع السابل من سوقها (م 3/448 ع) بالرغم من أن محل السرقة في هذه الحالة هو في الأصل عقار. ولذا فإنه يمكن اعتبار المنهم شارعاً في السرقة، إذا أوقف أو خاب أثر فعله وهو يحاول الاستيلاء على أجزاء عقار ولو لم يكن قد تم فصلها بعد⁽²⁾.

كما يمكن أن يكون محلاً للسرقة ما يعرف بالمقارات بالتخصيص، لأنها في الأصل منقولات، واعتبرت عقارات بمقتضى حيلة قانونية بتخصيصها لخدمة عقار بطبيعته، مثال ذلك أدوات الزراعة وآلات المصنع. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن المنقول في مفهوم القانون الجنائي ليس هو المنقول في مفهوم القانون المدني، إذ يعد منقولاً طبقاً لقواعد القانون الجنائي، كل شيء يعد في ذاته منقولاً أو ما يمكن أن يصبح كذلك بفعل السارق نفسه، وبالتالي فإذا كان الشيء يتنمى إلى عقار كالباب الذي يعتبره القانون المدني بافترض قانوني يخضع لأحكام العقار فإنه يعد منقولاً ويخضع للسرقة⁽³⁾.

ولا يشترط في المنقول حتى يكون محلاً للسرقة أن يكون له شكل معين، بل إنه يستوى أن يكون صلباً أو سائلاً أو غازياً، كما تعد من الأموال المنقولة في حكم قانون العقوبات الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية (م 2/444 ع). وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن وصف المال المنقول لا يقتصر على ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن طبقاً لنظريات الطبيعة، بل هو يتناول كل شيء مقوم للتملك وللحيازة والنقل من مكان إلى آخر⁽⁴⁾.

(1) انظر جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية بند 74 ص 167.

(2) من هذا الرأي أحمد فتحي سرور - ص 636.

(3) نقض إيطالي 1974/2/12 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit., Art. 624, Pag. 804.

(4) استشاف فضلى 1984/9/28 م فضلى ص 656 رقم 2.

3- مملوك للغير

لا يكفي لقيام جريمة السرقة أن يكون محلها مائلاً منقولاً، وإنما يجب إضافة إلى ذلك أن يكون مملوكاً للغير (غير الجاني). وتتطلب هذا الشرط صراحة المادة 444 عقوبات «كل من اختلس منقولاً مملوكاً لغيره». ولتحقيق هذا الشرط فإنه لا يكفي أن يكون المال غير مملوك للمتهم، وإنما يجب أن يثبت أيضاً أن المال مملوك لغيره. ولذا فإنه لا يعد سارقاً من يستولي على مال مملوك لنفسه، ولو كان في حيازة غيره. وذلك كمن يسترد حيازة وديعته باختلاسها من المودع لديه دون رضائه. غير أنه يشترط لعدم عقاب الشخص في مثل هذه الحالة أن يكون ماله الذي استرده مائلاً قيمياً لا مثلياً، ولذا فإذا أقرض (أ) (ب) مبلغ عشر دينارات فإن (أ) يعد سارقاً إذا اختلس من (ب) ما يعادل هذا المبلغ أو يقل عليه. ذلك أن خلط الأشياء المتلبة بمثلها يفقدها ذاتيتها، أما إذا بقي هذا المبلغ مستقلاً بذاته واختلسه المالك فإنه حيثئذ لا يعد سارقاً، لأن المبلغ في هذه الحالة يعد شيئاً قيمياً لا مثلياً لا احتفاظه بذاتيته، كما لو وضع المبلغ في حُرز مستقل عن غيره⁽¹⁾.

وإثبات أن المال المسروق غير مملوك للمتهم هو من أركان جريمة السرقة يحض في إثباته للقواعد الجنائية وليس للقواعد المدنية⁽²⁾.

ونظراً لأن نصوص تجريم السرقة تحمي الحيازة لا الملكية - على النحو السابق ذكره - فإنه لا يشترط أن يكون المسروق منه هو المالك للشيء المسروق، بل إنه يكفي لقيام جريمة السرقة أن يكون المال غير مملوك للمتهم، ولذا فإن اختلاس الأموال المتحصلة من جريمة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة... الخ يصح أن تقوم به جريمة السرقة، لأن هذه الأموال رغم الاستيلاء عليها بفعل غير مشروع إلا أنها تظل ملكاً لصاحبها الأصلي الذي تم الاستيلاء عليها منه. بل إن الحيازة غير المشروعة في ذاتها بالنسبة لبعض المواد كالمواد المخدرة والأسلحة غير المرخصة، لا تفقدها صلاحيتها لأن تكون محلاً

(1) انظر رؤوف عبيد ص 340.

(2) المحكمة العليا للنسبة 1976/4/8 م مجلة المحكمة العليا ص 13 عدد 1 و 2 ص 179

للسرقة⁽¹⁾. وبعد الشخص الحائز لها حيازة غير مشروعة مالكا لها حتى يحكم بمصادرتها منه، ولذا فإن من يختلسها منه يعد سارقاً. وتطبيقاً لذلك فقد حكم في مصر بأن الأفيون وإن كان من المواد الممنوع إحرازها وبيعها إلا بترخيص من الحكومة، إلا أن وجوده في حيازة شخص بالفعل يجعل ذلك الشخص مالكا له عملاً بقاعدة الحيازة في المنقول حجة على الملكية، وإن مجرد ضبط الأفيون وأخذه من الحائز لا يزيل ملكه عنه، بل يبقى معتبراً مالكا له حتى يصدر في قضيته حكم بمصادرتها⁽²⁾. كما حكم بأن المتهم بإحرازها لا يعد سارقاً إذا انتزع هذه المادة من بين أيدي رجال الضبط لتخليص نفسه من تهمة الإحراز⁽³⁾.

وإذا كان يشترط لقيام جريمة السرقة أن يكون محلها مالاً منقولاً مملوكاً للغير، فإنه يترتب على ذلك أنه لا يعد سارقاً من يختلس مالاً منقولاً من آخر ثم يتضح بعد ذلك أن هذا المال مملوك له دون علم منه. كما لا يعد سارقاً من يختلس مالاً ملكيته محل نزاع إذا ثبت بعد ذلك أن هذا المال كان ملكاً له وقت الاختلاس، كما لو صدر حكم قضائي لاحق لفعل الاختلاس يقضى بملكته لهذا المال.

وفي تحديد انتقال ملكية المال ينبغي دائماً الرجوع إلى قواعد القانون المدني، وطبقاً لهذه القواعد فإن الالتزام بنقل الملكية أو أى حق عيني آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا الحق إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات يملكه الملتزم (م 207 من القانون المدني الليبي) وعلى هذا الأساس فإذا قام المشتري بالاستيلاء على الشيء المبيع، فإنه لا يعد سارقاً ولو كان ذلك قبل تسليمه إليه من طرف البائع، لأنه استولى على ما يملك - مع مراعاة ما سبق أن قلناه، بأن التسليم المعلق على شرط دفع الثمن الذي لا ينفي فعل الاختلاس يتعلق بانعقاد العقد ذاته ولا يتعلق بمجرد التسليم * - أما إذا ورد الالتزام بنقل حق عيني على

(1) وقد أشارت إلى ذلك صراحة المذكرة التفسيرية لمشروع قانون العقوبات الإيطالي انظر:

V. Manzini, Vol. IX. op. cit., Pag. 35.

(2) نقض مصرى 1928/2/27 م المجموعة الرسمية ص 28 رقم 38.

(3) نقض مصرى 1928/2/7 م نفس المكان.

(4) ذلك أنه إن كان العقد يتم بمجرد تبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين إلا أنه يجب مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد (م 89 مدنى لى) براعى أيضاً حكم المادة 150 من القانون المدني بشأن الشروط التى يضمها أحد المتعاقدين.

شيء لم يعين إلا بنوعه فلا يتقل الحق إلا بإقرار هذا الشيء (م 208) من القانون المدني الليبي) وبالتالي فإن البائع يظل مالكا للشيء المبيع حتى إبرازه، فإن استولى المشتري على شيء منه قبل ذلك عد سارقا، كما هو الحال عند شراء بعض أنواع الحبوب أو الفواكه أو الخضروات المثلية كالطماطم أو البطاطس... الخ.

وإذا ثبت أن المال مملوك لغير المتهم فإنه لا يصير الحكم عدم ذكره لاسم مالك المال المسروق⁽¹⁾، أو خطؤه في ذكر اسمه⁽²⁾، متى كانت ظروف وثوقته تشير إلى أنه مملوك لغير المتهم. بل إنه لا أهمية لتحديد صاحب المال المسروق، ولكن يكفي لقيام جريمة السرقة الجرم بأن المتهم بالسرقة ليس مالكا للمال المسروق⁽³⁾، ولا يشترى من ذلك غير الحالات التي يعلق بها القانون أهمية على لإزالة المعنى عليه، حيث لا تقام الدعوى إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر، فيلزم في هذه الحالة تحديده إذا كان هو مالك المال حتى يمكن رفع الدعوى الجنائية بناء على شكواه، مثال ذلك الحالات المنصوص عليها في المادة 448 عقوبات.

والعبرة بتوفر شرط عدم ملكية المتهم للمال المختلس هو بوقت ارتكاب فعل الاختلاس. فإذا كان المال غير مملوك للمتهم وقت الاختلاس تحقق هذا الشرط، ولو كان تحالفاً لملك المختلس في وقت سابق على الاختلاس، أو أنه اكتسب ملكية المال محل الاختلاس بعد فعل الاختلاس.

سرقة الشخص لملكه:

إن اشتراط عدم ملكية المتهم للمال محل السرقة، يحمي المالك في كثير من تصرفاته التصفية ضد المحتار للمحول حبرة ناقصة. الأمر الذي دعا المشرع إلى التدخل من أجل حماية المحتار في أحوال معينة من تصرفات المالك، ولذا فقد قيز في المادة 244 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالحبس كل من تخلس شيئا من أمواله الخاصة المثقلة بحق الضمان أو يكفل عيني أو يحو

(1) المحكمة لعدد لسنة 1952 م مجلة المحكمة لعدد 11 عدد 4 ص 127

(2) نفس صدى 1952 م أحكام نفس ص 13 عدد 3 رقم 133 ص 425

(3) نفس نفس صدى 1952 م أحكام نفس ص 14 رقم 5 ص 14

حبس». وهكذا فإن المشرع حماية لحقوق الغير اعتبر ان من يختلس مالا من أمواله الخاصة المثقلة بحق انتفاع أو بتأمين عيني أو بحق حبس مسؤولاً عن جريمة سرقة. والحالات التي أشار إليها النص تعد خروجاً على القاعدة العامة التي تقضى بأن السرقة لا تقع على المال المنقول إلا إذا كان مملوكاً لغير المتهم. وبالتالي فإن هذا النص - نص المادة 1/445 عقوبات - يعد استثناء على القاعدة العامة، التي توجب لقيام السرقة أن يقع فعل الاختلاس على مال منقول مملوك لغير المتهم. والاستثناء لا يجوز طبقاً للقواعد العامة في قانون العقوبات التوسع فيه أو القياس عليه، والحالات الواردة في النص يجب فهمها على أنها واردة على سبيل الحصر.

كما أنه نظراً لاختلاف طبيعة هذه الصورة من السرقة عن طبيعة جريمة السرقة البسيطة، فإن الظروف المشددة أو المخففة الخاصة بجريمة السرقة البسيطة لا تنطبق على هذا النوع من الاختلاس.

أما إذا قام الدائن باختلاس مال مملوك للمدين بقصد استيفاء دينه، فإنه يعد مرتكباً لجريمة سرقة بسيطة، ذلك أنه ليس له في ذمة المدين إلا حق شخصي فحسب.

اختلاس الأشياء المشتركة أو المشاعة:

يعد سارقاً الشريك أو الوارث إذا قام بالاستيلاء على حيازة المال المشاع من حائزه لتحقيق نفع لنفسه أو لغيره. وتنص على ذلك المادة 449 من قانون العقوبات بقولها: «إذا استولى أحد الشركاء أو الورثة على المال الشائع بينهم باختلاسه من حائزه لتحقيق نفع لنفسه أو لغيره يعاقب بالحس، ولا يعاقب الفاعل إذا وقع الفعل على أشياء مثلية ما دامت قيمة الشيء لا تتعدى نصيبه».

على أنه ينبغي بطبيعة الحال أن لا يكون المال في حيازة من استولى عليه، وذلك باعتبار أن فعل الاختلاس لا يتحقق إلا بإنشاء حيازة جديدة على المال لم تكن موجودة من قبل، أما إذا استولى الشريك أو الوارث على المال الشائع الموجود في حيازته هو فإن الواقعة لا يمكن أن تعد سرقة وإن كان يمكن اعتبارها خيانة أمانة.

ويرجع سبب اعتبار الشريك في المال المشاع سارقاً، إذا قام بالاستيلاء

على حيازة المال الشائع من حائره إلى أن الشريك لا يملك ملكية خالصة الشيء المشاع حتى يقال إنه استولى على ما يملك، وإنما يشاركه الشريك أو الشريكة الآخرون في كل ذرة من ذرات المال المشاع أو المشترك وبالتالي فيعد سائر الوارث الذي يقوم بالاستيلاء على أموال مورثه قبل القسمة إذا كانت هذه الأموال موجودة في حيازة غيره، وكذلك الشريك إذا قام بالاستيلاء على بعض الأشياء المشتركة إذا كانت موجودة في حيازة شخص آخر غيره.

غير أن الفاعل لا يعاقب إذا وقع الفعل على أشياء مثلية، ما دامت قيمة الشيء لا تتعدى نصيبه (م 2/449 ع). والأشياء المثلية هي الأشياء التي يقو بها بعضها مقام بعض عند الوفاء، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقاس أو الكيل أو الوزن (م 85 مدني لبي) ومن باب أولى فإن الفاعل لا يعاقب إذا قام بالاستيلاء على جزء هو أقل من نصيبه في المال المشاع. وبما على ذلك فلو أن المال محل الشيوع كان 20 أوقية من القمح وكان هذا المقدار مملوكاً مناصفة بين شخصين، فاختلف أحدهما نصف هذا المقدار أو أقل منه من حائره فلا عقاب عليه.

وبهذا النص - نص الفقرة الأخيرة من المادة 449 من قانون العقوبات - أراد المشرع أن يرفع التناقض بين أحكام قانون العقوبات الذي يقضى بعقوبة الشريك أو الوارث إذا اختلس المال المشترك أو الشائع بينه وبين غيره من حيازة غيره من الشركاء أو الورثة أو غيرهم، لتحقيق نفع لنفسه أو لغيره، وبين قواعد القانون المدني التي تقضى بأن المتقاسم يعتبر مالكا للحصة التي آلت إليه من أن يملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئاً في بقية الحصة (م 847 من القانون المدني الليبي). وطبقاً لهذه القاعدة الأخيرة فإن الشريك لا يعد مالكا لحصة التي آلت إليه منذ تاريخ القسمة، ولكن منذ قيام حالة الشيوع. وذلك استناد إلى الطبيعة الكاشفة للأحكام. إذ أن الأحكام القضائية تقر الحق وتكف لا تنشئه. وبالتالي فإن القسمة تعد كاشفة للحق وليست منشئة له. ولذلك فهو تصرفات الشريك أو الوارث تعد صحيحة منذ لحظة نشأة الحق أو منذ لحظه وفاة المورث.

وبالرغم من أن نص المادة 2/449 عقوبات الذي يقضى بعقوبة الفاعل إذا اختلس أشياء مثلية لا تتعدى قيمة نصيبه من المال الشائع الموحد في

حيازة غيره لتحقيق نفع لنفسه أو لغيره، قد جاء قاصراً على حالة الاستيلاء على أشياء مثلية، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من التوسع في تفسير هذا النص، وجعله يشمل أيضاً حالة الاستيلاء على أشياء قيمة ما دامت قيمة هذه الأشياء لا تتعدى نصيبه. وذلك حتى يرفع التناقض بهائياً بين القانونين الجنائي والمدني باعتبار أن هذا الأخير يقرر اعتبار المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئاً في بقية الحصة، دون تفرقة في ذلك بين الأشياء المثلية والأشياء القيمة.

وهذا الرأي يعد في مصلحة المتهم ولا يخالف قواعد التفسير

هذا ويلاحظ أن المادة 2/449 عقوبات عندما نصت على عدم عقاب الفاعل إذا وقع الفعل على أشياء مثلية ما دامت قيمة الشيء لا تتعدى نصيبه، فهي لم تبج الفعل ولكنها تقرر مجرد عدم العقاب عليه. وبالتالي فإن هذا النص لا يقرر سبباً للإباحة ولكنه يقرر مانعاً للعقاب لا يمنع من قيام المسؤولية المدنية أو اتخاذ التدابير الوقائية، إذا كان لذلك محل.

وحالة اختلاس الشريك أو الوارث للمال المشاع من حائزه - تختلف عن حالة اختلاس منقول متنازع على ملكيته من حائزه، ذلك أنه في هذه الحالة الأخيرة، فإن المختلس لا يعد سارقاً إذا ثبت أنه كان مالكا للمال وقت اختلاسه - وذلك على النحو السابق ذكره.

كما يلاحظ أنه يستوي لقيام جريمة اختلاس الأشياء المشتركة أن يقصد الجاني تملك المال المشترك أو مجرد تحقيق نفع لنفسه أو لغيره، وذلك بخلاف جريمة السرقة البسيطة التي لا تقوم إلا إذا كان قصد الجاني هو تملك المال المسروق وذلك على النحو الذي سيرد ذكره عند دراسة القصد الجنائي.

وترتيباً على ما سبق فإن الاستيلاء على الأشياء المباحة أو المتروكة من أصحابها بقصد التخلي عن حيازتها لا يشكل جريمة سرقة.

المال المباح:

هو المال الذي لا مالك له، ويجوز أن يكون ملكاً لأول واضح يد عليه بنية تملكه (م 874 من القانون المدني الليبي) مثال ذلك الحيوانات غير الأليفة التي لا مالك لها ما دامت طليقة (م 1/875 من القانون المدني الليبي) والأسماك في

البحر والطيور في الفضاء والأحجار في الجبال. ولا يعد الاستيلاء على حيابة هذه الأشياء سرقة، بل إن الاستيلاء عليها يعد طريقة شرعية لتملكها. أما إذا تملكها شخص ما فإنها تخرج عن كونها مباحة، ومن يخلسها منه يعد سارقاً. ولذا فإن من اصطاد حيواناً برياً لا مالك له يصبح هو المالك له، ومن يخلسه منه يعد سارقاً. أما الحيوانات الأليفة كالبهائم والأغنام والدواجن، فلا تصبح مباحاً مباحاً ولو هربت من صاحبها بل إنها تعتبر في هذه الحالة حيوانات ضائعة يجب على من يعثر عليها أن يردّها إلى صاحبها. ولا تعد مباحة إلا إذا طالت مدة ضلالها وفقد صاحبها الأمل في العثور عليها^(١). وتقدير ذلك متروك لقاضي الموضوع.

وطبقاً لقواعد القانون المدني فإن المنقول الذي لا مالك له، لا يصير ملكاً لأول واضح يده عليه إلا بوضع اليد الفعلية عليه بنية تملكه. ووضع اليد يكون بالتسلط المادي على الشيء محل الحيابة^(٢)، ولذا فإن من يصطاد سمكاً يملكه بمجرد دخوله في شباكته ولو كانت هذه الشباك ما تزال تحت الماء^(٣) فإذا استولى عليه غيره منه عد سارقاً. أما مجرد إصابة أحد الطيور البرية إصابة سقط على أثرها في أرض يحوّزها الغير، لا تجعل من هذا الغير سارقاً إذا استولى على الطير الذي سقط على أرضه، ذلك أن الصائد لم يكتسب بعد السيطرة الفعلية على الطير، والتي لا غنى عنها لاكتساب ملكية المال المباح. وحكم في مصر بأنه وإن كن الماء ملاً متاحاً عدم المنفعة وهو في فراش بحره ونهره، إلا أنه متى فصل منه ووضع في حرز كالمواسير والقرب والإناء بحيث يمكن شموله بحق الملكية يصير كغيره من الأشياء المماثلة له ملكاً عند وضع اليد عليه^(٤). وبذلك فإن أخذ الماء من المواسير العامة مع وجود العداد وبغير واسطة يعد اختلاصاً تقوم به جريمة السرقة.

وإذا كان وضع اليد على المنقول المباح لا ينطبق إلا بالاستيلاء الفعلي

(١) يحقّب على الاستيلاء على الحيوان فصاعده بموجب قانون اللقطات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ م.

(٢) انظر صبي صبي - شرح القانون المدني للمبى مشوريات جامعة قاديوس الطبعة الثانية - ١٩٧٨ م. ص ٣٤٤.

(٣) انظر حكم محكمة كفر الشيخ الصادر بتاريخ ١٩٦٧ م ١٩٦٧ م المجموعة الفرنسية ص ٢١ رقم ٤٠.

(٤) استئناف مصر ١٩٨٤ م ١٩٨٤ م الملف رقم ٢ ص ٥٩٥.

عليه، فإن ذلك يعنى أن سبيل تملك هذا المال هو حيازته فعلياً لا حكماً. ولذلك فإن مجرد تخويل أحد الأفراد أو الجهات امتياز الاستيلاء على الأموال المباحة فى أحد المناطق، لا تجعل من هذا الفرد أو تلك الجهة مالئاً لتلك الأموال، بحيث يعد الاعتداء عليها سرقة، وإنما لا يعد صاحب الامتياز مالئاً إلا ما دخل من هذه الأموال فى حيازته فعلياً. وفى هذه الحالة الأخيرة فحسب إذا اختلس منها آخر شيئاً عد سارقاً. أما قبل ذلك فإن المال المباح يظل على ما هو عليه من الإباحة. ولذا فلا يعد سارقاً من يصطاد فى منطقة أعطى امتياز الصيد فيها لشخص آخر غيره، لأن ملكية هذا الأخير تقتصر على ما يصطاده منها فعلياً من الطيور. على أن عدم اعتبار الفاعل سارقاً فى مثل هذه الحالة لا يجب أن يخل بما يترتب على سلوكه من مسائل إدارية أو مدنية لمخالفته لوائح التنظيم إذا وجدت.

ولا تعد الأموال العامة المملوكة للدولة، سواء المخصصة منها للمنفعة العامة أو تلك التى تباشر عليها من التصرفات ما هو مسموح به فى نطاق الملكية الخاصة أموالاً مباحة. وبالتالي فهى تصلح لأن تكون محلاً للسرقة، مثال ذلك السرقة التى تقع على الأشجار الموجودة بالشوارع والميادين العامة. وفى هذا الصدد حكم فى مصر باعتبار اختلاس التربة من الطرق العمومية أو الأشجار التى تغرس فيها سرقة⁽¹⁾.

غير أنه يشترط لعدم اعتبار أملاك الدولة من الأموال المباحة، أن تمارس عليها - الدولة - سيطرتها الفعلية بما يجعلها حائزة لها. أما مجرد النص فى قانون معين على أن المال ملك للدولة، دون ممارسة هذه الأخيرة عن طريق أجهزتها أية سلطة فعلية عليه لا يكفى لاعتباره مال غير مباح، ومثال هذه النصوص غير كافية لإخراج المال من نطاق الإباحة وجعله فى حيازة الدولة، ما ينص عليه القانون المدنى اللبى من أن الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكاً للدولة. (م 1/878) ذلك أن ملكية الدولة فى هذه الحالة هى نوع من ملكيتها التى ترد على الإقليم كله، ولكنها لا تنصرف إلى الملكية فى المعنى الضيق، فهى من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية التى تعنى السيطرة

(1) نقض مسمى 1945/2/5 م مجموعة القواعد القانونية حد 6 رقم 493 ص 640

والتصرف التي يعد اختلاسها سرقة. إذ السرقة - على النحو السابق الإشارة إليه - جريمة ضد الحيازة، وبالتالي فيلزم لقيامها وجود المال في حيازة ما ولو كانت هذه الحيازة غير مشروعة، كما لو وجدت الأموال في حيازة سارق آخر أو أنها كانت متحصلة من جريمة أخرى من جرائم الأموال. ويؤيد ذلك ما سبق أن أشرنا إليه من اتجاه القضاء الإيطالي الذي عبر عنه بصورة واضحة في قضايا الحيوانات البرية Fauna. Selvatica حيث رفض اعتبار الاستيلاء على هذه الحيوانات من قبل بعض الأفراد رغم صدور قانون سابق على فعل الاستيلاء عليها ينص على أن تلك الحيوانات ملك للحكومة ذلك أن الحكومة لا تمارس أية سلطة فعلية على تلك الحيوانات⁽¹⁾. كما حكم في مصر بأن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة⁽²⁾. ولا عقاب إلا في صورة ما إذا ثبت أن الحكومة قد وضعت يدها على المحاجر وضعاً صحيحاً يخرجها عن أن تكون مباحة⁽³⁾.

المال المتروك:

إن الشيء المتروك هو الشيء الذي يستغنى عنه صاحبه بإسقاط حيازته له. وبنيته إنهاء ما كان له من ملكية عليه، فيصح بذلك لا مالك له. ومن الأشياء التي جرى عرف الناس على التخلي عنها بقايا الأطعمة والملابس وأعقاب سحائر. وينتفي فزون المتروكات هي الأشياء التي أصبحت لا مالك لها وتصح للتمسك بوضع اليد عليها من أي شخص، ولا يعد الاستيلاء عليها سرقة.

وقد تناولت المادة 875 من القانون المدني الليبي بعض الأحكام المنظمة لهذه الحالة، حيث تنص على أنه:

- 1 - يصبح المنقول لا مالك له إذا تخلى عنه مالكة بقصد التزول عن ملكيته،
- 2 - وتعتبر الحيوانات غير الأليفة لا مالك لها ما دامت طليقة وإذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عند لا مالك له إذا لم يتبعه المالك فوراً أو إذا كف عن تتبعه،

(1) نهر الأحكام سبق الإشارة إليها عند تعريف جريمة السرقة

(2) خص مصرى 14 1932 م مجموعة فقهاء قضوية ج 2 رقم 335 ص 482.

(3) خص مصرى 14 1948 م خص المرجع السابق ج 7 رقم 624 ص 603

وما روض من الحيوانات وألف الرجوع إلى المكان المخصص له ثم فقد هذه العادة يرجع لا مالك له».

والأشياء المتروكة غالباً ما تكون قليلة القيمة، إلا أنه لا يشترط أن تكون معدومة القيمة⁽¹⁾. والعبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المتخلى وليس بما يدور في خلد الجاني، فقد يتخلى أحد الأشخاص عن سيارة قديمة ولا يتخلى غيره عن إبرة خيط. ومع ذلك فإننا لا نستطيع إلا أن نعتبر السيارة في الحالة الأولى مالاً متروكاً، بالنظر إلى نية صاحبها، ونعتبر اختلاس الإبرة في الحالة الثانية من حائزها جريمة سرقة.

وإثبات مدى توافر قصد التخلي من عدمه لدى صاحب الشيء، هو من وقائع الدعوى التي تختص بها محكمة الموضوع، غير أنه لا يكفي لاعتبار الشيء متروكاً أن يسكت المالك عن المطالبة به أو أنه يقعد عن السعي لاسترداده، بل يجب أن يكون تخليه عن ملكية الشيء واضحاً من عمل إيجابى يقوم به بقصد النزول عن ملكيته. وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأنه «إذا تراءى شخصان على إلقاء نقود في النيل فألقى أحدهما ورقة قيمتها عشرة جنيهات، فنزل شخص ثالث والتقطها وتملكها، فإن هذا الشخص الأخير لا يعد سارقاً، لأن إلقاء النقود في النيل فعلاً يدل بشكل قاطع على وجود نية التخلي عنها، الأمر الذي يحيل هذه النقود إلى مال متروك لا يصلح بالتالى لأن يكون محلاً لجريمة السرقة⁽²⁾».

في حين أنه لا يعد مالاً متروكاً المال الذي يستولى عليه السارق من حائزه ثم يتركه عقب ذلك، ذلك أن المالك الأصلي لا يفقد ملكيته، لهذا المال بفعل السارق الأول.

ولا تخرج الأموال المتروكة عن طبيعتها من الإباحة بمجرد منح امتياز الاستيلاء عليها لأحد الأفراد أو الجهات، وإنما تبقى على حالها من الإباحة ولا يعد الاستيلاء عليها سرقة، مادام لم يتم وضع اليد فعلاً على هذه الأموال

(1) نفض مصرى 1946/10/21 م مجموعة القواعد القانونية جـ 7 رقم 108 ص 495
(2) محكمة سمالوط الجزئية - مصر - 1920/12/16 م المحاماة س 6 رقم 35 ص 48 انظر أيضاً
نفذ مصرى 1959/4/27 م أحكام النقض س 10 عدد 2 رقم 108.

وتطبيقاً لذلك فقد حكم في مصر بأنه لا يعد سارقاً من أخذ جزءاً من كتلة الشوارع لأنها من المهمات التي يجوز لكل إنسان أن يملكها ولا يغير من ذلك وجود اتفاق بين المجلس البلدى وأحد الأفراد على بيع كتلة شوارع المدينة، أن المجلس البلدى والمشتري منه لا يملكان هذه الأشياء بمجرد وجودها في الطريق وإنما يعد وضع اليد عليها فعلاً، فإذا صدرت لائحة تمنع الغير من أخذ تلك الأشياء فإن الاستيلاء عليها يعد مخالفة للائحة وليس سرقة^(١).

ولكن هل تعد الأشياء التي تدفن مع الموتى في قبورهم كالأكفان والحلى وغيره مما يوضع معهم من أموال مختلفة أملاً متروكة؟

إن الأكفان والملابس والحلى وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها في القبور مع الموتى، تبقى مملوكة لورثتهم. فهذه الأشياء لا يمكن علمها لأملاك أو متروكة بحق لكل شخص الاستيلاء عليه وتملكه. وإنما من يخلص شيئاً من ذلك يعد سارقاً ويتعين عقابه. ذلك أن هذه الأشياء - كما قالت محكمة النقض المصرية - خصصها ورثة المتوفى لتبقى مع جثث أهلهم لما قرأ في تفسيرهم واستقر في ضمائرهم من وجوب إكرامهم في أجدانهم على هذا النحو الذي رآه موقنين بأن لا حق في نهب شيء مما نودع. ولذا فإن هذه الأشياء لا يمكن إحداً من عند من قيل نال أصبح يسوغ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه^(٢).

والاستيلاء على جزء من أموال تصفية مع نهب أو كلها يكون في واقع الأمر جريمةين الأولى هي جريمة انتهاك حرمة القبور (م ٢٩٤ ع) والثانية هي جريمة سرقة (م ٤٤١ ع). وإنما أن هذه الجريمة تنشأ عادة عن فعل واحد، فيجب اعتبار الجريمة اثني عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيره (م ١٧٠ ع) وهي هنا جريمة السرقة.

والعمال المتروكة يختلف عن المال المفقود أو الضائع في أنه بينما تتروك من المالكية تتحلى عن ملكيته لمانه بالانابة للشئ المتروك، فإنه يفترض حالة عدم ضائع أو مفقود أن المحتار لهذا المال قد فقد حيازته له دون أن

(١) أسبوع لاسبوع ١٩٥٥. لمجموعة الأسئلة من ٢٥ من ١٢٩

(٢) نفس مصري ١٩٥٥. مجموعة لعدد لعدوية جاز رقم ٢٩٢ من ٢٧

تتوافر لديه نية التخلي عنه . ولذا فإنه على كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع أو مفقود أن يرده إلى صاحبه وإلا وجب عقابه بموجب المادة الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 57- وذلك على النحو الذى سيرد ذكره .

المطلب الثالث الركن المعنوى

الفصل الجنائى :

يلزم لقيام جريمة السرقة البسيطة المقررة فى المادة 444 من قانون العقوبات، توافر القصد الجنائى العام، وكذلك القصد الجنائى الخاص أى نية التملك .

أ- القصد الجنائى العام :

يشترط لقيام جريمة السرقة البسيطة المقررة فى المادة 444 من قانون العقوبات توفر القصد الجنائى العام، بمعنوية العلم والإرادة (م62ع). فيجب أن ينصرف العلم إلى العناصر المكونة للواقعة الإجرامية . ويتطلب ذلك علم المتهم بأنه يختلس مالا منقولاً مملوكاً للغير . أما إذا كان الشخص يعتقد وقت استيلائه على المال، إنه مال مباح أو متروك أو إنه مالكة، وكانت الظروف تبرر اعتقاده، فلا سرقة لعدم توفر عنصر العلم . ولذا فلا يعد سارقاً من يستولى على حقبة غيره على أنها حقبة لانتفاء قصده . وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأنه إذا تبين أن ملكية المال الشيء المسروق محل نزاع جدى بين المتهم والمجنى عليه، ولم يقم دليل على أنه لا شبهة لدى المتهم فى ملكية المجنى عليه للشيء المسروق محل النزاع، وأن أخذه للشيء إنما كان اختلاساً له وسلباً من مالكة الذى يعتقد هو أن الملكية خالصة له من دونه، فلا يتحقق القصد الجنائى فى السرقة ولا يمكن العقاب عليها، بل تبقى المسألة نزاعاً مدنياً محضاً يظفر فيه من يكون دليله مقبولاً بمقتضى قواعد القانون المدنى⁽¹⁾.

كما يجب أن يعلم الجانى بأنه يستولى على مال منقول مملوك للغير بدون رضا حائزه، أما من يستولى على مال كان يعتقد حقيقة رضا صاحبه، فإنه لا

(1) نفس مصرى 1929/2/28 م مجموعة القواعد القانونية ج 1 رقم 178 ص 197 .

يعد سرقة لا تشفى عنصر العلم عنده. ولذا فقد حكم بأنه لا يعد سرقة من يتسوى على ما دون ترخيص أو ترخيص غير صحيح إذا كان العرف قد جرى على تسامح المالك في الاستيلاء على هذا المال⁽¹⁾. أما جهل الجاني بأنه يكتسب موقلاً، فإن هذا الجهل لا يقبل فيه الاعتذار، لأنه جهل بقواعد لغو الجنائي. والقاعدة أنه لا يحتج بالجهل بالقانون الجنائي تبريراً لمفعول (م 3 من قانون العقوبات الليبي).

غير أنه لا يكفي نية القصد الجنائي مجرد توفر عنصر العلم بمقومات الواقعة الإجرامية، وإنما ينبغي فوق ذلك اتجاه إرادة الجاني إلى تحقيقه فيجب أن توجه إرادة الجاني إلى اختلاس المال المنقول المملوك للغير، وذلك بإخراجه من حيازة صاحبه وإنشاء حيازة جديدة عليه، إما بإدخاله في حيازته هو أو بإدخاله في حيازة غيره ممن ليس له الحق في حيازته. أما إذا اتجهت إرادة الفاعل إلى مجرد إنهاء حيازة صاحبه عليه بحرقه أو إتلافه أو الإطلاء عليه، دون قصد الفاعل إنشاء حيازة جديدة عليه، فلا يتوافر القصد الجنائي.

ب- القصد الجنائي الخاص (نية التملك):

لا يكفي لتوفر الركن المعنوي لجريمة السرقة البسيطة المقررة في المادة 444 من قانون العقوبات، مجرد توفر القصد الجنائي العام بعنصره نعم والإرادة، وإنما يجب أن يتوافر إلى جانب هذا القصد قصد خاص يتصل في نية التملك، أي نية الجاني إضافة الشيء المسروق نهائياً إلى ملكه، والتصرف فيه تصرف المالك.

ورغم أن المادة 444 من قانون العقوبات الليبي التي تناولت جريمة السرقة، لم تنص صراحة على تطلب هذا القصد⁽²⁾، بعد تعديلها بالقانون رقم 48 لسنة 1956 م⁽³⁾، الذي عدل عدداً من مواد قانون العقوبات، من بينها المادة

(1) نغلي إيطالي 11 4 1955، مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 624, Pag. 810.

(2) يلاحظ أن قانون حد السرقة رقم 148 لسنة 72 قد نص صراحة على أنه يشترط في السرقة المعق عليها جداً وأن يأخذ الجاني المال حفية بنية تملكه، مادة 1 بند 2.

(3) كانت نفس المادة تنص على أنه «كل من استولى على مال موقوف من أموال الغير باختلاس جبراً لمصته أو لمتعة غيره يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألفاً»

المذكورة، والذي أُلغى ما كانت نص عليه هذه المادة من اشتراط انصراف نية السارق إلى تحقيق منفعة لنفسه أو لغيره، على نحو ما يشترط قانون العقوبات الإيطالي (م 624). إلا أن اشتراط توافر نية التملك لقيام هذه الجريمة بعهم من مجرد إجراء التعديل السابق⁽¹⁾ في حد ذاته، جرياً على ما أخذ به المشرع المصري من اشتراط توفر هذه النية لقيام جريمة السرقة. ويؤكد ذلك أن المادة 1/444 من قانون العقوبات الليبي تكاد تطابق نص المادة 311 من قانون العقوبات المصري، التي لم يرد بها هي الأخرى ما يفيد اشتراط هذه النية، إلا أن الغفة والقضاء في مصر يجمع على ضرورة توافر هذه النية لقيام جريمة السرقة. من ذلك ما قضت به محكمة النقض المصرية من أن من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء بنية تملكه. والمفروض أن من يختلس شيئاً فإسماً يتنوى تملكه. وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا يلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن. ولكن إذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد الالتصاح بها اتقاء للبرد، فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توفره، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه⁽²⁾.

كما يلاحظ أن المحكمة العليا الليبية تؤيد القول بضرورة توافر نية التملك لدى الجاني لقيام جريمة السرقة المقررة في المادة 444 عقوبات، ومن ذلك قضاؤها بأن القصد الجنائي في جريمة السرقة يتحقق بعلم الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس منقولاً مملوكاً للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه⁽³⁾. كما قضت به بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع، ولا يقبل من الطاعن المجادلة في هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض⁽⁴⁾.

(1) من هذا الرأي محمد شاهر حبيب - القسم الخاص - ص 63

(2) نقض مصري 1950/11/20 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 53 ص 759

(3) المحكمة العليا 1982/6/1 م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 3 ص 246 وأيضاً 1974/10/29 م

مصر المرجع السابق ص 11 عدد 3 ص 138 وأيضاً 1971/2/12 م ص 17 عدد 3 ص 105.

(4) المحكمة العليا 1982/1/24 م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 1 ص 176

غير أنه يلاحظ أن القانون الليبي يعرف نوعاً آخر من السرقة، هي سرقة الاستعمال، يكفي لتوفر الركن المعنوي فيها مجرد قصد الجاني استعمال الشيء المسروق. وتنص على هذا النوع من السرقة المادتين 1/448 و 448 مكرر من قانون العقوبات. وهذا النوع الأخير يعد من جرائم السرقة المخففة التي يعاقب على ارتكابها بعقوبة أخف من عقوبة جريمة السرقة المقررة في المادة 444 عقوبات. وفي التمييز بين هذين النوعين من جرائم السرقة تقول المحكمة العليا الليبية بأنه لما كان الفعل المادي لكل حالات السرقة يتمثل في إخراج المال المسروق من حائزه بدون رضاه وسيطرة الجاني عليه، وأن الفارق الوحيد بين سائر حالات السرقة وبين السرقة للاستعمال هو مجرد النية التي يمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات أمام محكمة الموضوع⁽¹⁾. والعبرة في تكيف الواقعة هو بما تقتضيه محكمة الموضوع⁽²⁾.

وبطبيعة الحال فإنه إذا توافر لدى الجاني مجرد نية استعمال الشيء المسروق، فإن ذلك من شأنه نفي نية التملك لديه.

وتتنفي نية التملك لدى الفاعل إذا قصد من فعله مجرد المزاح وإرجاع الشيء إلى صاحبه عقب ذلك، أو إذا قصد الفاعل مجرد إلزام صاحب الشيء على سداد دينه للجاني أو لمجرد تجريد صاحبه منه خشية الإصابة به.

والقاعدة أنه لا عبرة بالباعث الدافع إلى السرقة، فيستوى أن يكون الدافع هو الاحتياج أو الانتقام أو غيره. غير أنه يلاحظ أن المشرع الليبي قد اعتبر أن وقوع السرقة على أشياء ذات قيمة تافهة لسد حاجة ماسة جريمة سرقة مخففة (م 2/448 ع) وسيرد الكلام عنها فيما بعد.

معاصرة القصد الجنائي لفعل الاختلاس:

إن السرقة جريمة من الجرائم الوقتية. والقاعدة بالنسبة لهذه الجرائم هي وجوب معاصرة القصد الجنائي للسلوك الإجرامي. أما القصد الجنائي اللاحق للسلوك فلا يعتد به لقيامها. ولو تعاصر مع حصول النتيجة. وذلك معناه بالنسبة للسرقة أنه يجب أن تتوافر لدى السارق جميع العناصر اللازمة لقيام القصد

(1) المحكمة العليا 19 1982، مجلة المحكمة العليا س 19 عدد 1 ص 162.

(2) المحكمة العليا 24 1982، نفس المكان ص 174.

الجناي من علم وإرادة ونية تملك وقت ارتكاب فعل الاختلاس. أما إذا توافرت هذه العناصر أو بعضها بعد تمام فعل الاختلاس فلا تقوم هذه الجريمة. ويستوى أثر تخلف أى عنصر من هذه العناصر، فى نية القصد الجنائى، وبالتالي نية قيام هذه الجريمة، ولذا فإذا كان المتهم يعتقد وقت استيلائه على حيازة مال منقول مملوك للغير، أن هذا المال مملوك له وليس ملكاً لغيره، كمن يستولى على حقيبة غيره على أنها حقيبتة، أو أنه يعتقد وقت استيلائه على مال الغير، إن صاحب المال يرضى بنقل حيازته إليه فى حين أن هذا الاعتقاد خاطئ. ففى جميع هذه الحالات لا يصح القول بأنه إذا توافر العلم لدى المتهم فى وقت لاحق لاستيلائه على المال بأن المال لم يكن مملوكاً له أو أن صاحبه لم يكن راضياً بنقل حيازته إليه، إلا أنه يمتنع عن رده إلى صاحبه بنية امتلاكه السارق. ذلك أن المتهم فى هذه الحالات قد تم له الاستيلاء على حيازة المال بعنصرها المادى والمعنوى فى وقت انتهى فيه العلم بعنصر لازم لقيام هذه الجريمة. فيتفى لذلك القصد الجنائى الذى يجب أن يعاصر فى وجوده الاستيلاء على الحيازة بركنيها⁽¹⁾، أما وجود المال بين يدي المتهم بعد اكتسابه لحيازته، فهو مجرد أثر للفعل المادى الذى وقع وانتهى قبل توافر العلم. الأمر الذى لا يتصور معه القول بأن عناصر القصد الجنائى قد استكملت معاصرة لفعل الاختلاس، وهو الأمر الذى يتعين توفره فى جريمة السرقة باعتبارها أحد الجرائم الوقتية، التى يتعين أن يكون القصد الجنائى فيها معاصراً لارتكاب السلوك الإجرامى. أما القصد الجنائى الجديد الذى نشأ لدى المتهم، قد نشأ لديه بعد أن استولى على حيازة الشيء. ولا يمكن القول فى هذه الحالة بأن الحائز قد ارتكب جريمة سرقة ضد نفسه إذا هو امتنع عن رد الشيء إلى صاحبه بنية تملكه.

ولنفس الأسباب السابقة فإنه لا يمكن القول بأن المتهم يعد سارقاً إذا كان عالماً بحقيقة الواقع ولكنه لم يستول على مال الغير بنية امتلاكه ولكن لمجرد الانتفاع به ورده إلى صاحبه بعد ذلك، إذا توافرت لديه نية امتلاكه فى لحظة لاحقة لتتمام فعل الاستيلاء عليه، ذلك أن استيلاء الشخص على المال بغير نية تملكه يعطيه عليه نوعاً من الحيازة المؤقتة التى تنفى الاختلاس، باعتبار أن المتهم قد أنشأ لنفسه حيازة جديدة مستقلة عن الحيازة الأولى لصاحب الشيء،

(1) انظر عبد المهيمن بكر سالم - القسم الخاص - ص 774.

والسرقة لا يمكن أن تقوم من حياز الشيء نفسه ولو عبر هذا الحياز به على الشيء من حيازته له حيلة ناقصة إلى حيلة كاملة أو نعمة، إذ أن مجرد تغيير الية لا يتوافر به القصد الجنائي الذي ينبغي أن يكون معاصراً لتبديل الحيلة^(١١).

كما أنه لا مجال للاحتجاج في هذا الشأن بأن محكمة النقض المصرية لم تستلزم معاصرة نية التملك لفعل الانكشاف في جريمة العثور على الأشياء المفقودة، بل إنها اعتبرت أن للنية اللاحقة نفس الأثر^(١٢). ذلك أن هذه الجريمة الأخيرة لها طبيعة جريمة حماية الأمانة لا السرقة، لأن فعل الانكشاف هو في حد ذاته فعل مشروع، كفعل تسليم المال إلى الحائز الذي يستحوذ عليه بعد تسليمه إليه في جريمة حماية الأمانة، أما فعل الاختلاس في السرقة فهو فعل غير مشروع من أسسه^(١٣).

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن الأخذ بالرأي القائل بأن القصد الجنائي في الحالات السابق الإشارة إليها، إنما هو في حقيقة قصد معاصر لفعل الاختلاس وإن لم يتماصر مع السلوك الإيجابي، لأن الجريمة في هذه الحالات إنما ارتكبت بطريق الامتناع، والسلوك المجرم فيها والمكون للاختلاس هو سلوك سلب ولا قيمة قانوناً للسلوك الإيجابي السابق لتلك اللحظة^(١٤). وبمايلي^(١٥):

(١١) يقول الدكتور رؤوف عبيد محمود، من قضاة قاضي القضاة لا يلزم قيام جريمة سرقة توافر نية التملك لحظة ارتكاب السرقة^(١٦)، ونكر يمكن أن ينعقد في لحظة لاحقة بل حيلة الجنائي من السخبة وتوافر نية التملك دون موافقة مالكه لا يعضد عليه سوى أنه المصلحة في المصلحة المصلحة دون المصلحة، لأن هذه الأخيرة لا تكون إلا بعد من غير يمكن لا يكون بالملكية لغير الحائز من الإيجار أو الرقبة أو عوية مستعمل ولا يمس من التملك صريح أو الضمني أن تصرف نية من استولى على الشيء في لحظة استيلائه عليه إلى أن إنما يفعل ملكية حيلة على هذه الملكية رؤوف عبيد جوامع للاعتناء على الاختلاس والأموال^(١٧) من ٢٩٢ وهذا الرأي يحتفظ بين قيام جريمة حيلة الأمانة والسرقة ولا يمكن قبوله خصوصاً ولا يخلو من قيام جريمة حيلة الأمانة في القتل والسرقة وجود التملك في حيلة الجنائي على وجه معين، بل أنه يمكن وجود في حيلة من استحوذ عليه على أي وجه (١٨) ٢٩٦ ج ٤

(١٢) رؤوف عبيد - غير التملك

(١٣) نظراً إلى سبكي ذكره ملك جريمة العثور على الأشياء المفقودة أو المفقودة

(١٤) من هذا الرأي د. محمود سلامة - تكون المفقودات قسم خاص - الجزء الثاني - جوامع ٢٩٦

على الاختلاس والقبول ٩٢ - ١٩٦٩ ج ٤ د. محمد حمدي من ١٧٠ - ١٧٢

طبقاً لهذا الرأي فإن سلوك الاختلاس يبدأ في اللحظة التي يتوافر فيها للمتهم العلم بأن المال مملوك للغير ويمتنع رغم ذلك عن رده إلى صاحبه بنية تملكه. وهذا الرأي لا يمكن قبوله، لأن جريمة السرقة تختلف عن غيرها من الجرائم الأخرى في أنه يلزم لقيامها، تحقق عنصر الاختلاس أي تدخل الحاس بشايطه الإيجابى وإنشائه على المال محل الاختلاس حيازة جديدة لم تكن موجودة من قبل دون رضاء الحائز السابق لنفس المال، الأمر الغير متوفر فى هذه الحالة، باعتبار أن المتهم حائز للمال قبل امتناعه عن رده إلى صاحبه بنية امتلاكه.

وتتجه المحكمة العليا الليبية إلى القول بضرورة معاصرة القصد الجنائى بعنصره العام والخاص لفعل الاختلاس، حيث قضت بأن «العبرة بنية التملك التى يتوافر بها القصد الجنائى فى جريمة السرقة هى النية المعاصرة لفعل الاختلاس، فمتى ثبت أن نية المختلس وقت اختلاسه منقولاً مملوكاً للغير كان بقصد التملك أى الحيازة النهائية، قامت فى حقه جريمة السرقة متوافرة الأركان، والمقصود بالتملك أو الحيازة النهائية الظهور على المسروق بمظهر المالك والتصرف فيه بهذه الصفة»⁽¹⁾.

تعليق نية التملك على شرط:

تتوافر نية التملك لدى الجانى ولو كانت معلقة على شرط، إن تحقق توافرت تلك النية وقامت جريمة السرقة، وإن تخلف هذا الشرط اعتبرت النية كأنها لم تنشأ منذ البداية، ولا يسأل المدعى عليه فى هذه الحالة عن جريمة سرقة⁽²⁾. وذلك كأن يستولى المتهم على قميص شخص آخر غيره، إذا تبين له أنه مناسب لحجمه استولى عليه، أما إذا اتضح له أنه لا يناسبه أرجعه إلى صاحبه. وتأخذ بهذا الرأي المحكمة العليا الليبية حيث قضت بأنه «ولا ينفى قيام نية التملك أن يتوى الفاعل ابتداء التخلّى عن المسروق بعد أن يقضى منه غايته، لأن هذه النية المسبقة أو المبيتة لا تتعارض مع نية التملك طالما ثبت أن الفاعل قصد من استيلائه على المنقول إخراج حيازته نهائياً من مالكه أو حائزه الشرعى بغير رضاه وقطع صلته به وعزم على عدم إعادته إليه»⁽³⁾.

(1) المحكمة العليا 1971/2/2 م مجلة المحكمة العليا ص 7 عدد 3 ص 205

(2) انظر محمود نجيب حنى - ص 108 بد 113.

(3) المحكمة العليا الليبية 1976/2/1 م مجلة المحكمة العليا ص 7 عدد 3 ص 205.

إثبات القصد الجنائي :

إن تقدير توافر القصد الجنائي اللازم لقيام جريمة السرقة من عدمه هو من اختصاص محكمة الموضوع ولا تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً. وفي ذلك تقول المحكمة العليا الليبية «أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي فيها وإنما يكفي لسلامته في هذا الشأن أن تكون الواقعة التي أثبتتها الأدلة التي عول عليها تنفيذ تعمد اقتراف الفعل المكون للجريمة عن علم وإدراك⁽¹⁾». وقضت بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ولا يقبل من الطاعن المجادلة في هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض⁽²⁾. كما قضت محكمة النقض المصرية بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر بأن لا تلتزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن. ولكن إذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن، فإنه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توفره، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعنيه بما يستوجب نقضه⁽³⁾.

المبحث الثاني

العقوبة

تعتبر جريمة السرقة البسيطة - أي الغير مقترنة بظرف من ظروف التشديد - جنحة يعاقب على ارتكابها بالحبس (م 444 ع) وبما أن المشرع لم يحدد الحد الأعلى لهذه العقوبة، فإنها طبقاً للقاعدة العامة الواردة في قانون العقوبات لا يجوز أن تزيد على ثلاث سنوات (م 22 ع) كما أن هذه العقوبة لا يجوز أن تفل بأى حال من الأحوال عن أربع وعشرين ساعة (م 22 ع). أما إذا وقفت هذه الجريمة عند حد الشروع، فإن الجاني يجب أن يعاقب بالعقوبة المقررة للجنحة الكاملة مع خفض حديها إلى النصف (م 61 ع) وذلك يعني أن عقوبة الشروع في هذه الحالة لا يجب أن تزيد على سنة ونصف.

(1) المحكمة العليا 1978/6/22 م مجلة المحكمة العليا ص 15 عدد 3 ص 260

(2) المحكمة العليا 1982/1/24 م نفس المرجع السابق ص 19 عدد 1 ص 174

(3) نقض مصرى 1950/10/23 م مجموعة أحكام النقض ص 2 رقم 74 ص 179

الفصل الثاني

السَّرقَةُ المشددة

تمهيد وتقسيم:

شدد المشرع عقوبة جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة 444 من قانون العقوبات، إذا توافرت ظروف معينة نص عليها القانون على سبيل الحصر. إلا أن الأثر المترتب على توافر هذه الظروف ليس واحداً في جميع الحالات. فقد يترتب على توافر هذه الظروف في بعض الأحيان مجرد رفع عقوبة الجريمة مع بقائها جنحة كما هي في الأصل في حين يترتب على توافر هذه الظروف في أحيان أخرى إخراج الجريمة من دائرة الجنح وإدخالها في دائرة الجنايات.

وقد وردت هذه الظروف في الفقرة الأولى والثانية من المادة 446 من قانون العقوبات. وإذا تعددت هذه الظروف طبقاً لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة 447 عقوبات، فإن ذلك من شأنه رفع عقوبة السرقة ولكنها تبقى على حالها باعتبارها جنحة. أما إذا تعددت هذه الظروف على النحو الوارد بالفقرة الثانية من نفس هذه المادة - 447 - فإن ذلك من شأنه أن يجعل عن جريمة السرقة جنابة. كما اعتبر المشرع السرقة بالإكراه جنابة وذلك على النحو الوارد في المادة 450 عقوبات.

ونتناول فيما يلي تحديد الظروف المشددة المنصوص عليها بالمادة 446 عقوبات، في مبحث أول ثم نتكلم بعد ذلك عن حكم تعدد هذه الظروف كما نص عليه المادة 447 عقوبات. في مبحث ثان ونتكلم في المبحث الثالث عن السرقة بالإكراه، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول الظروف المشددة

تمهيد وتقسيم:

تنص المادة 446 من قانون العقوبات على قسمين من الظروف المشددة للسرقة. ورد القسم الأول من هذه الظروف فى الفقرة الأولى من هذه المادة بينما ورد القسم الثانى من هذه الظروف فى الفقرة الثانية من نفس هذه المادة.

ويلاحظ أنه طبقاً لهذه المادة - 446 - فإن الظروف المشددة الواردة فيها ترفع عقوبة السرقة مع الإبقاء على وصفها كجناية.

ونتكلم عن كل قسم من هذه الظروف فى مطلب على حدة، وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول - الظروف المشددة الواردة بالفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات:

تنص الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات على أنه «تكون العقوبة الحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة دینارات ولا تزيد على خمسين دیناراً»:

1 - إذا حصلت السرقة بطريقة التسلل إلى بناء أو مكان آخر مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته أو من أحد المحلات المعدة للعبادة:

ومصدر هذا النص المادة 1/625 من قانون العقوبات الإيطالى والمادة 1/317 من قانون العقوبات المصرى.

وتوفر هذا الظرف بالنسبة للسرقة الحاصلة من بناء أو مكان آخر مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته يقتضى الدخول إليها، «بطريقة التسلل» أى خلسة بدون رضا صاحب البناء، ودون علمه، أما إذا كان الجانى قد دخل إلى أحد هذه الأماكن بمعرفة صاحبها ورضاه فلا يتوفر هذا الظرف، وإن كان ذلك لا يمنع من توافر ظروف مشددة أخرى وذلك على النحو الذى سنبينه فيما بعد كما يشترط أن يكون دخول الجانى إلى أحد هذه الأماكن قد تم بقصد السرقة. وإذا كان دخول الجانى إلى أحد هذه الأماكن لغرض آخر غير السرقة ثم حفر

له فكرة السرقة بعد الدخول فإن الأمر حينئذ يسكن أن يعد حالة تعدد مادي للجرائم وذلك بين جريمة السرقة (مادة 444 عقوبات) وجريمة انتهاك حرمة المساكن (مادة 436 عقوبات)⁽¹⁾.

كما يقتضى تحقق هذا الظرف دخول الجاني بكامل جسمه إلى البناء المسكون أو المعد للسكن أو أحد ملحقاته، ولذا فقد حكم بأن هذا الظرف لا يتوافر إذا كان الجاني قد استخدم يده للسرقة من داخل البيت في حين بقي كامل جسمه خارجه بالطريق العام⁽²⁾.

أما إذا حصلت السرقة من أحد المحلات المعدة للعبادة فإنه لا يشترط لتوفر هذا الظرف المشدد أن يكون الدخول إليها قد تم بطريق معين، أو أن الدخول كان أصلاً بقصد السرقة، كما لا يشترط أن يكون الجاني قد دخل بكامل جسمه إلى أحد هذه المحلات، وذلك كما يفهم من صياغة النص الذي اكتفى باشتراط أن تكون السرقة قد حصلت من أحد هذه الأماكن دون أى شرط آخر.

ونحدد صور هذا الظرف الواردة بالنص على النحو التالي:

أ - البناء أو المكان المسكون : ويقصد به المكان المخصص فعلاً للسكن ولو كان حجرة في فندق⁽³⁾ وحجرة في مستشفى معدة لإقامة عدة أشخاص⁽⁴⁾ أو خيمة معدة مؤقتاً للسكنى⁽⁵⁾. فكل ما يتخذ الشخص سكناً لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرماً آمناً له لا يباح لغيره دخوله إلا بإذنه يعد مكاناً مخصصاً للسكن يستوى أن تكون له طبيعة خاصة كالمسكن الخاص أو الخيمة أو طبيعة عامة كالمستشفى أو السجن. ولذا فيعد مكاناً مسكوناً كل مكان

(1) نقض إيطالي 17 مارس 1969 م مشار إلى هذا الحكم في:

I Codici penali, annotati, op. cit., A. 625. Pag. 816

(2) نقض إيطالي 2 يناير 1960 م نفس المرجع السابق.

(3) نقض إيطالي 11 يونيو 1971 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali, annotati, op. cit., Art. 625, Pag. 815.

(4) نقض إيطالي 6 ماي 1965 م نفس المرجع السابق.

(5) نقض إيطالي 4 يونيو 1957 م نفس المرجع السابق.

ياؤى إليه الإنسان وبيت⁽¹⁾، أما المكان الذى يجتمع فيه الناس بعض الوقت ثم يغادرونه إلى منازلهم كالمقهى والمكتب والسينما وغيرها فهو لا يعد مكان مسكوناً⁽²⁾.

غير أنه لا يشترط لاعتبار المكان مسكوناً تعدد ساكنيه وإنما يكفى لاعتباره كذلك أن يقيم فيه شخص واحد، كما أنه لا يشترط أن يكون للمكان حتى بعد مسكوناً شكلاً معيناً أو أن يكون مصنوعاً من مادة معينة وإنما يكفى أن يكون المكان «بناء أو مكان آخر مسكون». وبالتالي فيعد مسكناً البيت المبنى بالآجر والبيت المصنوع من الخشب والخيمة المنسوجة من القماش. إلا أنه يجب أن يكون المكان مخصص لإقامة الفرد واستقراره، أما مجرد اعتياد الشخص على المبيت فى مكان معين ليس له هذه الحرمة، كالنوم على الرصيف أو على حافة الطرقات، لا يجعل من مكان مبيته سكناً يتحقق به هذا الظرف، كما لا تعد كذلك عربة السكك الحديدية ولو كانت عربة نوم إذ النوم غير السكن⁽³⁾.

وإذا تمت السرقة من البناء أو المكان المسكون فيستوى عندها أن تتم من غرفة البيت أو السلالم أو المطبخ أو السقف أو السقيفة⁽⁴⁾ أو أن تقع السرقة على أشياء يملكها صاحب المسكن أو على أشياء مودعة فيه، كما يستوى أن تكون الإقامة به دائمة أم مؤقتة.

ب- المكان المعد للسكن: هو المكان المخصص للسكن وتركه أهله بقصد العودة إليه بعد فترة قصيرة أو طويلة كالمنزل الذى يغادره أهله أثناء سفرهم إلى الخارج أو كالمنزل فى المزرعة الذى لا يقيم فيه صاحبه إلا فى أوقات معينة أو كالمصائف التى لا تسكن إلا فى فترة الصيف إذا سرقت فى غير فترة سكنها، ولكن لا يعد كذلك المنزل الذى تم بناؤه حديثاً ولكن لم يعد

(1) جارسون مقرة 82 - 93.

(2) على حسن الخلف - بحث فى جريمى السرقة وخيانة الأمانة - طعة أولى 1967 م، بعدد 113.

(3) رؤوف عيد - ص 371.

(4) المحكمة العليا 226 1966 م قضاء المحكمة العليا الحائى ج 3 ص 245.

للإقامة بعد ولا المسكن الذى هجره أهله عقب حدوث حريق بداخله أو كارثة ذلك أن المشرع يهدف بهذا النص حماية الساكنين وأمنهم وليس حماية مجرد الجدران الصماء⁽¹⁾. وفى ذلك تقول المحكمة العليا الليبية بأن المحكمة التى استهدفها المشرع من تشديد العقاب على السرقات التى تحدثت من المباني أو المحلات المعدة للسكنى فى المادة 1/446 عقوبات، هى رعاية حرمة المساكن وحماية أمن السكان، فللمساكن حرمة ينبى صيانتها والمحافظة عليها، والمجرم الذى يعتدى على هذا الحرم الأمن، إنما يرتكب فى الواقع اعتداءين أولهما اعتداؤه على حرمة المساكن والإخلال بأمن قاطناتها والثانى هو اعتداؤه على أموالهم بالسرقة فكان من الطبيعي أن يتكافأ العقاب مع هذا الاعتداء المزدوج هذا فضلاً عن أن المجرم الذى يقدم على السرقة من المكان المسكون دون أن يشبه عن مقصده احتمال اعتراض السكان إياه، هو مجرم أخطر نزعاً وأشدّ مراساً، وأمعن فى الاستهانة بأمن الناس من المجرم الذى يقدم على السرقة من الأماكن غير المأهولة، لذلك فإنه يشترط لتوفر ظرف التشديد أن يكون البناء أو المكان الذى تقع منه السرقة مسكوناً أو مخصصاً للسكن، إذ ليست العلة من التشديد هى حماية الجدران الصماء للبناء وإنما هى المحافظة على حرمة المسكن نظراً لما تنطوى عليه السرقة، فى هذه الحالة من إهدار لهذه الحرمة وانتزاع الطمأنينة التى يجب أن يشعر بها الناس فى مساكنهم فشرط التخصيص للسكن هو شرط لازم لتطبيق النص سواء فى البناء أو غيره من الأماكن كالأكواخ والخيام والكهوف والمساكن الخشبية، أو أى مكان آخر يتخذة الناس مقاماً يأوون إليه ويقضون فيه حياتهم المنزلية المعتادة، فإذا لم يتوفر هذا الشرط امتنع تطبيق التشديد، فلا تنطبق الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات على السرقات التى تقع فى المحلات التجارية أو غيرها من المحلات الغير معدة للسكن حتى ولو كانت هذه المحلات متصلة بمساكن الغير عن طريق باب مغلق، وإذن فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الواقعة المسندة للمتهمين هى أنهما سرقا مقداراً من الشاي وبعض النقود من متجر المجنى عليه

(1) من نفس هذا رأى أحمد أمين ص 660 القللى - الأموال ص 70 - 71 محمود مصطفى - القسم الخاص - بد 421 ص 396 فى حين لا يشترط البعض أن يشغلها أحد من السكان بعد - جازر جد 6 بد 244.

عن طريق التسلسل إليه من مطحن محاور، وكان الحكم، أذان المتهمين - قد طبق عليهما ظرف التشديد المصروح عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥٥ عقوبات، فإنه يكون قد انحرف بالتطبيق القانون عن الوجه الصحيح^(١).

ج - ملحقات المكان المسكون أو المعد للسكن: يرى البعض استناداً إلى صياغة النص «أو معد للسكن أو أحد ملحقاته» أن تشديد عقوبة السرقة استناداً إلى هذا النص يجب أن تقتصر على ملحقات المكان المعد للسكن دون المكان المسكون بالفعل^(٢). غير أنه يلاحظ أن ذلك لا يتفق وحكمة تشديد العقوبة التي هي واحدة في الحالتين، أي سواء بالنسبة لملحقات المكان المسكون أو المعد للسكن، إذ ليس هناك مبرر لقصر هذه الحماية على ملحقات المكان المعد للسكن دون غيره، يضاف إلى ذلك أن تشديد العقوبة إذا تمت السرقة من ملحقات المكان المسكون هو ما يدل عليه روح النص وفحواه. وبالتالي فتشدد عقوبة السرقة إذا وقعت من الأمكنة المتصلة بالمكان المسكون أو المعد للسكن والمخصصة لمنافعه كغرفة الغسيل والجراج والحديقة، واتصلت الملحقات بالمكان المسكون أو المعد للسكن يقتضى أن لا تكون منفصلة عنه^(٣).

د - المحلات المعدة للعبادة: ويقصد بها الأماكن المصرح بها لإقامة الشعائر الدينية، كالمساجد والكنائس، وعلة التشديد في هذه الحالة ترجع إلى لهذه الأماكن من حرمة في نفوس الأفراد جميعاً سواء كانوا يدينون بنفس ديانة المحل الذي وقعت فيه السرقة أو غيرها من الديانات الأخرى، فالمؤمن بدينته معينة يقر الاحترام والوقار لغيرها من الديانات الأخرى. يضاف إلى ذلك أن المجنى عليه داخل هذه الأماكن قد ينشغل بالعبادة التي تلهيه عن رعاية أمواله. ولذلك فلا يشترط أن تكون محلات العبادة خاصة بالمسلمين، وإنما يتوافر هذا الظرف المشدد ولو وقعت السرقة من محلات العبادة المعدة لغير المسلمين إذ كان من خصائص هذه الديانة مزاولة الشعائر الدينية، في أماكن معينة وهذا هو

(١) المحكمة العليا 23 مايو 1956 م قضاء المحكمة العليا الجنائي ج 1 ص 405

(٢) رؤوف عبيد ص 375

(٣) عبد المهيمن بكر - الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي - القسم الخاص ص 255. ويحيى أحمد أمين - ص 663.

حال الديانة المسيحية والديانة اليهودية، كما يستوى أن تكون هذه الأماكن عامة أى مفتوحة لعدد غير معين من الأشخاص أو أن يكون الدخول إليها قاصراً على عدد معين منهم كالمسجد الموجود بمدرسة أو مستشفى أو سجن⁽¹⁾ كما لا يشترط أن تقع السرقة من أحد المحلات المعدة للعبادة فى وقت معين بل يتوفر هذا الظرف سواء وقعت السرقة فى الوقت الذى يكون فيه المحل مفتوحاً للعبادة أو مغلقاً عنها فالمشرع لم يشترط غير أن تحصل السرقة من أحد المحلات المعدة للعبادة، أما إذا كانت ممارسة الشعائر قد عطلت فى ذات المكان أو أن المكان قد هجر عندها لا يتوافر هذا الظرف المشدد لانتفاء صفة أن المحل معد للعبادة.

كما يستوى أن يكون السارق ممن يتبعون الدين الذى تقام شعائره فى محل العبادة أو ألا يكون كذلك، وكذلك أن تقع السرقة على متعلقات المحل أو على منقولات أحد المترددين عليه. وبطبيعة الحال فإنه يشترط أن تكون هذه المحلات مخصصة للعبادة بناء على اعتراف النظام القانونى للدولة بالدين الذى تمارس شعائره، أما إذا انتفى تخصيص المكان للعبادة ولم تعد تقام فيه الشعائر الدينية كما هو الحال بالنسبة للمعابد الأثرية التى يسمح بالتردد عليها باعتبارها من الأماكن التاريخية كمعابد لبداء أو صبرانة فلا ينطبق هذا الظرف المشدد.

2- إذا حصلت السرقة باستعمال العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة:

يرجع التشديد فى هذه الحالة إلى أن استعمال الجانى العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة هو دليل على خطورته، ذلك أن الحانى الذى يستعمل وسيلة لسرقة مال حفظه صاحبه فى مكان مغلق أو مقفل هو أكثر خطورة من غيره الذى يسرق مالاً لا يحتاط صاحبه فى شأن حفظه ويضع عائق معين يمنع الاستيلاء عليه ولكن يجب لتوفر هذا الظرف أن يكون استعمال العنف ضد الأشياء أو استعمال المفاتيح المصطنعة قد تم بقصد السرقة، ويتقضى ذلك أن يتم استعمال الوسيلة عند بدء السرقة أو أثناء ارتكابها أو فى الأعمال المتممة لها من أجل السيطرة على حيازة الشيء المسروق وذلك كما لو استعملت الوسيلة

(1) القللى - الأموال - ص 73.

من أجل الخروج بالشئ المسروق. أما إذا استعملت الوسيلة بعد ذلك فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر - إذ القاعدة - أن أى ظرف مشدد إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك يجب أن يكون سابقاً أو معاصراً لارتكاب الجريمة. ولذا فإذا استعملت الوسيلة بعد تمام الاستيلاء على حيازة الشئ المسروق، وذلك كما لو سرق الجاني عربة شخص آخر ثم بعد أن ابتعد بها انتزع منها باستعمال العنف الراديو الموجود بداخلها فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر.

كما لا يتوافر هذا الظرف إذا استعمل الجاني الوسيلة من أجل الفرار بنفسه فحسب لانتفاء قصد السرقة. وإذا تم استعمال هذه الوسائل بقصد السرقة فإنه لا أهمية لما إذا كان الجاني لم يعثر على الأشياء التي كان يقصد سرقتها ولكنه سرق أشياء أخرى بدلاً عنها موجودة في نفس المكان مثال ذلك من يستعمل العنف ضد صندوق معين بقصد الاستيلاء على أشياء ثمينة بداخله، غير أنه لم يجد ما كان يهدف إلى سرقة فسرقة شيئاً آخر موجوداً في نفس المكان...

ويتضمن هذا الظرف صورتين:

أ - استعمال العنف ضد الأشياء: يقتضى هذا الظرف استعمال العنف ضد الأشياء أما إذا استعمل العنف ضد الأشخاص فإن ذلك من شأنه أن يجعل الفعل جنائية وتقوم به جريمة السرقة بالإكراه (مادة 450 عقوبات). والعنف ضد الأشياء هو انتزاع الشئ عنوة إذا ترتب على ذلك هلاكه أو تلفه أو تحويله أو تغيير وجه استعماله (مادة 3/16 عقوبات) مثال ذلك تحطيم الأبواب والنوافذ والأقفال وإتلاف السياج المحيط بالمكان، ولا يشترط أن ينجم عن هذا العنف علة إمكانية استعمال الشئ في الوظيفة التي أعد لها كما لو استعمل العنف ضد السياج الذي أمكن إصلاحه فيما بعد بعملية يدوية أو قطع الأسلاك الكهربائية ولو أعيد ربطها. ولكن لا يكفي لتوفر هذا الظرف مجرد استعمال الجاني القوة الجسمية ضد الشئ للوصول إلى الشئ المسروق إذا لم يترتب على ذلك هلاكه أو تلفه أو تحويله أو تغيير وجه استعماله، وذلك كمن يستعمل القوة الجسمية لفتح باب أو نافذة دون أن يترتب على ذلك حدوث أحد الآثار المشددة إليها. كذلك فإن الشئ إذا كان من النوع الذي يركب ويفك بواسطة آلات معدة لهذا الغرض فإن فكه بهذه الآلات لا يعد انتزاعاً له عنوة إلا إذا ترتب عليه

هلاكه أو تلفه أو تحويله أو تغيير وجه استعماله فإذا لم يترتب على مكه شيء من ذلك فلا يعتبر أنه انتزع عتوة⁽¹⁾.

ويتوافر هذا الظرف سواء استعمل العنف من خارج المكان المسروق وذلك كما لو استعمل العنف ضد الباب الخارجى أو النافذة وكذلك إذا استعمل من الداخل، أى على أشياء داخل المكان المسروق كما لو استعمل العنف ضد الخزائن أو الدواليب ما دام ذلك قد تم بقصد السرقة وقضت المحكمة العليا الليبية بأنه «متى كانت الفقرة الثانية من المادة 446 عقوبات بشأن التشديد الخاص باستعمال العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة فإن الفقرة المذكورة بهذه الصياغة جاءت مطلقة وليس فيها ما يفيد أن العنف ينبغى أن يقع على ما يعد مدخلاً للمبنى ومن ثم فإن هذا الظرف يتحقق كلما استعمل الحانى العنف ضد الأشياء بقصد السرقة»⁽²⁾ وقضت بأنه ينبغى للقول بتوفر ظرف التشديد فى السرقة والخاص باستعمال العنف ضد الأشياء أن يقع عنف على الشيء بغرض السرقة سواء وقع العنف على الشيء المسروق نفسه أو على شيء آخر توصلًا إلى السرقة⁽³⁾.

غير أن العنف إذا وقع على الشيء المسروق نفسه يجب أن لا يكون وسيلة ضرورية لتحويل الشيء من عقار إلى منقول مثال ذلك سرقة الأخشاب بقطعها من الأشجار فالسرقة فى هذه الحالة تعد سرقة بسيطة وليست سرقة مشددة باستعمال العنف باعتبار أن فعل الجانى فى هذه الحالة هو ضروري لإضفاء طابع المنقول على الشيء المسروق⁽⁴⁾ كما أن هذا الفعل لا يمس بأى عائق من صنع المجنى عليه⁽⁵⁾ والاعتداء على الحيوانات والطيور الأليفة يقتلها أو إيدائها بقصد الاستيلاء عليها يتوافر به هذا الظرف المشدد، لأن استعمال العنف فى هذه الحالات ليس ضرورياً ولذا فهو يعد عنفاً بقصد السرقة وهو ما قضت به

(1) المحكمة العليا 1972/5/23 م مجلة المحكمة العليا س 15 عدد 3 ص 187.

(2) المحكمة العليا 1975/2/24 م مجلة المحكمة العليا س 15 عدد 3 ص 204.

(3) المحكمة العليا 1978/5/23 م مجلة المحكمة العليا س 14 عدد 3 ص 187.

(4) Ferrando Montovanu, Furto (Dir. Pen. Comme) In Novissimo Digesto italiano Vol. (4) VII, Pag 713

V Manzini, op. cit., Pag 217.

(5)

ب - استعمال مفاتيح مصطنعة: المفتاح المصطنع هو كل أداة يستعمل بها الجاني لفتح الأقفال دون أن يترتب عليها تلفها⁽²⁾. ولا يشترط أن تكون هذه الأداة من نوع معين، ولذا فيعد مفتاحاً مصطنعاً المفتاح المقلد والسكير والمسمار وكذلك أية أداة أخرى ينجم عنها فتح الأقفال دون تلفها. أما إذا نجم عن استعمال الأداة إتلاف القفل، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الفعل عنفاً ضد الشيء وهو ما يحق الصورة الأولى من هذا الظرف الخاصة باستعمال العنف ضد الأشياء وإذا استعمل المفتاح المصطنع بقصد السرقة فإنه يستوى استعمال هذه الأداة لفتح الأقفال الخارجية كفتح القفل المثبت في باب المنزل أو باب السيارة أو أن هذه الأداة قد استعملت لفتح الأقفال الداخلية كفتح الأقفال المبنية بالأدراج أو الخزائن.

ويعد مفتاحاً مصطنعاً المفتاح الاحتياطي إذا استعمل بقصد السرقة مثل ذلك المفتاح الاحتياطي الذي يستعمله صاحب القفل لفتح غرفة أحد التلاء، أو فتح ثراج هذه الغرفة، كما يعد كذلك المفتاح الحقيقي إذا استعمل بغير رضى حائره كما لو سرق منه أو ضاع⁽³⁾ ويرجع ذلك إلى أن صياغة النص الخاص بهذا الظرف المشدد قد جاءت مضافة دون قيد الأمر الذي يجعل هذا الظرف متوفاً كما استعملت أداة لفتح لأقفال دون رضى حائره. ولذا فإن هذا الظرف المشدد يعد متوفاً ولو كان الجاني قد فتح القفل الذي يتحكم في فتحه بترقه أو بحروف معينة، سواء أظنح الجاني على الأرقام أو الحروف التي تستعمل في الفتح لم حصل عليه بطريقة غير مشروعة. ذلك أن هذا الفعل في حقيقته لا

(1) نفس يعني 1964 624. مشر إلى هذا الحكم قو:

Lochner penalizzato. op. cit. Art. 625. Pag. 416.

(2) عندهم حرف متوفاً بـ كذا تشبه الحكم على سبيل تشبه لشيء عو عن قول في دنه
الضحي ومن مع من أن منهم الأول حج لسيدي بوسقة مكي يتحقق به عرف تشبه
لحجر استعمال مفتاح مصطنع المحكمة لعب 15 3 1980. مجلة المحكمة لعب من 28
عدد 2 من 164

(3) يرى جف من لفظ عكس هذا ثرتي نظر عن سبل لشار رؤوف عيب من 37. لعب
سروء به 466 جوسود 237 مرد 361. 386

يختلف عن فعل الحصول عن المفتاح الحقيقي بطريق غير مشروع⁽¹⁾.

3- إذا حصلت السرقة ليلاً:

شدد المشرع عقوبة السرقة التي تقع ليلاً نظراً لأن الليل يسهل على الجاني ارتكاب السرقة كما يصعب على المجنى عليه فيه رد الاعتداء. ولم يضع التشريع الليبري أسوة بأغلب التشريعات التي نصت على اعتبار الليل ظرفاً مشدداً للسرقة تعريفاً لليل الأمر الذي جعل تحديده فيه محل خلاف ويذهب رأى في الفقه إلى أن تحديد وقت الليل يكون استناداً إلى علة التشديد، الفترة التي يسود فيها الظلام فعلاً، ولذا فإن تحديده يكون من اختصاص محكمة الموضوع، وقد يسود الظلام فعلاً بعد غروب الشمس مباشرة وقد يحصل بعد هذه الفترة بقليل⁽²⁾ وقد أخذت بهذا الرأي بعض الأحكام المصرية القديمة، حيث حكم بأن ارتكاب الجريمة في العشر دقائق التالية للغروب لا يعتبر حاصلًا ليلاً، لأن الليل لا يقبل بمجرد مضي هذه البرهة البسيطة بعد الغروب⁽³⁾، وحكم بأن السرقة التي تقع قبل طلوع الشمس تعتبر واقعة نهاراً⁽⁴⁾. غير أن هذا الرأي رغم وجاهته لم يعد الرأي السائد في الفقه لأنه يجعل هذا الظرف متوافراً في وقت ولا يجعله متوافراً في نفس الوقت من ليلة أخرى، فإذا كان مما لا شك فيه توافر هذا الظرف في ليالي الشتاء المحالكة بالسواد فإن توفره يكون محل شك في ليالي الصيف المقمرة ولذا فإن الرأي الراجح في الفقه هو تحديد الليل بمعناه الفلكي⁽⁵⁾ وهو الفترة التي تقع بين غروب الشمس وشروقها وبالتالي فإن تحديد هذه الفترة يعد مسألة قانونية لا مسألة واقعية تخضع لتقدير محكمة الموضوع وهذا الرأي هو ما استقرت على الأخذ به الأحكام الأخيرة لمحكمة النقض المصرية⁽⁶⁾ وكذلك أحكام المحكمة العليا الليبية⁽⁷⁾ حيث قضت هذه الأخيرة بأن

(1) عكس هذا الرأي عد الفتاح الصفي ص 23 - 3 - 324.

(2) انظر جارسون مادة 381 - 386 فقرة 42، محمود حسن فقرة 129، عد الفتاح الصفي 288.

(3) استئناف مصري 1904/11/30 م المجموعة الرسمية سنة 6، رقم 89.

(4) دشنا الحزنية بمصر 1904/7/27 م المجموعة الرسمية سنة 7، رقم 31.

(5) من هذا الرأي جازو ج 6، فقرة 2437.

(6) نقض مصري 1947/11/4 م الفرائد القانونية، ج 7 رقم 407 ص 391.

(7) انظر المحكمة العليا 20 مارس 1973 م مجلة المحكمة العليا سنة 9، عدد 4، ص 162 وأيضاً =

وعلة اعتبار الليل ظرفاً مشدداً في السرقة أنه يسهل على الجاني ارتكاب السرقة وفي نفس الوقت فإن المجنى عليه يحد صعوبة في رد الاعتداء أثناء الليل. وهذه العلة لا تنتفي لمجرد وجود الإضاءة أو حركة دائبة لأنه حتى مع وجودهما لا يحولان دون استغلال الجاني لظرف الليل للوصول إلى غايته أو النجاة منه. تحصل عليه من الجريمة ومما يؤكد انصراف إرادة المشرع إلى جعل الليل ظرفاً مشدداً في جميع الأحوال هو ما كان ينص عليه قانون العقوبات الصادر في نوفمبر 1953 م في الفقرة الثامنة من المادة 446 والمتضمنة لظروف التشديد في السرقة الناتجة عن استغلال الجاني لظروف خاصة تتعلق بالزمان أو المكان أو الشخص والتي يجرى نصها (إذا استغل السارق ظرفاً خاصاً يتعلق بالزمان أو المكان أو الشخص تعوق رد الاعتداء رداً عاماً أو خاصاً) ومقتضى هذه الفقرة أنه ينبغي لتحقيق الظرف الخاص بالزمان والذي يعتبر الليل أحد حالاته أن يكون من شأنه إعاقة رد الاعتداء رداً عاماً أو خاصاً، مما يمكن معه القول تطبيقاً للفترة السالفة الذكر أن الظرف لا يعتبر متحققاً إلا إذا ثبت استغلال الجاني له وأنه حذر دون منع السرقة وقد عدل المشرع عن هذا الاتجاه في التعديل الذي أجراه على قانون العقوبات 1956 م بحيث جاء النص على ظرف التشديد المتعلق بالليل مضيقاً من كل قيد ولم يعلق تحققه على أن يكون من شأنه إعاقة رد الاعتداء ومن ثم فإنه متى وقعت السرقة في الفترة المعتبرة ليلاً قانونياً قام ظرف التشديد. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الليل المعتبر ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة يبدأ من غروب الشمس إلى طلوعها، وهذا هو المعنى المتعارف عليه عند الناس ويجب حمل نص القانون على هذا المعنى ولو أراد الشارع معنى آخر غير المتعارف عليه لأفصح عن غرضه صراحة أو بواسطة قرينة تعين المعنى المقصود⁽¹⁾. ويكفي لاعتبار جريمة السرقة قد وقعت ليلاً أن يقع جزء من الأفعال المكونة لها في الفترة التي تقع بين غروب الشمس وطلوعها ولو كان الجزء الآخر من هذه الأفعال قد وقع نهاراً⁽²⁾. وإذا كان تعريف الليل هو مسألة قانونية فـ

= 15 5 73 م نفس المراجع السابق ص 9، عدد 4، ص 258، وأيضاً المحكمة العليا 13 5 40 م ص 17، عدد 2، ص 185.

(1) المحكمة العليا 4 2 75 م مجلة المحكمة العليا ص 11، عدد 3، ص 204.

(2) في هذا المعنى محمود نجيب حسن ص 129، عدد المهيس بكر، الحرء الكوش ص 299.

تحديد وقت ارتكاب الجريمة بظل عنصراً موضوعياً يخضع لتقدير محكمة الموضوع وتطبيقاً لذلك فقد حكم « بأن قول الطاعن أن السرقة حصلت أثناء النهار استناداً إلى أقوال المجنى عليه المتضمنة أنه تفقد سيارته حوالى التاسعة صباحاً فلم يجدها لا يصلح لاعتبار السرقة وقعت أثناء النهار، ذلك أن المجنى عليه لم يقرر أنه تفقد سيارته عند شروق الشمس فوجدتها بمكانها وأن مجرد عدم وجودها عند الساعة التاسعة صباحاً لا يدل في حد ذاته على أن السرقة وقعت بعد شروق الشمس وبذلك فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم توافر ظرف الليل ليس إلا جدلاً موضوعياً بشأن العناصر التي كونت منها المحكمة عقيدتها في توافر ظرف الليل مما لا يجوز طرحه أمام هذه المحكمة»⁽¹⁾.

- إذا حصلت السرقة في طريق عام خارج المدن والقرى:

تتميز ليبيا بمساحتها الشاسعة المترامية الأطراف وطرقها البرية والبحرية الطويلة التي تربط بين أجزائها البعيدة، وقد يلجأ اللصوص إلى السرقة في الأماكن البعيدة الرابطة بين المدن والقرى حيث يصعب على المعتدى عليه الاستعانة من أعمالهم والنجاة من أفعالهم، وهذه الأعمال إذا ما انتشرت فإنها تثير نفوس الأفراد وتؤثر في وسائل اتصالهم وتمنعهم من الانتقال، ولذا فقد شدد المشرع عقوبة السرقة إذا حصلت في طريق عام خارج المدن والقرى. ولتوافر هذا الظرف فإنه يجب أن تقع السرقة في طريق عام، ويقصد بالطريق العام جميع السبل الصالحة للمرور التي لا يقتصر المرور فيها على أشخاص معينين، ولذا فيعد من الطرق العامة الطرق المعدة لمرور العربات، وكذلك الطرق الزراعية وطرق القوافل والأفراد في الصحراء. وإذا كان الطريق عاماً فإنه لا أهمية لاتساع الطريق أو ضيقه أو كونه مرصوفاً أو غير مرصوف أو أنه غير واضح المعالم بل إنه يعد طريقاً عاماً الطرق الصحراوية التي تغطيها كثبان الرمال في الصحراء كما أنه يستوى أن يكون الطريق مملوكاً ملكية عامة أو خاصة ما دام المرور فيه ممكناً للجميع، كما أنه لا أهمية لكون المرور في هذا الطريق مقيداً أو غير مقيد، كما لو كان لا يسمح بالمرور فيه لنوع معين من العربات ويسمح فيه بالمرور لنوع آخر نظراً لظروف الحمولة أو لضيق الطريق وما توجهه هذه

(1) المحكمة العليا 13/5/1980 م مجلة المحكمة العليا ص 17 عدد (2) ص 185.

الخصوصية من حرص وحذر على أرواح الناس وأموالهم . وبما أن لفظ الطريق قد ورد عاماً في النص دون تخصيص فيجب أن يحمل على أن المقصود به الطرق البرية والبحرية، فالطريق في اللغة ينصرف مدلوله إلى الطريق البري والبحري معاً⁽¹⁾ ولذا فإن هذه الظرف المشدد يتحقق إذا وقعت السرقة على أحد السفن الناقلة للبضائع أو الركاب.

غير أنه يجب أن يكون الطريق العام الذي حصلت فيه السرقة خارج المدن والقرى، كذلك الموصلة بين مدينة وأخرى أو بين قرية وأخرى، أما إذا وقعت السرقة في طريق عام داخل المدن والقرى فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر ولو حصلت السرقة في طريق خالية من المارة، مما يصعب معه الاستغناء.

غير أنه يلاحظ أن بعض التشريعات الحديثة قد عدلت عن تطلب هذا الشرط الأخير وأصبحت تكتفى لتوفر هذا الظرف المشدد مجرد حصول السرقة في طريق عام سواء كان هذا الطريق خارج المدن أو القرى أو بداخلها، لأن الناس هم بحاجة إلى تأمين انتقالهم ورعاية أموالهم في داخل المدن والقرى كما هم في حاجة إلى هذا الضمان خارجها⁽²⁾. ويجب أن تكون الأموال محل الاعتداء في طريق الانتقال بالطريق العام، أما إذا كانت الأموال محل السرقة ملقاة أو مودعة بجانب الطريق أو فيه وذلك كالأشجار القائمة على جانبي الطريق أو الحيوانات التي تتسرب إليه فإن الظرف المشدد لا يتوافر وذلك لانقضاء العلة التشديد⁽³⁾، وإذا كانت الأموال منقولة بالطريق العام فإن هذا الظرف المشدد يتوافر يستوى في ذلك أن صاحبها ينقلها في يده، أو في جيبه أو أنه يستعمل عربة أو دراجة أو أية وسيلة أخرى في نقلها، لأن المشرع لم يحدد وسيلة معينة يجب أن يتم بها نقل الأموال. وإذا وقعت السرقة والأموال في سبيل نقلها بالطريق العام فإنه يستوى لتوفر هذا الظرف أن تقع السرقة ووسيلة النقل واقفة أو

(1) الصميم ص 307، رؤوف عبيد ص 403.

(2) هذا ما فعله المشرع المصري بإضافته المادة 316 مكرر عقوبات سنة 1970 م. وقد أصبحت هذه المادة إلى قانون العقوبات المصري بموجب القانون رقم 59 لسنة 1970 م الحريضة الرسبة عدد 5 رقم 23 م 1970/6/4 م.

(3) رؤوف عبيد ص 404.

متحركة، أو أن السرقة تقع على ناقل الأموال معه أو على ما يرافقه من متاع⁽¹⁾.
وسواء كان الجاني مرافقاً للمجنى عليه منذ البداية أم ظهر عليه فجأة في عرض الطريق⁽²⁾ ولكن لا يطق هذا الظرف المشدد إذا وقعت السرقة من أحد المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الجمل أو أى وسيلة نقل أخرى أو من أى شخص مكلف بنقل الأشياء أو أحد أتباعهم إذا كانت الأشياء سلمت إليهم بصفتهن السابقة ولكن عقوبة السرقة تشدد في هذا الحال طبقاً للبند (2) من الفقرة الثانية من المادة 444 عقوبات. وذلك باعتبار أن النص الأخير هو النص الخاص في هذه الحالة (م 12 ع). وتقدير ما إذا كانت السرقة قد وقعت في طريق عام خارج المدن والقرى من عدمه هو أمر يرجع لتقدير محكمة الموضوع، وإذا كان ليس يلزم على الحكم أن يتحدث استقلالاً عن نوافر هذا الظرف المشدد إلا أنه يجب أن يتضمن ما يفيد توفره⁽³⁾.

5- إذا ارتكبت السرقة بإساءة علاقة مساكنة أو ضيافة :

وعله تشديد العقوبة في هذه الحالة ترجع إلى أن وجود الجاني مع المجنى عليه في محل واحد يسهل له الاستيلاء على أمواله، ثم إن سلوك الجاني في هذه الحالة يدل على خطورته وسوء أخلاقه إذ يتجرأ على سرقة من يوجد معه تحت سقف واحد.

وتكون لدينا علاقة مساكنة في كل حالة يوجد فيها شخصان أو أكثر يعيشان معاً في نفس المكان لفترة من الوقت طويلة أو قصيرة، ويستوى في هذه الحالة أن الأشخاص يسكنون معاً نتيجة لرغبة منهم أو نتيجة لطروف معينة أجبرتهم على ذلك، كما هو الحال في حالة التواجد في غرفة واحدة في مستشفى، كما لا يشترط في هذه الحالة أن توجد علاقة ثقة بين الجاني والمجنى عليه أو أن تكون قد نشأت بينهما علاقة من أية طبيعة كانت. ذلك أن علة التشديد طبقاً لهذا الظرف المشدد هي إساءة علاقة المساكنة وليس إساءة علاقات شخصية

(1) نفس المرجع السابق ص 303.

(2) جارسون فقرة 55. انظر أيضاً نقض مصري 1964/10/5 م مجموعة أحكام النقض ص 15 رقم 108

ص 550.

(3) المحكمة العليا 1980/6/30 م مجلة المحكمة العليا ص 17 ع 3 ص 172

ناتجة عن السكن معاً".

وقد اعتبر المشرع إساءة علاقة الضيافة ظرفاً مشدداً للسرقة لاستبعاد أي شك يثور حول توفر الظرف المشدد في حالات المساكن قصيرة المدة، التي يوجد فيها عنصر الثقة في جانب من يساكن وكذلك في جانب من يستضيف.

ويتوافر الظرف المشدد في هذه الحالة إذا استقبل شخصاً آخر غيره مؤقتاً أو وقتياً في منزله الذي يسكن فيه وكذلك إذا استقبله في مكانه لمعمله أو عربته أو قاربه... الخ.

وتختلف علاقة الضيافة عن علاقة المساكن بأن حالة الضيافة تفترض رضا المضيف أما بالنسبة للمساكن فإنه في معظم الحالات يفترض وجود ظروف معينة تقتضي المساكن لمدة طويلة أو قصيرة في نفس المكان مع شخص أو أشخاص آخرين، مثال ذلك الإقامة في غرفة في فندق أو غرفة في سفينة مع شخص أو أشخاص آخرين وفي هذه الحالة لا توجد علاقة ضيافة من جانب المقيم أو راكب نحو المقيم أو الراكب الآخر ولكن توجد علاقة مساكنة⁽¹⁾.

ويتوافر الظرف المشدد استناداً إلى إساءة علاقة مساكنة أو ضيافة سوء وقعت سرقة نيلاً أو بهراً، كما أنه لا أهمية لسبب علاقة المساكنة أو الضيافة إلى الضيافة، هل هو قرينة أم صداقة أم غيره.

ويتوافر هذا الظرف المشدد مستنداً إلى إساءة علاقة مساكنة سوء وقعت السرقة من الساكن أو صاحب محل السكن. كما تعد السرقة قد ارتكبت إساءة لعلاقة ضيافة أن تقع من المضيف ضد ضيفه أو من الضيف ضد مضيفه لأنه في كلا الحالتين تكون السرقة قد ارتكبت إساءة لعلاقة ضيافة⁽²⁾.

(1) خضر يعلى 1974/524. مشر إلى هذا الحكم في

I could provide assistance. op cit Art 61 Pag 152

(2) خضر يعلى 1953/320 و 1954/1120. غير المرجح استق من 153

(3) من هذا الرأي يثور على السور من 390

المطلب الثاني - السرقة المشددة المقررة في الفقرة الثانية من المادة 446
عقوبات:

تنص الفقرة الثانية من المادة 446 عقوبات على أنه وتكون العقوبة الحبس
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين
ديناراً ولا تزيد على مائة دينار:

1- إذا ارتكب الجريمة خادماً ضد مخدومه أو مستخدماً أو عامل أو صانع في
مخزن من استخدمه أو مستودعه أو حانوته أو في المحل الذي يعمل فيه
عادة:

إن تشديد عقوبة السرقة في هذه الحالة يرجع إلى الثقة المقترضة في
هؤلاء وائتمانهم على ما بين أيديهم ومحال عملهم، ثم إن الظروف التي يوجد
فيها كل واحد منهم تمنع من اتخاذ الاحتياطات منهم، لأن صلة العمل تيسر لهم
الوصول إلى المسروقات بكل سهولة ويسر الأمر الذي يقتضي تغليظ العقوبة في
حق كل منهم، إذا أخل بالثقة المفروضة فيه أو لم يراع حرمة الجهة التي يعمل
بها، وذلك حفاظاً على ممتلكات الناس وحرمان أماكن العمل⁽¹⁾. والأشخاص
الذين يغلظ شأنهم العقاب طبقاً لهذا الظرف طائفتان هما طائفة الخدم إذا
ارتكبوا جريمة السرقة ضد مخدوميهم أيًا كان محل السرقة أما الطائفة الثانية فهم
المستخدم والعامل والصانع إذا ارتكبوا جريمة السرقة في الجهة التي يعملون
فيها سواء كانت المسروقات لرب العمل أم لغيره⁽²⁾. وهذا بصريح النص «في
مخزن من استخدمه أو مستودعه أو حانوته أو في المحل الذي يعمل فيه عادة».

ولتوفر ظرف التشديد في السرقة الناشئة عن ارتكابها في المحل الذي
يعمل فيه الجاني عادة يلزم أن تكون هناك رابطة عمل تربط الجاني بالمحل
الذي يعمل فيه عادة وأن تقع السرقة داخل هذا المحل حتى تتحقق علة
التشديد، وتعتبر رابطة العمل متوفرة كلما كان هناك عقد عمل يربط الجاني
بصاحب العمل الذي يعمل لحسابه في مكان عمله المعتاد يستوى في ذلك أن
يكون العقد قد تم معه مباشرة أو مع غيره ممن استخدمه في محل صاحب العمل

(1) المحكمة العليا 1974/5/21 م مجلة المحكمة العليا س 11 عدد 1 ص 144

(2) نص الحكم السابق

بمقتضى عقد عمل بينهما. والمحل الذى يعمل فيه الشخص عادة هو المكان التابع لصاحب العمل الذى يزاول فيه العامل عمله المعتاد وفق طبيعة عمله. بحيث إذا وقعت السرقة خارج هذا المكان وفى محل يكون تواجد الجاني فيه لا تقتضيه طبيعة عمله فإن السرقة عندئذ لا تعتبر أنها وقعت فى المحل الذى يعمل فيه. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأنه «متى كان الحكم وإن كان قد قرر أن الطاعن يعمل مراقب عمال بمعسكر الفاتح وأن السرقة وقعت داخل المعسكر إلا أنه لم يبين محل عمله داخل المعسكر المذكور وهو يشمل كامل المعسكر أم بخصوص جزء معين منه حتى يمكن تحديد محل عمل للطاعن المعتاد، والظاهر من الحكم أنه اعتبر مجرد كون الطاعن يعمل بالمعسكر بأنه أى المعسكر يكون بكامله محل عمله المعتاد وهو غير صحيح قانوناً ما لم يكن واقع الحال كذلك ذلك أن المحل الذى يعمل فيه الطعن عادة ينبغي أن يتحدد بالمكان المخصص له ليعمل فيه بحيث إذا ثبت أنه يعمل فى مكان معين بالمعسكر فإن بقية أقسام المعسكر وأجزائه الخارجية عن هذا المكان والذى يكون وجود الطاعن فيها لا تقتضيه طبيعة عمله لا تعتبر محلاً لعمل الطاعن المعتاد وإذا خلا الحكم من بيان ذلك يكون قاصراً بما يوجب نقضه⁽¹⁾. وإذا ارتكب السرقة العامل أو الصانع فى مخزن من استخدمه أو مستودعه أو فى المحل الذى يعمل فيه عادة فإن السرقة يجب أن تقع على أموال صاحب العمل أما إذا وقعت السرقة على أموال شخص آخر غيره كان يسرق العامل رميلاً له فى العمل فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر وذلك لانتفاء حكمة التشديد ذلك أن الأشياء التى وقعت عليها السرقة فى هذه الحالة لا تقتضى طبيعة العمل وجوده بين يدي العامل أو الصانع ولكنها وجدت بين يديه عرضاً⁽²⁾.

ويتوافر هذا الظرف المشدد ولو كان مرتكب السرقة مستخدماً أو عاملاً أو صانعاً تبعاً للدولة أو أحد المؤسسات العامة، ذلك أن علة التشديد واحدة سواء وقعت السرقة من مستخدم أو عامل لمصلحة أحد الأفراد أو لمصلحة الدولة أو

(1) المحكمة العليا 1977/6/28 م مجلة المحكمة العليا س 14 عدد 2 ص 245

(2) يرى جانباً من الفقه أن هذا الظرف المشدد يتوافر ولو وقعت السرقة على مال رميل للصانع - انظر رؤوف عبيد ص 384. ومحمود مصطفى بد 417. وأحمد فتحي سرور بد 473

أحد الجهات العامة⁽¹⁾ وهذا الرأي الأخير يبدو أن المحكمة العليا المصرية تأخذ به⁽²⁾.

أما إذا كان الأمر متعلقاً بموظف عام فإن الأحكام الخاصة بجرائم الاختلاس التي تقع من الموظفين العموميين الواردة في قانون العقوبات وكذلك قانون الجرائم الاقتصادية⁽³⁾ تكون هي الواجبة التطبيق. (مادة 12 عقوبات) ولذا فإنه يتعين مراعاة ما نص عليه هذا القانون الأخير من أنه بعد موطأ عاماً «كل عضو أو موظف أو منتج أو عامل دائماً أو مؤقتاً بمقابل أو دون معبد في المنشآت التي طبقت بشأنها مقولة شركاء لا إجراء» (المادة 2 من قانون الجرائم الاقتصادية رقم 2 لسنة 1979 م).

2- إذا ارتكبت الجريمة من أحد المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى وسيلة نقل أخرى أو من أى شخص آخر مكلف بنقل الأشياء أو أحد أتباعهم إذا كانت الأشياء المذكورة قد سلمت إليهم بصفتهم السابقة:

مصدر هذا النص المادة 8/317 من قانون العقوبات المصري.

وهذه الحالة لا تعد طبقاً للقواعد العامة في جرائم الأموال سرقة بل خيانة أمانة، ذلك أن الحائز للأموال قد سلمها برضاء لما قام بالاستيلاء عليها بنية تملكها. والقاعدة بالنسبة للسرقة أن التسليم برضاء حائز الشيء يفى الاختلاس. ولكن أمام صراحة النص فإنه يتعين اعتبار الاختلاس الذى يقع من هؤلاء المحترفين أو أحد أتباعهم سرقة ولكن في حدود البص المقر لهذا الاستثناء فقط⁽⁴⁾ (م 12 ع) واعتبار هذه الحالة طبقاً للقواعد العامة من حالات

(1) الرأي السائد في مصر هو أن هذا الطرف لا يطبق على مستخدمى الحكومة أو المصالح الأميرية.

انظر أحمد أمين - ص 677 - حندى عبد الملك الموسوعة الحائية - ج 4 فقرة 284 ص 284

ومحمود مصطفى - القسم الخاص - فقرة 417 ص 454 - عوض محمد فقرة 235 ص 337

(2) المحكمة العليا 1977/6/28 م مجلة المحكمة العليا ص 14 عدد 2 ص 245

(3) القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية

(4) نفض مصرى 1931/12/21 م مجموعة أحكام النفض ج 8 ص 769، وأيضاً نفض مصرى

1946/3/25 م نفس المرحع السابق ص 769. انظر نفض مصرى 1957/3/12 م نفس المرحع

لسابق ج 8 ص 252.

خيانة الأمانة ليس محل شك ودليل ذلك أن أحكام القضاء في ظل القوانين التي لا تشمل على نص مماثل للنص الليبي - مادة 2:446 بند 2 عقوبات - تحمي الناقل بالنسبة للأشياء التي سلمت إليه لتقلها مسؤولاً عن جريمة خيانة أمانة (سرقة إذا قام بالاستيلاء عليها للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره⁽¹⁾). واعتبار الواقعة جريمة سرقة لا جريمة خيانة أمانة له أهميته ذلك أن عقوبة السرقة المشددة طبقاً لنص المادة 2:446 عقوبات أشد من عقوبة جريمة خيانة الأمانة في صورتها البسيطة التي يجب تطبيقها لولا عدم وجود النص المشار إليه، كما أن تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة السرقة المشددة لا يتوقف على شكوى الظرف المتضرر كما هو الحال بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة في صورتها البسيطة.

وتشديد العقوبة في هذه الحالة يتفق وخطة المشرع العامة في تأمين سلامة النقل⁽²⁾، فهو كما شدد عقوبة السرقة إذا حصلت في طريق عام خارج المدن والقرى - على النحو السابق الإشارة إليه - شدد عقوبة الاختلاس الذي يقع من أحد المحترفين بنقل الأشياء أو أحد أتباعهم على الأشياء التي نسلم إليهم لتقلها.

غير أنه لا يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يتم الاختلاس الذي يقع من هؤلاء في مكان معين، بل إنه يستوي أن يقع في الطرق العامة خارج المدن والقرى أو في داخل المدن والقرى أو في المخازن التابعة للناقل، فالمهم وقوع الاختلاس والأشياء ما زالت في عهد الجاني أما إذا وقعت السرقة بعد تسليم الأشياء إلى المجني عليه أو قبل استلامها منه فلا ينطبق هذا الظرف المشدد. وإذا كانت الأشياء قد سلمت إلى محترف النقل أو أحد أتباعه لتقلها، فهو

(1) من أحكام القضاء الإيطالي - حيث لا يوجد في قانون العقوبات الإيطالي نص مقبل لنص الليبي - انظر نكض إيطالي 1965 28 و 1976 11/17 م مشار إليهما في I codici penali, annotati, op. cit., Art. 646, Pag. 883

(2) يرى البعض أن حكمه التشديد هو أن تسليم المتقولات إلى السارق بتقلها يسهل له الاستيلاء عليها. انظر: نكض على ص 393. رؤوف عبيد ص 384. ولكن في واقع الأمر أن هذه هي طبيعة كل جريمة خيانة الأمانة، حيث يسبح فيها لمستهلم الأشياء بالانعقاد بها عن حائرها السابق

يستوى أن تكون هذه الأشياء مودعة في إحراز معلقة⁽¹⁾ أو أنها غير مودعة في حرز ما كما لو وقعت السرقة على رؤوس من البقر⁽²⁾ أو الإبل.

وعموماً فإنه يشترط لتطبيق الظرف محل التشديد ما يلي:

أ- أن يكون الجاني محترفاً للنقل أو مكلفاً به: ويستلزم ذلك أن يكون النقل بأجر أما إذا كان النقل بدون أجر فلا يسرى هذا الظرف المشدد. وإذا كان النقل بأجر فإنه يستوى أن يقع الاختلاس من محترف النقل أو من المكلف بنقل الأشياء بأجر ولو كان غير محترف لنقل

ب- أن يكون الشيء قد سلم إلى الجاني بصفته السابقة لنقله باعتباره طرفاً في عقد النقل: وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأنه متى كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى عليه مائة شكارة اسمت بمقتضى بوليصة لتوصيلها إلى آخر فلم يسلم منها إلا 45 شكارة، فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ في شيء⁽³⁾. أما إذا كان الحامي قد اختلس الأشياء التي سلمت إليه لغير نقلها ولو كان محترفاً للنقل فلا يسرى في حقه هذا الظرف المشدد. وبالتالي فلا يسرى هذا الظرف المشدد على المكلف بنقل الأشخاص إذا قام بالاستيلاء على بعض أمتعتهم المرافقة لهم لأن التسليم في هذه الحالة لم يتم بناء على عقد نقل الأشياء.

ج- أن يقع الاختلاس بعد استلام الجاني للأشياء وقبل استلامها منه.

أما إذا قام الجاني باختلاس الأشياء قبل تسليمها إليه من صاحبها أو بعد استلامها من صاحبها فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر. غير أن المشكلة في تطبيق هذا الظرف المشدد تبدو في الواقعة التي يتحقق فيها أكثر من ظرف من الظروف المشددة المقررة في المادة 446 عقوبات، فهل ياترى وجود هذا الظرف المشدد يمنع من توافر الظروف المشددة الأخرى للسرقة باعتبار أن الوصف الأصل لهذه

(1) يذهب رأى إلى أن المشرع يعنى السرقات بالمعنى الدقيق وهي التي نصت على محوى لأشياء

لتي تسلم مغلفة لنقلها بحالتها مأمون سلامة - القسم الحاصر - ص 144

(2) انظر حكم المحكمة العليا اللبية القاضي بتوفر هذا الظرف إذا كان الطائر قد ذه - لاسيلاء على

ثمابة عجول. المحكمة العليا 1981/10/10 م مجلة المحكمة العليا ص 18 عدد 6 و 4 ص 84

(3) نفس مصرى 1957/3/12 م مجموعة أحكام الفص ص 8 رقم 71 ص 252

الواقعة هو خيانة الأمانة، أم أن توافر ظروف أخرى مشددة لا يمنع من اعتبار الواقعة سرقة وبالتالي تشديد عقوبتها على أساس تعدد ظروف التشديد المقررة في المادة 447 في فقرتها الأولى أو الثانية؟.

إذا بحثنا عن موقف المحكمة العليا الليبية بهذا الخصوص فإننا نجد أن أحد دوائر هذه المحكمة ترى بأنه إذا تحققت في الواقعة ظروف مشددة أخرى للسرقة فإن هذا الوصف لا يجب أن يؤخذ به المكلف بالنقل، وذلك باعتبار أن الوصف الحقيقي للفعل الذي صدر منه هو في حقيقته خيانة أمانة لا سرقة. حيث قضت بأنه لا يتصور أن يقوم في حق الجاني المحترف بنقل الأشياء طرف التشديد الناشئ عن السرقة من إدارة أو منشأة عامة المنصوص عليه في البند من الفقرة الثانية من المادة 446 من قانون العقوبات، لأن الظرف المذكور لا يقوم إلا بانتزاع حيازة المال من أحد المكانين المذكورين بغير رضا حائزه، الأمر المتفق في حق محترف نقل الأشياء لأن الأشياء التي يتولى نقلها يستلمها برضا حائزها كما سلف القول ولا يغير من ذلك أن تكون لدى الجاني نية مسبقة في الاستيلاء على ما سينقله⁽¹⁾.

غير أنه يلاحظ أن قضاء المحكمة العليا الليبية قد اتخذ أيضاً اتجاهاً آخر يتمثل فيما قضت به دائرة أخرى من دوائر هذه المحكمة من أنه «وإذا كان قد توافر مع هذه الحائز ظروف أخرى يوجب أعمال الفقرة الثانية من المادة 447 عقوبات فإن الحكم يكون قد طُبق صحيح القانون»⁽²⁾.

وفي ضوء هذا الاختلاف بين دوائر المحكمة العليا، فإنه يمكن القول أن قضاء هذه المحكمة بأن وقوع السرقة من متعهد النقل لا يمنع من تشديد العقوبة إذا توافرت ظروف مشددة أخرى في نفس الواقعة يتمق وصياغة المادة 447 عقوبات التي تقضي بتشديد العقوبة إذا ارتكبت السرقة مع توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 446 (م 1 447 ع) أو مع توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة أو ظرف أو أكثر من هذه الظروف مع ظرف أو أكثر من الظروف

(1) المحكمة تعيب 19 12 1978 - مجلة المحكمة العليا ص 15 عدد 4 ص 219

(2) المحكمة تعيب 20 10 1981 - مجلة المحكمة العليا ص 18 عدد 3 و 4 ص 84 و 85

المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة (2/447 ع) دون مراعاة أى اعتبار آخر ولذا فإن هذا القضاء يتفق وحرفية نص المادة 447 عقوبات.

غير أنه يمكن القول إن تطبيق هذا الاتجاه، لا يحقق حكمة تشديد العقوبة لاجتماع ظروف التشديد، التي هي خطورة الجاني الذي يرتكب السرقة باحتماح أكثر من ظرف من الظروف المشددة المشار إليها في المادة 446 عقوبات، على النحو المشار إليه أعلاه. وذلك نظراً لأن تسليم الأشياء إلى متعهد النقل لنقلها كثيراً ما يقتزن بظروف مشددة أخرى لا تتوافر علة تشديد العقاب بشأنها إلا بالرجوع إلى الوصف الحقيقي لفعل السرقة وذلك كأن تكون الأشياء قد سلمت إلى المكلف بالنقل لنقلها ليلاً أو أن الأشياء سلمت إليه من إدارة أو منشأة عامة.

ولذا فإننا نرجح الاتجاه القائل بأن ظرف التشديد المنصوص عليه في السند (3) من المادة 446 عقوبات والخاص بالسرقة الحاصلة من محترفي النقل ومن في حكمهم لا يتجانس وظروف التشديد الأخرى المنصوص عليها لجريمة السرقة، لاختلاف طبيعة هذا الظرف الذي هو في حقيقته جريمة خيانة أمانة لا سرقة، ولذا فإذا تحققت في الواقعة ظروف مشددة أخرى سواء تلك التي ترفع عقوبة السرقة مع الإبقاء على وصفها كجسمة أو تلك التي تجعل من جريمة السرقة جنابة فإنه لا ينبغي أن يؤخذ بها متعهد النقل وإنما يجب الرجوع إلى الوصف الحقيقي للفعل الذي صدر منه، وهو في حقيقته خيانة أمانة لا سرقة. وهذا الرأي يتفق مع ما قضت به أحد دوائر المحكمة العليا الليبية في الحكم السابق الإشارة إليه أعلاه.

3- إذا وقعت السرقة على متقولات موجودة في إدارات أو منشآت عامة، أو كانت معروضة بحكم الضرورة أو العادة اعتماداً على الثقة العامة أو معدة لخدمة عامة:

ومصدر هذا الظرف المادة 7/625 من قانون العقوبات الإيطالي.

ويرجع تشديد العقاب في هذه الحالة إلى أن السرقة التي ترتكب تعد إخلالاً بالاحترام الواجب لحيازة بعض الأشياء وذلك بالنظر إلى الحالة التي

توجد فيها هذه الأشياء أو بالنظر لما هي معدة له⁽¹⁾.

وهذا الظرف المشددة له طبيعة مادية وبالتالي فهو يأخذ حكم الظروف
المادية من حيث تأثيره على بقية المساهمين.

ويتناول هذا الظرف المشدد ثلاثة صور هي:

أ- سرقة المنقولات الموجودة في إدارات أو منشآت عامة: علة تشديد
العقاب في هذه الحالة هي رغبة المشرع في إضفاء الاحترام على هذه الأماكن.
كما أن هذه الأماكن هي في الغالب مفتوحة للجمهور - وإن كان لا يشترط ذلك -
مما يسهل الاستيلاء على الأموال الموجودة بداخلها كالسرقة من المدارس
والمستشفيات.

ويجب لا اعتبار مكان ما إدارة أو منشأة عامة أن يكون تابعاً لإحدى الهيئات
العامة وأن تكون إدارته وتسيير شؤونه بواسطة عمال ومستخدمي هذه الهيئات.
أما إذا كانت الإدارة والسيطرة عائدة إلى الأفراد فإن المكان لا يمكن عده إدارة أو
منشأة عامة ولو كان مملوكاً للدولة وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأن
«المباني التي تشيدها الدولة لغرض السكن لا يمكن عدها منشأة أو إدارة عامة
سواء كانت مسكونة بالفعل أو لم تسكن، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر
العمارات التي شيدتها المؤسسة العامة للإسكان لغرض السكن والتي تحوى
السخانات المدان الطاعن بسرقتها منشآت عامة بما يتوافر به ظرف التشديد في
السرقة السالف السان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله⁽²⁾» كما
قضت هذه المحكمة بأنه «إذا كان الحكم المطعون عليه أعمل في حق الطاعن
الذي سرق منقولات من داخل الجمعية التعاونية ظرف التشديد المنصوص عليه
في البند الثالث من الفقرة الثانية من المادة 446 من قانون العقوبات فإنه لا يكون
قد خالف القانون⁽³⁾».

وإذا كنت الإدارة عامة أى أنها تنتمى إلى الدولة أو أحد الجهات العامة.
والمنشأة عامة أى أنها مخصصة لخدمة عامة، فإن السرقة يجب أن تقع على

V Manzini, Vo.. IX, op. cit., Pag. 275.

(1)

(2) المحكمة العليا 1978/5/23 م محله المحكمة العليا من 15 عدد 3 ص 186.

(3) المحكمة العليا 1981/3/10 م محله المحكمة العليا من 18 عدد 1 ص 171.

الأشياء الموحودة داخل الإدارة أو المنشأة، أما إذا وقعت السرقة على أشياء ليس مداخل الإدارة أو المنشأة العامة، فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر ولو كان الشيء الذى وقعت عليه السرقة تابعاً للدولة أو لأحد منشأتها العامة. وبالنسبة إلى السرقة التى تقع على صندوق البريد الموجود بالطريق العام لا يتوافر بها هذا الظرف المشدد ولو وقعت السرقة على الرسائل المودعة به ذلك أن هذا الصندوق لا يوجد داخل إدارة أو منشأة عامة. وإذا وقعت السرقة على أشياء موجودة داخل الإدارة أو المنشأة العامة فإنه لا يشترط أن تكون هذه الأشياء من الأموال العامة بل يتحقق هذا الظرف ولو كانت هذه المنقولات مملوكة ملكية خاصة⁽¹⁾. يستوى أن تكون هذه المنقولات لها علاقة بالإدارة أو المنشأة أو أنها من الأشياء الخاصة بالعاملين فى هذه الإدارات وذلك، كأن تقع السرقة على نقود أحد العاملين بالمنشأة، الموجودة بأحد أدراج مكتبه بالمنشأة أو الإدارة العامة. كما يتوافر هذا الظرف المشدد ولو وقعت السرقة على الأجزاء المكملة للمحل لممارسة النشاط العام. ما دامت موجودة بداخله. وذلك كالأشياء الموجودة بدورات المياه أو الحجرة المخصصة فى المستشفى للاستعمال الشخصى للطبيب المناوب⁽²⁾.

وإذا وقعت السرقة على الأشياء الموجودة داخل هذه الأماكن فإنه لا أهمية للوقت الذى تتم فيه السرقة ولا الطريقة التى دخل بها الجانى إلى هذه الأماكن، ما لم يكون ذلك ظرفاً مشدداً آخر يعاقب عليه بعقوبة أشد.

ويجب أن يكون السارق من هذه الأماكن من غير الموظفين العموميين التابعين لهذه الأماكن لأن فعل الاستيلاء الواقع من هؤلاء يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد (27 من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية).

ب- المنقولات المعروضة بحكم الضرورة أو العادة اعتماداً على الثقة العامة: يهدف المشرع بالنص على هذا الظرف المشدد إلى حماية الأموال التى لا توجد تحت الرقابة المباشرة لحائزها أو أحد أتباعه بحكم الضرورة أو العادة والتي يصبح من السهل الاستيلاء عليها.

(1) المحكمة العليا 1978/5/23 م مجلة المحكمة العليا س 15 عدد 3 ص 186

(2) نقض إيطالى 1971/1/26 م و 1955/1/26 م نفس المرحع السابق ص 825

وحتى يتحقق مبدأ العرض اللازم لتوفر هذا الظرف المشدد فإنه يجب أن توجد الأشياء في محل عام أو مفتوح للجمهور، لأنه في هذه الحالة محسب يوجد خطر الاستيلاء عليها من أحد أفراد الجمهور⁽¹⁾. ويجب أن يكون العرض سواء بحكم الضرورة أو العادة قد تم بناء على تدخل من طرف الإنسان، ولذا فلا يتوافر هذا الظرف إذا كان عرض الشيء يعتمد على طبيعة الشيء نفسه كالرمال المنقولة من البحر إلى الشاطئ، دون اعتماد على نشاط خاص من الإنسان⁽²⁾، أو أن السرقة وقعت على أشياء ثابتة بطبيعتها وأصبحت منقولاً بفعل السارق⁽³⁾. كما يجب أن يكون الشيء معروضاً اعتماداً على الثقة العامة، ولا يكفي في هذا الشأن أن يكون الشيء معروضاً على العامة، ويقتضى ذلك أن يكون الشيء غير خاضع لرقابة حائزه، ويمكن الاستيلاء عليه باستعمال الحد الأدنى من القوة المادية، أما إذا كان الشيء خاضعاً لحراسة ما، فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر، غير أنه لا يكفي لاستبعاد هذا الظرف وجود الرقابة العامة لرجال الأمن ولا الرقابة المحتملة التي قد يمارسها الحائز للشيء أو آخرين غيره⁽⁴⁾ من أن إلى آخر.

وللقول بما إذا كان الشيء معروضاً على الثقة العامة طبقاً لما يقضى به النص فإنه يجب الرجوع في ذلك إلى معيار موضوعي وليس إلى قصد الحائز للشيء نفسه، ولذا فلا يشترط أن يقصد الحائز ترك عريته بالطريق العام اعتماداً على الثقة العامة إذا كان عرف الناس قد جرى على ذلك⁽⁵⁾ ومثال الأشياء المعروضة اعتماداً على الثقة العامة بحكم الضرورة المحاصيل الزراعية التي تترك لتنضج والملابس المبللة التي تترك للشمس لتجف، وتقدير ما إذا كان الشيء متروكاً استناداً إلى هذه الحالة، يوجب النظر إلى كل حالة على حدة من حيث ظروفها وطبيعة الأشياء المعروضة وخواصها. ومن التطبيقات القضائية في

(1) نفض إيطالي 1968/1/30 م نفس المكان.

(2) نفض إيطالي 1962/3/7 و 1965/2/5 م نفس المكان.

(3) نفض إيطالي 1961/5/16 م مشار إلى هذا الحكم هي:

I codici penali, annotati op cit, Art. 625. Pag. 826

(4) نفض إيطالي 1957/12/7 وأيضاً 1965/10/8 م نفس المرجع السابق.

(5) نفض إيطالي 1965/6/22 م نفس المكان.

هذا الخصوص، ما حكم به من توافر هذا الظرف إذا كانت السرقة قد وقعت على حقائق سائحتين: تركنا حقائقهما في العربة من أجل السباحة في بحر مجاور⁽¹⁾. كما يتحقق هذا الظرف إذا كانت الأشياء معروضة بحكم العادة اعتماداً على الثقة العامة. مثال ذلك السرقات التي تقع على العربات والدراجات العادية التي يتركها أصحابها بالطرق العامة، وسواء وقعت السرقة على العربة أو على أجزاء من ملحقاتها كقطع الغيار أو الوثائق الخاصة بها⁽²⁾. ولكن لا يتوافر هذا الظرف إذا كانت المركبة موجودة في محطة خاصة ولو كان يسهل الدخول إليها أو أنها مفتوحة للجمهور⁽³⁾، ذلك أن المركبة في هذه الحالة لا تعد معروضة استناداً إلى الثقة العامة ولكنها توجد في حراسة حائزها.

غير أن هناك خلافاً في الفقه يتعلق بمدى توفر هذا الظرف إذا وقعت السرقة على عربة أو دراجة تركها صاحبها بأحد الشوارع أو الساحات العامة، وهي مزودة بجهاز الحماية ضد السرقة، كما لو كانت الدراجة مقيدة بسلاسل حديدية أو كانت العربة مزودة بجهاز إنذار ضد السرقة. حيث يرى البعض أن تزويد هذه الأشياء بوسائل تمنع من الاستيلاء عليها بسهولة لا يجعلها معروضة اعتماداً على الثقة العامة. غير أن هذا الرأي لا يمكن قبوله ذلك أن الناس قد اعتادوا على ترك هذه الوسائل للمواصلات بالطرق والأماكن العامة بحكم العادة ولا يمنع من ذلك أن هذه الوسائل مزودة بوسائل حماية ذاتية. ويبدو أن هذا هو الرأي الذي أخذت به محكمة النقض الإيطالية في بعض أحكامها⁽⁴⁾.

جـ - المنقولات المعدة لخدمة أو مصلحة عامة: وتشدد العقوبة بموجب هذا الظرف إذا وقعت السرقة على منقولات معدة لخدمة أو مصلحة عامة كالمصابيح الكهربائية في الشوارع العامة والهواتف والمقاعد المخصصة لركاب الحافلات ودورات المياه في الأماكن العامة. غير أنه يشترط لتوفر هذه الظرف أن يكون المنقول معداً لخدمة أو مصلحة عامة في الوقت الذي تمت فيه سرقة⁽⁵⁾.

(1) نقض إيطالي 1975/2/12 م نفس المكان 826.

(2) نقض إيطالي 1972/3/7 م نفس المكان ص 828.

(3) نقض إيطالي 1970/5/27 م نفس المكان ص 827.

(4) نقض إيطالي 1954/11/24 م نفس المرجع السابق ص 826.

(5) نقض إيطالي 1966/10/14 م نفس المرجع السابق ص 829.

وليس في وقت قبل ذلك. ولكن لا يشترط أن يكون المنقول مخصصاً بصفة مستمرة للخدمة أو المصلحة العامة⁽¹⁾ ولتحديد ما إذا كان المنقول معداً للخدمة أو مصلحة عامة يجب الرجوع إلى رغبة المالك أو الحائز للشيء أو النظر إلى طبيعة الشيء نفسه التي تبين ما إذا كان الشيء مخصصاً لمصلحة عامة

وعلة تشديد العقوبة استناداً إلى هذا الظرف ترجع إلى أن فعل الجاني قد يحدث ضرراً أو يعرض للخطر الخدمة أو المصلحة العامة المخصص لها الشيء بأن يجعله غير صالح للاستعمال أو أنه يجعل استعماله على نحو أقل، كما هو الحال في سرقة المكتب من المكتبات العامة، إذ قد تتعرض هذه المكتبات للإغلاق نظراً لقلة الكتب، وقد حكم بعدم توفر هذا الظرف في حق من قام بسرقة التيار الكهربائي من أحد الأسلاك العامة لإضاءة منزله لانتفاء علة التشديد⁽²⁾ وتقدير مدى توافر هذا الظرف من عدمه، هو من اختصاص محكمة الموضوع تقديره طبقاً لظروف كل واقعة على حدة.

4- إذا كان الجاني يحمل وقت ارتكاب السرقة سلاحاً ظاهراً أو مخبأً: مصدر هذا النص المادة 3/625 من قانون العقوبات الإيطالي.

وعلة تشديد عقوبة السرقة المتوافر فيها هذا الظرف، أن حمل السلاح يشد من إزر الحاني، إضافة إلى ما يعبر عنه هذا الفعل من خطورة إجرامية كامنة فيه. ويكفي لتوفر هذا الظرف مجرد حمل الجاني السلاح أثناء السرقة يستوي أن يكون حمله ظاهراً أم مخبأً. وتوفر هذا الظرف يقتضي عدم استعمال الجاني السلاح الذي يحمله، لأن استعماله بالفعل أثناء ارتكاب السرقة، يحقق إما جريمة العنف إرغاماً للغير المنصوص عليها في المادة 3/429 عقوبات وإما جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة 450 من قانون العقوبات

ويتوافر هذا الظرف في جميع الأحوال التي يحمل فيها الجاني أثناء السرقة سلاحاً من الأسلحة المعدة بطبيعتها للإيذاء كالبنادق والمسدس. وأي سلاح آخر من الأسلحة المشار إليها من قانون الأسلحة والذخائر والمفرقات (القانون الصادر في 1967/7/13 م) ولو كان هذا السلاح غير صالح للاستعمال أو غير معبأ أو أن الحاني لا يحمل معه رصاصاً، إلا أن الجاني يجب أن يكون

(1) نقض إيطالي 1954/11/16 م نفس المكان.

(2) نقض إيطالي 1965/10/15 م و 1967/6/20 م نفس المكان.

عالمًا بأنه يحمل معه سلاحاً أثناء السرقة، فذلك ما يقتضيه النص «يحمل» أي أنه يحمل بعلمه، أما إذا وضع شخص في جيب آخر سلاحاً دون علم منه فإن هذا الطرف المشدد لا يتحقق.

ويتوفر هذا الطرف المشدد دون حاجة للبحث عن قصد الجاني من حمل السلاح أي سواء حمل الجاني السلاح ليشد إزره أثناء السرقة أو لأي غرض آخر، ذلك أن القانون قد اكتفى بمجرد حمل السلاح لتغليب العقوبة⁽¹⁾ كما أن الترخيص بحمل السلاح وإن كان يجعل الجاني غير مسؤول عن جريمة حمل السلاح دون ترخيص إلا أنه لا يجعله غير مسؤول عن هذا الطرف المشدد لأن الجاني بإمكانه دائماً استعمال السلاح إضافة لما لحمل السلاح من أثر تخويفي خطير⁽²⁾.

ولكن هل يكفي لتوفر هذا الطرف مجرد حمل الجاني أثناء السرقة سلاحاً بالاستعمال؟

إن الأسلحة بالاستعمال هي الأدوات المعدة لاستعمالها في الأغراض الجنائية كالعاس والمطرقة والسكين، والمتعارف عليه أن هذه الأدوات لا تعد سلاحاً إلا إذا استعملت فعلاً في الاعتداء، والقانون يصد هذا الطرف يشدد العقاب لمجرد حمل السلاح. ولذلك فقد ذهب رأي إلى أن هذا الطرف المشدد لا يتحقق لمجرد حملها أثناء السرقة لأن هذه الأدوات لا تعد سلاحاً إلا إذا استعملت بالفعل في الاعتداء على المجنى عليه أو في تهديده باستعمالها وتصبح الواقعة حينئذ حناية سرقة بإكراه وإما أن لا تستعمل في شيء من ذلك وعندها لا يصدق عليها وصف السلاح⁽³⁾ غير أن هذا الرأي يتجاهل أهمية هذه الأدوات في شد إزر الجاني وبث الرعب في نفس المجنى عليه، ولذا فيعد هذا الطرف متوافراً إذا كان الجاني قد تعمد حمل هذه الأدوات معه أثناء السرقة لشد إزره وبث الخوف في نفس المجنى عليه⁽⁴⁾، واعتبار ما يحمله الجاني سلاحاً من

(1) انظر في هذا الشأن نص مصري 1956/5/21 م مجموعة أحكام النقض ص 7 رقم 209 ص 743

وانظر أيضاً نص إيطالي 1972/10/27 م مشار إلى هذا الحكم في:

.I codici penali, annotati, op. cit Art 625, Pag. 820

(2) خضر إيطالي 1974/1/16 م نفس المكان

(3) رؤوف عبيد - ص 390

(4) انظر المحكمة العليا المصرية 1975/11/11 م مجلة المحكمة العليا ص 12 عدد 3 ص 185 - انظر -

عدمه وتقدير توافر قصد استعماله هو من اختصاص محكمة الموضوع تستخلص من ظروف كل واقعة على حدة.

هذا ولا يشترط بطبيعة الحال أن يضبط السلاح بالفعل مع الجاني وإنما يكفي أن تقتنع المحكمة بأنه كان يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً وقت ارتكاب السرقة ولو أنه أخفاه أو أنكره بعد ذلك⁽¹⁾.

5- إذا حصلت السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر أو ارتكبتها شخص واحد متحلاً صفة الموظف العمومي:
وهذا الظرف يتضمن صورتين هما:

أ- تعدد الجناة: مصدر هذا النص البند 5 من المادة 625 من قانون العقوبات الإيطالي . ويقتضى توفر هذا الظرف حصول السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر. غير أنه لا يشترط اجتماع هؤلاء في محل ارتكاب الجريمة، أي أنه لا يشترط أن يكونوا فاعلين في ارتكابها. ولكن يكفي لتوفير هذا الظرف حصول الجريمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر. ولو ارتكبت الجريمة من واحد منهم واقتصر دور الباقيين على مجرد الاشتراك في ارتكاب الجريمة بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض ويؤيد ذلك أن صياغة النص جاءت مطلقة دون ما يفيد قصرها على حالة كون الجناة فاعلين في الجريمة فحسب ثم إن المشرع لو أراد غير ذلك لنص عليه صراحة كما فعل في حالات أخرى، من ذلك ما نصت عليه المادة 1/249 عقوبات «أو من عدة أشخاص مجتمعين» أو كما نصت المادة 2/249 عقوبات «خمسة أشخاص أو أكثر مجتمعين». يضاف إلى ذلك أن النص قد أشار إلى أنه «إذا حصلت السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر» وليس «إذا ارتكبت السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر» وشتان بين الصيغتين.

ولا يجوز الاحتجاج في مخالفة هذا القول بما تنص عليه المادة 103 مكررة⁽²⁾ عقوبات من أنه «في الأحوال التي ينص فيها القانون على تشديد العقاب لتعدد

⁽¹⁾ أيضاً نقض مصرى 25/11/2 المحاماة س 6 رقم 87 ص 126. انظر أيضاً 43/3/11 مجموع الفواعد القانونية ج 6 رقم 136 ص 199 و 43/3/29 نفس المرجع السابق ج 6 رقم 149 ص 127.

(2) انظر نقض مصرى 1939/1/16 م الفواعد القانونية ج 4 رقم 337 ص 432

الفاعلين يتحقق التعدد بحضور الشريك تنفيذ الجريمة، لأن هذا النص الأخير لا يكون له محلاً من التطبيق إلا في الأحوال التي ينص فيها القانون على تشديد العقاب لتعدد الفاعلين. أما النص الذي نحن بصدده (2/446 بند 5) فإنه لم يشترط ارتكاب السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر كفاعلين، ولكن صياغة هذا النص جاءت مطلقة، ويرجع تشديد العقاب في هذه الحالة إلى خطورة القوة المتعاونة في حصول الجريمة ولو لم تشارك كلها في تنفيذها وما يقابل ذلك من أضعاف قوة المقاومة لدى المجنى عليه. فحالة المساهمة تقوى من عزيمة الجناة وتدفعهم إلى ارتكاب جريمتهم، وهذه العلة لا تنتفي سواء أكان منفذ الفعل واحداً أو أكثر، لأن الجاني يشعر دائماً بأن هناك من يؤازره، ويترتب على ذلك أن هذا الظرف المشدد لا يتوافر إلا إذا وجدت حالة مساهمة جنائية بناء على وجود اتفاق مسبق بين المساهمين أو وجود قصد التداخل في الجريمة⁽¹⁾. ووجود حالة المساهمة الجنائية بين الجناة هي مصدر الخطورة وما يستوجب تشديد العقاب. أما إذا كان تعدد الجناة هو وليد مصادفة جمعت بين ثلاثة أشخاص أو أكثر في ارتكاب جريمة السرقة دون مساهمة فيما بينهم في ارتكاب الجريمة فإن ذلك لا يكفي لتوفر هذا الظرف المشدد.

ولا يؤثر في توفر العدد اللازم لقيام هذا الظرف كون بعض المساهمين غير معاقب أو غير مسؤول جنائياً ما دامت حالته الخاصة لا تمنع من مساهمته في الجريمة⁽²⁾ ويكفي لتوفر هذا الظرف مساهمة ثلاثة أشخاص أو أكثر في حصول السرقة ولو لم يعرف بعضهم ويقدم للمحاكمة⁽³⁾، متى ما اقتنعت محكمة الموضوع بأن الجريمة قد حصلت من ثلاثة أشخاص أو أكثر.

ب - ارتكاب السرقة من شخص واحد متحلٍ صفة الموظف العمومي: علة تشديد العقاب في هذه الحالة هي خطورة الجاني الذي يلجأ إلى استغلال ثقة الناس في الموظفين العموميين وواجباتهم في تسهيل مهامهم، من أجل

(1) انظر في شأن توافر الاشتراك - المحكمة العليا جلسة 1983/11/10 م مجلة المحكمة العليا ص 21 عدد 1 ص 260.

(2) قض إيطاليا 1975/6/9 م مشار إلى هذا الحكم في: I codici penali, annotati, op. cit., Art. 625. Pag 821

(3) قض إيطاليا 1962/11/12 م نفس المكان

ارتكاب جريمة السرقة. ذلك أن القانون يعاقب كل من أهان موظفاً عمومياً أو حط بكرامته أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها أو إذا استعمل القوة أو التهديد ضده (مواد 245/1 و 246 و 247 عقوبات).

ولذا فإذا ما انتحل السارق صفة الموظف العمومي كما لو ادعى بأنه من رجال الأمن أو أنه الموظف المكلف بالإحصاء أو قراءة عداد المياه أو الكهرباء أو صاعى البريد أو غيرهم واختلس منقولاً مملوكاً لغيره، توافر هذا الظرف المشدد في حقه. غير أنه يشترط لتحقيق هذا الظرف وجود علاقة مسببة بين انتحال السارق صفة الموظف العمومي والسرقة. أما إذا كان المجنى عليه على بينة من عدم حقيقة الصفة ولم يتخدع بها فإن هذا الظرف المشدد لا يتوافر. كما يجب أن لا يصل انخداع الشخص بصفة الجاني إلى درجة تسليمه أمواله برضاه لأن ذلك من شأنه أن ينفي الاختلاس وإن كان تقوم به جريمة النصب.

ويكفي لتوفر هذا الظرف ادعاء السارق بأنه موظف عمومي ولو لم يؤيد دعواه بدليل إذا انخدع المجنى عليه بهذا الادعاء. ومن ناحية أخرى فإنه لا حاجة لهذا الادعاء إذا كان الجاني يرتدى زي الموظف أو إشارته كما هو الحال بالنسبة لرجال الأمن أو الجيش أو البريد، ذلك أن الزي أو الشارة يفصح عن الصفة التي يمثلها دون حاجة إلى الادعاء بها من جانب من يحملها.

6- إذا وقعت السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من المواشى مجتمعة في قطع أو على ثلاثة رؤوس من البقر أو الخيل أو الإبل ولو لم تكن مجتمعة في قطع:

وعلة تشديد العقاب في هذه الحالة حماية الثروة الحيوانية.

ويلاحظ أن النص يفرق بين صورتين هما:

أ- أن تقع السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من المواشى مجتمعة في قطع: وفي هذه الحالة لا يشترط أن تكون المواشى من نوع معين بل يجوز أن تكون من الأغنام أو الإبل أو الخيول أو غيرها. وكل ما يشترطه القانون لتحقيق هذا الظرف أن تكون المواشى مجتمعة في قطع، أي موجودة مع بعضها وحكم بأن عبدة «مجتمعة في قطع» مطلقاً دون قيد أو بيان زائد عما يتضمنه مفهوم كلمة قطع حسب مفهومها اللغوي ومدلولها التقني لا تتضمن ولا تعني أكثر من

مجموعة من الغنم موجودة مع بعضها سواء كانت في الفلاة أو العمران ومواء كانت طليقة أو حبيسة داخل سياج أو غيره ولا يوجد في المدلول اللغوي ولا العرف ما يخرجها عن هذا المضمون، فطالما وقعت السرقة على ثلاث رؤوس أو أكثر من المواشي مجتمعة مع غيرها تحقق مفهوم هذه العبارة وقام ظرف التشديد المذكور⁽¹⁾.

ب- أن تقع السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من البقر أو الخيل أو الإبل. وفي هذه الحالة لا يشترط أن تكون مجتمعة في قطع.

وفي كلا الحالتين السابقتين فإنه يشترط لتحقيق هذا الظرف المشدد أن يقع الاختلاس في وقت واحد أو فترات متقاربة تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد.

المبحث الثاني تعدد ظروف التشديد

تنص على حكم تعدد ظروف التشديد السابق الإشارة إليها - والواردة في المادة 446 ع - المادة 447 من قانون العقوبات. وتتضمن هذه المادة صورتين لحكم هذا التعدد، نشير إليهما تباعاً على النحو التالي:

1- الصورة الأولى:

تناولت هذه الصورة الفقرة الأولى من المادة 447 من قانون العقوبات بقولها: «يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تقل عن أربعين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار كل من ارتكب سرقة مع توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة (446)».

وكما يتضح من هذا النص فإن تطبيقه يتطلب توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات. كان تقع السرقة ليلاً بطريقة التسلل إلى بناء أو مكان آخر مسكون. وفي ذلك تقول المحكمة العليا الليبية بأنه «لما كان توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المشددة في

(1) المحكمة العليا جلسة 1978/4/11 م مجلة المحكمة العليا ص 15 عدد 2 217.

جريمة السرقة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 446 من قانون العقوبات يجعل العقوبة الواجبة التطبيق هي العقوبة المنصوص عليها في المادة 447 من القانون السالف الذكر، ولو تحققت جميع الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 446 السالفة البيان. وليس من شأن استبعاد المحكمة لأي طرف من هذه الظروف أن تخفف العقوبة بأي قدر لأن القانون لم يوجب ذلك بما يكون معه نفي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالتناقص لعدم إيفاء العقوبة عند استبعاد ظرف التسلسل يكون في غير محله⁽¹⁾. ويلاحظ أن تشديد العقوبة في هذه الصورة لا يتربط عليه تغيير وصف الجريمة، بل تبقى جريمة السرقة على وصفها باعتبارها جنحة.

كما يلاحظ أن العقوبة في هذه الصورة من صور التعدد لا تختلف عن العقوبة التي تنص عليها الفقرة الثانية من المادة 446 عقوبات السالف بيانها بالنسبة للحالات الواردة فيها إلا من حيث إن الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة - 447 - لا يقل عن أربعين ديناراً بدلاً من عشرين ديناراً.

١ - الصورة الثانية:

وهي التي تناولتها الفقرة الثانية من المادة 447 عقوبات، حيث تنص هذه الفقرة على أنه «تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة وخمسين ديناراً. إذا ارتكبت السرقة مع توافر ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة (446) أو ظرف أو أكثر من هذه الظروف مع ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة».

ويتطلب تطبيق هذا النص توافر طرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 446 عقوبات، مثال ذلك أن تقع السرقة على منقولات موجودة في إدارة عامة من ثلاثة أشخاص أو أكثر. وأما توافر ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من نفس هذه المادة (446)، وذلك كأن تحصل السرقة لثلاث أشخاص أو أكثر. وتعدد ظروف التشديد

(1) المحكمة العليا 29/5/1982 م مجلة المحكمة العليا من 17 ج 3 ص 212.

طبقاً لهذه الفقرة من شأنه أن يقلب وصف جريمة السرقة من جحشة إلى حباية

غير أن المشكلة التي تثار بصدد تطبيق كلا الفقرتين الأولى والثانية من المادة 447 من قانون العقوبات هي مدى إمكانية تطبيق العقوبة المنصوص عليها في كل فقرة منهما إذا اجتمع ظرفين أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في بند واحد من فقرة واحدة. من ذلك على سبيل المثال هل يمكن تطبيق العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة المذكورة إذا حصلت السرقة باستعمال العنف ضد الأشياء وباستعمال مفاتيح مصطنعة المنصوص عليهما في البند 2 من الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات، أو هل يمكن تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة 447 عقوبات إذا حصلت السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر إذا كن أحدهم منتحلاً صفة الموظف العمومي

يرى البعض أن تشديد العقوبة استناداً لتعدد ظروف التشديد - على نحو ما تنص عليه، المادة 447 عقوبات - لا يمكن تطبيقه، إلا إذا توافرت ظروف مشددة منصوص عليها في بنود مختلفة من الفقرة الأولى أو الثانية من المادة 446 عقوبات. فعلى سبيل المثال فإنه لتطبيق العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 447 عقوبات فإنه يجب أن يجتمع ظرف من الظروف المنصوص عليها في البند واحد واثنين من الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات. ولكن لا يكفي لتطبيق نفس النص توافر أو اجتماع الطرفين المشددين المنصوص عليهما في البند 2 من الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات. وحيث هذا الرأي أن المشرع قد أدرج الظروف المشددة في بنود معدودة - خمسة بنود في الفقرة الأولى من المادة 446 ع، وستة بنود في الفقرة الثانية من نفس المادة - في حين أنه كان يستطيع أن يدرجها في بنود أكثر من ذلك، أما وهو قد جمع أكثر من ظرف في بند واحد فذلك يعني أنها تمثل واجهات مختلفة أو نواحي مختلفة لظرف واحد⁽¹⁾. غير أن هذا القول لا يمكن قبوله على إطلاقه، ذلك أنه يمكن تشديد العقوبة على أساس تعدد ظروف التشديد ولو كانت الظروف المتعددة مجموعة في بند واحد من نفس الفقرة، وذلك إذا كان الطرفان المنصوص

(1) انظر في المعنى الإيطالي:

F. Antolisei, P.S.I., op. cit. Pag. 253

عليهما في بند واحد يختلف كل منهما عن الآخر في طبيعته أما إذا كان أحد الطرفين يحوى الآخر أو يتعارض معه، فإنه لا يمكن تشديد العقوبة وبعد الأمر كأنه يتعلق بظرف مشدد واحد.

بيان الظرف المشدد في الحكم:

ليس بلامزم على الحكم أن يحدث استقلالاً عن توافر أى ظرف من الظروف المشددة للسرقة، إلا أنه ينبغي لسلامة الحكم في حالة إدانة المتهم بالسرقة المفترنة بظرف مشدد أن يتضمن ما يفيد توفر هذا الظرف وفى ذلك تقول المحكمة العليا الليبية بأنه «إذا كان أمر الإحالة الصادر من غرفة الانهاام بإحالة الطاعن إلى محكمة الجنايات قد تضمن أن الشروع في سرقة صديق السجائر من قبل الطاعن وقع أثناء الليل بالإضافة إلى كون هذه الصناديق كانت موجودة في إدارة عامة وهو ميناء طرابلس، وهو ظرف آخر مشدد في السرقة وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم والأدلة التي عول عليها في إدانة الطاعن لا تتضمن ما يفيد أن السرقة حصلت ليلاً، وليس في مدونات الحكم ما يفيد توفر هذا الظرف وأن احتمال قيد ووصف التهمة الوارد بأمر الإحالة الصادر من غرفة الانهاام من كون الواقعة المسندة إلى الطاعن وقعت ليلاً لا يكفي للقول بتوفر هذا الظرف وإنما يجب على الحكم أن يتضمن ما يفصح عن أن السرقة وقعت في الفترة المعتبرة ليلاً، وكان اجتماع ظرف الليل مع ظرف وجود المسروقات في إدارة عامة هو الذي اعتبرت به الواقعة جنائية، وبذلك فإن تخلف ظرف الليل يجعل الواقعة جنحة، ومن ثم ينبغي على الحكم أن يتضمن ما يكشف عن توفره إن كان له أصل في أوراق الدعوى أو يصرح بانتفائه إن خلت منه، أما إدانة الطاعن باعتبار الواقعة جنائية لتوفر ظرف الليل، ووجود المسروقات في إدارة عامة دون احتمال الحكم على ما ينبىء عن توفر الظرف المذكور فإن ذلك يبي بالقصور في التسيب ويوجب نقضه⁽¹⁾».

(1) المحكمة العليا 1980/6/30 - مجلة المحكمة العليا ص 17 ع 3 ص 172 أيضاً 11/4/1978.
ص 15 عدد 2 ص 136.

المبحث الثالث السرقة بالإكراه

النص القانوني:

تنص المادة 450 من قانون العقوبات على أنه: «يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تجاوز مائتين، كل من استولى على منقول مملوك لغيره بطريق الإكراه. وتطبق العقوبة ذاتها إذا استعمل الإكراه بعد تمام السرقة مباشرة لضمان حيازة الشيء المسروق أو للهرب. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على اثني عشرة سنة إذا توافر مع الإكراه ظرف من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 446، وتكون العقوبة السجن إذا توافر مع الإكراه ظرف أو أكثر من الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة».

ومصدر هذا النص المادة 627 من قانون العقوبات الإيطالي.

صور هذه الجريمة:

يتبين من النص السابق أنه يشتمل على صورتين من السرقة بالإكراه. الصورة الأولى: هي السرقة بالإكراه بالمعنى الدقيق: *Rapina Propria* أما الصورة الثانية من هذه الجريمة: فهي جريمة السرقة بالإكراه محازاً أو حكماً *Rapina Impropria* وذلك لأن الإكراه في هذه الحالة يستعمل بعد تمام السرقة.

والعنصر الذي يميز كل صورة عن الأخرى هو أن الإكراه في الصورة الأولى يستعمل بقصد السرقة، أي بقصد الاستيلاء على حيازة المال المسفول المملوك للغير. أما في الصورة الثانية فإن الإكراه يستعمل لضمان حيازة الشيء المسروق أو للهرب.

وتحليل العناصر التي تتكون منها كل صورة تبين أن هناك احتلاف في الماديات التي تتكون منها كل جريمة، كما يختلف كذلك العصر النمى اللارم لقيام كل منهما.

ولقد اعتر المشرع السرقة بالإكراه جنابة في كلا الصورتين وتطبيق النص الخاص بجريمة السرقة بالإكراه يشهد معه تطبيق

المصوص الخاصة بالحرائم التي تترك منها هذه الجريمة . وبالتالي فإن تطبيق النص الخاص بجريمة السرقة بالإكراه يستبعد معه تطبيق نص المادة 429 عقوبات الخاص باستعمال العنف أو التهديد الذي يدخل في تركيب هذه الجريمة . غير أن هذا النص الأخير الذي يلزم لقيامه «إرغام الغير بالعنف أو بالتهديد على إتيان فعل أو احتماله أو عدم القيام به» . لا يلزم بالضرورة توافر قيام جريمة السرقة بالإكراه ، مثال ذلك أن من يقتل شخصاً في سبيل الاستيلاء على أمواله لا يلزمه في الحقيقة إتيان فعل أو احتماله أو عدم القيام به ، وبالتالي فيصعب رغم اعتبار هذه الواقعة سرقة بإكراه القول بأن جريمة إرغام الغير بالعنف أو التهديد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 429 عقوبات متوافرة⁽¹⁾ وهو ما يدعو إلى القول بأن جريمة السرقة بالإكراه هي احتمالاً فحسب مركبة ، لأنه إضافة إلى السرقة لا يشترط وجود عنف إرغاماً للغير بل إن توافر أي مظهر من مظاهر العنف للغاية المنصوص عليها في جريمة السرقة بالإكراه يكفي لقيام هذه الجريمة .

ويترب على اعتبار السرقة بالإكراه جريمة مركبة أن المصالح المحمية بتجريمها هي حماية الأموال المنقولة وكذلك حماية الحرية الشخصية والسلامة الحسدية . كما أن ذلك يعني أن هذه الجريمة في صورتها السالفتي الذكر لا تختلف عن جريمة السرقة البسيطة (م 444 ع) إلا بإضافة عنصر الإكراه . ولذا فإنه يشترط لقيام هذه الجريمة أن تقع على مال منقول مملوك للغير بنية امتلاكه . ورغم عدم صراحة نص المادة 450 عقوبات - الذي ينص على هذه الجريمة - في اشتراط أن يتوافر لدى الجاني نية تملك المال المختلس ، إلا أن ذلك يفهم ضمناً من اتجاه المشرع إلى حمل هذه الجريمة جريمة مركبة تشتمل من ضمن ما تشتمل عليه على جريمة السرقة البسيطة التي يلزم لقيامها توافر نية التملك لدى السارق - وذلك على النحو السابق الإشارة إليه عند دراسة أحكام السرقة البسيطة .

(1) نص المادة 1/4298 عقوبات على أنه يعاقب بالحس مدة لا تزيد على سنتين كل من زعم الغير بالعنف أو بالتهديد على إتيان فعل أو احتماله أو عدم القيام به . كما يلاحظ أنه لمشرع لم يجمع في المادة 429 عقوبات ما نص عليه المشرع الإيضالي في ثلاثة مواد مختلفة من فصول العقوبات الإيضالي هي المادة 610 الخاصة بجريمة استعمال العنف ضد الأشخاص والمادة 611 الخاصة بالعنف أو التهديد لإرغام الغير على ارتكاب جريمة والمادة 624 الخاصة بجريمة إكراه

المطلب الأول عناصر الجريمة

وإذا كان يلزم لقيام جريمة السرقة بالإكراه اختلاس مال منقول مملوك للغير بدون رضا حائزه أو صاحبه بنية تملكه، وهى نفس العناصر اللازمة لقيام جريمة السرقة البسيطة، فإننا نحيل إلى ما سبق بيانه عند دراسة هذه العناصر، ونكتفى فى هذا المقام بدراسة العناصر التى تميز جريمة السرقة بالإكراه عن جريمة السرقة البسيطة وهى:

1- وقوع الإكراه على إنسان.

2- الإكراه.

3- الرابطة بين الإكراه والسرقة.

ونوضح هذه العناصر على النحو التالى:

1- ونوع الإكراه على إنسان:

يشترط لقيام هذه الجريمة أن يقع الإكراه ضد إنسان. ورغم أن نص المادة 450 من قانون العقوبات المتعلق بهذه الجريمة لم ينص على ذلك صراحة - كما نصت على ذلك صراحة المادة 628 من قانون العقوبات الإيطالى المصدر التاريخى للنص اللبى - إلا أن ذلك يفهم من كون أن استعمال العنف ضد الأشياء من أجل السرقة يحقق الظرف المشدد المنصوص عليه صراحة فى المادة 1/446 بند 2 عقوبات.

خلاصة القول إنه ينبغى لقيام جريمة السرقة بالإكراه فى معناها الحقيقى (م 450 ك 1 ع) أو الحكمى (م 2/451 ع) أن الإكراه سواء باستعمال العنف أو التعديد يجب أن يكون موجهاً ضد إنسان حى وليس ضد أشياء أو حيوانات.

ولا يشترط أن يقع الإكراه ضد مالك الشيء أو حائزه، بل إنه يكفى لقيام

هذه الجريمة أن يقع الإكراه ضد أى شخص، إذا كان ذلك بقصد السرقة لو لضمان حياة الشيء المسروق أو للهروب، ولو كان هذا الشخص هو واضع اليد بصورة عارضة، وذلك كأن يقع الإكراه ضد من استلم صكاً تحت رقابة وإشراف صاحبه بصورة عارضة من أجل إتمام مبايعة⁽¹⁾. أو أن يقع الإكراه ضد أحد الأشخاص الذين حضروا لمساعدة المجنى عليه بعد تمام السرقة مباشرة ولو كان من حضر هو أحد رجال الأمن. غير أنه يلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أن الجاني يسأل عن جريمة سرقة بإكراه ومقاومة موظف عمومي⁽²⁾، وهذا ما نؤكد أنه يحكمه القضاء باستمرار⁽³⁾. ولا يعد الإكراه قد استعمل ضد إنسان في حالات السرقة التي تتم عن طريق النشل، أى بانتزاع المال من المجنى عليه أو باختطافه منه. وذلك ما لم يتبه المجنى عليه أثناء محاولة السرقة منه ويقاوم السارق⁽⁴⁾. ولذا فلا تعد السرقة قد ارتكبت بإكراه، إذا كانت قد تمت عن طريق انتزاع الشيء من يد المجنى عليه أو من على ظهره، وذلك كما يحصل في السرقات التي يقوم بها راكبي الدرجات النارية على الأشياء التي يحملها المشاة في الطرق العامة. فمثل هذه الأفعال لا تعد سرقة بإكراه، لأن الجاني يستخدم قوته الجسدية على الشيء لنزعه من صاحبه، ولكنه لا يستعمل هذه القوة ضد صاحب الشيء نفسه، ولقيام جريمة السرقة بالإكراه يجب أن يقع الإكراه على الإنسان نفسه لا على الشيء الذي يحوّزه⁽⁵⁾. كما لا تعد سرقة بإكراه السرقة عن طريق التهديد. ويحصل ذلك في الحالات التي يدفع فيها الجاني نفسه أو شخصاً آخر غيره على المجنى عليه، مما يشغل المجنى عليه أو يربكه، فيستغل الجاني فرصة انشغال المجنى عليه أو ارتباكها ويختلس ماله⁽⁶⁾.

(1) نص يطلبي 11/9 1956 م نشر في هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 628. Pag. 838

(2) نص يطلبي 31 5 1964 م نشر في هذا الحكم في:

Riv. it. 1966. Pag. 300

(3) نص يطلبي 3 18 1969 م نشر في هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 628. Pag. 838

(4) نص يطلبي 10 10 1929 م مجموعة القواعد القنولية ج 1 رقم 37 ص 34

(5) نص يطلبي 12 11 1962 م و 15 4 1969 م نشر في هذين الحكمين في

I codici penali annotati, op. cit. Art. 628. Pag. 842

(6) محمود حبيب حسي ص 140 وما بعده

2 - الإكراه :

ورد لفظ الإكراه مطلقاً في نص المادة 450 من قانون العقوبات . وبالتالي فإن هذا اللفظ يحمل على إطلاقه، ويكفي لتوفره استخدام الحاني أية وسيلة قسرية لتعطيل مقاومة المجنى عليه ومنعه من مفارقة حريمته . سواء استعمل الجاني العنف المادي على جسم المجنى عليه أو أنه هدده بإزالة صريره لا قبل له باحتماله، ومن ثم فإن عنصر الإكراه يتحقق سواء كان الفعل الواقع من الجاني على إنسان آخر غيره مادياً أو معنوياً⁽¹⁾ . ويؤيد ذلك ما سبق أن أشرنا إليه من اعتبار جريمة السرقة بالإكراه جريمة مركبة من جريمة السرقة البسيطة (م 444 ع) وجريمة استعمال العنف إرغاماً للغير (م 1/429 ع) وهذا النص الأخير يشير صراحة إلى أنه يكفي لقيام الجريمة المنصوص عليها فيه استعمال الجاني العنف أو التهديد .

ولذا فإن عنصر الإكراه اللازم لقيام جريمة السرقة بالإكراه يتحقق سواء استعمل الجاني قوته الجسمية للتغلب على مقاومة حقيقية أو مفترضة أو بالتهديد باستعمال السلاح أو غيره، يستوي أن يكون التهديد منصّباً على حياة إنسان أو سلامة جسمه أو حريته، ولكن يشترط في هذه الحالة أن يكون وقوع الضرر المهدد به، هو الحل البديل للتصرف المطلوب من المجنى عليه القيام به أو احتماله أو عدم القيام به .

إن استعمال العنف أو استعمال التهديد، يمكن أن ينجم عنه فقد حرية الاختيار لدى المجنى عليه بصفة مطلقة أو نسبية . فالتهديد مثل العنف يمكن أن يؤثر على إرادة المجنى عليه بصفة مطلقة نظراً لخطورته، إذا كان الخطر مهدداً بوقوعه حالاً . هذا ومن ناحية أخرى فإن استعمال العنف قد لا يؤثر على إرادة المجنى عليه بصفة مطلقة، ولكنه يقتصر على إضعافها، وذلك عندما لا يكون العنف على درجة معينة من الجسامه .

وإذا كان لا يشترط أن يكون استعمال العنف أو التهديد باستعماله على درجة معينة من الجسامه إلا أنه يلزم أن يكون على درجة تكفي لتأثيره على حرية المجنى عليه، فالمشرع لم يشدد عقوبة جريمة السرقة المقرنة بالإكراه لمجرد

(1) انظر في هذا المعنى المحكمة العليا 1968/6/22 م قضاء المحكمة العليا الجاني ج 3 ص 446 .

توفر عنصر الإكراه في حد ذاته، ولكن بالنظر لما يخلفه الإكراه من أثر على حرية المجنى عليه.

ولذا فكما يتحقق الإكراه باستعمال القوة الجسمية يتحقق أيضاً باستعمال كل طاقة مادية يستعملها الجاني ضد المجنى عليه بقصد السرقة أو لضمان حيلة الشيء المسروق أو للهرب. ويكفى لذلك استعمال الجاني أى قدر من الإيذاء ولو لم يخلف أثراً واضحاً أو بسبب مرضاً للمجنى عليه، فالإكراه يتحقق بكل وسيلة تقع على المحس عليه لتعطيل قوة المقاومة عنده أو شلها تسهيلاً للسرقة، ونو لم ينح عنه حرج أو مرض⁽¹⁾ ذلك أنه لا يشترط في العنف أن يكون على درجة معينة بل إن أى قدر منه يكفى، إذا كان كافياً لفهر مقاومة المجنى عليه والتغلب عليها. ولذا فإنه يكفى لاعتبار السرقة قد ارتكبت بإكراه، وقوع ما هو في معنى العنف، كالتنويم المغناطيسى واستعمال الخمور أو المخدرات، ونظيماً لذلك حكم في مصر بأنه يعد من قبيل الإكراه إعطاء مواد مخرطة للمجنى عليه تفقده الشعور وتعطل فيه قوة المقاومة ولكن السرقة من شخص خلال نومه لا تعد سرقة بإكراه، ذلك أن السارق لم يأت من جانبه أى عمل يعدم به قوة مقاومة المجنى عليه ويسهل عليه ارتكاب السرقة كما تقع في أحوال التخدير⁽²⁾. كما حكم بأن الإكراه يشمل كل تعد يوجه إلى الأشخاص ولو لم يلحقهم ضرر في الأسر على أنفسهم أو لم يتهدد بهم بأى خطر شخصي⁽³⁾.

وكما يتحقق الإكراه باستعمال العنف ضد الأشخاص، يتحقق أيضاً باستعمال التهديد ضدهم وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح فإذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرقة فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون يكون متحققاً⁽⁴⁾. وقضت المحكمة العليا اللبينة بأنه إذا كان الحكم قد أوضح في أسبابه أن المتهمين أشهروا سكناً على

(1) المحكمة العليا 1970/11/17 م مجلة المحكمة العليا م 7 ع 2 م 191.

(2) نفس مصرى 1945/1/14 م المجموعة الرسمية م 6 ع 72.

(3) استئناف مصرى 1980/5/16 م المجموعة الرسمية م 2 م 187.

(4) نفس مصرى 1952/10/28 م مجموعة أحكام النفس م 18 م 167.

المجنى عليهما وتمكنوا بهذه الطريقة من الاستيلاء على ما معهما من نقود، فإن مفاد ذلك أن الإكراه كان بقصد السرقة⁽¹⁾. كما حكم في إيطاليا بأن استعمال سلاح غير صالح للاستعمال أو خال من المظروف يمكن أن يعد وسيلة إحراز، لأنه يبعث في نفس المعتدى عليه خطراً حالاً يسلبه حرية إرادته⁽²⁾. كما حكم بأن الإكراه يتحقق إذا استغل الحائى الظروف الجوية حيث تقل فرصة الرؤية وهدد باستعمال سلاح فى يده هو فى حقيقته مدس ألعاب⁽³⁾.

وتقدير ما إذا كان الاعتداء الذى وقع كافياً لقيام جريمة السرقة بالإكراه من عدمه يعد مسألة موضوعية تخضع لاحتصاص محكمة الموضوع.

3 - الرابطة بين الإكراه والسرقة:

يجب أن يكون القصد من الإكراه السرقة أو ضمان حيازة الشيء المسروق أو للهرب. وذلك يعنى أن العلاقة بين الإكراه والسرقة يجب أن تكون علاقة الوسيلة بالغاية، أما إذا تخلفت هذه الرابطة فإن السرقة لا يمكن أن توصف بأنها سرقة بإكراه وإنما سرقة بسيطة وذلك كأن يرتكب الجانى جريمة قتل ثم يخطر بباله سرقة الشخص المقتول. وبضرورة توافر هذه الرابطة تفون المحكمة العليا اللبية «بأنه يجب أن يكون هناك ارتباط بين فعل الإكراه وجريمة السرقة حتى يمكن أن توصف بأنها سرقة بإكراه، أما إذا لم يتوافر هذا الارتباط فلا سرقة بإكراه وإنما قد تكون جنحة سرقة بسيطة وجنحة ضرب»⁽⁴⁾.

ويشترط أن يكون الإكراه سابقاً أو معاصراً لارتكاب السرقة، وذلك فى الصورة التى يرتكب فيها الإكراه بقصد السرقة وهى الصورة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة 450 من قانون العقوبات أما فى الصورة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من نفس هذه المادة فإن الإكراه يجب أن يكون لاحقاً لارتكاب السرقة.

(1) المحكمة العليا 1977/12/6 م مجلة المحكمة العليا ص 14 ع 33 ص 258.

(2) نقض إيطالى 1955/1/12 م مشار إلى هذا الحكم فى:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 628. Pag. 838.

(3) نقض إيطالى 1962/3/7 م مشار إلى هذا الحكم فى:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 628. Pag. 838.

(4) المحكمة العليا 1968/6/22 م نصاء المحكمة العليا الجائى ج 3 ص 446.

وإذا كان اشتراط حصول الإكراه بقصد السرقة على نحو ما يقتضيه قيام هذه الجريمة في صورتها المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 490 من قانون العقوبات، لا يشير أشكالاً ما، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن اشتراط أن يتم الإكراه مباشرة بعد تمام السرقة على نحو ما هو لازم لقيام الصورة الثانية من هذه الجريمة والمنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر، لا يعني أنه لا يجب أن يكون بين الإكراه وتمام السرقة أى فاصل زمنى، وإنما يمكن أن يكون ذلك، شريطة أن تكون هناك حالة استمرار لا تتجاوز الوقت اللازم لقيام حالة التلبس، على النحو المنصوص عليه في المادة 20 من قانون الإجراءات الجنائية⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض الإيطالية بأن عبارة «مباشرة» لا يجب أن تفسر فى المعنى الحرفى الجامد، بحيث لا تكون هناك فسخة من الوقت ولو كانت قليلة أو معقولة بين الاستيلاء على المال واستعمال العنف أو التهديد⁽²⁾. كما قضت نفس المحكمة بأن الوقت الذى يجب أن يستعمل فيه الإكراه بعد تمام السرقة يجب أن يقاس بمعيار موضوعى، قوامه مبدأ التلبس أو شبه التلبس المنصوص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية⁽³⁾. كما قضت المحكمة العليا الليبية بأنه «متى كانت هناك ملاحقة للجاني عقب السرقة فلاعرة بعد ذلك بالمدة التي تستغرقها هذه الملاحقة أو المسافة التي تقطعها، وعلى ذلك إذا وقع الإكراه أثناء هذه الملاحقة بقصد ضمان حيازة المسروق، فإن جريمة السرقة بالإكراه تتحقق، كما أن إعاقه الجاني للمجنى عليه أو غيره عن ملاحقته لبعض الوقت لا يعد إنهاء لها، لأن الذى يعد كذلك هو الذى يتم عن إرادة مختاره تكشف عن رغبة صاحبها فى الانصراف عن الملاحقة. ولذا فإذا

(1) نص المادة 20 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهه يسيرة. وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا تبين المجنى عليه مرتكبها أو نعت العامة مع الصباح أثر وقوعها أو إذا وحده مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها أو إذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك».

(2) نقض إيطالى 1957/5/22 م، وأيضاً 1956/1/18 م مشار إليهما فى:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 628. Pag. 840.

(3) نقض إيطالى 1975/9/29 م وأيضاً 1963/1/28 م مشار إليهما فى نفس المكان.

كان المجنى عليه بعد أن ضربه المتهم الأول أغشى عليه لبعض الوقت، وبعد أن فاق شاهد حماره عن كذب فتوجه إليه وهناك وجد المتهمين وحاجياته معثرة حولهما، وما إن اقترب منهما حتى انقضا عليه وضرباه، وقد أشهر عليه المتهم الأول سكيناً وهدده الثانى بإحضار حبل وربطه بجذع نخلة وقتله فإن هذا الذى قرره الحكم بشأن الإكراه الصادر من المتهمين لضمان حيابة المسروقات يؤدى إلى القول بأنه وقع بعد تمام السرقة مباشرة، لأن المجنى عليه بمجرد أن أفاق من إغمائه والذى لم يكن طويلاً سارع بالبحث عن منقولاته التى استولى عليها المتهم الأول حيث استدل على مكان وجودهما بحوزة الطاعنين برؤية حماره فى المكان الذى وجدتهما فيه، وبالتالي فإن المجنى عليه يعتبر فى حالة ملاحقة للطاعنين⁽¹⁾». وتقدير ما إذا كان الإكراه قد وقع بعد تمام السرقة لضمان حيابة الشيء المسروق أو للهرب قد تم مباشرة أم لا هو من المسائل الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع حسب كل قضية وملابساتها⁽²⁾.

ولا يشترط فى حالة الملاحقة أن يكون الإكراه قد استعمل ضد المسروق منه، بل يكفى - لقيام هذه الجريمة - استعماله ضد أى شخص ما دام ذلك بقصد ضمان حيابة الأشياء المسروقة أو للهرب، مثال ذلك أن يستعمل الجانى العنف ضد شخص من الأشخاص الذين استعان بهم المجنى عليه لملاحقته عقب السرقة.

وإذا كان يشترط فى هذه الصورة من جريمة السرقة بالإكراه حصول الإكراه بعد تمام السرقة مباشرة، فإن ذلك يقتضى أن حيابة المال المنقول قد انتقلت إلى السارق، ولذا فإن استعمال الإكراه للهرب فى هذه الصورة يقصد به الهرب بالأشياء المسروقة. أما إذا استعمل الجانى الإكراه فى سبيل هربه هو دون الهروب بالأشياء المسروقة، فإن هذه الصورة من جريمة السرقة بالإكراه لا تقوم.

ويقصد بالهرب فى هذه الحالة ليس مجرد محاولة السارق تجنب تعرف الآخرين عليه، ولكن يقصد به كذلك محاولته تجنب كل النتائج الجنائية

(1) المحكمة العليا اللبية 1975/4/8 م مجلة المحكمة العليا س 12 عدد 1 ص 200

(2) المحكمة العليا 1975/4/8 م مشار إليه فى نفس المكان.

والإجرائية لارتكاب جريمة السرقة، كالإبلاغ والقصر الخ...

ولا يشترط - في هذه الصورة - أن يتم استعمال العنف أو التهديد في المكان الذي يتم فيه الاستيلاء على المنقول، ولكن يكفي استعماله في مكان آخر، كما في حالة ملاحقة المسروق منه للشارق واللاحق به في مكان آخر. وتكتمل جريمة السرقة بالإكراه لضمان حيازة الشيء المسروق أو النهو في الوقت الذي يتحقق فيه العنف أو التهديد⁽¹⁾.

أما إذا كان الإكراه غير مرتبط بالسرقة، مثال ذلك أن يعتدى السارق على شخص آخر أثناء السرقة أو بعد ارتكابها، ليس بقصد السرقة أو بقصد صد حيازة الشيء المسروق أو للهرب فلا تعتبر السرقة حاصلة بإكراه، وذلك لأن يضرب السارق شريكه في السرقة، لأنه أراد أن يتأثر بالشيء المسروق، أو أن يقع الضرب على شاهد رأى لصاً يعدو في الطريق فحلول القبض عليه، أو أن يكون عالماً بحصول السرقة⁽²⁾، أو أن الاعتداء يقع على أنثى لاغتصبها.

الطبيعة القانونية للإكراه:

إن الإكراه في جريمة السرقة بالإكراه ليس مجرد ظرف عيني، وكذا عنصر محلي في هذه الجريمة بصورتها السابق بيانها. ولذا فإنه يكفي لاعتبار الجاني دعلاً في هذه الجريمة ارتكابه فعل الإكراه أو فعل السرقة. لأنه قد للمادة 99 من قانون العقوبات يعد دعلاً لجريمة من يرتكبها وحده أو مع غيره أو من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جريمة أعمد فيأتي عمد عملاً من الأعمال المكونة لها.

وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا المصرية بأنه ومن المقرر أن تعاقب المتهمين على ارتكاب جريمة ما ووقوع الجريمة فعلاً بناء على هذا الاضطرار فيه جميع المتهمين بأي عمل من الأعمال المرتكبة في سبيل تنفيذها بحسب

(1) نفس يعلى 1973/22. مندر إلى هذا الحكم في

I could not find associated op. cit. Art. 228. Page 540

(2) أحمد أمين في 66.

(3) نفس يعلى 1921/3/28. لمجموعة (رسمية) من 22 عدد 25 من 14.

مسؤولين كفاعلين أصليين وفقاً لأحكام المادة 2/99 من قانون العقوبات ولو تمت
 بفعل واحد أو أكثر من مرتكبيها الآخرين. ومتى كان الحكم قد أبان في أسبابه
 بعد أن أثبت اتفاق المتهمين على ارتكاب الجرائم المنسوبة إليهم أنهم جميعاً
 تجمعوا على المجنى عليهما مدعين أنهم من رجال الشرطة وأخذوهما معهم
 بهذه الصفة، ثم أدخلهما خمسة منهم إلى الغابة وأشهروا عليهما سكيناً واستولوا
 على ما معهما من نقود، واقتسموها فإن ذلك يكفي لاعتبارهم فاعلين دون إلزام
 ببيان ما قام به كل واحد منهم على سبيل التحديد⁽²⁾. وقصت بأنه لا يشترط
 قانوناً لمعاقبة متهمين في جناية سرقة بإكراه أن يقع من كل منهما فعل الإكراه
 وفعل الاختلاس بل يكفي لعددهما فاعلين لهذه الجريمة أن يرتكب أحدهما أحد
 الفعلين المذكورين ويرتكب الثاني الفعل الآخر، كما أن المتهم يعتبر فاعلاً في
 جريمة السرقة ولو اقتصر دوره على الحراسة ليتمكن رفيقه من السرقة المتفق
 على ارتكابها كما هو الشأن بالنسبة للطاعنين وفق ما أثبتته المحكمة في حقهما
 استناداً إلى إقرارهما في هذا الشأن، لأن عمل الحراسة في مثل هذه الحالة يعتبر
 من الأعمال المستعان بها في إتمام السرقة⁽³⁾.

المطلب الثاني العقوبة

يعاقب مرتكب جريمة السرقة بالإكراه بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات
 وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز مائتين.
 أما إذا صاحب السرقة بالإكراه ظرف من الظروف المشددة المنصوص بها
 في المادة 446 من قانون العقوبات فيجب التمييز بين صورتين:
 الصورة الأولى: وهي أن يتوافر مع السرقة بالإكراه ظرف من الظروف

(1) المستتر عليه في قضاء محكمة النقض المصرية أن الإكراه محدد ظرف عيني - نظر على سبيل
 المثال بقض مصري 1967/6/19 م أحكام النقض س 18 رقم 176 ص 146 كما يبدو أن
 المحكمة العليا الليبية كانت ترى ذلك المحكمة العليا 1968/9/20 م قضاء المحكمة العليا
 الجنائي ج 3 ص 76

(2) المحكمة العليا جلسة 1977/12/6 م مجلة المحكمة العليا ص 14 ع 3 ص 187

(3) المحكمة العليا جلسة 1983/5/10 م مجلة المحكمة العليا ص 41 ع 1 ص 137

المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات، وفي هذه الحالة يعاقب الجاني بالسجن مدة لا تزيد على اثني عشرة سنة، وذلك كان تقع السرقة بالإكراه ليلاً، أو في طريق عام خارج المدن والقرى.. الخ.

الصورة الثانية: وهي أن يتوافر مع السرقة بالإكراه ظروف من الظروف المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة 446 عقوبات، وفي هذه الحالة يعاقب الجاني بالسجن. وعقوبة السجن طبقاً للقاعدة العامة المقررة في قانون العقوبات يجب أن لا تقل عن ثلاث سنوات وألا تزيد على خمس عشر سنة (م 21 ع). ومثال هذه الحالة أن تقع السرقة بالإكراه من شخص يحمل سلاحاً، أو من ثلاثة أشخاص أو أكثر.. الخ.

وفي جميع الحالات السابقة يجوز للقاضي إذا استدعت ظروف الجريمة رافته أن يستبدل العقوبة أو يخففها على النحو الوارد بالمادة 29 من قانون العقوبات.

المطلب الثالث

تمييز جريمة السرقة بالإكراه عن غيرها من الجرائم الأخرى المشابهة لها

تمييز جريمة السرقة بالإكراه عن جريمة الخطف (م 428 ع) في أن تقيّد حرية المجنى عليه في الحركة، في حالة السرقة بالإكراه يكون بقصد السرقة أو ضمان حياة الشيء المسروق أو للهرب، كما أن تقيّد الحرية في هذه الحالة مقصور على الوقت اللازم لارتكاب السرقة.

كما أن لجريمة السرقة بالإكراه أوجه تشابه كثيرة مع جريمة الابتزاز أو استعمال العنف إرغاماً للغير كما أسماها المشرع الليبي (م 3/429 ع)⁽¹⁾.

والتمييز بين هاتين الجريمتين له أهميته العملية، وذلك بالنظر لأن العقوبة المنصوص عليها بالنسبة لكل جريمة من الجريمتين ليست واحدة، يضاف إلى ذلك أن لكل منهما ظروفها المشددة الخاصة بها. ولتمييز بين الجريمتين يذهب

(1) تنص الفقرة الثانية من المادة 429 على أنه «بعد حصر الخطف على مع غير مشروع لضرر يلحق تكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات»

رأى فى الفقه إلى أنه للقول بأن السرقة قد ارتكبت بالإكراه (م 450 ع) يجب أن يقوم الجانى بانتزاع المال من بين يدي حائزه، أما إذا قام المجنى عليه نتيجة للعنف أو التهديد بتسليم المال إلى الجانى فإن من شأن ذلك أن يجعل الجريمة، جريمة ابتزاز غير أن هذا المعيار لم يلق قبولا فى الفقه، لانه معيار غير واضح، ذلك أنه ما الحكم إذا كان جزء من المال قد قام المجنى عليه نفسه نتيجة للعنف أو التهديد بتسليمه إلى الحانى، فى حين أن الجانى قام بانتزاع الجزء الآخر بيديه. فهل تعد الجريمة فى هذه الحالة جريمة سرقة بالإكراه أم ابتزاز؟.

بينما يذهب رأى آخر فى الفقه إلى القول بأنه للقول بأن الجريمة هى جريمة سرقة بالإكراه أم جريمة ابتزاز، فإنه يجب عدم النظر إلى فعل التسليم فى حد ذاته، كما يذهب الرأى السابق، وإنما يجب النظر إلى أثر العنف أو التهديد على إرادة المجنى عليه، فإذا فقد المجنى عليه كل قدرة على التصرف وأصبح مجرد أداة فى يد الجانى، فإن الفعل يعد سرقة بالإكراه، ولو كان المجنى عليه هو من سلم أمواله إلى الحانى بكلتا يديه، لأنه لا يمكن القول بوجود تسليم بالمعنى الصحيح فى هذه الحالة، لأن من يدخل يده فى جيبه ويسلم نقوده تحت تهديد السلاح، ليس إلا مجرد أداة بين يدي المعتدى. أما إذا كان المجنى عليه يتمتع بوع من حرية الاختيار فى تسليم الشيء إلى الجانى أو تحمل الضرر نتيجة استعمال العنف أو التهديد، فإن الجانى يكون مسؤولاً عن جريمة ابتزاز. غير أن هذا الرأى قد انتقد من حيث أن جريمة الابتزاز متصور ارتكابها هى الأخرى والمجنى عليه لا يتمتع بأى نوع من حرية الاختيار، ويؤيد ذلك أن المشرع قد اعتبر من الظروف المشددة لارتكاب هذه الجريمة، ارتكاب العنف أو التهديد باستعمال السلاح (م 3/429 ع). ويذهب رأى آخر فى الفقه إلى القول بأن العنصر المميز بين الجريمتين يكمن فى أنه لقيام جريمة الابتزاز لا غنى عن تدخل المجنى عليه لقيام هذه الجريمة ولو كان هذا التدخل محدوداً. أما بالنسبة لجريمة السرقة بالإكراه فإن تدخل المجنى عليه ليس ضرورياً لإتمام هذه الجريمة لأن الجانى يستطيع بمفرده الاستيلاء على حيازة المال. وبالتالي فإنه يمكن القول بأن قيام المجنى عليه بتسليم الشيء إلى الجانى هو من طبيعة جريمة الابتزاز فى حين أنه لا أهمية لقيام المجنى عليه بهذا السلوك فى جريمة السرقة بالإكراه باعتبار أن الجانى يستطيع الاستيلاء على الشيء بمفرده دون

حاجة إلى تدخل المجنى عليه وتسليمه إليه . وفضت محكمة النقض الإبطاء بأنه لاستبعاد جريمة السرقة بالإكراه، وتطبيق جريمة الابتزاز لا يكفي مجرد تسليم المجنى عليه الشيء المنقول إلى الجاني بأية طريقة حصلت، وإنما يجب أن يكون هذا التسليم مقروناً بإرادة المجنى عليه حتى ولو كانت هذه الإرادة قد نقصت إلى حد كبير، لأن عليه الاختيار بين تسليم الشيء إلى الجاني أو تحمل الضرر المهدد به . أما إذا كان تسليم المنقول إلى الجاني قد تم دون أن يكون للمجنى عليه أدنى حرية في الاختيار نتيجة استعمال العنف أو التهديد ضده، بحيث يعد عمله هو ظاهرياً فحسب تسليم، ففي هذه الحالة الأخيرة يسأل الجاني عن جريمة سرقة بالإكراه وليس عن جريمة ابتزاز، ولهذا فبعد مسؤولاً عن جريمة سرقة بالإكراه وليس عن جريمة ابتزاز من اقرب من امرأة يلد حافظة نقود صوب نحوها مسلماً فتركت حافظة نقودها تسقط منها على الأرض نتيجة الرعب، واستولى على الحافظة وقرقى عربته⁽¹⁾.

ويبدو أن القضاء الليبي يتجه إلى الأخذ بهذا الرأي الأخير، حيث حكم بقاء جريمة السرقة بالإكراه في حق من أشهروا أسلحة نارية ظاهرة - تلقية صيد - وسكك كارتوا يحتمونها وقت ارتكاب الجريمة على المجنى عليهما وأرغموهما على تسليم نقودهما⁽²⁾.

ومن وجهة نظرن فإننا لا نعتقد أن هناك خلافاً جوهرياً بين الرأيين لأحيرين السابق عرضهما، وذلك باعتبار أن انعدام الإرادة لدى المجنى عليه هو الذي يجعل التسليم الحاصل منه مجرد أمر ظاهري وهو ما يميز جريمة السرقة بالإكراه، أما إذا كان للمجنى عليه نوعاً من حرية الاختيار بين تحمل الضرر المهدد به أو تسليم المال إلى الجاني فحينئذ ذلك ما يجعل للمجنى عليه دوراً مناسباً في التسليم وهو ما يجعل الجاني مسؤولاً عن جريمة ابتزاز لا سرقة بأكراه.

(1) خمر يعلو 6/1961 م. صدر بره من محكمة م

I codici pezzali annotati, op. cit. Art. 628, Pag. 842

(2) المحكمة لصح حنة 12/1963 م. محكمة المحكمة لصح سر 26 عند 2 مر 156

الفصل الثالث

السَّرقَةُ المخففة

تمهيد وتقسيم:

تنص المادة 448 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً بناءً على شكوى الطرف المتضرر إذا حصلت السرقة:

- 1- لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً إذا رد حالاً بعد استعماله.
- 2- أو على أشياء ذات قيمة تافهة لسد حاجة ماسة.
- 3- أو عن طرق قطع السنايل من سوقها أو التقاط ما تبقى على الأرض بعد حصادها إذا كان لم يجمع بأكمله.

ولا تطبق هذه الأحكام إذا توافر ظرف من الظروف المبينة في البنود 1، 2، 3 من الفقرة الأولى من المادة 446.

وهذه الأحكام مصدرها المادة 626 من قانون العقوبات الإيطالي. ويلاحظ أن المشرع الليبي قد أضاف إلى قانون العقوبات مادة أخرى برقم 448 مكرر خاصة بسرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت⁽¹⁾ استثناءً على حكم المادة 448 عقوبات. وطبقاً للرأي الراجح في الفقه الإيطالي فإن الحالات المشار إليها تعد صوراً خاصة لجريمة السرقة وليست محرد ظروف مخففة، وهذا الرأي يمكن الأخذ به في ظل أحكام قانون العقوبات الليبي ذلك أن الصور المشار إليها لا تختلف عن جريمة السرقة البسيطة المقررة في المادة

(1) أصبحت هذه المادة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم 26 لسنة 77 م المنشور بمعددة الجريدة الرسمية رقم 16 لسنة 1977 م.

444 عقوبات من حيث العقوبة أو من حيث توقف تحريك الدعوى الجنائية بشأن هذه الصور على شكوى الطرف المتضرر فحسب، ولكن الاختلاف بين هذه الصور وجريمة السرقة البسيطة (م 444 ع) ينصب على العناصر المكونة لهذه الجرائم سواء العناصر الموضوعية أو النفسية، ويبدو هذا الاختلاف واضحاً بالإشارة إلى الفقرة الأخيرة من المادة 448 عقوبات التي تنص على عدم تطبيق الأحكام الواردة فيها إذا توافر ظرف من الظروف المبينة في البنود 1، 2، 3 من الفقرة الأولى من المادة 444 عقوبات.

وصور السرقة المشار إليها في المادة 448 عقوبات تعد صوراً خاصة في مواجهة الصورة العامة لجريمة السرقة البسيطة (م 12 ع) ويترتب على ذلك أن تطبيق الأحكام الخاصة بهذه الصور يستبعد معه تطبيق الظروف المشددة المنصوص عليها بالنسبة لجريمة السرقة البسيطة. ويؤيد ذلك أن قضاء المحكمة العليا الليبية قد اعتبر أن تطبيق نص المادة 448 مكرر عقوبات المتعلق بسرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت يستبعد منه تطبيق الظروف المشددة لجريمة السرقة البسيطة، حيث قضت هذه المحكمة بأنه «وحيث إنه يبين من استعراض نصوص المواد المتعلقة بجريمة السرقة بقانون العقوبات أن في أفراد المشرع سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت بنص خاص وهو نص المادة 448 مكرر علة هي قصر تطبيق عقوبته على هذه السرقة دون أى عقوبة بأى نص آخر، ودونما أى اعتبار لأى ظرف من ظروف التشديد المعتبرة في باقى نصوص التجريم الخاصة بالسرقة وهو ما يعنى خروج سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت من دائرة خضوعها لغير نص المادة 448 مكرر عقوبات.

وتضحى بالتالى ظروف تشديد جرائم السرقات فى غير هذا النص محدد أنماط مستقلة من السلوك خاضعة للقواعد العامة فى التجريم إذا اندرجت تحت

F ANTOLISEA, P.S I. op. cit. pag. 237, Bruti Liberanti, Furti MINORI in (1) Enciclopedia del diritto vol. XIII. Milano 1960. pag. 40.

V MANZINA, Trattato di dir. pen. it. vol. IX. op. cit. pag. 335 sess., Ferrando (2) Montovani, Furto (Dir. pen. comune) in novissimo Digesto Italiano vol. VI pag. 715.

أي من نصوصها⁽¹⁾. أما ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 448 عقوبات من استبعاد الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة إذا توافر ظرف من الظروف المبينة في البنود 1، 2، 3 من الفقرة الأولى من المادة 446 فإنه يجب اعتباره استثناء والاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه.

وعموماً فإنه حتى لو اعتبرنا حالات السرقة المنصوص عليها في المادة 448 عقوبات مجرد ظروف مخففة لجريمة السرقة البسيطة⁽²⁾، فإن النتيجة العملية، لذلك واحدة وهي تخفيف العقوبة ذلك أن العقوبة المنصوص عليها بالنسبة لهذه الصورة هي عقوبة مخففة في مواجهة العقوبة المنصوص عليها بالنسبة لجريمة السرقة البسيطة ذلك أنه بينما يعاقب على جريمة السرقة البسيطة بالحبس (مادة 444 عقوبات) فإن توافر أية صورة من الصور المخففة لجريمة السرقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً بناء على شكوى الطرف المتضرر. ويرجع تخفيف العقوبة في هذه الحالات إلى قلة الضرر المالي المترتب على ارتكاب هذه الجرائم وكذلك إلى عدم خطورة مرتكب هذه الأفعال، كما يظهر من السلوك الإجرامي الذي تقوم به هذه الجرائم. ونتناول فيما يلي دراسة كل صورة من الصور المخففة لجريمة السرقة في محث على حدة وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول سرقة الاستعمال

تمهيد وتقسيم:

ينظم حكم هذه السرقة البند الأول من المادة 448 عقوبات غير أنه بعد أن أضاف المشرع الليبي إلى أحكام قانون العقوبات المادة 448 مكرر، التي نص على أنه «استثناء من حكم المادة السابقة (م448) يعاقب على سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر

(1) المحكمة العليا 1985/4/9 م طعن جنائي رقم 31/9 ق - حكم غير منشور
(2) انظر في القانون الليبي: إدوار غالى الذهبي ص 401 وما بعدها وأيضاً محمد شاهر حبيب - ص 64 وما بعدها.

وغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا يتوقف تحريك الدعوى فى هذه الحالات على شكوى الطرف المتضرر. وتضاعف العقوبة فى حالة العود أو إذا استعمل الجانى المركبة أو الزورق فى تنفيذ جريمة أخرى. أصبحت أحكام هذه الجريمة تنظمها المادتان 1/448 و 448 مكرر عقوبات.

وتوضح سرقة الاستعمال المؤقت فى مطلب أول ثم نتناول سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية فى مطلب ثانى وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول سرقة الاستعمال المؤقت

تتحقق هذه الصورة للاستعمال المؤقت إذا حصلت السرقة لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً إذا رد حالاً بعد استعماله (م 1/448 ع).

الفرع الأول - عناصر الجريمة:

إن هذه السرقة تتفق فى بعض عناصرها مع جريمة السرقة البسيطة (م 444 ع). ولذا فإننا سوف نكتفى فى هذا المقام بتناول العناصر التى تميز هذه الصورة من السرقة ونحيل فى بقية العناصر اللازمة لقيامها إلى الأحكام العامة السالف بيانها عند دراسة السرقة البسيطة. وتنحصر العناصر الخاصة بهذه الجريمة فى:

- 1- العنصر المادى وهو استعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً.
- 2- رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله.
- 3- القصد الجنائى.

ونوضح هذه العناصر فيما يلى:

1- العنصر المادى وهو استعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً: لا تختلف هذه الصورة من السرقة عن السرقة البسيطة فى أنه يلزم لقيامها استيلاء السارق على حيازة الشيء المسروق، وبالتالي فلا تقوم هذه السرقة - سرقة الاستعمال المؤقت - إذا حصل الشخص على خدمة من جهاز معين دون الاستيلاء على حيازته، مثال ذلك الاستفادة من الجهاز المعين للتنظيف أو للوزن دون الاستيلاء على حيازته. وتطبيقاً لذلك حكم بأن مجرد استعمال

ملك الدعوى في هذه الحالات عرض
نة في حالة المود أو إذا استمر
مة أخرى». أصبحت أحكام هذه
رد عقوبات.

ب مطلب أول ثم تناول سرقة
ثاني وذلك على النحو التالي

ول
لمؤقت

إذا حصلت السرقة لاستعمال
بعد استعماله (م 1/448 ع)

ما مع جريمة السرقة البسيطة
ا بتناول العناصر التي تتميز هذه
مة لقيامها إلى الأحكام العامة
حصر العناصر الخاصة بهذه

وق استعمالاً مؤقتاً.

مسروق استعمالاً مؤقتاً
البسيطة في أنه يلزم لقيامها
لى فلا تقوم هذه السرقة -
خدمة من جهاز معين دون
جهاز المعين للتنظيف أو
كم بأن مجرد استعمال

السلام الموجودة في هذه الممرل للوصول إلى أحد الجاهد وتردع عقب ذلك
مباشرة لا بعد سرقة استعماله مؤقتاً⁽¹⁾. ذلك أن المنهج في هذه الحالة فعه و
استعمل السلام دون أن يقوم بالاستيلاء على حيازتها، إلا أن العنصر
سرقة الاستعمال المؤقت هو أنها يجب أن نحصل لاستعمال الشيء المسروق
استعمالاً مؤقتاً.

ولم يحدد نص المادة 1/448 عقوبات المقصود بالاستعمال الذي تنفيه
هذه الجريمة، ولكن يمكن تحديده بأنه الاستعمال الذي لا يحمل من المستحيل
إرجاع الشيء إلى صاحبه. وبالتالي فإن هذه الجريمة لا تقوم في الحالات التي
يؤدي فيها استعمال الشيء إلى استهلاكه أو جعله غير صالح للاستعمال. ولكن
في هذه الحالات يمكن تطبيق نصوص جريمة السرقة البسيطة أو المشددة إذا
توافرت العناصر اللازمة لقيامها. وإذا حصلت السرقة لاستعمال الشيء فإنه
يستوي أن يكون هذا الاستعمال هو ارتكاب جريمة أخرى أو غيرها وذلك كما
يسرق الة حادة من آخر لاستعمالها في ارتكاب جريمة وإرجاعها إلى صاحبها
عقب ذلك.

غير أنه لا يكفي لتوفر سرقة لاستعمال أن تحصل السرقة لاستعمال الشيء
المسروق، وإنما يجب أن يكون هذا الاستعمال مؤقتاً، ولم كان
الاستعمال المؤقت للشيء لاحقاً للحظة إتمام الجريمة، فإنه لا يعد من العناصر
المكونة لها ولكنه يعد شرطاً لازماً لتطبيق النص المتعلق بها⁽²⁾، ولكي يكون
الاستعمال مؤقتاً فإنه لا يشترط أن لا يدوم إلا لحظات، ولكن مصطلح
الاستعمال المؤقت فسر على أنه يقصد به الاستعمال الذي يؤدي به لشيء
الغرض الذي أعد له ذلك أن المشرع قد اكتفى بقيام هذه الجريمة أن تكون
السرقة حصلت لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً، دون اشتراط أن يقع
هذا الاستعمال، ولذا فإذا كان الشيء الذي تم الاستيلاء على حيازته لاستعماله
استعمالاً مناسباً يقتضي السيطرة عليه فترة من الوقت فإنه ينبغي في هذه الحالة
لأخذ في الاعتبار الحد الأدنى من الوقت اللازم لاستعمال الشيء استعمالاً يتفق

(1) نفس إيطالي 1970/11/25 م مشار إلى هذا الحكم في
I codici penali annotati, op. cit, Art. 626 Pag. 339.
(2) نفس إيطالي 1965/12/27 م نفس المرجع السابق

مع طبيعته، وكذلك إلى قصد الجاني من السرقة فعلى سبيل المثال فإن العربية لا تستعمل بمجرد الصعود إليها أو تحريكها ولكن بانتقالها من مكان إلى آخر.

أما استعمال الشيء مدة طويلة من الزمن تفوق الوقت اللازم للاستفادة منه أو جعله احتياطاً لا يلجأ الجاني إلى استعماله إلا إذا احتاج إليه ولو لفترة قصيرة من الزمن فإنه يفترض أن هذا الفعل لا يجعل من الجاني مسؤولاً عن جريمة سرقة الاستعمال المؤقت.

غير أنه ينبغي أن يلاحظ في هذا الصدد بأنه إذا كان استعمال الجاني للشيء المسروق على وجه غير مؤقت يجعل منه مسؤولاً عن جريمة سرقة بسيطة لا سرقة استعمال في ظل قانون العقوبات الإيطالي (المقتبس عنه النص الليبي) لأنه يكفي لقيام هذه الجريمة الأخيرة في ظل هذا القانون قصد المختلس تحقيق نفع لنفسه أو لغيره فإن مجرد توافر هذا القصد لا يكفي لقيام جريمة السرقة البسيطة طبقاً للقانون الليبي (م 444). لأنه يلزم لقيامها توافر نية التملك لدى الجاني وإطالة مدة استعمال الشيء ليس دليلاً على توافر نية تملكه لديه. ولذلك فإنه حتى لا يفلت المتهم من العقاب في هذه الحالة فإننا نرى أنه ينبغي عقابه طبقاً لنص المادة (1448 ع) إذا ارتكب السرقة لمجرد استعمال الشيء وليس بنية تملكه طالبت مدة استعماله للشيء المختلس أم قصرت وذلك باعتبار أن استعمال الشيء هو مجرد شرط لازم لتطبيق النص ولكنه ليس عنصراً لازماً لقيام جريمة الاستعمال التي تكتمل في فترة سابقة على ذلك، حيث يكفي لقيامها مجرد حصول السرقة لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً.

2- رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله:

لا يكفي لقيام جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة 1448 عقوبات مجرد حصول السرقة لاستعمال الشيء المختلس استعمالاً مؤقتاً وإنما ينبغي فوق ذلك رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله. ويتطلب ذلك إرجاع الشيء المسروق كاملاً، وبحالته التي سرق عليها سواء تعلق الأمر بأشياء مثلية أم قيمة. وينبغي إرجاع الشيء المسروق نفسه وليس شيئاً آخر مثله ونحقيق هذا الشرط يتطلب رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله وبدون أي تأخير. والمفهوم بأن الجاني قد قدم بإرجاع الشيء حالاً بعد استعماله. يجب بحث ظروف كل

حالة على حدة وذلك طبقاً للظروف التي احاطت بالاستعمال، وعلى ضوء هذه المعطيات فإنه إذا تبين أنه ليس بوسع الجاني إرجاع الشيء في وقت أسرع من الوقت الذي قام فيه بإرجاعه فيه إلى صاحبه فإنه يمكن القول بأنه قد قام بإرجاعه حالاً بعد استعماله. أما إذا تبين أنه كان بوسع الجاني إرجاع الشيء في وقت أقصر من الوقت الذي قام هو فيه بإرجاعه فإنه يمكن القول بأن الجاني قد تأخر في إرجاعه للشيء. أما لم يقم الجاني بإرجاع الشيء إلى صاحبه حالاً بعد استعماله فإن نص المادة 1/448 عقوبات الخاص بسرقة الاستعمال المؤقت ينبغي أن لا يطبق في حقه، ولو كان هذا التأخير يرجع إلى سبب خارج عن إرادته كما لو كان بفعل القوة القاهرة أو أن الشرطة ألقت القبض عليه أثناء استعماله الشيء المسروق مما حال دونه ودون إرجاعه إلى صاحبه⁽¹⁾. ولا يعنى عن تحقق هذا الشرط مجرد عزم الجاني رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله عند مبدأ الأمر إذا لم يتمكن فعلاً من رده ولا يشترط لرد الشيء تسليمه إلى صاحبه ولكن يكفي إدخاله إلى حيازته⁽²⁾، وذلك كما لو تم رد الشيء إلى وكيل المسروق منه، ولكن لا يكفي لتحقيق هذا الشرط مجرد ترك الشيء في أي مكان يحتمل معه أن المسروق منه يمكن أن يعثر عليه فيه⁽³⁾. كما يجب أن يكون فعل رد الشيء إلى صاحبه قد تم بإرادة الجاني وليس رغماً عنه، وهذا الفعل يجب أن يتم مجاناً وبدون أي شرط.

غير أن تطلب هذا الشرط ورد المسروق حالاً بعد استعماله لقيام جريمة الاستعمال المؤقت المنصوص عليها من المادة 1/448 عقوبات ليس أصبح يشير سؤالاً مفاده ما الحكم إذا استولى الجاني على حيازة المال بقصد استعماله استعمالاً مؤقتاً ولكنه لم يقم برده حالاً إلى صاحبه وفي نفس الوقت لم تتوافر لديه نية تملكه؟ يمكن القول بأنه إذا كان نص المادة 1/448 عقوبات ليس بصيغته منقولاً عن قانون العقوبات الإيطالي (مادة 1/626) حيث وجوده في هذا القانون الأخير لا يشير سؤالاً لأن القاعدة في هذا القانون أنه يكفي لقيام جريمة السرقة البسيطة قصد الجاني من الاختلاس تحقيق منفعة لنفسه أو لغيره، ولذا فإذا لم

(1) مقرر إيطالي 1964/12/7 م نفس المكان

(2) مقرر إيطالي 1960/11/26 م نفس المكان.

(3) مقرر إيطالي 1965/6/26 م نفس المكان.

يقم الجاني بإرجاع الشيء المسروق حالاً بعد استعماله إلى صاحبه فإنه يسأل عن جريمة سرقة بسيطة أو مشددة لا عن جريمة سرقة استعمال مؤقت باعتبار أن استعمال الشيء وعدم رده حالاً إلى صاحبه هو نوع من الانتفاع به.

أما في ظل قانون العقوبات الليبي فإنه بعد تعديل نص المادة 444 عقوبات بموجب القانون رقم 48 لسنة 1956 م والغاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من اشتراط انصراف نية السارق إلى تحقيق منفعة لنفسه أو لغيره على نحو ما نص عليه قانون العقوبات الإيطالي (مادة 624)، وتطلب نية التملك لقيام هذه الجريمة - وذلك على النحو الذي سبق أن أشرنا إليه عند دراسة جريمة السرقة البسيطة، فإن ذلك من شأنه أن يجعل من استولى على الشيء بنية استعماله استعمالاً مؤقتاً ولم يقم بإرجاعه حالاً بعد استعماله إلى صاحبه غير معاقب بموجب أى نص آخر من نصوص السرقة⁽¹⁾. وذلك لأن النص الخاص بسرقة الاستعمال المؤقت (م 1/448 ع) يلزم لتطبيقه رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله، كما أن النص العام الخاص بجريمة السرقة البسيطة (م 444 ع) يلزم لتطبيقه توافر نية التملك لدى الجاني عند استيلائه على حيازة المال المنقول المملوك للغير، وهذه النية متخلفة في هذه الحالة، ذلك أن الفاعل لم يقصد من استيلائه على المال سوى استعماله. وليس صحيحاً ما قاله البعض من أن استتالة مدة استعمال الشيء قرينة على توافر نية تملكه لدى المتهم⁽²⁾، فهذا افتراض قد يخالف الواقع والأحكام الجنائية يجب أن تبنى على حقيقة الواقع لا على أساس الافتراض لتعلق الأمر بحرية الأفراد، وقد يثبت المتهم أن لانية عنده إطلاقاً لتملك الشيء المسروق رغم عدم رده حالاً إلى صاحبه بعد استعماله، الأمر الذي يجعل متابعة الجاني وعقابه في هذه الحالة بموجب النص الخاص بجريمة السرقة البسيطة أو المشددة التي يلزم لقيامها توافر نية التملك لدى الجاني أمراً مخالفاً لنصوص القانون. وعدم عقاب الفاعل إذا لم يقم برد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله إلى صاحبه، وعقابه إذا رده حالاً بعد استعماله إلى صاحبه هو بالطبع أمر غير منطقي ومنافٍ لروح العدالة ولكن هذا العيب ناتج عن عدم انسجام النصوص بعد تعديلها، الأمر الذي يتطلب تدخل

(1) من هذا الرأي أيضاً محمد شاهر حبيب - ص 64.

(2) ادوار عالي الدمي - ص 373.

تشريعى لإصلاحه وفى انتظار هذا التدخل التشريعى ، فإننا نرى أن المادة الواردة فى نص المادة 1/448 عقوبات «إذا رد حالاً بعد استعماله» يجب أن لا تعطل تطبيق هذا النص وتمنع تطبيقه حتى فى الحالات التى لم يقدّم فيها الجاني برد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله . أما الاهتداء بخصوص قانون العقوبات الإيطالى فى هذا المجال وتطبيق النص الخاص بجريمة السرقة البسيطة إذا لم يقدم الجاني برد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله ، رغم أن سرقة قد حصلت أصلاً لاستعماله وليس بنية تملكه فذلك لا يجوز لاختلاف أحكام جريمة السرقة البسيطة الواردة فى قانون العقوبات الليبى عنه فى قانون العقوبات الإيطالى ، ذلك أن هذا القانون الأخير لا يتطلب لقيام جريمة السرقة البسيطة توافر نية التملك لدى الجاني ولكنه يكتفى بأن يكون لديه قصد الانتفاع وجدير بالذكر أن المشرع الليبى قد تدارك هذا الأمر عند إصداره نص المادة 448 مكرر عقوبات الخاص بسرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت ولم يشترط لتطبيق هذا النص الأخير رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله وحسباً فعل .

3 - القصد الجنائى :

يلزم لقيام جريمة سرقة الاستعمال المؤقت توافر القصد الجنائى العام بعنصره العلم والإرادة - وذلك على النحو السابق الإشارة إليه عند دراسة أحكام القصد الجنائى فى جريمة السرقة البسيطة . كما يجب إضافة إلى ذلك أن يتوافر لدى الجاني قصد خاص specifico قوامه حصول السرقة لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً . أما إذا حصلت السرقة ليس بقصد استعمال الشيء ولكن بنية تملكه فإن النص المتعلق بجريمة السرقة البسيطة يكون هو الواجب التطبيق .

الفرع الثانى - العقوبة :

يعاقب مرتكب هذه الجريمة فاعلاً كان أم شريكاً (طبقاً للقواعد العامة فى المساهمة الجنائية) بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً بناءً على شكوى الطرف المتضرر . ويرجع الحق فى الشكوى فى هذه الحالة إلى الحائز للمال الذى وقعت منه السرقة إذا كان غير المالك - طبقاً لما سبق الإشارة إليه عند التعريف بالسرقة . إلا أنه يجب أن نشير إلى أن ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة 448 عقوبات من أنه «لا تطبق هذه الأحكام إذا

توافر ظرف من الظروف المنصوص عليها في البنود 1 و 2 و 3 من الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات «بشأن أشكالاً تتعلق بمدى إمكانية تطبيق النصوص التي تعاقب على ارتكاب السرقة البسيطة أو المشددة (م 444 - 446 ع) على سرقة الاستعمال. ذلك أنه لقيام هذه الجرائم الأخيرة يلزم أن يكون لدى الحائز بنية تملك المال المسروق، في حين أنه يكفي لقيام سرقة الاستعمال المنصوص عليها في المادة 1/448 قصد الجاني استعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً دون قصد تملكه.

وسبب هذا الإشكال يرجع إلى التعديل السابق الإشارة إليه الذي وقع على بعض نصوص قانون العقوبات وذلك بموجب القانون رقم 48 لسنة 1956 م والذي ألغى ما كانت تنص عليه المادة 444 عقوبات من تطلب قصد الجاني تحقيق نفع لنفسه أو لغيره لقيام جريمة السرقة. ومن وجهة نظرنا فإنه لا يكفي لأن تصبح سرقة الاستعمال سرقة مشددة مجرد توافر ظرف من الظروف المشار إليها في البنود 1، 2، 3 من المادة 1/446 عقوبات، وإنما لكي تعد السرقة جريمة يعاقب عليها بموجب المادة 1/446 عقوبات فإنها يجب أن ترتكب بنية تملك المال المسروق لا بنية استعماله استعمالاً مؤقتاً فحسب.

ويترتب على ذلك أنه إذا حصلت السرقة لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً وتوافر في ارتكابها ظرف من الظروف المبينة في البنود 1، 2، 3 من الفقرة الأولى من المادة 444 عقوبات أن الجاني لا يمكن عقابه بموجب النص الخاص بسرقة الاستعمال (1/448 عقوبات) لأن الفقرة الأخيرة من المادة 448 قد نصت على استبعاد تطبيق هذا النص كما لا يمكن من ناحية أخرى عقابه بموجب نص المادة 1/446 عقوبات الذي لا يخرج عن أن يكون نصاً مشدداً لعقوبة جريمة السرقة البسيطة. ويرجع ذلك إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة 448 عقوبات قد اكتفت بالنص على استبعاد تطبيق أحكام هذه المادة إذا توافر ظرف من الظروف السابق الإشارة إليها ولكنها لم تنص على وجوب تطبيق تلك النود حتى يمكن اعتبار تطبيقها هو من قبيل المسؤولية المفترضة التي لا يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي الخاص وهو في هذه الحالة نية التملك.

ورغم عدم منطقية هذا الحل إلا أنه بعد التطبيق السليم للقانون، وهو

نتيجة لعدم انسجام النصوص بعد تعديلها، الأمر الذي يتطلب تدخل تشريعي لمعالجة هذه الحالة.

المطلب الثاني سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت

تنص المادة 448 مكرر من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم 26 لسنة 1977 م على أنه «استثناء من حكم المادة السابقة يعاقب على سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا يتوقف تحريك الدعوى في هذه الحالات على شكوى الطرف المتضرر.

وتضاعف العقوبة في حالة العود أو إذا استعمل الجاني المركبة أو الزورق في تنفيذ جريمة أخرى». وتعد هذه الجريمة صورة خاصة لسرقة الاستعمال المنصوص عليها في المادة 1/448 عقوبات وتطبيقها يستبعد معه تطبيق نص المادة 2/448 ع (م 12ع).

الفرع الأول - عناصر الجريمة:

يلزم لقيام هذه الجريمة توافر العناصر التالية:

- 1- أن تقع على مركبة آلية أو زورق بحري.
- 2- رد المسروق بعد استعماله.
- 3- القصد الجنائي.

ونوضح هذه العناصر فيما يلي:

- 1- أن تقع السرقة على مركبة آلية أو زورق بحري:
يجب أن تقع هذه الجريمة على مركبة آلية أي مركبة ذات محرك آلي أو زورق بحري. ولذا فلا تقوم هذه الجريمة إذا وقعت السرقة على مركبات يتم تسيرها بقوة طبيعية وليس بقوة دفع ذاتي لمحرك آلي.
- وبلاحظ أنه رغم أن صياغة النص (م 448 مكرر ع) «سرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية» قد تفيد أنه يشترط لتطبيقه أن تقع السرقة على عدد من

المركبات الآلية أو الزوارق البحرية، إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيقه إذا وقعت السرقة على مركبة آلية واحدة أو على زورق بحري واحد

وعقاب السارق بموجب النص الخاص بسرقة المركبات الآلية والزوارق البحرية للاستعمال المؤقت (م 448 مكرر) يستبعد معه اعتباره سارقاً للمسكين والزيت المستهلك. ذلك أن هذا الاستهلاك هو من مقتضيات الاستعمال الذي لا يؤثر في كمال وتمام المركبة أو الزورق بعد استعماله. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأن فعل من يستعمل باستمرار عادة مالك المركبة الآلية في ترك مركبة مفتوحة وبدون حراسة جاهزة للاستعمال، ويستولى عليها عدة مرات ويستعملها ثم يعيدها إلى نفس المكان، فإن فعله هذا يكون جريمة سرقة استعمال مستمرة ولا يؤثر في قيامها أن الجاني باستعماله المركبة قد استهلك في استعمالها الزيت والبنزين الموجودين بها، ذلك أن هذا الاستهلاك هو أثر لاستعمال الشيء ولا يؤثر في كماله إذ أنه رد بتمامه⁽¹⁾.

2- رد المسروق بعد استعماله:

لم يشترط القانون لقيام هذه الجريمة قيام السارق برد المسروق - المركبة الآلية أو الزورق البحري - إلى صاحبه حالاً بعد استعماله. ولذا فإنه يستوى لقيام هذه الجريمة قيام السارق برد المسروق إلى حيازة صاحبه أو أن رده قد تم بفعل خارج عن إرادته، وذلك كما لو تم القبض عليه من قبل رجال الأمن أثناء استعماله له بل إنه يكفي لقيام هذه الجريمة استعمال الجاني الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً ثم تركه بعد ذلك في أي محل غير المحل الذي سرقه منه، إذ المهم لقيام هذه الجريمة هو حصول السرقة لاستعمال الشيء المسروق استعمالاً مؤقتاً.

3- القصد الجنائي:

يلزم لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام بعنصره العلم والإرادة، كما يجب أن يتوافر إضافة إلى ذلك قصد خاص هو حصول السرقة

(1) نفس إيطلي 1962/10/8 م مشار إلى هذا الحكم من:

1 codici penali annotati, op. cit. Art. 626. Pag. 835.

لاستعمال المركبة الآلية أو الزورق السحري استعمالاً مؤقتاً أما إذا حصل السرقة ليس بقصد الاستعمال ولكن سبة التملك فإن الواقعة تعد سرقة بسيطة أو سرقة مشددة لا سرقة استعمال.

الفرع الثاني - العقوبة:

ويعاقب فاعل هذه الجريمة وشريكه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا يتوقف تحريك الدعوى على شكوى الطرف المتضرر. وحيث إن القانون لم يحدد لحد الأعلى لعقوبة الحبس فإن هذه العقوبة طبقاً للقاعدة العامة في قانون العقوبات يجب أن لا تزيد عن ثلاث سنوات (مادة 22 عقوبات)، كما أن مبلغ الغرامة الذي يتعين الحكم به على المتهم بارتكاب هذه الجريمة يجب أن لا يقل عن مائة درهم (مادة 26 عقوبات) ويلاحظ أنه ينبغي الجمع بين عقوبة الحبس والغرامة.

وتضاعف العقوبة المنصوص عليها بالنسبة لهذه الجريمة في حالتين:

أ- حالة العود: ويقصد به ارتكاب الشخص هذه الجريمة بعد الحكم عليه نهائياً في جريمة سرقة مماثلة، ويهدف المشرع بهذا التشديد مكافحة هذا النوع من السرقة.

ب- إذا استعمل الجاني المركبة أو الزورق في تنفيذ جريمة أخرى: ويلاحظ أن العقوبة التي يتعين مضاعفتها في حالة العود أو عند استعمال الجاني المركبة أو الزورق في تنفيذ جريمة أخرى هي العقوبة التي يحكم بها القاضي بين الحدين الأعلى والأدنى للعقوبة المنصوص عليها لهذه الجريمة (م 27 ع). وعلى القاضي أن يستند في تقديره العقوبة في حدود ما نص عليه القانون على خطورة الجريمة ونزعة المجرم للإجرام (م 28 ع).

المبحث الثاني

سرقة الأشياء التافهة لسد حاجة ماسة

تناول هذه الجريمة البند (2) من المادة 448 من قانون العقوبات. وتكلم فيما يلي عن عناصر هذه الجريمة في مطلب أول ثم عن العقوبة المقررة لها في مطلب ثان وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول عناصر الجريمة

تختلف هذه الجريمة عن جريمة السرقة البسيطة المقررة في المادة 444 عقوبات من حيث محلها حيث إن هذه الجريمة، يجب أن تقع على أشياء ذات قيمة تافهة كما يجب أن يكون الاستيلاء على هذه الأشياء قد تم سداً للحاجة ماسة. وبذلك فإن العناصر التي تميز هذه السرقة عن السرقة البسيطة (م 444 ع) هي:

- أ - أن تقع على أشياء ذات قيمة تافهة.
- ب - وأن تكون قد وقعت سداً لحاجة ماسة.
- ج - القصد الجنائي.

ونتكلم عن هذه العناصر فيما يلي:

أ - يجب أن تقع السرقة على أشياء ذات قيمة تافهة:

إن محل هذه السرقة ينبغي أن يكون مالاً منقولاً قليل القيمة يمكن أن يسد حاجة ماسة، سواء كان هذا المنقول من النقود أو الخبز أو غيره.

ولا يشترط أن يكون الشيء الذي وقعت عليه السرقة هو ذاته الذي يسد الحاجة الماسة للإنسان مباشرة وإنما يكفي أن يمكن لهذا الشيء إرضاء هذه الحاجة الماسة بصفة غير مباشرة⁽¹⁾. وذلك كمن يسرق النقود لشراء الخبز وينبغي أن يكون الشيء كافياً لسد الحد الأدنى للحاجة التي تمت السرقة لسدها أي أن يكون الشيء كافياً لتجنب الضرر أو الخطر الذي ينجم عن وجود هذه الحاجة، أما إذا كان الشيء المسروق يتجاوز في كميته أو نوعيته هذا الحد فإنه ينبغي استبعاد هذا النص وتطبيق النص الخاص بالسرقة البسيطة.

ويجب أن تكون قيمة الشيء تافهة بغض النظر عن الضرر الحاصل للشخص المسروق منه وتفاهة قيمة الشيء المسروق من الأمور الموضوعة التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع.

Ferrando Mantovani, op. cit, Pag. 717.

(1)

ب- أن تكون سداً لحاجة ماسة:

تكون الحاجة ماسة إذا كانت مستعجلة وخطيرة بحيث إن عدم إرضائها يهدد بالخطر حياة الجاني نفسه أو غيره من الأشخاص⁽¹⁾. ولا تكون الحاجة على هذه الدرجة إلا إذا كانت متعلقة بمطلب أساسي لحياة الإنسان⁽²⁾. وقضت محكمة النقض الإيطالية بأن سرقة بعض النباتات ولو أنها خضراء من أحد الغابات لإشعال النار من أجل الطبخ والتدفئة تعد سرقة لسد حاجة ماسة للإنسان⁽³⁾. كما قضت بعدم قيام هذه الجريمة باعتبار أن الحاجة غير ماسة وذلك إذا كانت هذه السرقة قد تمت من أجل دفع دين على السارق⁽⁴⁾. أما إذا كانت هذه الحاجة خاصة بأحد الحيوانات وذلك كمن يسرق الأعشاب لإطعام أحد أمقاره والحيلولة دون موتها فإن هذه الجريمة المخففة لا تقوم ولكن يجب أن يعاقب الجاني بالعقوبة المقررة لجريمة السرقة البسيطة (م 444 ع).

وكما سبقت الإشارة فإنه لا يشترط أن تكون الحاجة خاصة بالسارق نفسه ولكن يمكن أن تتم السرقة لإرضاء حاجة إنسان آخر غيره، ذلك أن النص الخاص بهذه الجريمة لم يشترط أن تتم السرقة لإرضاء حاجة الجاني ولكنه اكتفى بالنص على أن السرقة يجب أن تقع ولسد حاجة ماسة الأمر الذي يفهم منه أن الحاجة قد تكون خاصة بالسارق نفسه وقد تكون خاصة بإنسان آخر غيره. ويكون الشخص في حاجة ماسة إذا كان ليس بوسعه إرضاء هذه الحاجة بالطرق الشرعية، وإذا كان من المسلم به أن الحاجة تغدو ماسة إذا كانت تتعلق بجسم الإنسان فإن هناك رأياً يرى أن هذه الحاجة يكفي أن تكون معنوية بحكم أن القانون لم يحدد نوع هذه الحاجة وذلك كمن يسرق مبلغ من النقود ليصل به إلى أبيه الذي يحتضر⁽⁵⁾ غير أن هذا الرأي لا يمكن قبوله لأنه يجعل السارق يدعى دائماً بأنه قد ارتكب السرقة لإرضاء حاجة ماسة لتطبيق العقوبة المخففة

(1) نقض إيطالي 1956/11/5 م و 1956/4/2 م مشار إلى هذين الحكمين م:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 616. Pag. 835

(2) نقض إيطالي 1961/1/21 م نفس المكان

(3) نقض إيطالي 1964/10/23 م نفس المكان.

(4) 53/1/13 م المرجع السابق ص 836

V. Manzini, op. cit, Pag 357

(5)

عليه. ويؤيد ذلك أن محكمة النقض الإيطالية قد قضت برفض قيام هذه الجريمة إذا كان الجاني قد قام بالسرقة لإرضاء رغبة لزوجته الحامل⁽¹⁾. وتقدير ما إذا كانت الحاجة ماسة من عدمه يخضع لاختصاص محكمة الموضوع تقتره بالطر إلى ظروف كل حالة على حدة. وهذا الشرط يجعل هذه الجريمة تقترب من حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة 72 من قانون العقوبات الليبي وبطبيعة الحال فإن توافر شروط حالة الضرورة يمتنع معه تطبيق الجريمة لئلا نحسن بصدد دراستها، وذلك لأنه لا عقاب على من ارتكب فعلاً أرغمته على ارتكابه ضرورة انقاذ نفسه أو غيره من خطر محقق يهدد بضرر جسيم للنفس على وشك الوقوع به أو بغيره، ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته معه بطريقة أخرى ما دام الفعل متناسباً مع الخطر. (مادة 72 عقوبات).

جـ- القصد الجنائي:

يلزم لقيام هذه السرقة توافر القصد الجنائي العام والخاص المتطلب لقيام جريمة السرقة البسيطة المنصوص عليها في المادة 444 عقوبات، يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يتوافر في هذه الحالة قصد خاص جداً Supspecifico قوامه أن يكون الاستيلاء على الأشياء التافهة قد تم سداً لحاجة ماسة، أما إذا كان الجاني يهدف باستيلائه على الأشياء التافهة الوصول إلى غرض آخر غير سد الحاجة الماسة فإن هذه الجريمة لا تقوم، وذلك كما لو كان الجاني يهدف من فعله مجرد الحصول على بعض الأرباح. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الإيطالية بعدم قيام هذه الجريمة المخففة إذا قام الجاني بسرقة ورقة الوصفة الطبية لغرض الحصول على المادة المخدرة ليس بغرض العلاج ولكن لإرضاء للرغبة⁽²⁾.

وتقدير ما إذا كانت السرقة قد ارتكبت لسد حاجة ماسة من عدمه من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأن الدفع بأن محل السرقة ذو قيمة تافهة وأن الدافع إليها كان لسد حاجة ماسة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من

(1) نقض إيطالي 1953/12/28 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 626. Pag. 836.

(2) نقض إيطالي 1961/2/21 م نفس المكان.

المادة 448 عقوبات هو من الدفوع الموضوعية التي ينبغي إبدائها لدى محكمة الموضوع، لأن الفصل فيه يحتاج إلى تحقيق موضوعي، لذلك فإن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا ما لم يكن الحكم دالا بذاته على توفر الحالة المنصوص عليها في الفقرة السالفة الذكر⁽¹⁾.

المطلب الثاني العقوبة

يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 448 عقوبات وهي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين دينارا بناء على شكوى الطرف المتضرر.

وهذه العقوبة لا محل لتوقيعها كما يرتفع القيد الذي وضعه المشرع على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بشأنها إذا توافر ظرف من الظروف المبينة في البنود 1، 2، 3 من الفقرة الأولى من المادة 446 عقوبات وهذه الظروف هي حصول السرقة بطريقة التسلل إلى بناء أو مكان آخر مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته أو من المحلات المعدة للعبادة أو إذا حصلت السرقة باستعمال العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو حصلت السرقة ليلا.

المبحث الثالث السرقة عن طريق قطف السنابل أو التقاطها Spigolameno Abusivo

ينص على هذه الصورة من السرقة البند 3 من المادة 448 عقوبات يقول: «أو عن طريق قطف السنابل من سوقها أو التقاط ما تبقى على الأرض بعد حصادها إذا كان لم يجمع بأكمله»، ونتكلم فيما يلي عن عناصر هذه الجريمة والعقوبة المقررة لها.

(1) المحكمة العليا 1974/10/29 م مجلة المحكمة العليا ص 11 عدد 3 ص 138

المطلب الأول عناصر الجريمة

يلزم لقيام هذه الجريمة توافر العناصر التالية:

- أ - الفعل المادي، أى قطف السنايل أو التقاطها.
- ب - القصد الجنائي.

ونوضح هذين العنصرين فيما يلي:

أ - الفعل المادي، أى قطف السنايل أو التقاطها:

تقع هذه الجريمة إما بقطف السنايل من سوقها وهي لا تزال متصلة بالأرض أو بالتقاط السنايل المتبقية على الأرض بعد حصادها إذا كان المحصول لم يجمع بأكمله.

ويذهب الرأي الراجح في الفقه الإيطالي إلى أن قطف السنايل أو التقاطها ليس له معنى فنياً يجعله قاصراً على محصول زراعي معين وإنما تقوم هذه الجريمة في كل الحالات المشابهة بقطف السنايل أو التقاطها⁽¹⁾. وبالتالي فإن محل هذه الجريمة، يمكن أن يكون محصول الشعير أو القمح أو الذرة أو أى نوع آخر مشابه وهذا التفسير فيه مصلحة للمتهم ولا يخالف روح التشريع ولذا فليس هناك ما يمنع من الأخذ به في ظل أحكام قانون العقوبات الليبي.

وإذا وقع الفعل على سنايل فإن هذه الجريمة تقوم دون نظر إلى الكمية التي تمكن الجاني من قطفها أو التقاطها من على الأرض والاستيلاء على حيازتها، وبالتالي فإنه لا أهمية لكون الكمية التي استولى عليها الجاني من كميات كبيرة.

غير أنه إذا وقع الفعل على سنايل متبقية على الأرض بعد حصادها فإنه يجب أن لا يقع الفعل بعد جمع المحصول بأكمله، لأن السنايل المتبقية على الأرض بعد جمع المحصول بأكمله تعد في حكم الأشياء المتروكة التي يجوز لأى شخص أن يضع يده عليها. وبالتالي فلا تقوم بالاستيلاء عليها أيضاً جريمة السرقة البسيطة، والاستيلاء على حيازة السنايل عن طريق قطفها أو التقاط ما

(1) V Manzini, Vol. IX, op. cit, Pag. 364. Antolisei, P.S I.op.cit, Pag. 241.

تبقى منها على الأرض إذا كان المحصول لم يجمع بأكمله يجب أن يقوم به شخص الجاني نفسه. أما إذا تم هذا الفعل عن طريق إدخال الحيوانات وتركها ترعى عمداً أو بإهمال في أرض مزروعة فلا يمكن عقابه بموجب النص الخاص بهذه الجريمة ولكن ينبغي عقابه بموجب الصوص الأخرى الخاصة بذلك، مثال ذلك النص الخاص بالرعى في أرض الغير (مادة 458 عقوبات)

ب- القصد الجنائي:

يلزم لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام والخاص اللازم لقيام جريمة السرقة البسيطة (م 444 ع)، وفي ذلك لا تختلف هذه الجريمة عن جريمة السرقة المذكورة والغلط في الوقائع ينفي القصد الجنائي، ويمنع من قيام الجريمة وبالتالي فإذا كان المتهم يعتقد أن السائل التي التقطها متبقية على الأرض بعد أن جمع المحصول بأكمله في حين أن المحصول لا يزال لم يجمع بأكمله فعندها تنتفى مسؤوليته لانتفاء قصده الجنائي.

المطلب الثاني العقوبة

يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالعقوبة المقررة في المادة 448 عقوبات، وذلك على نحو ما سبق أن أشرنا إليه عند دراسة جريمة سرقة الأشياء ذات القيمة التافهة لسد حاجة ماسة فنحيل إلى ما سبق ذكره.

الباب الثاني

النصب

النص القانوني:

تنص المادة 461 من قانون العقوبات على أنه «كل من حصل على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين باستعمال طرق احتيالية أو بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه، أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً. وتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا وقع إضراراً بالدولة أو بأية هيئة عمومية أخرى».

ومصدر هذا النص المادة 640 من قانون العقوبات الإيطالي والمادة 336 من قانون العقوبات المصري.

التعريف بجريمة النصب وتمييزها عن غيرها من جرائم الأموال الأخرى:

إن جوهر النصب هو الخداع، فهو العنصر الأساسي الذي يميز هذه الجريمة عن غيرها من جرائم الأموال الأخرى وخصوصاً السرقة وخيانة الأمانة لأنه إذا كانت القاعدة بالنسبة للسرقة، أن تسليم الشيء ينفي اختلاسه من قبل من سلم إليه، فإن المجنى عليه في جريمة النصب نتيجة لخداعه يتصرف تصرفاً مالياً ضاراً به أو بآخرين، ويمكن الجاني من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير برضاه.

كما تختلف جريمة النصب عن جريمة خيانة الأمانة في أن مرتكب هذه الأخيرة يستحوذ على أموال الغير المنقولة الموجودة في حيازته، دون رضاه من نقل حيازتها إليه. أما في النصب فإن المجنى عليه يمكن الحامي من الحصول

على النفع غير المشروع بناء على إحدى وسائل النصب.

وهكذا يتضح أن جريمة النصب دون الجريمتين الأخريين من جرائم الأموال - السرقة وخيانة الأمانة - يحصل فيها الجاني على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره برضاء المجنى عليه، نتيجة اتباع أسلوب الخداع والحيلة ضده، وهو ما يجعله يفرط في أمواله برضاه، ويمكن آخرين من الحصول على نفع غير مشروع منها.

ولكن بالرغم من هذا الفارق الأساسي بين جريمة النصب وجريمة السرقة وجريمة خيانة الأمانة واستقلال كل جريمة من هذه الجرائم بعناصرها القانونية المميزة التي يحكمها نص قانوني مستقل، فإن أمر التمييز بينها بالنسبة لبعض الوقائع العملية لا يزال محل خلاف، وذلك على نحو ما رأينا عند دراسة السرقة بالطريقة الأمريكية، وسرقة الإحراز المغلقة... الخ. وهذه الصعوبة في التمييز هي التي تجعل دور القاضي مهما عند فصله في كل قضية على حدة حيث يعود إليه أمر تكييف الوقائع التي تعرض عليه، ومن ثم اعتبارها سرقة أم خيانة أمانة أم نصبا. وبذلك يتضح بأنه رغم مضي أكثر من قرنين من الزمن على الفصل بين هذه الجرائم وذلك منذ صدور القانون الفرنسي لعام 1791 م في زمن الثورة الفرنسية، فإننا لا زلنا نجد أنفسنا أمام مشاكل التمييز بين هذه الجرائم التي تعد من فصيلة واحدة هي جرائم الأموال. كما نشير إلى أن جريمة النصب تنشأ إلى حد كبير مع جريمة الابتزاز المصوص عليها في المادة 3/429 من قانون العقوبات، من حيث إن الجاني في كلا الجريمتين يحصل على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين، كما أن إرادة المجنى عليه معية في كلا الجريمتين غير أن الاختلاف بين الجريمتين يبرز في أن إرادة المجنى عليه في جريمة النصب معية لوقوعها في غلط عن طريق الاحتيال، أما إرادة المجنى عليه في جريمة الابتزاز فهي مرغمة تحت العنف أو التهديد.

كما أن جريمة النصب تشير أشكالا آخر من حيث تمييزها عند التدليس المدني. فالنصب الجنائي الذي يستلزم لقيامه اتباع أساليب الاحتيال الجنائي (المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة 461 عقوبات) هو أشد خطورة، ويترتب على توفره إنزال العقاب الجنائي على الجاني. أما التدليس المدني فلا يترتب على اللجوء إليه غير جواز إبطال العقد، ذلك أنه إذا كانت الحيل التي

لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد، يجوز إبطال العقد للتدليس (م 1/125 من القانون المدني الليبي). ولا يتطلب القانون المدني في هذه الحيل أن تكون على درجة معينة من الجسامة كما هو الحال بالنسبة لأساليب الاحتيال الجنائي، وإنما يكفي القانون المدني بكون هذه الحيل لها أثرها «بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد» (م 1/125).

إن النصب الجنائي يختلف عن التدليس المدني في كونه يتطلب نوعاً من الإخراج المسرحي *Mise en Scene* لتصديق الأكاذيب التي قيلت.

ذلك أن المظاهر أو الوقائع الخارجية هي التي لا تجعل إرادة المجنى عليه حرة في إجراء تصرفاتها المالية. أما الكذب المجرد الذي لا يقترن بهذه المظاهر، فلا يجب العقاب عليه مهما بالغ فائله في ترديده وتأكيدده. فالدولة كما قال أحد الشراح الإيطاليين لا ينبغي أن تكون محامياً لكل ساذج بسيط.

وقد قبلت معظم التشريعات هذه الفكرة في التمييز بين النصب الجنائي والتدليس المدني، وذلك منذ صدور أول تشريع فرنسي ميز بين النصب الجنائي والتدليس المدني عام 1811 م حيث استعمل هذا التشريع لأول مرة في النص الخاص بالنصب (م 405) عبارة طرق احتيالية *Manoeuvres, Frauduleuses* بدلاً من لفظة تدليس *Dol* التي كانت مستعملة للدلالة عن وسائل النصب الجنائي (ودلك في تشريع عام 1791 م). غير أنه يلاحظ أن بعض هذه التشريعات لم تقبل الفكرة على إطلاقها، واعتبرت أنه يعد أكثر تحقيقاً للعدالة السمي إلى حماية جميع الأفراد من احتيال النصابيين، فالمواطن مهما بلغت ساطته يسعى أن تشملته الحماية القانونية، ومن بين هذه التشريعات التشريع الجنائي الليبي، الذي يكفي لقيام جريمة النصب مجرد اتخاذ الجاني اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للجاني ولا له حق التصرف فيه (م 461) وهذه الوسائل لا تخرج عن أن تكون كذبا مجرداً. ونفس الحكم تقابله في التشريع الجنائي المصري (م 336). كما أن القانون الجنائي الإيطالي يكفي لقيام هذه الجريمة مجرد استخدام أجنبي التزييف أو الحداغ *Artifizi O Raggin* المؤديان إلى إيقاع المجنى عليه في غلط. وهذه الحالات طبقاً لاتجاه القضاء الإيطالي يكفي لتحقيقها مجرد الكذب.

كما يلاحظ أن القضاء في ليبيا وفي مصر بدأ بتوسع في مفهوم الطرق الاحتمالية التي باستعمالها يتحقق النصب الجنائي، وادخل في مفهومها صوراً ما كانت لتدخل في تطبيقها لو طُبقت أحكام القانون تطبيقاً سليماً، ونقصد بذلك اعتبار الثقة التي يضعها الناس في بعض الأشخاص الذين يحملون صفة معينة من الطرق الاحتمالية، وذلك على النحو الذي سنعرفه عند دراسة الطرق الاحتمالية.

وإذا كان التدليس المدني أوسع معنى فهو يتوافر كلما لجأ أحد المتعاقدين أو نائب عنه إلى حيل أياً كان نوعها ولو كانت مجرد أكاذيب عارية من أي مدع يعززها، إذا كانت هذه الأكاذيب هي التي لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد. بل إنه يعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة، إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة (م 125² من القانون المدني الليبي). ورتب المشرع الليبي على توافر التدليس المدني جواز إبطال العقد، للعيب الذي لازم تكوين العقد، وأيضاً لحرمان المتعاقد المدلس من مزايا عقده⁽¹⁾. في حين جعل المشرع وقوع النصب الجنائي مبرراً باستعمال الجاني وسائل معينة حددها على سبيل الحصر، جمع فيها أشد درجات التدليس وصوره التي تنطلي على الناس، وهو إنما فعل ذلك بهدف حماية مصلحة عامة قوامها عدم المساس بحرية إرادة الآخرين في إجراء تصرفاتهم المالية، فضلاً عن حماية أموالهم. وهكذا فإن علة تجريم النصب لا يجب البحث عنها في مصلحة الأفراد الواقعيين في غلط بناء على استعمال وسائل النصب ضدهم، فذلكم يجعلون الحماية الكافية لديهم في النظام المدني للعقود - بجواز إبطال العقد - ولكن هذه العلة تكمن في المصلحة العامة في عدم المساس بحرية الإرادة التي بالمساس بها يمس مبدأ حسن النية الذي يجب أن يسود في إنشاء وتنظيم العلاقات القانونية ذات الطابع المالي⁽²⁾.
ونتناول فيما يلي أركان جريمة النصب، والعقوبة المنصوص عليها بالنسبة لهذه الجريمة:

(1) ثروت حبيب - المصادر الإرادية للالتزام في القانون المدني الليبي - منشورات جامعة فزان 1978 م

(2) نقض إبطالي 1971/11/19 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op cit, Art 640 Pag. 866.

الفصل الأول

أركان النصب

تقوم جريمة النصب على الأركان التالية:

- 1- الركن المادى.
- 2- موضوع النصب.
- 3- القصد الجنائى.

ونتناول كل ركن من هذه الأركان فى مبحث على حدة.

المبحث الأول

الركن المادى

يتكون هذا الركن فى جريمة النصب كما هو الحال فى بقية الجرائم من ثلاثة عناصر هى:

- أ - السلوك الإجرامى - أى استعمال الجانى إحدى وسائل النصب التى نص عليها القانون على سبيل الحصر.
 - ب - النتيجة الإجرامية - وهى حصول الجانى لنفسه أو للغير على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين.
 - ج - علاقة السببية - وهى العلاقة المادية التى تربط السلوك بالنتيجة.
- ونتناول فيما يلى بالمبحث فى كل عنصر من هذه العناصر على حدة.

المطلب الأول

السلوك الإجرامى

حدد القانون على سبيل الحصر الوسائل التى يجب أن تقع بها جريمة

النصب، أما إذا وقع الفعل بغير هذه الوسائل، فلا تقوم الجريمة. وهذه الوسائل هي:

- 1- استعمال طرق احتيالية.
- 2- التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للجاني ولا له حق التصرف فيه.
- 3- اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة.

وإذا كان تحديد هذه الوسائل قد ورد على سبيل الحصر، إلا أن توافر أي منها يكفي لحصول النصب، ولكن يجب على القاضي أن يبين في حكم الوسيلة التي استخدمها الجاني مع المجنى عليه والتي كان من شأنها إيقاعه في الغلط⁽¹⁾.

وتوضح كل وسيلة من هذه الوسائل على النحو التالي:

1- استعمال طرق احتيالية:

لم يحدد القانون المقصود بالطرق الاحتيالية التي باستعمالها تقوم جريمة النصب، لأن أي تحديد لهذه الطرق سوف يكون قاصراً عن الإحاطة بجميع أساليب الغش والخداع التي تصلح أساساً لقيام جريمة النصب. غير أن الفقه يتجه في تحديدها إلى أنها الوقائع الخارجية أي الأفعال المادية التي تدعم كذب الجاني وتوحي بصدق ادعائه وأقواله. أما الكذب المجرد لوحده دون استعمال هذه المظاهر - باستثناء ما ينص عليه القانون صراحة - فإنه لا يكفي لقيام جريمة النصب، مهما كانت وسيلته أي سواء كان شفوياً أو مكتوباً⁽²⁾، وكذلك مهما بالغ قائلها في صحتها وتأكيداتها. لأن القانون لا يعاقب على مجرد الكذب⁽³⁾. أما من غشته الأقوال الخادعة والأكاذيب المموهة فسلم أمواله طواعية فلا يلومن إلا نفسه⁽⁴⁾. وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأن الحصول على نقود بواسطة الوعد كذباً باستحضار أشياء مسروقة لمالكها بغير الاستعانة بأي نوع من طرق

(1) نقض مصري 1950/3/22 م مجموعة أحكام النقض ص 1 من 452 رقم 149.

(2) نقض مصري 1921/3/29 م المجموعة الرسمية ص 23 من 18.

(3) جارو 5 فقرة 2262. انظر أيضاً نقض مصري 1944/4/24 م مجموعة القواعد القانونية ح 6 رقم 339 ص 463.

(4) أحمد أمين ص 723.

الاحتيال، لحمل المجنى عليه على تصديق ذلك الوعد لا يكفي لتكوين جريمة النصب⁽¹⁾، كما حكم بأنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهم صادف المحي عليهم بالطريق العام وعرض عليهما شراء تذكرتين من تذاكر الملاهي، باعتار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنه سبق له استعمالهما، وكان كل ما وقع منه في سبل التأثير عليهما لشراء التذكرتين لا يعدو الكذب المحرد من أى مظهر خارجي يؤيده فلا عقاب⁽²⁾.

كما أنه لا يكفي لاعتبار المتهم مرتكباً لجريمة نصب باستعمال طرق احتيالية مجرد سكوته عمداً عن واقعة أو ملاسة إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملاسة وإنما يجب لقيام النصب الجنائي استعمال الجاني مظاهر خارجية لتأييد مزاعمه، أما إذا وقع المجنى عليه من تلقاء نفسه في غلط وسلم أمواله إلى شخص آخر اعتقاداً منه أنه هو الدائن في حين أنه غير ذلك فلا يعد نصباً.

غير أنه يلاحظ أن القضاء يهدف حماية المواطن من الانخداع بأمور لا حقيقة لها، واستفادة المتهم من ذلك، بدأ يتوسع في تفسيره للمقصود بالطرق الاحتيالية الواردة في النص (م 461 ع) ولم يجعل تحديدها قاصراً على الوقائع المادية التي يستعين بها الجاني لتأييد مزاعمه وتصديق ادعائاته⁽³⁾. ولكنه اعتر كافيًا لتوفر هذه الطرق مجرد استعانة الجاني بشخص ثالث يؤيد كذبه، أو استغلال الجاني للصفة التي يحملها في تصديق مزاعمه - وذلك على النحو الذي سنعرفه -.

كما يلاحظ أن القضاء - مؤيداً في ذلك من الفقه - بغية حماية المواطن مهما كانت درجة بساطته وسداجته، لم يعد يشترط أن تكون الطرق الاحتيالية التي لجأ إليها الجاني إلى استعمالها مع المجنى عليه على درجة معينة من الاتقان والدقة، طبقاً لمعيار مجرد قوامه أن يكون الإنسان حذراً في معاملاته الحد المألوف، وإنما أصبح يكتفى لقيام النصب مجرد تأثير الطرق الاحتيالية التي لجأ

(1) نفس مصرى 1914/6/6 م المجموعة الرسمية س 16 رقم 4

(2) نفس مصرى 1945/6/11 م مجموعة القواعد القانونية 63-6-736.

(3) رؤوف عبيد ص 453.

إليها الجاني في خداع المجنى عليه الذي وقع عليه الفعل، ولو كانت هذه الطرق لا تغلج مع غيره من الناس ممن يكونون على القدر المطلوب من البيئة والحدوث⁽¹⁾. إذ الناس السذج البسطاء هم أحق بحماية القانون من غيرهم الحفريين الحريصين في معاملاتهم. فضحايا المحتالين هم عادة من بسطاء الناس وأقلهم بصراً بالواقع. وتطلب درجة من الحرص يقصر عنهم حماية القانون⁽²⁾.

والأخذ بهذا المعيار الشخصي لخداع المجنى عليه، يتسق مع نصراً قانون العقوبات الليبي ولا يخالفها، ذلك أن هذا القانون يتضمن نصوص أخرى وردت في نفس الفصل الخاص بالاحتيال (الفصل الثاني من الباب السادس من الكتاب الثالث) تأخذ بمعيار شخصي قوامه انخداع المجنى عليه الذي وقع عليه الفعل. من ذلك ما تنص عليه المادة 364 ع من أنه «كل من انتهب فرصة احتياج شخص لم يبلغ الحادية والعشرين أو ضعفه أو هوى في نفسه أو عدم خبرته أو استغل ضعفه أو مرضاً في عقل شخص أو عيباً في نفسه وحمله على إجراء عمل قانوني من شأنه الإضرار بمصالحه أو مصالح الغير بغية الحصول على نفع لنفسه أو للغير يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين عشرين ومائة دينار». ونفس هذا المعيار الشخصي أخذ به المشرع في المادة 464 الواردة نفس الفصل المشار إليه أعلاه. كما أن المعيار الشخصي يبدو رجاحة إذا أخذنا في الاعتبار أن معيار الشخص المعتاد هو معيار تحكيمي لا يتمشى وأحكام القانون الجنائي الذي يجب أن تنسأ أحكامه على الواقع لا على الافتراض⁽³⁾.

إن الطرق الاحتيالية تعد من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادي لجريمة النصب، واستعمال الجاني لها يعد عملاً من الأعمال التنفيذية⁽⁴⁾. وتحقق هذه الطرق بأحد المظاهر التالية:

(1) انظر جارسون مادة 405 فقرة 44 وأحمد أمين ص 730 وأحمد فتحي سرور فقرة 505 ص 720-722 وعد الفتاح المصطفى ص 424 ومن أحكام القضاء نقض مصري 1965/3/29 م مجموعة أحكام النقض ص 16 رقم 66 ص 308 و 1961/1/13 م نفس المرجع ص 20 رقم 14 ص 69

(2) جارسون المادة 405 فقرة 44 جازو 6 فقرة 2556.

(3) في نفس هذا الرأي محمد مصطفى القنسى - جرائم الأموال ص 174.

١ - الاستعانة بوقائع مادية أو مظاهر خارجية.

ب - الاستعانة بشخص ثالث.

ج - استغلال الحائى لصفته التى تحمل على الثقة فيه.

أ - الاستعانة بوقائع مادية أو مظاهر خارجية. يقصد بذلك المظاهر المادية التى يستعين بها الجانى لتأييد كذبه. وهذه المظاهر هى التى يبدو أن قصد المشرع قد انصرف إليها بقوله: «باستعمال طرق احتيالية».

وإذا كانت المظاهر التى يتحقق بها النصب إذا تأيد الكذب بها لا يمكن عدها تحت حصر، غير أنها يجب أن تكون مستقلة عن مزاعم الجانى لا أن تكون مجرد ترديد لها بشكل أو بآخر. ولذا لا يعد ما يقوم به المحتال من حركات لأعضائه المختلفة التى قد تعينه على تمثيل دوره، مثل حركات اليد أو إيماء الرأس مظاهر خارجية مستقلة تضيف شيئاً جديداً لتصديق مزاعم المحتال، باعتبار أن هذه الحركات طبيعية شائعة تلازم المحادثة ولا تضيف شيئاً جديداً. وبالتالي فإذا طلب المدين ورقة المحالصة من الدائن يزعم أن مبلغ الدين فى جيبه وأنه أحضره لسداده، وأشار إلى جيبه الخالى للإيهام أن بداخله النقود، فإن هذه الإشارة منه لا تعد احتياليةً أما إذا وضع الجانى فى جيبه حافظة محشوة ورقاً أبيض لتأييد إشارته وتعزيز رغبته فى إدخال الغفلة على الدائن، فإن ذلك يتكون به الاحتيال^(١).

وفى كل مرة تكون فيها المظاهر الخارجية مستقلة عن مزاعم الجانى، ولكنها تؤيد هذه المزاعم، فإن ذلك يحقق ركن استعمال طرق احتيالية المكون لجريمة النصب. ومن أمثلة تلك الحالات التى تتوافر فيها هذه المظاهر، ما جرى به قضاء المحكمة العليا من أن استعمال وثائق مزورة للحصول على نفع غير مشروع يعتبر من الطرق الاحتيالية^(٢). وجريمة النصب باستعمال هذه الوثائق تتضمن فى ذات الوقت جريمة استعمال المحرور المزور طبقاً للمادة 347 من قانون العقوبات. وتعتبر جريمة النصب واستعمال المحرور المزور فى مثل هذه

(١) جارو ج 6 وإيضاً رؤوف عبيد ص 454 وأحمد فتحى سرور بد 503 ومحمود نجيب حسنى بد 269.

(٢) المحكمة العليا 1980/4/8 م مجلة المحكمة العليا ص 17 عدد 2 ص 153

الحالة من حالات التعدد الصوري، وهي الحالة التي يكون فيها الفعل لوحده عدة جرائم طبقاً للمادة 176 من قانون العقوبات¹. كما قضت بأنه متى كانت صورة الواقعة التي أوردها الحكم المطعون فيه واستند على حصونها ثمة سائفة تعبد أن المتهم قد بعمية غش وتدليس على المجنى عليه بأن تظهر له بوجود مسكن عنده سيؤجره له وأيد كذبه هذا بحضور سيدة يقوده شخص آخر ليوصلهم إلى ذلك المسكن حتى اضطر المجنى عليه وسلمه مبلغ ثلاثة وخمسين ديناراً وعدلت تخلص منه بترانه من السيارة وهروبه منه ومعه نسبه المذكور، أي أن كذبه انفضى هذا كله بمظاهر خارجية معدة في حيث الواقعة. وهي حضوره له بالسيارة ومعهما آخر لتظاهر بمشاهدة المكان حتى سترى بذلك على المبلغ بطريقة غير شرعية. وهو ما يورركن الاحتياط في واقعة التحل وبعد كافياً لتوفر عناصر هذه الجريمة وفق نص المادة 461 عقوبات. بالاستيلاء على أموال الغير بغير حق إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها يهين نفس وانخداعهم بها ليلتموا للجاني ما يريد الاستيلاء عليه. وإما بالتحال مع تورصة كاذبة تحمل الناس على تصديق ما يتظاهر به الجاني والصورة الأولى هي واقعة التحل². كما قضت محكمة النقض المصرية بأنه بعد طرق احتيالية يوهه لمتهم المجنى عليه وزوجته بقرته على الاتصال بالجن ويمكن لثقة الزوجة من لعمه ويحدث أصوات مختلفة بسميه بأسماء لجن في غرفة مظنة بضيق فيه لبحور وبنزاع تعويد³. وقضت بأنه إذ كانت الواقعة هي أن لمتهم كان يسير مستوصداً لعلاج وأنه كان يظهر أمامه الممرضى الذين يؤمنون المستوصد بمظهر طيب، يرتدي معطف أبيض كما يرتدي الأطباء ويوقع فكشف عن الممرضى بساعة يحملها معه لأيههم بأنه يفحصهم ويستعين بمرآة لتفحصهم وتقدمهم إليه على أنه هو المذكور، كل ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتيلية. إذ هو من شأنه أن يوهه الممرضى فيدفعون إليه أتعاباً ما كانوا يدفعونه لاعتقادهم بأنه حقيقة طيب⁴.

- 1- محكمة تعبد 11 25 1980. مجلة المحكمة تعبد 17 عدد 3 من 232
- 2- محكمة تعبد 11 6 1979. مجلة المحكمة تعبد 16 عدد 4 من 118
- 3- نفس مصري 11 1 1952. مجموعة أحكام النقض من 4 رقم 69 من 174
- 4- نفس مصري 11 6 1943. مجموعة الفتاوى القانونية ج 4 رقم 43 من 69. و 11 1 1976. مجموعة أحكام النقض من 11 رقم 22 من 86.

أما إذا لم تتأيد أكاذيب المتهم بوقائع مادية أو مظاهر خارجية فإنها لا تعد نصيباً، لتخلف هذا العنصر. ومن أمثلته الوقائع التي لم يعتبرها القضاء نصيباً، استيلاء المتهم على مبلغ أوهم المجنى عليه كذباً أنه سيدفعه رشوة إلى موظف عمومي لتأدية عمل ما⁽¹⁾.

وكذلك أن يوهم المتهمان المجنى عليها باحتمال مهاجمة اللصوص إياها وسلب أموالها، حتى لو استعانا في ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقة التي وقعت في تلك الجهة⁽²⁾. وكذلك أن ينوي المتهم الزواج من ابنة المجنى عليه ويوهم والد الزوجة بأنه في حاجة إلى مبلغ مائة جنيه لإعداد منزل الزوجية ولما يتولى عليه يطلق زوجته بعد الزواج⁽³⁾.

ب - الاستعانة بشخص ثالث: تتوافر الطرق الاحتمالية إذا استعان الجاني بشخص ثالث يؤيد مزاعمه الكاذبة، لأن تدخل هذا الشخص يجعل المزاعم أقرب إلى التصديق. غير أنه يشترط لوقوع النصب بهذه الطريقة أن يكون تدخل هذا الشخص لتأييد مزاعم الجاني الكاذبة، يسمى من الجاني وتديره. أما إذا تدخل الشخص من تلقاء نفسه، دون سعي من الجاني وأيده فيما يزعم بدافع الفضول أو بمحض الصدقة، فإن ذلك لا يكفي لتوفر وسيلة الاحتيال باستعمال طرق احتمالية.

كما ينبغي أن يكون ما يصدر عن الشخص الثالث يؤكد ثقته الشخصية في صدق ما يزعمه الجاني لا أن يكون مجرد وكيل أو نائب عن المختال يردد أقواله على لسانه دون أن يعززها بأقوال جديدة من عنده أو بأفعال أخرى⁽⁴⁾. أي أنه لا يعدو حينئذ أن يكون مجرد آلة أو وسيط في نقل أكاذيب المتهم إلى المجنى عليه⁽⁵⁾. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه يشترط أن يكون تأييد الشخص الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييداً صادراً عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل - ولذلك يجب أن يعنى الحكم في بيان واقعة النصب بذكر ما صدر عن

(1) نقض مصري 1931/3/12 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 200 ص 259

(2) نقض مصري 1946/6/17 م مجموعة القواعد القانونية ج 7 رقم 194 ص 179

(3) نقض مصري 1937/12/13 م ملحق القانون والاقتصاد ص 38 عدد 5 رقم 24 ص 48

(4) نقض مصري 1938/3/21 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم 138 ص 171

(5) جارو ج 6 فقرة 2552 وحارسون فقرة 410

كل المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المجنى عليه مما حملة على التسليم في ماله حتى لا يفوت على محكمة النقض حقها في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الأمر الذي يتعين معه نقضه⁽¹⁾.

وإذا تدخل الشخص الثالث بسعى من الجاني وتدبيره، فإنه لا يلزم أن يكون تدخل هذا الشخص بالأقوال التي تؤيد أقوال ومزاعم الجاني الكاذبة، بل إن أي تدخل منه يكفي ولو كان كتابة، كما لو بعث بخطاب أو ورع إعلاناً يعزز أقوال المتهم⁽²⁾.

كما أنه يستوى أن يكون الشخص الثالث متواطئاً مع المحتال أي أنه يعلم بحقيقة الأمر أو أن يكون هو الآخر مخدوعاً لا يعلم عن الحقيقة شيئاً مثال ذلك أن يستشهد به المحتال على صحة واقعة صحيحة استغلها في الإيهام بأخرى كاذبة، فأيد المتدخل عن حسن نية غير عالم بالهدف الذي يرمى إليه المحتال⁽³⁾. ومن أحكام القضاء التي حكم فيها بقيام النصب لاستعانة الجاني بشخص ثالث، وبأن استعانة شخص بآخر أو باخرين على تأييد أقواله وادعاءاته المكنوية للاستيلاء على مال الغير، يرفع كذبه إلى مصاف الطرق الاحتيالية الواجب تحققها في النصب، فإذا أيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على رد الأشياء المسروقة وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها فإن هذا التوكيد وذلك البيان يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق الشخصين فيما يزعمانه من الادعاءات وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها الجريمة⁽⁴⁾. كما حكم بأن الزوجة تعترف فاعلة أصلية في جريمة النصب مثل زوجها تماماً إذا قامت بتأييد مزاعم زوجها المحتال لإدخال الغفلة على المجنى عليه وإيهامه بأن في قدرة زوجها معالجته بواسطة الجان مما دفعه إلى أن يدفع المبلغ المطلوب لزوجها⁽⁵⁾.

(1) نقض مصري 1938/3/14 م مجموعة القواعد القانونية ج 4 رقم 76 ص 69.

(2) جارسون حرة 31 وجارو 6 نبذة 2553.

(3) جارسون حرة 405 فقرة 20.

(4) نقض مصري 1938/3/14 م مجموعة القواعد القانونية ج 4 رقم 76 ص 69.

(5) نقض مصري 1962/5/7 م أحكام الفرض ج 13 رقم 112 ص 443.

وإذا كان تدخل الشخص الثالث يسمى من الجاني وتديره فإن الطرق الاحتمالية تتوافر سواء كان كلاهما فاعلاً في الجريمة أو أن أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أن أحدهما فاعلاً والآخر حسن النية أى أيد مزاعم الفاعل بحسن نية لاعتقاده الصادق فيما يدعيه⁽¹⁾.

ويعد في حكم الاستعانة بشخص ثالث تأييد الجاني مزاعمه بمظاهر توحى بتدخل شخص ثالث لتصديق أكاذبه، سواء أكان هذا الغير المستند إليه موجوداً حقيقة أم أن وجوده مصطنعاً. وفي ذلك تقول المحكمة العليا الليبية بأنه «إذا كانت جريمة النصب طبقاً لنص المادة 461 من قانون العقوبات لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه، لأن القانون يوجب دائماً أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته، إلا أنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتمالية المعاقب عليها إستعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير ويغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا⁽²⁾». كما حكم في مصر بأنه «إذا كانت الواقعة هي أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن في سلطته أن يعينه في أحد البنوك وأيد دعواه بأوراق تشهد باطلاً بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه، فأنخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تأميناً، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب⁽³⁾».

أما استناد المحتال إلى محرر صادر منه هو إلى الشخص ثالث فلا يعد كافياً، لأنه لا يكون له من قيمة في الإقناع أكثر مما لأكاذيبه الشفوية⁽⁴⁾.

جـ- استغلال الجاني الصفة التي توحى بالثقة فيه: يكفي للقول بأن الجاني قد ارتكب جريمة النصب باستعمال طرق احتمالية، استغلاله لصفة

(1) نقض مصرى 1938/3/14 م مجموعة القواعد القانونية جـ 4 رقم 76 ص 69.

(2) المحكمة العليا 1967/2/18 م مجلة المحكمة العليا م 3 عدد 4 ص 19.

(3) نقض 1939/12/4 م مجموعة القواعد القانونية جـ 5 رقم 23 ص 29.

(4) جارسون مقرة 26 - 29.

حقيقية تبعث على الثقة فيه، ذلك أن هذه الصفة التى استغلها الجاني من تصديق مزاعمه لدى المجنى عليه تمثل المطهر الخارجى الذى من شأنه أن يؤيد مزاعم الجاني، ولا يجعلها تقف عند حد الكذب المجرد وإذا كانت الصفة التى استغلها الجاني هى صفة صحيحة فيه، فإنه يستوى أن تكون هذه الصفة رسمية مستفادة من الوظيفة التى يشغلها أو أنها اجتماعية تستند إلى روابط اجتماعية بين الفاعل والمجنى عليه. أما إذا كانت الصفة كاذبة أو غير صحيحة فإن ذلك من شأنه أن يحقق وسيلة النصب الأخرى التى نصت عليها المادة 461 عقوبات صراحة والتى سوف نتعرض لها فيما بعد، باعتبارها وسيلة مستقلة من وسائل النصب.

غير أنه لا يكفى لتوفر الطرق الاحتمالية مجرد حمل المتهم لصفة معينة، وإنما يجب أن يثبت استغلاله لهذه الصفة أو إساءة استخدامها، لأن ذلك يجعل مزاعمه تتعدى دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ينخدع بها المجنى عليه، وتتوافر بها الطرق الاحتمالية. وتطبيقاً لذلك حكم بأن استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال للغير لا يصح عده نصباً إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية التى ينخدع بها المجنى عليه. وإذا ما كان الحكم قد حرى على قاعدة عامة هى أن مجرد استخدام صفة الطاعن - كموظف - وظرف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصباً وإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تحقق مقصده فى التأثير على المجنى عليهما - حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية دون أن يفصح الحكم عن سنده فى ذلك فإنه يكون محطناً واجباً نقضه⁽¹⁾. ومن الحالات التى حكم فيها القضاء بقيام النصب لإساءة استخدام الصفة أو استغلالها أن يستولى رجل دين على مبلغ من المال من سيدة بعد إيهامها بأن فى مقدوره أن يصلحها مع زوجها بطريق السحر، وكانت صفة المتهم الدينية هى التى حملتها على تصديقه⁽²⁾ وكذلك أن يستولى ممرض مستشفى على مبلغ من شقيقة أحد المرضى على

(1) نقض مصرى 1965/11-2 م مجموعة المادى القانونية جـ 4 رقم 4677 من 222-2221

(2) نقض مصرى 1925 12-7 م لمحاماة س 6 رقم 77 من 108

زعم أنه ثمن دواء اشتراه لشقيقها المريض، وكانت صفته بأنه تمورحي في المعزل الطبي هي التي حملتها على نصديقه⁽¹⁾. وكذلك أن يرهس المتهم مصاعاً زائفاً لدى المجنى عليه بعد إيهامه أنه مصاع حقيقي، فقد اعتبرت المحكمة هذه الواقعة نصباً، عندما لاحظت أن المتهم من أقارب زوجة المحي عليه، وسبق أن ارتهن عنده مصاعاً آخر واسترده بعد دفع الثمن، فالقراءة هي الصفة الخاصة التي حملت المجنى عليه على الثقة في الجاني وجعلت النصب متوافراً في حقه⁽²⁾.

ولكن هل يعد من الطرق الاحتمالية استصدار الأحكام بطريق الاحتمال على القاضي: لم يشهد موضوع النصب خلافاً حوله مثل ما شهد، حول ما إذا كان خداع القاضي من قبل المدعى وجعله يصدر حكماً لصالحه، يلزم بمقتضاه المدعى عليه بتمكين المدعى من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير تقوم به جريمة النصب؟.

يذهب رأى في الفقه إلى أن جريمة النصب لا تقوم في هذه الحالة لأن القاضي مكلف بحكم عمله بالبحث عن الحقيقة فيما بين المتقاضين ودحض حجج أحد الأطراف، والمفروض في كل دعوى أمام القضاء أن أحد الطرفين كاذب، ولذا فإذا قلنا بقيام النصب في كل مرة يؤيد فيها أحد الأطراف دعواه بطرق احتمالية، لحكمنا على نصف المتقاضين بالنصب⁽³⁾. وتؤيد بعض أحكام القضاء الإيطالي وجهة النظر هذه حيث قضت بعدم قيام جريمة النصب عن طريق إصدار حكم قضائي يتم بواسطته الحصول على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين عن طريق خداع القاضي باستعمال التزييف أو الخداع، وذلك لتخلف عنصر أساسي في هذه الجريمة وهو أن الشخص المخدوع لا يستطيع إجراء تصرفات مالية، وقد استبعدت المحكمة في هذا الفرض قيام الشروع في النصب ضد شخص قدم صورة من فاتورة مدفوعة وحصل على حكم تنفيذي⁽⁴⁾.

(1) نقض مصري 1945/10/15 م مجموعة القواعد القانونية جـ 6 رقم 615 ص 765

(2) دمياط الجزئية - بمصر - 1916/1/20 م الشرائع س 4 ص 314.

(3) توفيق محمد الشاذي - جرائم الأموال 1951 م ص 139. والفلى ص 194 وحسن صادق

المرصاوي ص 150 فقرة 373.

(4) نقض إيطالي 1976/5/31 م و 1976/6/16 م مشار إليهما في

I codici penali annotati, op. cit, Art. 640. Pag. 862.

وحكم أيضاً بأن إيقاع القاصي في غلط لا يعاقب عليه إلا في الحالات المصوص عليها قانوناً كحالة اليمين الزور⁽¹⁾.

غير أن الرأي الذي نرجحه، هو إمكانية قيام جريمة النصب باستخدام هذه الوسيلة، ذلك أنه مما لا شك فيه أنه في جريمة النصب يمكن أن لا يكون هناك تطابق بين شخص المجنى عليه وشخص المضرور، والقانون لا يشترط أن يكون الشخص الذي وقع في غلط هو الشخص المضرور وإنما، يمكن أن يكون الشخص المخدوع شخصاً آخر غير ما دام هذا الشخص مخولاً بإجراء تصرفات مالية لازمة لقيام هذه الجريمة، والقاضي له هذه السلطة⁽²⁾. ويلاحظ في هذا الصدد أن بعض أحكام القضاء الإيطالي قد قضت بقيام جريمة النصب بخداع القاضي باستعمال إجراءات قضائية⁽³⁾. كما يلاحظ أن بعض الأحكام الفرنسية قضت بذلك أيضاً⁽⁴⁾.

2 - التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للجاني ولا له حق التصرف فيه: مصدر هذا النص المادة 336 من قانون العقوبات المصري، ولا مقابل لهذا النص في قانون العقوبات الإيطالي والفرنسي. وقد أضيف هذا النص إلى قانون العقوبات المصري عند تعديله عام 1904 م، لملاحقة المحتالين الذين يسلبون مال الغير بالتصرف في عقار أو منقول لا يملكونه وليس لهم حق التصرف فيه، أما لأن هذه الأشياء لم تكن مملوكة لهم أصلاً أو أنه سبق لهم التصرف فيها لآخرين، وإذا أراد المتعاقد له أن يرجع عليهم بما دفع، فإنه لا يجد عندهم ما يمكن الرجوع عليه ويضيع عليه حقه. ومجرد توفر هذه الوسيلة يجعل ركن الاحتيال متوافراً دون حاجة لاستعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة. وقيام النصب بهذه الوسيلة يفترض أن من حصل له التصرف قد خدع في

(1) نقض إيطالي 1970/1/26 م نفس المرحع السابق ص 861.

(2) F. Antolisei, P.S.I. op. cit, Pag. 268.

(3) نفس إيطالي 1966/6/2 م مشار إليه في

I codici penali annotati, op. cit, Art. 640, Pag. 861.

(4) انظر الأحكام القضائية المشار إليها في كتاب إدوار عالي الدهبي ص 432 - 435

الواقع باعتقاده بملكية الجاني لما تصرف فيه أو أنه على الأقل له حق التصرف فيما تصرف فيه أما إذا كان من حصل له التصرف يعلم أن من يعاقد معه ليس مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه فإن الاحتيال الذي هو أساس النصب لا يكون متوافرا. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه، فإن الحكم إذا أداؤه في جريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملك المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق لنصب قائم لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية. فهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها⁽¹⁾.

ويلزم لقيام هذه الوسيلة من وسائل النصب ضرورة اجتماع عنصرين معاً هما:

- أ - التصرف في مال ثابت أو منقول.
 - ب - أن يكون هذا المال ليس ملكاً للجاني ولا له حق التصرف فيه.
- وتنحدر عن كل عنصر من هذين العنصرين فيما يلي:

أ - التصرف في مال ثابت أو منقول: التصرف طبقاً لقواعد القانون المدني - التي ينبغي الرجوع إليها في تحديده - هو الالتزام بنقل ملكية الشيء - عفاً كان أو منقولاً - كالبيع والهبة بعوض والمقايضة بالنسبة للمنقول، وكذلك إنشاء حق عيني أصلي على الشيء، وذلك كأن يرتب عليه حق انتفاع أو ارتفاق، وكذلك إنشاء حقوق عينية تبعية عليه كالرهن والتأمين الحيازي. أما مجرد ترتيب حقوق شخصية على الشيء كتأجير أو إعارته فلا يعد تصرفاً فيه إلا أن ترتيب حقوق شخصية على الشيء يمكن أن يعد نصباً إذا اقترن باستعمال أية وسيلة أخرى من وسائل النصب التي تؤيده من استعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة.

وبما أن التصرف في هذه الحالة يدخل في تكوين الركن المادي لجريمة النصب، فإنه يعتبر من الوقائع المادية التي يحوز إثباتها بكافة طرق لإثبات

(1) نقض مصري 1944/12/11 م مجموعة القواعد القانونية ج 6 رقم 420 ص 560

المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، دون التقيد بطرق ووسائل الإثبات المنصوص عليها في القانون المدني لإثبات هذه التصرفات. ومن المقرر أنه يحق للمحكمة في المسائل الجنائية أن تقيم قضاها على أى دليل تراه صحيحاً وصالحاً لأن يؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها قضاؤها⁽¹⁾، دون أن تكون ملزمة بالتقيد بدليل معين كما هو الحال طبقاً لقواعد القانون المدني، ولذا فإن محرد التصرف في العقار بقصد الحصول على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين تتحقق به جريمة النصب دون حاجة إلى أى إجراء آخر لإثبات التصرف، كتحرير عقد أو تسجيله أو حيازته، وإنما تقع جريمة النصب كاملة ولو لم يتم تسجيل العقار أو تسليمه إلى المشتري إذا حصل الجاني على النفع غير المشروع إضراراً بآخرين. أما إذا حصل التصرف غير أن الجاني لم يحصل لنفسه أو لغيره على النفع غير المشروع، وإنما أوقف الفعل أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الجاني فيها، فإن الفعل يمكن عده شروعاً إذا توافرت باقي الشروط اللازمة لقيام حالة الشروع.

ب- أن يكون المال ليس ملكاً للجاني ولا له حق التصرف فيه: وتحقق هذا الشرط يقتضى الجمع بين أمرين معاً هما أن لا يكون الجاني مالئاً للمال وأن لا يكون له حق التصرف فيه. وتطلب اجتماع هذين العنصرين معاً لقيام جريمة النصب يستبعد أن يعد نصيباً تصرف الشخص في الحالات التالية.

1- أن يكون المتصرف مالئاً للمال وله حق التصرف فيه: وتصرف الشخص في هذه الحالة لا يعد نصيباً لأنه تصرف فيما يملك وفيما له حق التصرف فيه، ولو كان المتهم قد ثبت النية على عدم إتمام الصفقة، ما دامت نيته هذه لم تعد شخصه ولم يكن لها أى مظهر خارجي يدل عليها وقت التعاقد⁽²⁾. وهذه الحالة لا نحتاج إلى بيان، لأنها تتفق والقواعد العامة للقانون المدني.

2- أن يكون المتصرف مالئاً للمال ولكن ليس له حق التصرف فيه. وفي هذه الحالة أيضاً لا يعد تصرف الشخص نصيباً، لأنه تصرف فيما يملك وإن

(1) المحكمة العليا، 19 1982، مجلة المحكمة العليا، 19 عند 1 ص 363

(2) نفس مصرى 5/26 1941، مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 268 ص 252

كان ليس له حق التصرف في ملكه، لأن النصب لا يفهم إلا باحتماع عصريه معاً في تصرف الجاني وهما كون المتصرف غير مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه. وإن كان ذلك لا يمنع من معاقبة المالك المتصرف فيما ليس له حق التصرف فيه من ملكه بموجب النص الخاص بجريمة النصب إذا توافرت وسيلة أخرى من وسائل النصب، كما يمكن عقاب المالك أيضاً في هذه الحالة بموجب النصوص القانونية الأخرى المنصوص عليها في قانون العقوبات.

وتشير كمثال للحالة التي يكون فيها المتصرف مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه، تصرف المالك في منقوله المحجوز عليه، رغم أنه ليس له حق التصرف فيه، إذ الحجز في هذه الحالة يسلب المالك سلطة التصرف فيما يملك من يوم توقيع الحجز، وبعد تصرفه باطلاً بعد ذلك اليوم، ولو كان هو الحارس عليه. ولكن هذا التصرف لا يعد نصاً لأن المتصرف لا يزال مالكا للمقول رغم حجزه. وإنما يمكن معاقبة الجاني في هذه الحالة بموجب المادة 241 من قانون العقوبات، التي تعاقب على إخفاء المحجوز أو إتلافه أو تبيده. وكذلك هو الحكم فيما يتعلق بالحجز على المقارات - رغم قلة أهمية هذا الموضوع من الناحية العملية - ذلك أن المادة 531 من قانون المرافعات الليبي المدنية والتجارية تقرر صراحة عدم نفاذ التصرفات الحاصلة بعد تسجيل تنبيه نزاع الملكية، غير أن تسجيل التنبيه وإن كان يحول دون نفاذ تصرفات المدين إلا أنه لا يزيل عنه صفة المالك قبل الحكم بفسخ المزاد (م 583 من قانون المرافعات الليبي) ولذا فإن تصرف المالك لا يعتبر نصاً في الفترة السابقة على الحكم بفسخ المزاد، وإن كان يمكن معاقبة المالك في هذه الحالة بموجب نصوص قانونية أخرى (من ذلك نص المادة 540 من قانون المرافعات المدنية)

3 - أن يكون المتصرف ليس مالكا للمال وله حق التصرف فيه: وفي هذه الحالة لا يعد تصرف الشخص نصاً، لأنه تصرف فيما له حق التصرف فيه، نيابة عن ماله. يستوى أن يكون المتصرف وكيلاً عن المالك بموجب القانون كما لو كان ولياً أو قيمياً أو وصياً أو أنه وكيل بموجب الاتفاق كالوكيل الاتفاقي. وقيم النص يقتضي أن لا يكون المتصرف مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه، أما في هذه الحالة فإن المتصرف له حق التصرف في المال الأمر الذي لا يمكن معه قيام جريمة النصب.

وإذا كانت الصور الثلاث المشار إليها أعلاه للتصرف لا تقوم به جريمة النصب، فإنه لا يبقى لدينا إلا صورة واحدة للتصرف هي التي يكون تصرف الشخص فيها نصباً وهي:

4 - كون المتصرف ليس مالكا للمال وليس له حق التصرف فيه وقت إجراء التصرف: سواء كان المال المتصرف فيه منقولاً أم عقاراً، غير أنه يتعين مراعاة القواعد الخاصة بنقل الملكية سواء بالنسبة للعقار أو المنقول المقررة في القوانين الخاصة بكل منهما، ذلك أنه يجب على المحاكم الجنائية أن تتع في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل. (م 198 من قانون الإجراءات الجنائية).

وبشأن المنقولات، فإنه يتعين مراعاة قواعد القانون المدني، وطبقاً لهذه القواعد، فإن ملكية المنقول المعين بنوعه (المثليات) لا تنتقل إلا بالإفراز أو التعيين (م 1/208 مدني) مثال ذلك الغلال والأقمشة والثمار، ولذا فإذا باع صاحب المنقول منقلبه إلى الغير في هذه الحالة ثم عاد وباعه ثانية إلى مشتر آخر فلا يتحقق النصب، قبل إفرازه أو تعيينه، لأن الملكية في هذا النوع من المنقولات لا تنتقل إلا بالإفراز لا بمجرد التعاقد، فالشخص في المرة الثانية قد باع ما يملك سواء وجدت عنده كمية مماثلة لما باع أو لم توجد. وفي مثل هذه الحالة ليس أمام الدائن إلا أن يحصل على شيء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضي أو دون استئذانه في حالة الاستعجال، كما يجوز له أن يطالب بقيمة الشيء من غير إخلال في الحالتين بحقه في التعويض. (م 2/208 مدني) ولكن تصرف البائع في هذه الحالة لا يرتب مسألة جنائية.

أما إذا كان المنقول معيناً بذاته يملكه الملتزم (من القيميات) فإن ملكيته تنتقل بمجرد التعاقد أو الالتزام (م 207 من القانون المدني) ولذا فإذا باع المالك منقولاً معيناً بذاته ككراسة أو كتاب معين ثم عاد وباعه ثانية إلى مشتر آخر حسن النية لا يعلم بالبيع السابق ولم يكن للبائع حق التصرف فيه فإنه بتصرفه يرتكب جريمة نصب⁽¹⁾.

(1) انظر فيما يتعلق باعتبار البيع الجديد نصباً نقص مصري 1926/6/1 م المجموعة الرسمية ص 18

على أنه ينبغي ملاحظة أن التصرف في منقول ليس ملكاً للجاني وليس له حق التصرف فيه كثيراً ما يقترن بحرمة أخرى، مع ملاحظة أن قانون العقوبات الليبي يجعل عقوبة السرقة البسيطة أخف من عقوبة النصب وعقوبة جريمة خيانة الأمانة أشد من عقوبتي السرقة والنصب. إن تصرف الحائز في المنقول الموحود في حيازته على سبيل الأمانة، تنشأ عن فعله في هذه الحالة جريمة، الأولى هي جريمة خيانة الأمانة بإضرار بمالك المنقول، والثانية هي جريمة النصب بإضرار بالتصرف إليه حسن النية الذي لا يعلم أن المنقول ليس ملكاً للحائز الذي باعه إليه، ومن ذلك ما حكم به في مصر، من أنه إذا باع أمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيها أرزاً مودعاً بالشونة لحساب وزارة الزراعة فإنهما يكونان مرتكبين جريمة النصب بالتصرف في مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه، فضلاً عن جريمة خيانة الأمانة⁽¹⁾. وقد يكون الفعل جريمة سرقة فضلاً عن جريمة النصب، كمن يوجد المنقول في حيازته على سبيل اليد العرضة تحت رقابة وإشراف صاحبه، غير أنه يستولي على حيازته بغير رضا صاحبه ثم يتصرف فيه ببيعه إلى شخص آخر حسن النية، فالجاني في هذه الحالة يعد مرتكباً لجريمة السرقة بإضرار بالحائز السابق للمنقول، وجريمة النصب بإضرار بالمشتري حسن النية الذي لا يعلم عن حقيقة الواقعة شيئاً وإذا ارتكبت هذه الأفعال لغرض واحد، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التخرئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم مع زيادتها إلى حد الثلث. (م 2/76 ع) أما إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها. (م 1/76 ع).

أما فيما يتعلق بالعقارات فإنه يتعين مراعاة القواعد الخاصة بالتسجيل، وفي ذلك تقول المادة 1/938 من القانون المدني الليبي بأنه «في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري». وبموجب المادة 14 من القانون رقم 48 لسنة 1913 م المتعلق بالشهر العقاري فإن «كل الأسباب المنشئة والناقلة للحقوق العينية يجب مستقبلاً قيدها

(1) نقض مصري 1945/2/16 م مجموعة القواعد القانونية ج 6 رقم 506 ص 650

فى السجلات العقارية وفى السند ولا تعتبر سارية المفعول حتى بين الاطراف
إلا بعد تسجيلها. ومؤدى ذلك أن التسجيل شرط لازم لنقل الملكية أو الحقوق
العينية فى العقار من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم 48 لسنة 1913 م، فلا
يكون مجرد التعاقد على بيع العقار ناقلاً للملكية، وإنما تبقى الملكية على ذمة
السائح ولا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو الحكم الصادر بصفحة
التعاقد⁽¹⁾. ولذا فإن مالك العقار لا يعد قد تصرف فيما لا يملك إلا بعد تسجيل
التصرف الأول فى سجلات الشهر العقارى، وبالتالي فإذا باع المالك عقاره بيعاً
ثانياً فى الفترة التى تسبق تسجيل التصرف، فإن تصرفه لا يعد نصيباً لأنه تصرف
فما يملك. وتطبيقاً لذلك حكم فى مصر بأنه «إذا كانت الواقعة الثانية هى أن
المتهم - مستعيناً ببعض السماسرة - أوهم المجنى عليهم برغبته فى أن يبيع لهم
المزول المملوك له ولوالدته وأخوته، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية
والتوكيل الصادر إليه من شركائه، وكان فى كل مرة يحصل على مبلغ مقدم على
سبيل العربون ويحرر بالبيع عقداً ابتدائياً ثم يمتنع عن تحرير عقد نهائى قابل
للتسجيل، فإن استعانت به سمسار لإيجاد مشتر للمزول وتقديمه مستندات الملكية
وعقود الإيجاد وسند الوكالة عن والدته وأخوته وإحضار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة
على البيع، كل هذا لا يكون طرقاً احتيالية بالمعنى القانونى، فإن الوقائع
المتعلقة به صحيحة وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمجنى عليهم السابقين لا
تعتبر مشروعات كاذبة بالسبة لللاحقين، لأن المتهم كان يملك وقت التعاقد حق
التصرف بسبب عدم انتقال الملكية إلى أحد من المشتريين لعدم تسجيل العقود،
ثم إن المتهم إذا كان قد بيت النية على عدم إتمام أية صفقة فإن نيته هذه لم
تتعد شخصه، ولم يكن لها أى مظهر خارجى يدل عليها وقت التعاقد فلم يكن
لها من تأثير فى حمل المجنى عليهم على دفع المبالغ التى استولى منهم عليها⁽²⁾.

(1) المحكمة العليا النية 1981/5/10 م مجلة المحكمة العليا 18 عدد 2 ص 42. ويلاحظ فى
هذا الصدد أن المادة الأولى من القانون رقم 7 لسنة 1986 م بشأن إلغاء ملكية الأرض تنص على
أن «الأرض فى الجماهير العربية اللبية الشعبية الاشتراكية ليست ملكاً لأحد، فلا يجوز أن تكون
محتلاً لتصرفات السابقة للملكية»، غير أن ذلك لا يحل ما ينص عليه القانون رقم 6 لسنة
1986 م بتعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 1978 م. بأنه «وتعتبر ملكية المكن مقدسة لا
يجوز المساس بها إلا لمصلحة العامة» (م 21).

(2) نفس مصرى 1941-5/26 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 268 ص 252.

أما البيع بعد تسجيل العقد السابق أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى بصحة العقد ونفاذه، إذا قضى فيها بالصحة والنفذ فيكون بيعاً باطلاً لصدوره من غير مالك، وفي هذه الحالة فقط يعتبر البائع نصاباً لأنه باع ما لا يملك وما ليس له حق التصرف فيه. ولذا فإن جريمة النصب بالتصرف في مال ثابت - عقار - لا يملكه الجاني وليس له حق التصرف فيه لا تقوم إلا إذا تصرف مالك العقار في عقاره إلى آخر بالبيع أو بالهبة أو بغيره وسجل عقد التصرف ثم باعه بعد ذلك إلى مشتر آخر أو تصرف فيه بأحد التصرفات التي من شأنها أن ترتب عليه أحد الحقوق العينية الأصلية أو التبعية. ويشترط أن يكون المتصرف إليه الجديد جاهلاً بالتصرف السابق، أما إذا كان يعلم به فلا عقاب لانتهاء الخداع الذي هو أساس جريمة النصب⁽¹⁾.

3- اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة:

الوسيلة الثالثة التي تقوم بها جريمة النصب هي اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، وبالرغم من أن ذلك لا يتعدى الكذب المجرد إلا أن المشرع قد اكتفى به لقيام جريمة النصب، واعتبر هذا الادعاء وسيلة مستقلة من وسائل النصب، لا ينبغي أن تقتصر باستعمال طرق احتيالية⁽²⁾. غير أنه ينبغي لقيام النصب بهذه الوسيلة أن يكون من شأن الادعاء بالاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة انخداع المجنى عليه، وتمكينه الجاني من الحصول على نفع غير مشروع، أما الادعاء الكاذب الذي ليس من شأنه، ترتيب هذا الأثر فلا يجب أن يعتد به في مجال النصب. وتقدير ذلك مسألة موضوعية يختص بتقديرها قاضي الموضوع.

(1) انظر نقض مصري 193/2/5 م نفس المرجع السابق جـ 3 رقم 174 ص 225 وأيضاً 1944/12/11 م، جـ 6 رقم 420 ص 225.

(2) قضت محكمة النقض المصرية بأنه «وإن كان القانون لا يقتضي أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرق احتيالية بالمعنى الذي جاء به نص مادة النصب، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المنهم، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضي الموضوع». 1948/2/9 م مجموعة القواعد لقانونية جـ 7 رقم 531 ص 490 ولكننا نرى أن هذا القضاء يتطلب ما لم يتطلبه القانون، والصحيح هو أن مجرد الادعاء إذا انخدع به المجنى عليه فإنه يكفي لقيام النصب دون اشتراط أن توافقه أي اعتبارات أو ظروف أخرى

ويكفي لقيام النصب في هذه الحالة إما انتحال اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ولا يشترط اجتماعهما معاً.

ويرجع اعتبار المشروع لاتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة وسيلة مستقلة من وسائل النصب إلى سهولة انخداع الغير بهذا الاسم أو تلك الصفة. نظراً لأن عادات الناس وإذا بهم لم تجر على أن يطلب من الشخص في كل مرة يتعامل فيها مع غيره أن يثبت حقيقة اسمه أو شخصيته باستثناء بعض الأحوال الخاصة⁽¹⁾. وفي هذه الحالات الأخيرة فإنه رغم الادعاء الكاذب فإن جريمة النصب لا تقوم. ومن ذلك ادعاء الملكية أو ادعاء الأهلية، وتقدير ذلك في النهاية هو من اختصاص محكمة الموضوع.

وملاحظ أنه بالطر لما يترتب على اتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة من آثار تخل بالثقة العامة ومساس بحسن النية الذي يجب أن يسود في المعاملات بين الأفراد، فإننا نجد أن هذا الفعل قد يكون محلاً لجرائم أخرى (من ذلك ما نصت عليه المواد 354 - 357 من قانون العقوبات)، على أنه يجب في هذه الحالة مراعاة القواعد الخاصة بتعدد الجرائم. ويقصد بالاسم الكاذب اتخاذ الشخص اسماً غير اسمه الحقيقي سواء كان هذا الاسم اسم لشخص حقيقي أم خيالي. ولا يشترط لذلك أن يغير الشخص اسمه بالكامل بل يكفي أن يغير جزءاً من اسمه أو لقيه ما دام هذا التغيير من شأنه إخفاء الشخصية الحقيقية للمدعى.

ولا يعد اتخاذ الاسم كاذباً تسمى الشخص باسم عرف به، كاسم الشهرة، لأن هذا الاسم قد عرف به وثبت له، فهو إذاً بمرتبة الاسم الصحيح، ولا يغير من هذه الحقيقة شيء كون الشخص قد استعمل هذا الاسم لإضرار الغير وسلب أموالهم. كما أن تسمى الشخص باسمه المقيد به في شهادات البلدية أو كتيب العائلة دون اسمه المعروف به، لا يعد نصاً ولو تمكن باستعمال هذا الاسم من الحصول على منفعة غير مشروعة، لأن هذا هو اسمه الصحيح. كما أنه إذا كان اسم الشخص مركباً من اسمين، وأحفى أحدهما فلا يعد هذا نصاً ولو كان بسوء نية، ذلك أن القانون لا يحمي من يقع من تلقاء نفسه في

(1) توميف الشاوي ص 117 وأحمد فتحي سرور بد 510 ورزوف عبيد ص 481.

غلط، والمتهم عندما يذكر جزء من اسمه، فهو لم يقم باتخاذ اسم كاذب يحق وسيلة النصب المنصوص عليها قانوناً، ومجرد القصد لا يعنى عن توفر الوسيلة المنصوص عليها قانوناً.

ولم يحدد القانون المقصود بالصفة الكاذبة التي باتخاذها تقوم جريمة النصب، وهو ما يجعل النص يحمل على إطلاقه، ويعتبر انتحلاً أى لقب أو وظيفة أو مهنة أو ما شاكل ذلك اتخاذاً لصفة كاذبة⁽¹⁾، شريطة أن يكون هذا الانتحال كافياً لخداع المجنى عليه وحمله على تمكين الجاني من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين، لأن الاحتيال هو أساس النصب. وبالتالي فيعد اتخاذاً لصفة كاذبة ادعاء الجاني صفة البنية⁽²⁾ أو الأبوّة أو الزوجية لشخص معين، كما لو ادعى الجاني كذباً أنه من أسرة فلان أو ادعت سيدة كذباً أنها زوجة فلان، أو أن يدعى الجاني أنه يحمل صفة معينة كادعائه بأنه موظف بالدائرة التجارية بمؤسسة الكهرباء أو ادعائه بأنه رئيس قسم المحث الجنائي أو رئيس نقطة شرطة⁽³⁾، أو أن يدعى الجاني بأنه يشتغل بمهنة معينة، كادعائه بأنه مهندس أو طبيب كأن يدعى شخص أنه الطبيب الجديد المعين في المستشفى ويستولى بهذه الصفة على الأدوات التي تسلم إليه، كما يعد اتخاذاً لصفة كاذبة ادعاء الشخص بأنه وكيل عن الغير، مثال ذلك أن يذهب الحاني إلى سيدة ويدعى أمامها بأنه موفد إليها من قبل زوجها ويطلبها بتسليمه مالا مملوكاً لزوجها فتصدق وتعطيه إياه⁽⁴⁾، كما يعد انتحلاً لصفة كاذبة أن يتحل الشخص لنفسه مكانة علمية أو درجة أو لقباً أو وساماً من ألقاب الشرف أو أوسمته. ويمكن القول بأنه يعد اتخاذاً لصفة كاذبة كل صفة غير صحيحة تجعل صاحبها محللاً لثقة الغير وسبباً لانخداعه. أما إذا كان اتخاذ الصفة غير الصحيحة ليس من شأنه انخداع الغير، لأنها لا تحمل في ثناياها إعطاء صاحبها صفة خاصة تحمل المجنى عليه على الانخداع، فلا تقوم بها جريمة النصب

(1) انظر على سبيل المثال نقض مصرى 1944/2/28 م مجموعة القواعد جـ 6 رقم 307 ص 409

(2) نقض مصرى 1948/2/9 م المحاماة رقم 6 ص 76.

(3) انظر حكم محكمة الزهراء الابتدائية 1978/4/2 م مجلة المحكمة العليا الليبية ص 15 عدد 4 ص 189.

(4) نقض مصرى 1931/12/8 م مجموعة القواعد القانونية جـ 2 رقم 307 ص 277

كما أنه لا يعد اتخاذاً لصفة كاذبة الادعاء بصفة جرى عرف الناس وعاداتهم على التحرى على حقيقة الصفة المدعاة، وتقدير ذلك فى النهاية من اختصاص محكمة الموضوع. وعلى هذا الأساس فإن السائد فى الفقه والقضاء هو أنه لا يدخل فى ادعاء الصفة الكاذبة قول الشخص أنه بالغ بينما هو م حقيقه الأمر قاصر، أو ادعائه بأنه دائن فى حين أنه مدين أو ادعاء المرأة أنها لم تنزوج أو أنها أرملة، وكذلك الادعاء بملكية مال بقصد آخر غير التصرف به كالادعاء بملكية المنقول الملتقط للاستيلاء عليه⁽¹⁾. غير أن ذلك لا يمنع من اعتبار هذه الادعاءات جريمة نصب إذا تأيدت بأساليب احتيالية أخرى مما هو منصوص عليه قانوناً. وللقول بأن الادعاء بالصفة يعد ادعاء كاذباً تنوافره جريمة النصب، يجب النظر إلى وقت الادعاء بها للحصول على النفع غير المشروع إضراراً بآخرين، فإذا كان الشخص ليس له هذه الصفة وقت الادعاء، عد مرتكباً لجريمة النصب - تامة أو على الأقل فى مرحلة الشروع - سواء كانت له هذه الصفة من قبل إلا أنها زالت عنه أو أنها لم توجد عنده على الإطلاق، وسواء تعلق الأمر باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة فإنه ينبغى لقيام جريمة النصب أن يكون غلط الغير قد حصل استناداً إلى سلوك إيجابى من الجانى تمثل فى قول أو كتابة أو فعل أدى إلى انخداع المجنى عليه، وذلك كان يلبس الجانى علانية كسوة أو إشارة مميزة لرتبة أو وظيفة عمومية أو هيئة سياسية أو إدارية أو قضائية أو للدلالة على مهنة تتطلب مزاوتها إذناً خاصاً من الدولة، أو لبس علانية ويدون حق أزياء رجال الدين، أو تقلد علانية ويغير تخويل قانوني وساماً أو رتبة أجنبية. أما إذا سككت المتهم عمداً وترك المجنى عليه من تلقاء نفسه يعتقد خطأ بأن المتهم هو صاحب الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة، ويمكنه بناء على ذلك من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير، فإن المتهم لا يعد مرتكباً لجريمة نصب، ذلك أن السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة وإن كان يعد تدليساً مدنياً طبقاً لقواعد القانون المدنى (م 2/125) إلا أنه لا يعد نصباً جنائياً، لأن ما حصل كان نتيجة تهور وخفة من المجنى عليه لا يلومن فيه إلا نفسه. ومن هذا القبيل أن تكون للإنسان صفة معينة ثم تزول عنه هذه الصفة، كالوكيل الذى انقضت وكالته أو المواطن الذى انتهت خدمته فهو غير مكلف إلى تنبيه الناس

(1) اطر مصر الاندائية 1927/10/22 م المجموعة الرسمية ص 29 ص 226.

إلى زوالها. أما ادعاء هذا الشخص بأنه لا زال وكيلاً أو موظفاً فإن ذلك يعد نشاطاً إيجابياً تتحقق به جريمة النصب.

المطلب الثاني

النتيجة - وهي حصول الجاني لنفسه أو للغير على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين:

يتمثل عنصر النتيجة في جريمة النصب في حصول الجاني لنفسه أو للغير على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين (م 461 ع)، وبالتالي فلا يشترط أن يسلم إلى الجاني مالاً معيناً، وإنما يكفي حصوله على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير ولو لم يسلم إليه شيئاً ما (مقولاً). وفي هذا الصدد يختلف موقف القانون الليبي عن غيره من بعض القوانين العربية الأخرى، التي تشترط صراحة لقيام جريمة النصب تسليم المال محل الاحتيال إلى الجاني. ومن ذلك قانون العقوبات اللبناني الذي ينص صراحة على أن «كل من حمل الغير على تسليمه مالاً متقولاً أو غير متقول» (م 655) كما ينص قانون العقوبات المصري «التوصل إلى الاستيلاء» (م 336)، وبالتالي فإنه بالنسبة لقانون العقوبات الليبي يكفي لقيام جريمة النصب مجرد حصول الجاني على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير ولو لم يحصل تسليم المال إليه، وذلك كأن يحتال الجاني باستعمال إحدى وسائل الاحتيال المنصوص عليها قانوناً لدخول السينما محالاً أو لركوب إحدى وسائل المواصلات دون دفع الثمن أو دفع ثمن أقل، وكذلك لشغل وظيفة معينة. ومن ناحية أخرى فإذا كان المال سلم إلى الجاني بناء على ارتكابه أحد وسائل الاحتيال فإنه لا يشترط أن يكون هذا التسليم بقصد نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة أو لمجرد اليد العارضة، إذا تمكن الجاني من الحصول على النفع غير المشروع لنفسه أو لغيره إضراراً بآخرين. ولهذا فإنه يعد نصباً طبقاً لأحكام قانون العقوبات الليبي مجرد توصل الجاني بالاحتيال إلى حمل الدائن أن يحذف من دفاتره مبلغ دين ثابت له على الجاني، ومسلك قانون العقوبات الليبي في هذا الصدد يتفق ومسلك قانون العقوبات الإيطالي⁽¹⁾ (م 460 ع)

(1) انظر في هذا الصدد نقض إيطالي 1957/1/17 م و 1974/3/6 م مشار إليهما في

I codici penali annotati, op. cit, Art. 460. Pag. 866.

والنفع الذى تقوم بالحصول عليه جريمة النصب قد يكون مادياً، أى زيادة مالية، وهذه هى الصورة الغالبة فى النفع. غير أنه لا يشترط أن يكون النفع الذى يحصل عليه الحاسى ذا طبيعة اقتصادية ولو بصورة غير مباشرة، بل إن هذا النفع يمكن أن يكون إرضاء لحاجة أخرى ذات طبيعة نفسية أو معنوية، وذلك كمن يحتال على آخر من أجل الحصول على رائحة ليشمها، أو من أجل الحصول على رسالة أو صورة ليس لها سوى قيمة معنوية. أما إذا تجرد النفع الذى يحصل عليه المتهم من أية قيمة مالية أو معنوية فلا تقوم به جريمة النصب. ويدعم هذا القول أن صياغة النص - 461 من قانون العقوبات الليبى - قد وردت مطلقة فيما يتعلق بالنفع، ولذا فيجب أن تحمل على إطلاقها، ولم يخصصها غير اشتراط أن يكون النفع غير مشروع، أى ليس له حق الحصول عليه، ولذا فإن من يحتال على آخر من أجل الحصول على نفع مشروع كمن يحتال من أجل استرداد وديعته أو ماله المعار فلا يعد مرتكباً لجريمة النصب وتطبيقاً لذلك حكم فى مصر بأن الدائن لا يرتكب جريمة النصب إذا توصل بالحيلة إلى الحصول على دينه من مدينه المماطل بأن أرسل له أحجاراً على أنها نحاس فى طرد حوله عليه بقيمة الدين تماماً، لأن المتهم إنما أراد الحصول على دينه إذ هى طريقة مقاصدة جبرية وإن كانت غير مشروعة وممقونة ولكن لا يكون عمله فيها جنحة نصب⁽¹⁾. وبعد النفع مشروعاً فى هذا الصدد النفع الذى يمكن المطالبة به أمام القضاء، وكذلك النفع الذى لا يمكن المطالبة به أمامه، إذا كان هذا النفع محل حماية من النظام القانونى للدولة بأية صورة مباشرة أم غير مباشرة⁽²⁾. وذلك هو حال الالتزام الطبيعى أو الالتزام غير المكتوب، حيث إنه

واسطر أيضاً حكم المحكمة العليا الليبية جلسة 1980/11/25 م مجلة المحكمة العليا س 17 عدد 3 ص 232.

(1) نقض مصرى 1912/6/22 م س 28 ص 12. ويلاحظ أن هذا الحكم قد انتقد فى مصر لأن الجانى هنا لم يحصل على مقلوع معين بالذات، بل استولى على مقلوع المدين - وهى من المثليات - وقيل بأنه لا محل للقول بانتفاء النصب لانتهاء الضرر الذى لحق المحضى عليه والذى سدد ديباً عليه مستحقاً للسداد على أية حال إذ أن النصب لا يتطلب الضرر كركن قائم بداهة بل هو مفترض ومسفاد ها من أن السداد قد فرص على المدين فرصاً. اسطر رؤوف عيه ص 490 - 491.

F. Antolisi, P.S.I. op. cit, Pag. 202. Pecorella, Patrimonio (Dellitti, Contro) In (2) noviss Dig. It. V. XII, 1965. P. 639.

في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة دينارات أو أنه كان غير محدد القيمة فإنه لا يجوز الينة في إثبات وجوده أو انقصائه ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك (م 387 من القانون المدني الليبي) وفي هذه الحالة فإن النفع وإن كان لا يمكن إثباته بالوسيلة التي نص عليها القانون، وبالتالي لا يمكن المطالبة به أمام القضاء إلا أنه يظل مع ذلك نفعاً مشروعاً لا تقوم بالحصول عليه جريمة النصب. أما إذا كان الاحتيال قد تم للحصول على نفع غير مشروع، فإنه يعد نصباً سواء كان هذا النفع مؤقتاً أم دائماً، لأنه في جميع الحالات يعد نفعاً غير مشروع.

وللقول بأن النفع غير مشروع ينبغي أن يقابله حصول «أضراراً بآخريين». ويكون ذلك إذا كان التصرف الذي أجراه المجنى عليه، نتيجة للاحتيال تصرفاً مالياً من شأنه إنقاص الذمة المالية له أو لغيره، سواء بإنقاص الحقوق أو زيادة الالتزامات، لأن الضرر يجب أن يكون دائماً مالياً، وذلك باعتبار أن جريمة النصب هي من الجرائم ضد الأموال. وفي ذلك تقول محكمة النقض الإيطالية بأنه إذا كان النفع غير مشروع، يمكن أن يكون إرضاء لأية حاجة ولو كانت معنوية أو نفسية، فإن الضرر يجب أن يكون دائماً ذا طبيعة مالية⁽¹⁾. غير أنه يلاحظ أن الأشياء التي لها مجرد قيمة معنوية لدى صاحبها تكون هي أيضاً عنصراً من عناصر الذمة المالية في حكم القانون الحثاني، وبالتالي فإنها يمكن أن تكون محلاً للنصب. وتقدير ما إذا كان النفع غير المشروع الذي حصل عليه الحثاني لنفسه أو للغير قد أضر بآخريين من عدمه مسألة واقع تخضع لاختصاص محكمة الموضوع التي يتعين عليها الأخذ فيها بمعيار موضوعي لا يعتمد على وجهة نظر الشخص المضرور.

أما إذا كان التصرف الذي قام به المجنى عليه بناء على الاحتيال ليس من شأنه الضرر بعناصر الذمة المالية الخاصة به أو بغيره، فإن سلوك الفاعل لا تقوم به جريمة النصب. مثال ذلك ارتكاب المتهم لإحدى وسائل الاحتيال المنصوص عليها في النص الخاص بجريمة النصب من أحل الزواج من امرأة معينة ما كانت لتقبل الزواج به دون ارتكابه لإحدى الوسائل المذكورة. كما أن

(1) نقض إيطالي 1961/11/20 م و 1964/6/5 م مشار إلى هذين الحكمين من:

I codici penali annotati, op. cit., Art. 640. Pag 867.

من يخلد فناة لخطفها أو المساس بعرضها فإنه لا يعاقب بموجب جريمة السر ولكنه يعاقب بموجب جريمة الخطف والمواقعة أو هتك العرض، أما إذا ثبت أن الزواج كان مجرد وسيلة لسلب ثروة الغير، فالاحتيال متحقق في هذا العرض ويلاحظ أنه لا يشترط أن يلحق الضرر بشخص المجنى عليه الذي وقع في غلط، نتيجة لارتكاب إحدى وسائل الاحتيال ضده، بل إن يمكن أن لا يكون هناك تطابق بين الشخص المضروب وشخص المجنى عليه، فالمجنى عليه في جريمة النصب هو من يقع في غلط نتيجة استعمال إحدى وسائل الاحتيال ضده، أما الشخص المضروب فهو صاحب المال الذي حصل منه الجاني على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير، وقد يكون هو بذاته المجنى عليه وقد لا يكون. فالمجنى عليه قد يكون مالك المال وقد يكون وكيلاً عنه أو أن الشيء موجود في حيازته غير أنه يقع في غلط نتيجة احتيال الجاني ويتصرف تصرفاً مالياً ضار بصاحب الشيء. ولا يشترط أن يقع التصرف الضار بناء على نشاط إيجابي من المجنى عليه، بل إن هذه النتيجة قد تتحقق بامتناع المجنى عليه عن القيام بإجراء معين كان يجب عليه القيام به نتيجة للاحتيال، مثال ذلك أن يحتال شخص على موظف عام مما جعله يمتنع عن تسجيله في قائمة دفع ضريبة مستحقة للدولة أو لهيئة عامة يتوقف تحصيلها على هذا التسجيل، الذي بامتناع الموظف عن القيام به يحجب الشخص عن دفع المبلغ الواجب عليه دفعه⁽¹⁾. ذلك أنه إذا كان يشترط لقيام جريمة النصب أن يمارس الجاني نشاطاً إيجابياً يظهر في وسيلة من وسائل الاحتيال التي أوردتها المشرع على سبيل الحصر، فإنه لا يشترط أن يتمكن الجاني من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير بحصول تصرف إيجابي من المجنى عليه، بل إن هذه النتيجة قد تتحقق بامتناع المجنى عليه نتيجة لوقوعه في غلط عن القيام بواجب كان ينبغي القيام به. ولكن هل يتحقق الضرر إذا كان المتهم لحظة استيلائه على مال الغير قد أمد صاحبه بشيء آخر غير مماثل في الخصائص، وذلك كأن يحتال شخص على أحد الفلاحين فيجعله يبيعه محصوله بمقابل عادل، في حين أن هذا الفلاح ما كان لبيعه هذه المنتجات لولا الاحتيال. وكذلك أن يحتال شخص على آخر

(1) انظر على سبيل المثال نصوص إيطالي 1974/2/1 م مشار إلى هذا الحكم في

I codici penali, annotati, op. cit., Art. 640. Pag. 867.

ويجعل له يسلمه عربته مقابل عربة أخرى تماثلها في الحصائص؟.

الذى يبدو لنا أنه إذا كان المقابل الذى حصل عليه صاحب الشيء يماثل في خصائصه المال الذى استولى عليه المتهم نتيجة للاحتيال فإنه ينبغي الصرر، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأشياء التى تكون لها نفس القيمة في نظر جميع الأشخاص هي أشياء قليلة وبترتب على ذلك أن حالات قليلة هي التى يمكن أن ينتفى فيها الضرر بتصرف المتهم، وتقدير ذلك يجب أن يترك لمحكمة الموضوع، وهي التى تستطيع أن تقدر كل حالة على حدة، أما وضع قاعدة عامة مجردة في هذا الشأن فإنه أمر لا يمكن قبوله.

وفي جميع الحالات فإنه ينبغي لقيام جريمة النصب أن يكون الإضرار بآخرين فعلياً لا احتمالياً فقط، ولكن هذا الأخير يكفي لتوفر الشروع في النصب.

المطلب الثالث علاقة السببية

لا يكفي لقيام الركن المادى لجريمة النصب مجرد ارتكاب الجاني لوسيلة من وسائل الاحتيال التى أوردتها المشرع على سبيل الحصر - السابق بيانها - أو أن تتحقق نتيجة هذه الجريمة وهي حصول الجاني لنفسه أو لغيره على نفع غير مشروع إضرار بآخرين، وإنما يجب إضافة إلى ذلك أن تقوم بين وسيلة النصب التى استعملها الجاني والنفع الذى حصل عليه لنفسه أو لغيره إضراراً بآخرين علاقة سببية. أى أنه يجب أن تكون الوسيلة التى استعملها الجاني هي التى أوقعت المجنى عليه في غلط وجعلته يمكن الجاني من الحصول على النفع غير المشروع. فالمجنى عليه يجب أن يكون قد انحدر بما استعمله الجاني من طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذباً أو صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال ثابت أو مقول ليس ملكاً له وليس له الحق التصرف فيه. أما إذا لم يكن المحي عليه مخدوعاً وإنما كان هو الخادع للمتهم ليوقع به في الشرك ويمكن رجال الضبط من القبض عليه مثلبساً فلا تكون ثمة جريمة نصب⁽¹⁾. وقضت المحكمة العليا الليبية بأنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن استعمال وثائق مزورة

(1) محكمة مصر الكلية 1943/5/11 م المجموعة الرسمية ص 43 رقم 248 ص 460

للمحصل على نفع غير مشروع تعتبر من الطرق الاحتيالية، على أنه يجب لكون
تعتبر كذلك أن يثبت أن تسليم المجنى عليه للمال محل الجريمة إلى الجاني
كان بناء على هذه الوثائق المزورة المقدمة إليه والتي اعتقد صحتها ولذلك فإنه
يتعين لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة النصب باستعمال وثائق مزورة باعتبارها
من الطرق الاحتيالية أن يتضمن ما يفيد أن المجنى عليه انخدع بالوثائق المزورة
المقدمة إليه وسلم للجاني ما طلبه منه بناء على هذه الوثائق التي اعتقد
بصحتها، فإن لم يكن لهذه الوثائق أى أثر في إرادة المجنى عليه في تسليم
المال للجاني لعدم علمه بها أو بعلمه بحقيقتها انتفى ركن الاحتيال⁽¹⁾. كما
حكم في مصر بأنه إذا كان المجنى عليه يعتقد بأن السحر الذى انتوى المتهمان
عمله لشفاء زوجته هو من أفعال الدجل والشعوذة، وأنه لم يسمع لهما بالحضور
إلى منزله لإتيان هذا العمل إلا لحمل زوجته على الاقتناع بصدق ما يعتقد، هو
فإن علاقة السببية تكون منتفية بين تلك الطرق الاحتيالية واستلام المال⁽²⁾.

وإذا كان ينبغي لقيام النصب وجود علاقة سببية بين السلوك والنتيجة،
فذلك يعنى أن استعمال الجاني لوسائل الاحتيال يجب أن يكون سابقاً لتحقيق
النتيجة. أما إذا كان استعمال هذه الوسائل قد جاء لاحقاً لتحقيق النتيجة فلا
يجب أن يعتد بها لقيام جريمة النصب، ذلك لأن وسائل الاحتيال اللاحقة لا
يقصد بها حمل المجنى عليه على تمكين الجاني من الحصول على نفع غير
مشروع لنفسه أو للغير، وإنما يقصد بها التخلص من الالتزام برد المال أو الفرار
به⁽³⁾.

ويكفى لتوفر علاقة السببية أن تكون وسيلة النصب هى سبب حصول
النتيجة دون أى شرط آخر. ولذا فلا أهمية لكون جهل أو خفة المجنى عليه قد
سهلت وقوعه فى خطأ.

وعلاقة السببية عنصر أساسى يجب توفره لقيام جريمة النصب سواء تعلق
الأمر بجريمة نصب تامة أو مجرد الشروع فيه.

(1) المحكمة العليا الليبية 1980/4/8 م مجلة المحكمة العليا س 17 عدد 2 ص 153

(2) نقض مصرى 1955/11/19 م مجموعة أحكام النقض س 8 رقم 390 ص 1323.

(3) انظر نقض مصرى 1964/3/23 م مجموعة أحكام النقض 15 - 42 - 206.

وجدير بالذكر بأنه لا مجال للبحث في علاقة السببية إذا لم تكن وسيلة
النصب موجودة من أساسها، لأن ذلك من شأنه انتفاء النصب من أساسه، ولا
تعد الواقعة نصباً أو شروعاً فيه وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأن جريمة النصب
لا تقوم إلا على الغش والاحتيال، والطرق التي بينها القانون كوسائل للنصب
يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة، وإذا فإذا
كان دفاع المتهم قوامه عدم توفر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه
حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد عليه. فإن الحكم إذ دانه في
جريمة النصب يكون معيباً بما يستوجب نقضه⁽¹⁾.

وإثبات أن وسيلة الاحتيال التي استعملها المتهم كانت السبب في انخداع
المجنى عليه وتمكينه المتهم أو غيره من الحصول على نفع غير مشروع إضراراً
بآخريين مسألة موضوعية تخضع لتقدير محكمة الموضوع.

المبحث الثاني موضوع النصب

يمكن أن يكون محل النصب أو موضوعه عقاراً أو منقولاً أو منفعة، ذلك
أن القانون الليبي (م 461 ع) لا يشترط لقيام النصب تسليم المال محل الاحتيال
إلى الجاني أو غيره، ولكنه يكفي لقيامه مجرد حصول الجاني على نفع غير
مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخريين. وإذا كان المال منقولاً فإنه لا يشترط أن
يكون ذا كيان مادي كما هو الحال بالنسبة لجريمة السرقة السليطة، وإنما يمكن
أن يكون المنقول غير مادي، كحق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية.
وبالتالي فتقوم جريمة النصب باستعمال وسائل احتيالية للاستيلاء على الأموال
المعنوية كالأفكار والآراء والابتكارات، وتبرير ذلك أن القانون الليبي لا يشترط
لقيام النصب تسليم مال معين إلى الجاني أو لغيره ولكنه يكفي بمجرد حصول
الجاني لنفسه أو لغيره على نفع غير مشروع أصراً بآخريين. ولذا فإنه يعد
مرتكباً لجريمة النصب من يحتال لركوب وسائل المواصلات دون دفع القيمة
المقررة أو دفع القيمة غير كاملة، وذلك كأن يحصل الجاني على تذاكر مخفضة

(1) نقض مصري 1944/12/11 م محررة القواعد القانونية جـ 6 رقم 420 من 560

ليس له الحق فيها باستعمال إحدى وسائل الاحتيال المنصوص عليها قانوناً
وإذا كان يشترط لقيام النصب أن يكون المال الذي حصل عليه الجاني
لنفسه أو لغيره ليس له الحق فيه - أى غير مملوك له - وذلك على النحو السابق
ذكره عند دراسة جريمة السرقة، فإنه لا يشترط أن يكون المال محل النصب
مملوكاً للمجنى عليه، وإنما يمكن أن يكون مملوكاً لغيره، على أن يكون
للمجنى عليه سلطة التصرف فيه.

ولتمام جريمة النصب يجب أن يحصل الجاني لنفسه أو للغير على نفع
غير مشروع، بتسليم المال إليه أو بدون تسليمه. كما أنه إذا سلم إليه المال
محل النصب فإنه يستوى أن يكون هذا التسليم على سبيل نقل الحيزة الكاملة
أو الناقصة أو مجرد اليد العارضة، فالمهم ليس هو حصوله على المال ولكن
المهم هو حصوله على منفعة.

المبحث الثالث الركن المعنوي (القصد الجنائي)

جريمة النصب جريمة عمدية يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي العام أى
انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها
القانون، ويقتضى ذلك اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكابه ماديات الجريمة، وعلمه
بأن أقواله سواء كانت شفوية أو مكتوبة وأفعاله التى قام بها كاذبة. وتطبيقاً لذلك
قضت المحكمة العليا الليبية بأن جريمة النصب باستعمال أوراق مزورة باعتبارها
من الطرق الاحتيالية لا تتحقق إلا إذا كان الجاني يعلم أن الأوراق التى قدمها
إلى المجنى عليه للحصول منه على نفع غير مشروع هى أوراق مزورة⁽¹⁾. أما إذا
كان المتهم هو نفسه مخدوعاً يعتقد بصحة أقواله أو أفعاله فلا جريمة مثال ذلك
أن يبيع منقولاً لآخر كان قد وجده بين مخلفات مورثه فاعتقد أنه آل له بالعيث،
فى حين أن هذا المنقول كان مودعاً عند مورثه من آخر، أو أن يذكر المتهم بأنه
يتصف بصفة معينة فى حين أن هذه الصفة قد زالت عنه دون أن يعلم بزوالها.
ومن ذلك أيضاً ما حكم به فى مصر من أنه لا مسؤولية على خادم الطبيب

(1) المحكمة العليا 1980/11/25 م مجلة المحكمة العليا ص 17 عدد 3 ص 232

الروحاني إذا كان لا يعلم بأن محدومه يستعمل طرقاً احتيالية⁽¹⁾

غير أنه لا يكفي لقيام جريمة النصب مجرد توفر القصد الجنائي العام وإنما يجب أن يتوافر أيضاً قصد خاص قوامه نية الجنائي في الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين. وتطبيقاً لذلك حكم بقيام جريمة النصب إذا كان غرض الجنائي من تقديمه شهادة مزورة هو الحصول على مفعة مادية تتمثل في فارق المرتب الذي سيحصل عليه نتيجة تسوية وصحه الوظيفي بناء على الشهادة المقدمة منه⁽²⁾. ويمثل قانون العقوبات الليبي في هذا الحكم قانون العقوبات الإيطالي، ولكنه يختلف عن بعض القوانين العربية الأخرى، التي تشترط أن يكون النصب قد تم بقصد «سلب ثروة الغير أو بعضها» (م 336 من قانون العقوبات المصري) أي الاستيلاء على المنقول بنية تملكه.

أما إذا كان المتهم لا يهدف من فعله الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين، وإنما يقصد من استيلائه على المال مجرد الدعاية أو المزاح فإن القصد الجنائي لا يتوافر في حقه⁽³⁾.

ويجب أن يكون القصد الجنائي بعنصريه العام والخاص سابقاً أو معاصراً للسلوك الإجرامي أما القصد اللاحق فلا يعتد به لقيام جريمة النصب.

ومتى توافر القصد الجنائي لدى الجنائي بعنصريه العام والخاص، فإنه لا أهمية للباعث لدى الحامي أو المجنى عليه، فيستوى أن يهدف المجنى عليه من فعله الوصول إلى غاية مشروعة أو غير مشروعة Truffa In Atti Illeciti مثال ذلك أن يهدف المجنى عليه من فعله التوسط لدى القاضي ليحكم لصالحه أو أنه يسلم أمواله للغير مقابل أن يسمح له بجلب أموال من غير الطريق الجرمي ونشير بهذا الخصوص إلى أنه كان هناك اتجاه في الفقه الإيطالي يرى بأن القيام بهذه الأفعال لا يكون جريمة نصب لأن الدولة لا يمكن أن تحمي من يخالف القانون. إلا أن هذا الرأي قد هجر على أساس أن الباعث لا يدخل في عناصر الجريمة كما استقر قضاء محكمة النقض الإيطالية على عدم استبعاد قيام جريمة

(1) نفق مصرى 1923/3/6 م المحاماة س 4 رقم 9 ص 11.

(2) المحكمة العليا 1980/11/25 م ص 232.

(3) محمود مصطفى القسم الخاص - بند 476 رؤوف هيد ص 497.

النصب ولو كان المجنى عليه يهدف من فعله إلى الوصول إلى غاية تعالف القانون⁽¹⁾. وهو ما يدل على أن القضاء الإطالي لا يميل إلى الأخذ بالانتهاء المخالف الذي أشرنا إليه. كما يبدو من أحكام محكمة النقض المصرية أنها تميل إلى عدم النظر إلى الهدف الذي يسعى المجنى عليه إلى الحصول عليه من تمكنه الجاني من الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير - الباعث - من ذلك قصاتها بعقوبة النصب على من أوهم شخصاً بطريق الاحتيال بأن في استطاعته توصيل رشوة إلى المدير لكي يعينه في وظيفة عمده، فانخدع المجنى عليه بالمظاهر الاحتيالية وسلمه النقود المطلوبة⁽²⁾ غير أنه في مثل هذه الحالة فإنه لقيام جريمة نصب يجب أن يكون الجاني قد حصل فعلاً على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين، أما إذا كانت نتيجة الاحتيال هي مجرد التزام المجنى عليه بتمكين الفاعل أو آخرين من الحصول على نفع غير مشروع فإن جريمة النصب لا تقوم، لأن سبب هذا الالتزام غير مشروع وبالتالي فهو باطل بطلاناً مطلقاً طبقاً لقواعد القانون المدني (م 135) وليست له أية قيمة قانونية تلزم المجنى عليه للوفاء بما التزم.

(1) نقض إيطالي 1960/4/23 م مشار إلى هذا الحكم في:

Giust. Pen, 1961, II. 57, 90.

(2) نقض مصري 1923/2/6 م المحاماة س 3 رقم 196 ص 262.

الفصل الثاني

عقوبة النصب

يعاقب مرتكب جريمة النصب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً. أما إذا وقع النصب أضراراً بالدولة أو بأية هيئة عمومية أخرى، تكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات.

وبذلك يتضح أن النصب في الحالة الأولى جنحة أما في الحالة الثانية فهو جناية. ولذا فيجب أن يعامل مرتكب النصب في الحالة الأولى معاملة مرتكب الجنحة، أما في الحالة الثانية فإنه يجب أن يعامل معاملة مرتكب الجنحة. ولكن متى يعد الفعل قد وقع أضراراً بالدولة أو بهيئة عمومية أخرى؟.

بينت ذلك المحكمة العليا الليبية بقولها: «إن الفعل الذي يقع إضراراً بالدولة والمنصوص عليه في المادة 2/461 عقوبات هو الفعل الذي يقع على أموال الدولة كشخص اعتباري قائم بذاته بالمفهوم الضيق للدولة سواء كان من أموالها العامة أو الخاصة ودون أن يكون هذا المال داخلاً في ملكية أى شخص اعتباري آخر سواء كان من أشخاص القانون العام أو الخاص. أما إذا كانت أموال الدولة أو الهيئات العامة داخلة في ملكية أشخاص اعتبارية من أشخاص القانون الخاص فإن هذه الأموال تكون مملوكة لهذه الأشخاص، وعلى ذلك فإن الضرر الناتج عن تعرض هذه الأشخاص لجريمة النصب إنما يلحق بها هي مباشرة وبصفة أصلية ويؤثر في ذمتها المالية المستقلة عن الذمة المالية للدولة أو الهيئات العامة التي تملك ملكية تامة رؤوس أموال هذه الأشخاص أو تساهم فيها بأى قدر، ومن ثم فإن الضرر لا يعتبر أنه لحق الدولة أو الهيئات العامة بالمعنى المقصود في المادة 2/461 عقوبات»⁽¹⁾. والعبرة في قيام الجريمة هو

(1) المحكمة العليا 1974/3/19 م مجلة المحكمة العليا ص 10 عدد 3 ص 315

بوقت ارتكابها ولا يؤثر في ذلك ما يقوم به الجاني لجبر الضرر، وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة العليا الليبية بأنه ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن استعمال الجاني لأوراق مزورة للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير يعد من الطرق الاحتمالية في جريمة النصب وكان استيلاء الطاعن على المبالغ من الأشخاص الذين أوهمهم بأنه حجز لهم سيارات جاء نتيجة للإيصالات التي قام بتزويرها، وهو ما يوفر في حقه جريمة النصب المدان بها، وكانت العبرة من قيام الجريمة هي بوقت ارتكابها، فمتى قامت الجريمة متوفرة الأركان في وقت ما تحققت مسؤولية مرتكبها ووجب عقابه ولا يؤثر في توفرها ما يقوم به الجاني بعد ارتكابه للجريمة لجبر الضرر الناتج عنها أو لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكابها فكل ذلك ليس من شأنه نفي الجريمة. ومن ثم فإن إعادة المبالغ إلى أصحابها ليس من شأنه نفي جريمة النصب عنه والتي كانت قد اكتملت أركانها عند استلامه للمبالغ مقابل إيصالات مزورة واحتفاظه بها إلى أن انكشف أمره⁽¹⁾.

الشروع في النصب:

لكي تعد جريمة النصب تامة فيجب أن يحصل الجاني فعلاً على نفع غير مشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين. أما الأفعال السابقة على ذلك والتي لا تعد إلا بدءاً في تنفيذ فعل النصب فلا تعد إلا شروعاً فيه إذا أوقف الجاني أو خاب أثر فعله لأسباب لا تدخل لإرادته فيها. ويكون ذلك إذا قام الجاني باستعمال إحدى وسائل النصب المنصوص عليها بالمادة 461 عقوبات، إلا أن المجنى عليه اكتشف أمره ولم يمكنه من الحصول على النفع غير المشروع هو نفسه أو لكون آخرين غير المجنى عليه كرجال الأمن لم يمكنوا الجاني من تحقيق قصده.

إن الحد الفاصل بين لحظة اكتمال جريمة النصب ووقوفها عند حد الشروع، هو مدى حصول الجاني على النفع غير المشروع لنفسه أو للغير إضراراً بآخرين، فإذا حصل فعلاً على النفع عد النصب تاماً، أما الأفعال السابقة على ذلك فتعد مجرد شروع في ارتكابه إذا كانت ستؤدي حتماً إلى ذلك

(1) المحكمة العليا 0241-1983/3 م مجلة المحكمة العليا ص 20 عدد 4 ص 146 - 151

ومن التطبيقات القضائية في هذا الخصوص ما حكم به القضاء الإيطالي من أنه جريمة النصب تتم في اللحظة وفي المكان الذي يحصل فيه الجاني على السيطرة المادية على المال، وهو ما يحقق الصرر الذي هو فقد نفس المال بصفة نهائية من جانب المجنى عليه⁽¹⁾. وبأن جريمة النصب لا تعد تامة في جميع الحالات التي يضع فيها المجنى عليه المال تحت تصرف الجاني، ولكن يجب أن يدخل المال تحت السيطرة المادية للمحامي⁽²⁾. وبأن من يحصل على قرض باستعمال وسائل الخداع أو التزييف، لا تعد الجريمة تامة بمجرد الوعد ولكن باستلام النقود فعلاً⁽³⁾. وبأن الجريمة لا تعد تامة إلا في مكان دفع قيمة الصك وليس في مكان إصداره⁽⁴⁾.

ولكن لا يعد شروعاً في النصب مجرد العزم على ارتكابه ولا الأفعال التحضيرية لذلك. (م 59 عقوبات).

(1) نفض إيطالي 1969/3/27 م مشار إلى هذا الحكم في:
I codici penali annotati, op. cit. Art. 640, Pag. 868.

(2) نفض إيطالي 1966/2/7 م نفس المكان.

(3) نفض إيطالي 1967/5/29 م نفس المكان.

(4) نفض إيطالي 1962/5/8 م و 1970/11/25 م نفس المكان.

البَابُ الثَّالِثُ

الصَّكُّ غَيْرَ الْقَابِلِ لِلْوَفَاءِ

النص القانوني:

تنص المادة 13 مكرر من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ألف دينار كل من أعطى صكاً قيمته ألف دينار فأقل لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الصك، أو سحب بعد إعطائه الصك الرصيد كله أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الصك، أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار إذا كانت قيمة الصك تجاوز ألف دينار.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار كل من أصدر بسوء نية صكاً خالياً من الاسم أو من أمر الدفع بدون قيد، أو من ذكر المصرف المسحوب عليه أو من تاريخ أو مكان الإصدار أو أصدره بتاريخ كاذب، أو جعل نفسه المسحوب عليه ما لم يكن الصك مسحوباً على منشآت مختلفة تابعة للساحب. ولا يجوز للمحكمة عند الحكم بمقتضى هذه المادة أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم⁽¹⁾.

ولما كان قانون الجرائم الاقتصادية لاحقاً في صدوره لنص المادة 462

(1) أضيفت هذه المادة إلى قانون الجرائم الاقتصادية بموجب المادة الأولى من القانون رقم 9 لسنة 1980 م بإضافة بعض الأحكام إلى القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية

عقوبات فإن هذا النص الأخير يعتبر ملغى طبقاً للمبدأ العام المقرر في المادة الثانية من القانون المدني وتكون أحكام المادة 13 مكرراً السابق ذكرها هي الواجبة التطبيق.

غير أن هذه الجريمة، رغم خضوعها لقانون خاص هو قانون الحرائم الاقتصادية. إلا أنها تظل مع ذلك تنتمي بخصائصها إلى الجرائم ضد الأموال المنصوص عليها في قانون العقوبات. كما يلاحظ أن النص الجديد لا يختلف في جوهره عن النص الملغى الوارد في قانون العقوبات، وأن كان هذا النص قد جعل عقوبة هذه الجريمة أشد من العقوبة المقررة في النص الملغى.

ويتضح من النص المشار إليه أعلاه أنه جعل الصك غير القابل للوفاء محلاً لجريمتين: الأولى هي جريمة إعطاء صك صحيح ولكنه غير قابل للوفاء لأحد العوامل المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة (م 13 مكرراً). والجريمة الثانية هي جريمة إعطاء صك معيب لأنه تنقصه أحد البيانات الواردة بالفقرة الثانية من نفس المادة السابقة.

ونوضح كل جريمة منهما في فصل على حدة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول

جريمة إعطاء صك صحيح

تناولت هذه الجريمة الفقرة الأولى المادة 13 مكرراً السابق ذكرها. ونتكلم فيما يلي عن أركان هذه الجريمة والعقوبة المقررة لها.

المبحث الأول أركان الجريمة

تقوم هذه الجريمة على الأركان الثلاثة التالية وهي:

- 1- محل الجريمة وهو الصك (الشيك).
- 2- الركن المادى وهو إعطاء صك غير قابل للوفاء لأحد العوامل المنصوص عليها على سبيل المحصر بالفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها.
- 3- الركن المعنوى وقوامه القصد الجنائى.

ويلاحظ أن بعض الفقهاء يضيف إلى هذه الأركان ركناً آخرأ هو ركن الضرر، وبمقتضاه فإنه يلزم لقيام هذه الجريمة أن يترتب على إعطاء الصك أو سحبه حدوث ضرر بالمستفيد أو بالغير الذى حول إليه الصك، أما إذا تمكن الساحب من وضع مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه أو أكمله قبيل تقديم الصك إلى المصرف - ولو كان ذلك بعد إصداره - فإن ذلك من شأنه أن يمنع من قيام هذه الجريمة لانتهاء الضرر⁽¹⁾. غير أن هذا رأى لا يمكن قبوله باعتبار أن محرد

(1) نص المادة 116 من قانون الصك الإيطالى على أنه إذا تقدم الساحب إلى المصرف وأودع مقابل الصك قبل تقديم الصك إلى المصرف، فإن العقوبة تحمض إلى الصنف

قيام الساحب بسحب صك غير قابل للوفاء هو في ذاته فعل ينطوي على ضرر محتمل سواء بالنسبة للمستفيد أو بالنسبة للغير ممن حول إليهم الصك، بالطرق لما يترتب عليه من إخلال بالثقة في الصك كأداة وفاء تقوم مقام النقود. ولذا فانه لقيام هذه الجريمة لا بشرط البحث في وقائعها عن تحقيق هذا الضرر وإنشائه.

ونتكلم عن كل ركن من أركان هذه الجريمة فيما يلي:

المطلب الأول

محل الجريمة وهو الصك (الشيك)

إن محل جريمة الصك غير القابل للوفاء المنصوص عليها في المادة 13 مكرراً من قانون الجرائم الاقتصادية هو الصك (الشيك) وهو أداة دفع ووفاء يقوم بوظيفة النقود وأن لم يعتبر نقداً⁽¹⁾. ولم يعرف القانون التجاري الليبي الصك، ولكن يمكن تعريفه بأنه أمر مكتوب وفقاً لأوضاع معينة، يصدره الساحب إلى المسحوب عليه الذي ينبغي أن يكون مصرفاً، بأن يدفع وبمجرد الاطلاع قدراً معيناً من النقود مما أودعه الساحب لديه لشخص معين أو لإذن شخص معين أو لحامله. (المواد 394 و 396 و 398 من القانون التجاري الليبي)⁽²⁾.

والصك يختلف عن غيره من الأوراق التجارية الأخرى كالكمبيالة والسند الأدنى، في أنه أداة وفاء لا أداة ائتمان يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه، بل إن الصك لا يفقد حكمه ولا أثاره بموت الساحب أو تقليسه أو فقد أهليته القانونية بعد إصداره (م 414 من القانون التجاري)، وهذه الطبيعة الخاصة للصك هي التي جعلت المشرع يتدخل لحمايته بالجزاء الجنائي، فهو كما حمى النقود من العبث بها أو تزيفها (مواد 326 - 327 عقوبات) تدخل أيضاً لحماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور، وحماية قبولها على أساس أنها تجرى مجرى النقود من دون الأوراق التجارية الأخرى.

(1) انظر حسن صادق المرصاوي جرائم الشيك - منشآت المعارف بالإسكندرية 1976 م ص 6.

(2) رغم أن القانون التجاري الليبي لم يعرف الصك، إلا أنه عرف الكمبيالة (م 286) والسند الأدنى

(م 387) انظر في تعريف الصك في الفقه د. مصطفى كمال طه - الأوراق التجارية والأعلاص

بيروت 1968 م ص 247 رقم 327، وأيضاً أمين محمد بدر - معنى الشيك في خصوص المادة

337 عقوبات (مصري) مجلة مصر المعاصرة عدد 275 ص 5.

ولكى يقوم الصك بوظيفة النقود فقد اوجب المشرع الوفاء به بمجرد الاطلاع، ويعتبر لاغياً كل بيان يفيد التأجيل فى الدفع. (م 409 من القانون التجارى). وهكذا فإن القانون لا يعتد بأى شرط يؤدى إلى تأجيل الدفع. وتطبيقاً لذلك حكم بأن «الاحتجاج بعدم رد الحكم المطعون فيه على دفع الطاعن بخصوص الدفع المتضمن عدم تقديم الصك للمصرف والتقارير المتضمن مديونية الشركة المجنى عليها للطاعن يكون فى غير محله لعدم الاعتداد قانوناً بأى شرط يؤدى إلى تأجيل الدفع والحكم المطعون فيه رد على دفع الطاعن بعدما أورده بأن ذكر فى أسبابه أن الصك أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع ويعنى عن استعمال النقود فى المعاملات وليس أداة ائتمان وأنه (أى الطاعن) لم يستطع أن يشت ائتمانيته وثبت من العقد وتقارير الخبراء أن الشيكات محل الجريمة لا علاقة لها بالعقد ولا بالدعوى ومن ثم تكون أركان هذه التهمة قد توافرت فى حق المتهم وهذا الرد يعد كافياً، لأن الاحتجاج بالائتمانية والمديونية بغرض ثبوتهما يكون غير منتج كما سلف بيانه فضلاً عن عدم ثبوتهما فى واقعة الحال لدى المحكمة المذكورة بما لها من صلاحية فى ذلك، وعليه يكون نعى الطاعن بما سلف لا يقوم على أساس من الواقع والقانون»⁽¹⁾.

والصك يجب أن يكون مكتوباً. وإذا كان مكتوباً فإنه يستوى أن تكون الكتابة طباعة على نحو ما جرى عليه عرف المصارف بتحرير الصكوك على أوراق خاصة تسلمها لأصحاب الحسابات الجارية أو أن تتم كتابة الصك بخط اليد على ورقة عادية، ذلك أن القانون التجارى لم يجعل من مقومات الصك كتابته بطريقة معينة. كما يلاحظ أنه لا يشترط كتابة الصك بلغة معينة وطبقاً لأحكام القانون التجارى (م 394) فإن الصك يجب أن يشتمل على البيانات التالية:

- 1- كلمة صك (شيك) مدرجة فى متن السند وباللغة التى كتب بها.
- 2- أمر غير معلق على شرط بدفع قدر معين من النقود.
- 3- اسم من تعين عليه الدفع،

(1) المحكمة العليا 14/12/1982 م مجلة المحكمة العليا من 20 عدد 1 و 2 من 177 و 178

- 4- مكان الدفع،
- 5- تاريخ إصدار الصك ومكانه،
- 6- توقيع من أصدر الصك (الساحب).

والأصل طبقاً لأحكام القانون التجارى أن الصك إذا خلا من أحد البيانات الواردة فى المادة السابقة فقد حكم الصك . ولا يستثنى من ذلك غير حلول الصك من البيان المتعلق بمكان الدفع، حيث يعد المكان المين إلى جانب اسم المسحوب عليه مكاناً للدفع إذا خلا الصك من ذكر مكان خاص، وإذا تعددت الأماكن المبينة إلى جانب اسم المسحوب عليه عد الصك واجب الدفع فى أول مكان منها (م 1/395 تجارى). وإذا خلا الصك من هذه البيانات وجب دفعه فى المكان الذى صدر فيه وإذا لم يكن للمصرف مقر فى المكان المذكور وجب دفعه فى المكان الذى به مقره الرئيسى (م 2/395 تجارى).

وكذلك فإن خلو الصك من ذكر مكان الإصدار لا يفقده حكم الصك، ولكنه يعد ناشئاً فى المكان المشار إليه إلى جانب اسم الساحب (م 3/395 تجارى).

ولا يجوز سحب الصك إلا على المصارف . ومع ذلك يجوز سحب صك واجب الدفع فى الخارج على غير المصارف . كما لا يجوز إصدار صك إلا إذا كان للساحب نقود يتصرف فيها لدى المسحوب عليه عن طريق إصدار الصكوك طبقاً لاتفاق صريح أو ضمنى بينهما . ومع ذلك لا يفقد السند الذى ينشأ إخلالاً بالشرط المذكور حكم الصك (م 396 تجارى).

غير أن القانون الجنائى (م 13 مكرراً من قانون الجرائم الاقتصادية) لا يتقيد بمفهوم الصك فى القانون التجارى، ويحمى المحرر ولو كان قد فقد حكمه كصك فى مفهوم القانون التجارى، ولذا فإن البيانات اللازمة لوجود الصك (أركان الصك المصرفى). والنشأ إذا خلا منها الصك يبطل كورقة تجارية، هى بذاتها محور العقاب فى القانون الجنائى، ذلك أن كل ما يهم القانون الجنائى وتمتد إليه حمايته هو أن يكون الأمر المكتوب فى ظاهره صكاً واجب الدفع بمجرد الاطلاع وقبله المستفيد على هذا الاعتبار . ولا يهم بعد ذلك أن كانت تنقصه بعض البيانات الجوهرية التى يلزم توفرها لصحته وفقاً

لأحكام القانون التجارى، ذلك لأن للقانون الجنائى باعتراره قانوناً مستقلاً له أهداف وغايات يريد حمايتها تختلف عن أهداف وغايات القوانين الأخرى غير الجنائية. فإذا كان القانون التجارى يستهدف بالشروط التى وضعها للصك أن يحقق دوره كأداة وفاء فى التعامل، فإن القانون الجنائى فى تجريمه لإعطاء صك غير قابل للوفاء، إنما يريد أن يحمى الثقة فى الصك باعتباره أداة تعامل ووفاء مثلها مثل النقود وبالتالي فإن الورقة تعتبر صكاً فى مفهوم هذا القانون إذا كان مظهرها وصيغتها يدلان على أنها مستحقة الأداء بمحرد الاطلاع وأنها أداة وفاء لا أداة ائتمان، ولو كان القانون التجارى لا يعتد لها بهذا المفهوم لخلوها من أحد البيانات التى نص على وجوب توافرها فيها.

وإذا توافر للورقة مظهر الصك فإن القانون الجنائى لا يقبل الدفع بأن هذه الورقة صادرة من شخص ليست له أهلية الأداء، أو أن سبب تحريرها غير مشروع مما يجعل التعامل فيها باطلاً. ذلك أن هذه الدفوع تتعارض مع أهداف القانون الجنائى وغاياته فى حماية هذه الورقة فى التداول بين الجمهور وحماية قبولها فى المعاملات على أساس أنها تجرى مجرى النقود. ولذلك فإنه لا عبرة بسبب إصدار الصك فأياً كان سبب إصداره فإن ذلك لا يغير من طبيعته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود فى التعامل. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه لا عبرة بما يقوله المتهم بأنه أراد من تحرير الصك أن يكون تأميناً ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التى تجعل منها أداة وفاء فى نظر القانون⁽¹⁾. وحكم بأن إصدار الصك وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل، فالنصر يعاقب كل من سحب شيكاً ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به، أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمته⁽²⁾. بل إنه يمكن القول بأن القانون الجنائى يحمى الصك ولو ثبت أنه كان موقعاً على بياض قبل تحرير البيانات الجوهرية التى تعطيه وصف الصك، لأنه متى حررت هذه البيانات وصار صكاً فإنه لا يلزم تحريرها بمعرفة الساحب، فالمتعاملين بالصك لا سبيل لهم إلى تتبع خلفيات تحرير الصك وإنما يقفون

(1) المحكمة العليا 1979/5/15 م مجلة المحكمة العليا ص 16 عدد 2 ص 217.

(2) نقض مصرى 1948/2/16 م مجموعة القواعد القانونية ج 7 رقم 541 ص 502

عادة عند مظهره مما يحتم حمايتهم إقراراً للثقة في الصك⁽¹⁾.

أما إذا كانت الورقة المحررة لا يدل مظهرها وصيغتها على أنها تستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنها أداة وفاء لا أداة ائتمان، فإنها لا تكون محلاً للحماية الجنائية. وتطبيقاً لذلك حكم ببراءة متهم بإصدار شيك بدون رصيد إذا كانت الورقة التي أدين الطاعن باعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل عباراتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالدفع مستحق الأداء لدى الاطلاع. فإن الحكم إذ اعتبرها شيكاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وببرهنة الطاعن⁽²⁾. كما حكم بأن الشيك إذا كان يتضمن تاريخين أحدهما تاريخ إصداره وثانيهما تاريخ استحقاقه، فإنه يفقد مقوماته كأداة وفاء تجرى مجرى النقود وينقلب إلى أداة ائتمان⁽³⁾.

والقول بأن الورقة يدل مظهرها على أنها صك مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنها أداة وفاء لا أداة ائتمان هو من اختصاص محكمة الموضوع، باعتبار أن المحكمة الجنائية تختص بالفصل في جميع المسائل التي يترقب عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م 294 من قانون الإجراءات الجنائية). أما إذا رأت محكمة الموضوع بأن الورقة المحررة لا يدل مظهرها وصيغتها على أنها صك فإنها لا تكون محلاً للحماية الجنائية.

الصك السياحي أو شيكات المسافرين:

لا يعد في حكم الصك، الصك السياحي، وهو الصك الذي يصده المصرف

(1) انظر جازو 6 ص 439

(2) بقض مصري 1953/1/6 م مجموعة أحكام النقض م 4 رقم 131 ص 339. وقد كان مع الحطاب كالتالي: جاب المحترم وكيل بنك... تحية واحتراماً. يوم 20 ديسمبر 1949 م ادفعوا لحضرة... مبلغ... من حسابي الجاري بالبنك، وتفضلوا بقول اسمي احتراماً.

(3) بقض مصري 1941/11/10 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 300 ص 568 و 41/21/1 ح 5 رقم 313 ص 591.

بعد أن يوقع عليه الساحب بحضور موظف المصرف المكلف بإصداره (م 462 تجارى) ولا يجوز دفعه إلا إذا حمل على وأحته توقيعين مطابقين لمن صدر له . (م 462 تجارى) .

إن الصك السياحى هو عبارة عن أمر صادر من أحد المصارف أو من فى حكمها لفروعها فى الخارج، بدفع المبلغ المذكور فيه بالعملة المحلية لشخص معين بعد توقيعه على واجهة الصك توقيعاً مطابقاً لتوقيعه فى المصرف الساحب، بحضور الموظف المكلف بإصداره . وإذا كان الصك يفترض بطبيعته اختلاف شخص الساحب والمسحوب عليه لأن الفرد لا يصدر الأمر لنفسه، فإنه فى الصك السياحى يصدر المصرف أو ما فى حكمه أمر الدفع لنفسه لأن المروع الموجودة فى الخارج ليست مستقلة عنه . ولذا فإن الصك السياحى هو مجرد التزام مكتوب يتضمن تعهد المصرف أو ما فى حكمه من مؤسسات مالية بأن يقوم عن طريق أحد فروع فى الخارج - لأن هذا الصك يستعمل عادة فى أحوال الانتقال من بلد إلى آخر - بدفع مبلغ معين بالعملة المحلية، أو هو عبارة عن سند أدنى لا تتوافر فيه الحكمة التى من أجلها حمى المشرع الصك وهى قسامه مقام النقود فى التعامل، ويجب دفعه بمجرد الاطلاع لمصلحة شخص معين أو لحامله⁽¹⁾.

المطلب الثانى

الركن المادى

يتحقق السلوك الإجرامى المكون لهذه الجريمة بإعطاء صك (شيك) صحيح شكلاً، أى مستوفياً الشكل الذى يتطلبه القانون، ولكنه غير قابل للوفاء لأحد العوامل التى حددها المشرع على سبيل الحصر بالفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية .

وتحديد هذا الركن يقتضى تحديد المقصود بإعطاء الصك ثم تحديد

(1) يتضح من بعض أحكام القضاء المصرى أن بعضها يشير إلى أن الصك السياحى يجب أن يتمتع بنفس الحماية الجنائية التى يتمتع بها الصك المادى، من ذلك نقض مصرى 1969/5/19 م مجموعة أحكام النقض س 20 رقم 143 من 711 . ويؤيد ذلك أيضاً بعض الشراح المصرىين انظر على سبيل المثال أدوار غالى - ص 464 وأدوار عيد الحماية القنوية للشيك 1975 م ص 47 .

الأفعال التى أشار إليها المشرع على سبيل الحصر فى الفقرة الأولى من المادة السابق ذكرها، والتى يترتب على توفرها أن يصبح الصك غير قابل للوفاء، ونوضح ذلك فيما يلى:

أولاً- إعطاء الصك:

يتمثل السلوك الإجرامى الذى لا غنى عنه لقيام هذه الجريمة فى إعطاء الصك أو إصداره، «كل من أعطى بسوء نية صكاً» (م 13 مكرراً) «كل من أصدر صكاً» (م 2/13 مكرراً). ويقصد بذلك إخراج الصك من حيازة الساحب أو وكيله بتسليمه إلى المستفيد أو وكيله، يستوى أن يكون التسليم قد تم مباشرة أم بالواسطة عن طريق رسول أو بالبريد، على أنه عند الإرسال بالبريد، فإن التسليم لا يتم فعلاً إلا بوصول الصك إلى المستفيد، لأنه من المقرر طبقاً لأحكام القانون المدنى أن الرسالة بمحتوياتها تبقى على ملكية صاحبه (المرسل) إلى أن يتسلمها المرسل إليه.

وبمجرد التسليم تقع الجريمة تامة، إما مجرد إنشاء الصك أو تحريره فإنه بعد من قبيل الأعمال التحضيرية التى لا عقاب عليها⁽¹⁾. إذ لا يعتبر شروعاً فى جناية أو جنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأفعال التحضيرية لذلك (م 2/59 من قانون العقوبات الليبى). وعلى ذلك لا يعاقب الساحب إذا أنشأ الصك وظل محتفظاً به ولم يسلمه إلى المستفيد. ولكى يتحقق فعل الإعطاء يلزم أن يتم الإعطاء بإرادة الساحب أو وكيله، أما إذا تجرد هذا الفعل من إرادة الساحب أو وكيله فإن ذلك من شأنه أن ينفى فعل الإعطاء من أساسه، مثال ذلك أن يسرق الشيك من صاحبه أو يضيع. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا كان دفاع المتهم يقوم أساساً على أن توقيعه على الشيكين مزورين عليه، فلم يأذن بهما لولده قل السحب أو يعجزه عليه من بعده، مما لازمه أنه لم يتدخل عن حيازة الشيكين بمحض إرادته وكانت المحكمة قد افترضت إنابة المتهم الطاعن لولده بالتوقيع افتراضاً من مجرد سكوته بعد علمه دون تدليل على هذا العلم وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع. . فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور⁽²⁾. كما حكم بأنه

(1) انظر بقض مصرى 1960/11/22 م مجموعة أحكام النقض من 11 رقم 155 ص 811

من المقرر أن ضياع الشيك أو سرقة من الأسباب التي تخول للساحب المعارضة في صرف قيمته إذا ما اتاها بنية سليمة صيانة لماله مما يتعين على المحكمة تحقيقه قبل الحكم بإدانة المتهم⁽²⁾.

وإعطاء الصك، يعنى خروجه نهائياً من حيازة ساحبه، أما مجرد مداوله الساحب الصك إلى وكيله ليحتفظ به لديه على سبيل الوديعة مدة طويلة أو قصيرة فلا يعد إعطاء له، لأنه بإمكان الساحب أن يسترد الصك فى هذه الحالة من وكيله قبل تسليمه إلى المستفيد. أما إذا خرج الصك نهائياً من الساحب أو وكيله فإنه يستوى أن يتسلمه المستفيد أو وكيله. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه متى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه قد تم على وجه تخلى فيه الساحب نهائياً عما سلمه لهذا الوكيل فإن الركن المادى للجريمة يكون قد تحقق⁽³⁾. وتقدير ما إذا كان الساحب قد تخلى نهائياً عن حيازة الصك بإرادته الحرة من عدمه هو من اختصاص محكمة الموضوع تقديره طبقاً لما يتبين لها من ظروف كل حالة على حدة. ووجود الصك فى حيازة المستفيد أو وكيله قرينة على إعطائه له ما لم يثبت الساحب أن الصك قد سرق منه أو ضاع. أما إذا انتقلت حيازة الصك بإرادة ساحبه أو وكيله إلى المستفيد أو وكيله فإن الجريمة تقع كاملة ولا يؤثر فى قيامها بعد ذلك أن يكون الساحب قد حرر الصك بالأصالة عن نفسه أو بالوكالة عن غيره. وإذا حصل فعل الإعطاء من وكيل الساحب فإنه يكون فاعلاً أصلياً فى هذه الجريمة. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأنه متى كان الثابت أن الطاعن هو الذى أصدر الشيك بوصفه وكيلاً عن زوجته صاحبة الحساب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب فإنه يكون مسؤولاً ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أجلها⁽⁴⁾. وإذا انتقلت حيازة الصك من الساحب أو وكيله إلى المستفيد

(1) نقض مصرى 1971/3/1 م مجموعة أحكام النقض س 22 رقم 44 ص 184

(2) نقض مصرى 1965/5/24 م مجموعة المبادئ القانونية ج 3 رقم 3379 ص 1536.

(3) نقض مصرى 1958/5/28 م مجموعة أحكام النقض س 9 رقم 149 ص 582 ونهر نص

1962/12/17 م س 13 رقم 204 ص 846.

(4) نقض مصرى 1963/2/5 م مجموعة المبادئ القانونية ج 3 رقم 3423 ص 1552

أو وكيله، وكان ذلك بإرادته قامت الجريمة. أما تقديم الصك إلى المصرف لاستيفاء مقابله، فليس إلا إجراء مادياً لا علاقة له بقيام الجريمة. ولذا فإن إحابة المصرف بعدم وجود الرصيد ليست إلا إجراء كاشفاً للجريمة⁽¹⁾. لأن هذه الجريمة هي جريمة وقتية تتم بمجرد الفعل المادى بتسليم الصك إلى المستفيد أو من يمثله.

ويقتصر التجريم والعقاب على كل من «أعطى» أو «أصدر» صكاً وذلك طبقاً لنص المادة 13 مكرراً السابق ذكرها. وبالتالي فإن فاعل هذه الجريمة لا يمكن أن يكون إلا الساحب للصك الذى يحمل توقيعه، ولذلك فلا يمتد العقاب إلى من اقتصر دوره على مجرد تدوير الصك (تظهيره) أو تسليمه تسليمياً مادياً بحثاً إلى الغير⁽²⁾.

غير أن عدم مساءلة المستلم (المدور) عن جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء، لا تحول دون العقاب على التدوير باعتباره نصيباً باستعمال طرقاً احتيالية، متى توافرت باقى شروط النصيب. وإذا كان لا يدخل فى فعل إعطاء الصك مجرد استلامه، ولو كان المستلم عالماً بأن الصك الذى استلمه غير قابل للوفاء لأحد العوامل المنصوص عليها قانوناً، ولو قام هذا المستلم بتدويره إلى غيره، وذلك طبقاً لنصوص القانون الليبي، فإن بعض التشريعات الأخرى أدركت إمكانية إفلات من يتسلم صكاً غير قابل للوفاء مع علمه بذلك من العقاب، ولذا فقد جعلت من هذا التدخل اللاحق فى الجريمة، محلاً لجريمة خاصة (من ذلك التشريع الفرنسى بموجب المرسوم بقانون الصادر فى 1938/5/24 م، والتشريع اللبنانى بموجب المادة 667 من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم 30 لسنة 67 الصادر فى 16 أيار 1967 م) أما إذا تعدى دور المستفيد (المستلم) مجرد العلم بحقيقة الأمر، وساهم منذ البداية فى إصدار الصك غير القابل للوفاء بتحريض الساحب على إصداره أو مساعدته أو الاتفاق معه (م 990 - 100 عقوبات) فإن المستفيد أو المستلم يمكن عده شريكاً فى هذه الجريمة وذلك طبقاً للقواعد العامة فى المساهمة الجنائية.

(1) اظر مفض مصرى 1963/12/16 م أحكام النقص س 14 رقم 171 ص 935.

(2) اظر المحكمة العليا 1970/3/27 م مجلة المحكمة العليا س 13 عدد 3 ص 157.

ويعتبر مكان ارتكاب جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء المكان الذى يسلم فيه الصك فعلاً إلى المستفيد أو المستلم، ولذلك فإن المحكمة التى تقع فى دائرتها هذا المكان هى التى تكون مختصة بالنظر فى تلك الجريمة.

وإذا انتقلت حيازة الصك غير القابل للوفاء إلى المستفيد فإنه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة أن الساحب تصالح مع المستفيد على دفع الدين أو استبداله أو تأجيله⁽¹⁾. أو تقاضيه على أساط⁽²⁾. أو أنه قام بسداد قيمة الصك قبل تاريخ الاستحقاق. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه لا يجدى المتهم ما دفع به من أنه رد البضاعة التى اشتراها من المجنى عليه وأعطاه الشيك مقابل ثمنها وذلك قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ما دام أنه يفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيك من المجنى عليه⁽³⁾.

كما أن السداد اللاحق لا تأثير له على قيام جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء مادام أنه تم فى تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها⁽⁴⁾.

ومنى ثبقت المحكمة أن المتهم قد أعطى صكاً غير قابل للوفاء، فلا يشترط أن يوجد الصك بالفعل تحت نظر المحكمة. بل للمحكمة أن تأخذ بأى دليل تراه، ويضمن إليه وجدانها فلها أن تأخذ بالصور الشمية للصك كدليل فى الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها⁽⁵⁾. أو أن تعمل على شهادة المجنى عليه إذا اطمأن إليها وجدانها⁽⁶⁾.

(1) نقض مصرى 1958/10/7 م مجموعة أحكام النقض س 19 رقم 191 ص 786 وأيضاً

1966/10/18 م س 17 رقم 186 ص 997

(2) نقض مصرى 1951/12/10 م مجموعة أحكام النقض س 3 رقم 99 ص 261.

(3) نقض مصرى 1962/1/23 م مجموعة أحكام النقض س 13 رقم 20 ص 77 و 1968/4/29 م س 29 رقم 121 ص 443.

(4) نقض مصرى 1958/10/17 م س 9 رقم 944 ص 786.

(5) نقض مصرى 1966/10/24 م مجموعة أحكام النقض س 17 رقم 188 ص 5 و 10 وأيضاً 1963/11/11 م س 14 رقم 138 ص 768 وأيضاً 1962/6/11 م س 13 رقم 131 ص 521

و 1969/1/20 م س 20 رقم 32 ص 152.

(6) نقض مصرى 1964/10/26 م مجموعة أحكام النقض س 15 رقم 120 ص 610 و 1964/12/28 م س 15 رقم 169 ص 866.

ثانياً - عدم قابلية الصك للوفاء :

لا يكفى لقيام الركن المادى فى جريمة إعطاء صك صحيح غير قابل للوفاء مجرد إعطاء محرر له مظهر الصك - على النحو السابق بيانه - وإنما يجب إضافة إلى ذلك أن تتوافر أحد العوامل التى حددها المشرع على سبيل الحصر فى الفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً من قانون الجرائم الاقتصادية، والتى تجعل من المتعذر الوفاء بقيمة الصك.

وتنحصر هذه العوامل فى :

- 1- كون الصك لا يقابله رصيد أو أن الرصيد أقل من قيمة الصك.
- 2- كون الصك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب.
- 3- إعطاء الصك ثم سحب الرصيد كله أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الصك.
- 4- إعطاء الصك ثم أمر المسحوب عليه بعدم الدفع.

ويلاحظ أن هذه الحالات واردة على سبيل الحصر، ومن ثم فلا يحوز القياس عليها أو التوسع فى تفسيرها لتعلق الأمر بنص تحريم وليس بسبب إباحة أو مانع مسؤولية أو مانع عقاب، ولو كان العامل الذى اقترن به إعطاء الصك من شأنه عدم إمكان الوفاء به، بمجرد الاطلاع. مثال ذلك قيام الساحب بتحرير صك على ورقة عادية، بينما جرت عادة المصرف المسحوب عليه الصك على عنده قوّن الصكوك إذا لم تكن محررة على النموذج الخاص المطبوع الذى يصرفه المصرف لأصحاب الحسابات الجارية، والساحب على علم بذلك. فعلى هذه الحالة لا يمكن اعتبار الساحب مرتكباً لجريمة إعطاء صك صحيح غير قابل للوفاء، لأن المشرع لم ينص على تجريم هذه الصورة من ضمن الصور التى نص على تجريمها صراحة فى الفقرة الأولى من المادة السابق ذكرها. كما يلاحظ أن توفر أى عامل من العوامل التى نص عليها المشرع يكفى لقيام الركن المادى هذه الجريمة .

وتوضح العوامل التى نص عليها المشرع فيما يلى :

- 1- كون الصك لا يقابله رصيد أو أن الرصيد أقل من قيمة الصك: وتقع الجريمة فى هذه الصورة إذا قام الساحب بسحب صك لمصلحة

أحر دون أن يكون للساحب نقود يتصرف فيها لدى المسحوب عليه طفاً لانفاق صريح أو صنى بينهما على الإطلاق. أو أن يكون للساحب حساب جارٍ بالمصرف ولكن لا توجد به مبالغ مالية كافية لتغطية المبلغ المحرر بالصك (مقابل الصك)، وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه لا أهمية لمقدار النقص من قيمة الصك، فالجريمة تتحقق مهما كانت قيمة النقص.

والعبرة في تقدير وجود الرصيد وكفايته هو وقت إعطاء الصك، ذلك أن الصك واجب الدفع لدى الاطلاع، فالفرض أن تاريخ إعطاء الصك هو نفسه تاريخ استحقاقه. والصك المقدم للدفع قبل اليوم المبين فيه كتاريخ الإصدار واجب الدفع في يوم تقديمه (م 409 من القانون التجاري).

وإذا كان الصك لا يقابله رصيد أو كان هذا الرصيد أقل من قيمة الصك تقع الجريمة ولو كان المستفيد يعلم وقت استلامه الصك بذلك، لأن المشرع لا يهدف بالعقاب على هذه الجريمة حماية المستفيد بالصك وحده، ولكنه يهدف إلى حماية الثقة في الصك باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات.

ولكن ما الحكم إذا قام الساحب بوضع رصيد يقابل قيمة الصك أو إذا أكمل قيمته بعد إصدار الصك وقل صرفه؟.

الرأى الراجح في الفقه أن الجريمة تقع كاملة بمجرد إعطاء الصك إذا لم يكن له مقابل وفاء كاف في ذلك الوقت، ذلك أن حدوث ضرر بالمستفيد أو بالغير لا يعد من عناصر الجريمة، وإنما الضرر محتمل بمجرد إعطاء صك لا يقابله رصيد أو إذا كان الرصيد أقل من قيمة الصك إذ القانون قد افترض حدوث الضرر بمجرد اكتمال ماديات الجريمة⁽¹⁾. فالساحب كما قالت محكمة النقض المصرية لا يمكنه أن يسيطر على الظروف والحوادث المستقبلية التي قد تحول دون تقديم هذا المقابل⁽²⁾. كما قضت بأنه لا عبرة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحكم بإفلاسه، إذ كان يتعين عليه أن

(1) انظر ما سبق أن أشرنا إليه عند الكلام عن أركان هذه الجريمة

(2) بقض مصرى 1940/2/19 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 رقم 63 ص 101

يكون المقابل موجوداً بالفعل وقت تحريره⁽¹⁾.

2- كون الصك لا يقابله رصيد قائم قابل للمسحب:

تتحقق هذه الحالة إذا كان الصك يقابله رصيد كاف لدى المسحب عليه، غير أن هذا المقابل غير قابل للمسحب لأي سبب من الأسباب وقت إصداره، مثال ذلك أن يكون الرصيد محجوزاً عليه، أو لأن الساحب لا يستطيع الإذن بالصرف كما لو كان محجوزاً عليه لسمه أو لإشهار إفلاسه... إلخ. أما إذا كان الصك قد أصبح غير قابل للمسحب بعد إصداره كما لو وضع الرصيد تحت الحراسة أو التحفظ انتفت الجريمة. مثال ذلك أن يعطى الساحب الصك ثم يحجز على أمواله لدى المسحوب عليه أو يشهر إفلاسه⁽²⁾.

3- إعطاء صك ثم سحب الرصيد كله أو بعضه قبل صرفه:

تتوافر هذه الصورة إذا كان الساحب قد أصدر صكاً صحيحاً له ما يقيد لدى المسحوب عليه وكان هذا المقابل قابلاً للمسحب، غير أن الساحب قبل تقديم الصك إلى المصرف يقوم بسحب الرصيد كله أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الصك.

ولا يمنع من قيام الجريمة أن يكون المستفيد قد تأخر في صرف الصك وقدمه إلى المصرف بعد المواعيد التي يجب تقديم الصك خلالها للدفع، حيث يجب تقديم الصك للدفع خلال خمسة عشر يوماً إذا وقعت جهة الإصدار والدفع في بلدية واحدة وثلاثين يوماً إذا كان واجب الدفع في بلدية أخرى. ويمدد أجل التقديم إلى أربعين يوماً إذا كان الصك صادراً في ليبيا وواجب الدفع خارجها أو بالعكس. وتسرى الأحوال المذكورة من اليوم المبين في الصك كتاريخ الإصدار (م 410 تجارى). ذلك أن للمسحوب عليه أن يدفع الصك بعد الميعاد المحدد لتقديمه ما لم يعترض الساحب على ذلك. ولا تقبل معارضة الساحب على دفع الصك قبل انقضاء الأجل المقرر للدفع إلا في حالة ضياعه أو تفليس حامله (م 413 تجارى). وهذا النص يفيد أنه بحق دفع الصك في حالة عذه

(1) نصص مصري 1952/12/30 م مجموعة أحكام الفرض من 4 رقم 112 من 289 وإبصاراً 1959/2/9 م من 10 رقم 38 ص 175.

(2) انظر نصص مصري 1963/12/16 م مجموعة أحكام الفرض من 11 رقم 177 من 99.

الاعتراض. وبالتالي فإن وجوب توفر رصيد له يظل لازماً حتى بعد انقضاء
الاجل المقرر ما لم يعترض الساحب على دفعه - ولهذا كما قالت المحكمة
العليا الليبية تبقى للصك فعاليته وتلزمه الحماية القانونية مما يوجب أن تكون
تلك الحماية مستمرة وهي معاقبة من يخل بالثقة به ما لم توقف بإجراء قانوني،
وهو المترتب على اعتراض الساحب على الدفع⁽¹⁾.

إن قيمة الصك - كما قالت محكمة النقض المصرية - من حق المسحوب
له فلا يجوز للساحب أن يستردها من البنك أو يعمل على تأخير الوفاء بها
لصاحبها. ولا يجدى المتهم ما قد يثيره من الجدل حول الظروف التي أحاطت
به وأدت إلى سحب الرصيد⁽²⁾.

على أنه في جميع الأحوال فإنه يجب تقديم الصك لصرفه في مدة لا
تجاوز السنة من تاريخ انتهاء الميعاد الذي يجب تقديمه فيه للدفع طبقاً لقواعد
القانون التجاري (م 410 تجارى) وإلا فقد الصك قيمته كأداة دفع ووفاء تقوم
بوظيفة النقود، ولا تمتد إليه الحماية الجنائية.

هـ- إعطاء صك ثم أمر المسحوب عليه بعدم الدفع:

تتوافر هذه الصورة إذا أمر الساحب المسحوب عليه، بعد تسليمه الصك
إلى المستفيد، بعدم دفع مقابل هذا الصك. والمفروض في هذه الحالة أن
الصك عند إصداره يقابله رصيد كاف وقابل للسحب، غير أنه يصبح غير قابل
للوفاء بموجب الأمر الصادر إلى المسحوب عليه بعدم الدفع. والأمر بعدم
الدفع - طبقاً للنص - يجب أن يصدر من الساحب إلى المسحوب عليه، وهذا
أمر منطقي باعتبار أن الساحب هو الدائن للمسحوب عليه، وبالتالي فلا يتصور
صدور هذا الأمر من غيره من المدورين للصك (المظهرين).

والمسحوب عليه بوصفه المدين في العلاقة القائمة بينه وبين الساحب،
يجب أن يتقيد في الأداء بأوامر هذا الأخير، لأنه لو خالفه ولم يتقيد بالأمر بعدم
الدفع لأصبح مسؤولاً بقيمته في مواجهة الساحب، إذ هو بمثابة الوكيل إن خرج
عن حدود الوكالة لزمته آثارها

(1) المحكمة العليا 1982/12/14 م مجلة المحكمة العليا س 20 عدد 1 و 2 ص 177 - 182.

(2) نقض مصرى 1964/12/19 م أحكام النقض س 11 رقم 177 ص 909.

ولا يؤثر في قيام الجريمة عن طريق هذه الصورة نوع الأسباب التي دعت
الساحب إلى الأمر بعدم الدفع، ذلك أن الأسباب في هذه الحالة هي من قبل
البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية، ويجب أن لا تؤثر على
وظيفة الصك باعتباره أداة وفاء يقوم بوظيفة النقود. وتطبيقاً لذلك حكم بأن
جريمة إعطاء صك بدون رصيد تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى
المسحوب عليه بعدم الدفع، حتى ولو كان هناك سبب مشروع، ذلك بأن مراء
الشارع من العقاب هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على
أساس أنه يجري فيها معجى النقود⁽¹⁾.

وقيام جريمة الصك غير القابل للوفاء استناداً إلى هذه الصورة يتطلب
صدور أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بعدم الدفع، أما إذا امتنع المصرف
لأسباب خاصة به دون تدخل من الساحب فلا تقوم هذه الجريمة، مثال ذلك أن
يتمنع المصرف عن دفع مقابل الصك لأنه غير محرر على النموذج الخاص الذي
سلمه المصرف للساحب.

على أن تحقق الجريمة بهذه الصورة يخضع لاستثنائين مصر عليهما
القانون التجارى يعد الأمر فيهما سبباً من أسباب الإباحة، لأن الساحب فيهما
إنما يمارس حقاً مقررأ له بمقتضى القانون وهو ما يجعل الفعل مباحاً وخارجاً عن
نطاق التجريم، إذ أنه طبقاً لقانون العقوبات «لا عقاب إذا وقع الفعل ممارسة
لحق» (م 1/69 ع)، يستوى أن يكون الحق مقررأ بمقتضى قانون العقوبات أو أى
قانون آخر غيره، وفي هذا الصدد فإن الحق مقرر بمقتضى القانون التجارى.
ونتناول الاستثنائين فيما يلى:

الاستثناء الأول: اعتراض الساحب على دفع الصك بعد انقضاء الميعاد
المحدد لتقديمه: قررت هذا الحق المادة 1/413 من القانون التجارى، حيث
تنص على أنه «للمسحوب عليه أن يدفع الصك بعد الميعاد المحدد لتقديمه ما
لم يعترض الساحب على ذلك». ومفاد هذا النص أنه إذا انقضت المواعيد
المنصوص عليها لتقديم الصك للدفع المقررة فى المادة 410 من القانون

(1) انظر نقض مصرى 1959/10/26 م أحكام النقض من 10 رقم 176 من 820 وأيضاً 1957/10/22 م
س 8 رقم 218 من 811 و 1964/11/2 م س 15 رقم 124 من 627.

التجارى فإن للساحب أن يأمر المسحوب عليه بعدم الدفع⁽¹⁾. ولمسحوب عليه أن يدفع الصك المقدم إليه للدفع بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها إلا إذا اعترض الساحب على ذلك، لأن هذه المواعيد هى على الأرجح مقررة لمصلحة المستفيد لا الساحب، وبالتالي فإذا لم يعترض الساحب على دفع الصك بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها لتقديم الصك للدفع، فإن الصك تبقى له فعاليته وتلازمه الحماية الجنائية⁽²⁾. وللساحب أن يأمر المسحوب عليه بعدم الدفع بعد انقضاء المواعيد المشار إليها فى المادة 410 من القانون التجارى دون حاجة إلى اللجوء للقضاء، والحصول على حكم بذلك لأن الأحكام المقررة لممارسة الحق باعتباره سبباً من أسباب الإباحة، هى التى تسرى فى هذه الحالة.

ومما يؤيد ذلك أن المشرع لو كان قد أراد توقف الأمر بعدم الدفع على حكم القضاء، لكان قد نص على ذلك صراحة كما فعل فى المادة 434 من القانون التجارى التى تنص على أنه تسرى على الصك أحكام الأبواب الخاصة باعتبار الكمبيالة فى حكم المعدوم. واعتبار الكمبيالة فى حكم المعدوم يتطلب أن يصدر رئيس المحكمة الابتدائية أو القاضى الجزئى قراراً بذلك (م 375 تجارى) وأحكام هذه المادة الأخيرة تسرى على الصك بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع طبيعة الصك.

وإذا أمر الساحب المصرف المسحوب عليه بعدم الدفع بعد انقضاء الأجل المحددة لتقديم الصك، فإن ذلك من شأنه أن يحرج الصك من التداول ويمنع من اعتباره أداة وفاء تجرى مجرى القود. فى حين لا يقبل اعتراض الساحب على دفع الصك قبل انقضاء الأجل المشار إليها فى المادة 410 من القانون التجارى إلا طبقاً لما سنشير إليه فى حالة الاستثناء الثانى.

(1) يلاحظ أن المواعيد المنصوص عليها فى المادة 410 تجارى تمتد فى حالة الأساس القاهرة طبقاً لما هو منصوص عليه فى نص المادة 345 تجارى المتعلقة بالموانع المشروعة التى تحول دون تقديم الكمبيالة ذلك أن المادة 431 تجارى تنص على أنه تسرى على الصك أحكام المادة 345 بالقدر الذى لا يتعارض فيه مع طبيعة الصك.

(2) انظر حكم المحكمة العليا 1982/12/14 م مجلة المحكمة العليا ص 20 عدد 1 و 2 ص 82 ص 182.

الاستثناء الثاني: اعتراض الساحب على دفع الصك قبل انقضاء الأجل المقرر للدفع (حالة ضياع الصك أو تفليس حامله): وهذا الحق مقرر بموجب المادة 2/413 من القانون التجارى التى تنص على أنه «ولا تقبل معارضة الساحب على دفع الصك قبل انقضاء الأجل المقرر للدفع إلا فى حالة ضياعه أو تفليس حامله». وبموجب هذا النص فإنه للساحب فى حالة ضياع الصك أو تفليس حامله أن يأمر المسحوب عليه بعدم الدفع دون حاجة إلى رفع دعوى إلى القضاء وحصول حكم على ذلك - وذلك لنفس الأسباب التى أشرنا إليها فى الاستثناء الأول - ذلك أن القانون - كما تشير إلى ذلك أحكام القضاء - يبيع للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء، تقديرًا من الشارع بعلو حق الساحب فى تلك الحالة على حق المستفيد وهو ما لا يصنف على الحقوق الأخرى التى لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح محردة سبب للإباحة⁽¹⁾.

ويلاحظ أن محكمة النقض المصرية قد أدخلت فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب. ومن ذلك قضاؤها بأنه من المقرر أن القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف، فإنه يمكن إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة فى الوفاء بقيمته، فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة⁽²⁾. وقضت بأنه من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل فى حكمها - وهى الحالات التى يتحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد - هى التى أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء⁽³⁾.

(1) نقض مصرى 1966/1/17 م أحكام النقض س 17 رقم 10 ص 57 و 10/24 و 1966 م س 17 رقم

188 ص 1005 و 1968/4/29 م س 19 رقم 95 ص 497

(2) نقض مصرى 1963 1.1 م أحكام النقض س 14 رقم 1 ص 1 و 11.1 و 1965 م س 10 رقم 143 ص 761.

(3) نقض مصرى 1974 3 10 م أحكام النقض س 25 رقم 248 ص 242

غير أننا نرجع ما يذهب إليه جانباً من الفقه بأن مجال الاستثناء الخاص بفقد الصك يجب أن يقتصر على الحالات التي يستقل فيها الصك من حيازة الساحب إلى حيازة غيره بدون إرادته لأن القول بغير ذلك يحل بالنقطة الواجب منحها للصك باعتباره أداة وفاء ودفع تجري محرى المقود، والتوسع في التفسير معناه الإجازة للساحب في الأمر بعدم الدفع في كل حالة يعطى فيها الشيك نتيجة لجريمة أي كانت ومن بينها إعطاء الصك وفاء لدين قمار⁽¹⁾ وهو ما رفضت الأخذ به محكمة النقض المصرية ذاتها التي قالت بالتوسع في القياس⁽²⁾. وبالتالي فإنه يمكن القول بأنه إرادة الساحب منتفية إطلاقاً، وهو ما يفي فعل الإعطاء من أساسه، في حالة سرقة الصك والحصول عليه بطريق التهديد أو خيانة للأمانة ولذا فإن هذه الحالات يمكن أن تندرج تحت مفهوم حالة الضياع، وتبيح للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله من غير توقف على حكم القضاء، أما حالة النصب فلا يمكن أن نقاس على حالة ضياع الصك، لأن الصك في النصب قد أعطى فعلاً وإن كان بإرادة معينة⁽³⁾، ولكنها ليست منتفية على كل حال.

وفي مثل هذه الحالة الأخيرة فإنه وإن كان لا يباح للساحب أمر المسحوب عليه بعدم الدفع، إلا أن ذلك لا يمنعه من اتخاذ الإجراءات القانونية لاعتبار الصك في حكم المعدوم وهو ما يتطلب صدور قرار قضائي بذلك. (م 375 و 434 من القانون التجاري).

(1) تنص المادة 493 من قانون العقوبات الليبي على أنه «كل من فوجيء في محل عام أو مفتوح للجمهور وهو يلعب القمار يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز لشهر أو بالغرامة التي لا تتجاوز عشرة دينار».

(2) انظر نقض مصري 1948/2/16 م مجموعة القواعد القانونية ج 7 رقم 541 ص 205. حيث فصلت هذه المحكمة «بأن الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار لا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمته».

(3) انظر في هذا الرأي عبد المهيم بكر - الجزء الكويتي ص 346 وعد الفتاح الصيمي ص 478 وجارو ج 6 ص 441.

المطلب الثالث الركن المعنوي - (القصد الجنائي)

إن جريمة إعطاء صك صحيح شكلاً وغير قابل للوفاء لأحد العوامل التي أشارت إليها الفقرة الأولى من المادة 13 مكرر بشأن الحرائم الاقتصادية - السابق ذكرها - جريمة عمدية تتطلب القصد في ارتكابها. وقد أشارت المادة 462 من قانون العقوبات الملغاة إلى نطلب هذا القصد بقولها: «كل من أعطى سوء نية صكاً» أما المادة 13 مكرراً السالف بيانها فإنها لم تشر في صياغتها إلى عبارة «سوء النية»⁽¹⁾، غير أن ذلك لا يعنى مطلقاً أن هذه الجريمة لم تعد قصدية. لأن المشرع لو أراد الاكتفاء بالخطأ للعقاب على هذه الجريمة لكان قد نص على ذلك صراحة (م 2/62 عقوبات). يضاف إلى ذلك أن الأفعال التي ذكرها المشرع في المادة 13 مكرراً، والتي يلزم توفرها لقيام جريمة إعطاء صك صحيح غير قابل للوفاء، أعطى، سحب، أمر، تتطلب توفر القصد في ارتكابها.

والقصد المتطلب لقيام هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام، وهو يستلزم علم الساحب وقت إعطاء الصك بأن لا يقابله رصيد أو أن الرصيد كان أقل من قيمة الصك أو أنه غير قابل للسحب، أو أنه يعلم بأن مقابل الصك لم يسحب بعد ورغم ذلك يقوم بسحب الرصيد كله أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الصك أو أنه يأمر المسحوب عليه بعدم الدفع (في غير الأحوال التي أباحها القانون) كما يجب أن تتجه إرادة الساحب إلى نقل حيازة الصك أو طرحه في التداول بإرادته. وهذا الرأي هو الذي أخذت به المحكمة العليا في ظل سريان نصل المادة 462 عقوبات الملغاة، ولا يوجد ما يمنع من الأخذ به في ظل النص الجديد، ذلك أنه على نحو ما سبق الإشارة فإن النص الوارد في قانون الجرائم الاقتصادية لم يغير في مكونات الجريمة ولكنه اكتفى بتشديد العقوبة. بل إن هذه المحكمة لم ترى في عبارة «سوء النية» الواردة في النص

(1) هناك رأي في الفقه المصري يقول بأن هذه المارة تعني وجوب توفر لفصد الحصى العقبي - ص 267. كما أن المحكمة العليا الليبية قالت بذلك في أحد أحكامها المحكمة أعيد 1974/4/2م مجلة المحكمة العليا ص 10 عدد 4 ص 211 أطر التعليق على هذا الحكم 'نوار عالي الذهبي - مجلة الدراسات القانونية المجلد الخامس 1975م ص 547 وبه نص.

الملغى شيئاً آخر غير استلزام القصد الجنائي العام. ومن ذلك قضاؤها أن سوء النية في إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره، إذ أن المادة 462 قد نهت في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كاف ويمكن التصرف فيه، ولم يشترط المشرع لإزالة العقاب بمن يخالف نهي هذا الأمر إلا مجرد علمه بأن الشيك الذي أصدره لم يكن له وقت إعطائه لمن أصدر له مقابل وفاء. وقد استقر الفقه والقضاء في مصر وفي فرنسا على الاكتفاء بمجرد العلم أو بالأحرى بالقصد الجنائي العام، وهناك رأى آخر في الفقه والقضاء يستلزم القصد الجنائي الخاص أي وجوب التحقق من انصراف إرادة الجاني إلى التدليس أو الرغبة في الإضرار بالمستفيد. إلا أن الرأي الذي تأخذ به هذه المحكمة وهو السائد فقها وقضاء هو الاكتفاء بالقصد الجنائي العام وهو يتفق مع طبيعة الشيك والغرض الذي أعد له وهو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود، وهو ما يقتضيه التطور الاقتصادي وما تستلزمه المعاملات المعاصرة، حيث بلغت نسبة المعاملات بالصك في بعض البلاد إلى 98%⁽¹⁾. كما قضت بأن سوء النية في جريمة إعطاء صك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الصك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب⁽²⁾.

وعلم الساحب بأن الصك غير قابل للوفاء لأحد العوامل التي نص عليها القانون هو علم مفترض ذلك أن الساحب يعلم عادة بالظروف المحيطة برصيده، غير أن هذه القرينة غير قاطعة ولكنها قابلة لإثبات العكس خصوصاً إذا كان الرصيد محلاً لعمليات سريعة متنوعة⁽³⁾. ولا يعفى الوكيل في السحب عندما يسحب على رصيد موكلة من الالتزام بالتحقق من وجود الرصيد وإلا عد مسؤولاً عن جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء. أما إذا كان الساحب حسن النية وقت إصدار الصك أو وقت سحب الرصيد بحيث أصبح الباقي لا يفي بقيمة الصك أو عند أمره المسحوب عليه بعدم الدفع فلا تقوم هذه الجريمة، مثال ذلك

(1) المحكمة العليا 1975/6/9م مجلة المحكمة العليا ص 12 عدد 2 ص 182-183

(2) المحكمة العليا 1989/5/15م مجلة المحكمة العليا ص 16 عدد 2 ص 217

(3) رؤوف عيّد ص 534

أن يقوم موظف بسحب صك على المصرف وهو معتقد بأن مرتبه قد حول إليه. في حين أن مرتبه لم يحول إليه بعد فلا تقوم الجريمة في حقه لانتفاء قصد الجنائي.

وتقدير مدى توافر القصد الجنائي لدى الساحب من عدمه من اختصاص محكمة الموضوع، فهي التي تستخلصه بالنظر إلى الظروف المختلفة لكل واقعة على حدة، من حيث قيمة الصك وتاريخ إصداره ومقدار الرصيد ومقدار النقص فيه ومهية الساحب، وأية قرينة أخرى ترى المحكمة أنها مفيدة للقول بتوافر القصد الجنائي لدى الساحب أو نفيه.

على أنه يجب على المحكمة للقول بتوفر القصد الجنائي في حالة أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع، التحقق من أن الساحب لم يصدر أمره إلى المسحوب عليه في الأحوال التي يجوز له فيها ذلك والمنصوص عليها في المادة 413 من القانون التجاري. كما أنه إذا أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع في غير هذه الأحوال فإنه يجب على المحكمة أن تتأكد من أن الساحب لم يكن يعتقد أنه يتصرف في حدود حقه، لأن من شأن ذلك انتفاء القصد الجنائي لدى الساحب طبقاً لقاعدة أن الغلط في أسباب الإباحة ينفي القصد الجنائي وما ينطبق على الساحب ينطبق أيضاً على الوكيل في السحب عندما يسحب الصك على رصيد موكله.

وإذا توافر القصد الجنائي العام المتطلب لقيام هذه الجريمة، فإنه لا عرة بالبواعث التي دفعت الساحب إلى إصدار صك ليس له مقابل للوفاء بقيمته أو التي دفعت إلى سحب الرصيد بعد إعطائه أو إلى إصدار الأمر بعدم الدفع، ذلك أن الباعث ليس من عناصر القصد الجنائي.

وحيث إن المشرع يعتد بقيمة الصك في العقاب، إذا كانت قيمة الصك تجاوز ألف دينار، فيعاقب عليه بعقوبة أشد مما لو كانت قيمته ألف دينار أو أقل، لذا فإنه إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها هي العقوبة الأشد فيجب أن ينصرف علم الجاني إلى أن محل سلوكه صكاً تجاوز قيمته ألف دينار باعتبار القيمة في هذه الحالة من عناصر الواقعة الإجرامية التي ينبغي العلم بها. أما إذا أثبت أنه لا يعلم بقيمة الصك فإنه يجب عقابه بعقوبة الجريمة الأخف ولو كانت قيمة الصك تجاوز ألف دينار، لأن هذا الغلط جوهرى يؤثر على العلم بأحد عناصر الواقعة.

المبحث الثانى العقوبة

يعاقب مرتكب جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية، بعقوبة الجنبحة المقررة فى نفس هذه الفقرة.

غير أنه يجب التمييز بين صورتين لهذه الجريمة، صورة بسيطة، وصورة مشددة، وذلك على النحو التالى:

أ- الصورة البسيطة:

تحقق هذه الصورة إذا كانت قيمة الصك المسحوب ألف دينار فأقل، وفى هذه الحالة يعاقب الفاعل بالحس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز ألف دينار.

وحيث إن المشرع لم يحدد الحد الأعلى لعقوبة الحبس المقررة فى هذه الفقرة، فإنها يجب أن لا تجاوز ثلاث سنوات، وذلك طبقاً للقاعدة العامة المقررة فى قانون العقوبات (م 22 ع).

كما يلاحظ أن الجمع بين عقوبة الحبس والغرامة وجوباً فى هذه الحالة.

وفى حالة اجتماع أكثر من فعل من الأفعال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة (13 مكرراً) فى نفس الصك، مثال ذلك أن يصدر الساحب صكاً قيمته ألف دينار لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب وكذلك يأمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع فى غير الأحوال التى يجوز له فيها ذلك، فإننا لا نكون بصدد تعدد فى الجرائم، وإنما نكون بصدد حالات تبادلية يغنى توافر أية حالة منها عن توافر الحالات الأخرى، كما أن توافر أى عدد منها أو توافرها جميعاً لا يشكل سوى جريمة واحدة. ولكن القاضى يقدر العقوبة المناسبة بين الحدين الأدنى والأعلى المنصوص عليهما.

أما إذا أصدر المتهم عدة صكوك لصالح شخص واحد عن معاملة واحدة، وفى يوم واحد، فإنه يجب اعتبار هذه الجرائم قد ارتكبت لفرض واحد، وبأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، ويجب اعتبارها كلها جريمة واحدة

ب- الصورة المشددة:

تتوافر هذه الصورة إذا كانت قيمة الصك المسحوب تجاوز ألف دينار. ويعاقب الفاعل في هذه الحالة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار.

وحيث إن المشرع لم يحدد الحد الأعلى لعقوبة الحبس المقررة في هذه الحالة فإنها يجب أن لا تزيد على ثلاث سنوات وذلك طبقاً للقاعدة العامة المقررة في قانون العقوبات (م 22). كما أن الجمع بين عقوبة الحبس والغرامة وجوباً أيضاً في هذه الحالة. وإذا أصدر المتهم عدة صكوك تنفيذاً لدافع إجرامي واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، فإنه يجب تطبيق العقوبة المقررة بالنسبة لهذه الجريمة ولو كانت بعض الصكوك قيمتها ألف دينار أو أقل على أن تزداد العقوبة إلى حد الثلث (م 2/76 ع).

وتخضع هذه الحالة لنفس ما تخضع له الحالة السابقة في حالة اجتماع أكثر من فعل من الأفعال المنصوص على تجريمها في نفس الصك، الذي تجاوز قيمته ألف دينار. وسواء تعلق الأمر بسحب صك غير قابل للوفاء، في الصورة البسيطة لهذه الجريمة أو في صورتها المشددة، فإنه لا يجوز للمحكمة، أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم، وذلك طبقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها. غير أن ذلك لا يمنع المحكمة من استعمال سلطاتها التقديرية في أن تنزل بالعقوبة إلى نصف الحد الأدنى الذي عينه القانون وذلك إذا استدعت ظروف الجريمة رافتها، وذلك طبقاً لنص المادة 29 من قانون العقوبات، وسواء تعلق الأمر بعقوبة الجريمة في صورتها البسيطة أو المشددة.

(1) أمر في القضاء المصري بقصر مصري 1965/1/12 مجموعة أحكام القضاة من 16 رقم 14 ص 58 و 58/5/27 من 9 رقم 149 ص 262

الفصل الثاني

جريمة إعطاء صك معيب

تناولت هذه الجريمة الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها
ونتكلم فيما يلي عن أركان هذه الجريمة والعقوبة المقررة لها.

المبحث الأول أركان الجريمة

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة أركان هي:

- 1- محل الجريمة وهو الصك.
- 2- الركن المادى وهو إعطاء صك (شيك) غير قابل للوفاء لأحد العوامل الوارد ذكرها على سبيل الحصر بالفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها.
- 3- الركن المعنوى وهو القصد الجنائى.

ونوضح كل ركن من هذه الأركان على النحو التالى:

المطلب الأول محل الجريمة

لا تختلف هذه الجريمة عن جريمة إعطاء صك صحيح السالف بيانها من حيث لزوم هذا الركن لقيامها. ولذا فإننا نحيل إلى ما سبق ذكره بهذا الخصوص.

المطلب الثاني الركن المادى

يتحقق السلوك الإجرامى المكون لهذه الجريمة بإعطاء أو إصدار صك غير مسرف لأحد البيانات الشكلية المصنوع عليها على سبيل الحصر في الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها. وتحديد هذا الركن ينص تحديد المقصود بفعل إعطاء الصك أو إصداره ثم تحديد الأفعال التى أشرت إليها الفقرة المذكورة والتى يترتب على نوفرها أن يصبح الصك غير قابل للوفاء. ونحدد ذلك على النحو التالى:

أ- إعطاء صك معيب:

بما أنه قد سبق تحديد المقصود بفعل إعطاء الصك أو إصداره عند بيان جريمة إعطاء صك صحيح غير قابل للوفاء فإتينا نحيل إلى ما سبق بيانه.

ب- عدم قابلية الصك للوفاء:

يبغى لقيام الركن المادى لهذه الجريمة أضاف إلى إعطاء صك معيب، أن يكون الصك غير قابل للوفاء لتوفر أحد العوامل التالية التى أشارت إليها الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً وهى:

- 1- خلو الصك من الاسم.
- 2- خلو الصك من أمر الدفع بدون قيد.
- 3- خلو الصك من ذكر المصرف المسحوب عليه.
- 4- خلو الصك من تاريخ أو مكان الإصدار.
- 5- إصدار الصك بتاريخ كاذب.
- 6- كون الساحب جعل نفسه المحسوب عليه ما لم يكن الصك مسحوباً على منشآت مختلفة تابعة للساحب.

ويلاحظ أن هذه الصور فى محملها هى بيانات شكلية يجب أن يحتوى عليها الصك، ولذلك فقد أطلقنا على هذه الجريمة جريمة إعطاء صك معيب، تميزاً لها عن الضرورة السابق بيانها وهى جريمة إصدار صك صحيح غير قابلة للوفاء لعوامل لا تتعلق بالشكل.

ويسغى الإشارة إلى أن الأفعال التى تقوم بها هذه الجريمة واردة على

سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها، وذلك لتعلق الأمر بصح تحريم وليس بسبب إباحة أو مانع مسؤولية أو مانع عقاب. وبالتالي فلا يمكن اعتبار نقص أى بيان من البيانات التى يجب أن يحتوئها الصك، من غير البيانات الواردة فى الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السابق ذكرها كافياً لقيام الركن المادى لهذه الجريمة، ولو كان هذا البيان من البيانات الأساسية التى يجب أن يحتوئها الصك طبقاً لأحكام القانون التجارى. ومن ذلك أن تكون الورقة لها مظهر الصك إلا أن الساحب لم يدرج فى متنها كلمة صك، فالساحب فى هذه الحالة لا يعاقب بموجب نص هذه الجريمة ولو كان متعمداً عدم إدراج هذا البيان فى متن الورقة وإن كان هذا البيان من البيانات الأساسية التى يجب أن يحتوئها الصك (م 3/394 من القانون التجارى) لأن المشرع لم يذكر هذه الصورة من ضمن الصور التى يترتب على تخلفها فى متن الصك عقاب الساحب. ومن ذلك أيضاً تخلف الركن المادى لهذه الجريمة إذا قام الساحب بتوقيع الصك توقيعاً غير مطابق للنموذج المعتمد لدى المصرف المسحوب عليه، وهو نوع من الاحتياط تتحلله المصارف فى صرف الصكوك لحاملها الشرعى، فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه امتناع المصرف عن صرف الصك، إلا أنه فضلاً عن كونه لا علاقة له بأركان الصك المصرفى، أى بالشكل الذى يجب أن يكون عليه الصك طبقاً لأحكام القانون التجارى، فإن المشرع لم يذكر من بين الأعمال التى حددها على سبيل الحصر فى الفقرة الثانية السابق الإشارة إليها والتى تقوم بها جريمة إعطاء صك معيب، قيام الساحب بتوقيع الصك توقيعاً غير مطابق لنموذج توقيعه المودع لدى المصرف المسحوف عليه الصك. ويؤيد ذلك ما حكم به من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن فى المصرف وجوداً وعدماً واستيفاءه شرائطه، بل أطلق القول بتوافر الجريمة فى حق المتهم ما دام قد وقع الشيك بغير توقيعه المحفوظ فى المصرف فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون فوق قصوره⁽¹⁾ ونتكلم فيما يلى عن صور السلوك التى حددها المشرع على سبيل الحصر والتى يقوم بها الركن المادى لجريمة إعطاء صك معيب وذلك على النحو التالى:

(1) نقض مصرى 1966/11/22 م أحكام الفصل من 17 رقم 213 من 1132.

1- حلو الصك من الاسم:

كان من المفترض أن المشرع بمناسبة إصدار الصك الجديد لجريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء (م 13 مكرر) تحديد المقصود بالاسم الذي إذا خلا منه الصك، يتوافر به الركن المادى لجريمة إعطاء صك معيب. ذلك أن تحديده كان محل خلاف فى ظل سريان نص المادة 462 عقوبات، إلا أن المشرع أنقى على نفس الصياغة السابقة للمادة 462 من قانون العقوبات والتي لم تحدد المراد بالاسم الذى إذا خلا منه الصك يتوافر الركن المادى لجريمة إعطاء صك معيب. ولذا، فإنه يمكن القول بأن هذا الاسم لا يمكن أن يكون اسم المسحوب عليه، نظراً لأن حلو الصك من اسم المسحوب عليه يشكل صورة مستقلة من الصور التى أشارت إليها المادة 13 مكرراً السابق ذكرها والتى يتوافر بها الركن المادى لجريمة إعطاء صك معيب. كما لا يمكن أن يكون المراد بالاسم اسم المسحوب له أو المستفيد، ذلك أن اسم المسحوب له (المستفيد) ليس من البيانات الأساسية التى يجب أن يتضمنها الصك، وإنما إذا خلا الصك من ذكر اسم المسحوب له عد صكاً لحامله، وذلك طبقاً لصريح نص المادة 398 من القانون التجارى. الاسم المقصود إذاً والذى يعاقب المشرع على عدم ذكره لا يمكن أن يكون إلا اسم الساحب وإن كان اسم الساحب ليس من البيانات التى يوص القانون التجارى اللبى على وجوب أن يشتملها الصك، فالقانون التجارى اللبى يشترط أن يشتمل الصك على «توقيع من أصدر الصك (الساحب) (م 394/6) وبالتالي فإن مجرد ذكر اسم الساحب على الصك دون توقيعه لا يجعل الصك صحيحاً إلا إذا كان الساحب متخذاً من مجرد ذكر اسمه على الصك توقيعاً له⁽¹⁾ وبالتالي فإن المشككة تنور إذا كان الساحب متخذاً لتوقيعه شكلاً آخر غير كتابة الاسم كالرمز أو الأرقام أو الخطوط، إذ التوقيع هو إشارة التعبير عن الإرادة، ولا يشترط فيه أن يكون مقروءاً⁽²⁾. فهل الصك إذا شتمل على توقيع من أصدره (الساحب) ولم يشتمل على اسمه (الساحب) هو الذى يتوافر به السلوك الإحرامى الذى أشار إليه النص؟.

(1) انظر خالد الشاوى - الأوراق التجارية فى التشريعين اللبى والمرافى - مشورات جامعة بعارى كلية الحقوق الطبعة الثانية 1974 م ص 63.

(2) نص المرحع السابق - نفس المكان.

نعتقد أن ذلك هو ما يقصد المشرع تحريمه، فالمشرع لم يجعل من ضمن الأفعال التي تقوم بها جريمة إعطاء صك معيب حالة إصدار صك معيب لعدم اشتماله على توقيع من أصدره (الساحب) رغم أن اشتمال الصك على توقيع الساحب يعد من البيانات الأساسية اللازمة لصحة الصك طبقاً لأحكام القانون التجارى الليبي (م 6/394). ولكنه جرم إصدار صك خالياً من اسم الساحب. ويرجع ذلك إلى أن المشرع يرى في نقص التوقيع (توقيع الساحب) على الصك، عدم انصراف إرادة الساحب إلى إصدار الصك، وبالتالي فإن الورقة الخالية من توقيع من أصدرها (الساحب) تعتبر ورقة لا قيمة لها ولا يعنى بها فى التعامل⁽¹⁾. ولا يمكن أن تمتد إليها الحماية الجنائية.

أما إذا كان الصك يشتمل على توقيع من أصدره (الساحب) ولكنه لا يشتمل على اسم من أصدره (الساحب) فإنه تمتد إليه الحماية الجنائية، ويعاقب الساحب، نظراً لما يترتب على خلو الصك من اسم الساحب الذى أصدره من إخلال بالثقة فى الورقة المطروحة فى التعامل، ولا يؤثر فى ذلك أن القانون التجارى الليبي لم ينص على وجود اشتمال هذه الورقة على اسم الساحب. ذلك أن القانون الجنائى قانون مستقل له أهدافه وغاياته الخاصة التى تميزه عن القوانين الأخرى. كما يؤكد وجوب امتداد الحماية الجنائية إلى الصك الذى خلا من اسم الساحب، أن بعض التشريعات التجارية - من غير القانون التجارى الليبي - الأخرى قد نصت صراحة على وجوب اشتمال الصك على اسم الساحب (من ذلك قانون التجارة الكويتى (م 745) وذلك لما يمنحه ذكر هذا الاسم من ثقة للورقة فى التعامل⁽²⁾).

2- خلو الصك من أمر الدفع بدون قيد:

من البيانات الجوهرية التى يجب أن يشتمل عليها الصك وأمر غير معلق على شرط بدفع قدر معين من النقود (م 2/394 تجارى). وستوى فى هذا الأمر

(1) انظر على سبيل المثال نقض مصرى 1971/4/25 م مجموعة أحكام القصر س 22 رقم 90 ص 366.

(2) من هذا رأى المرفقاوى - مذكرات على الألة الكتابة - جامعة قاريونس كلية الحقوق ص 75 إد يرى أن التحريم فى هذه الحالة هو لتجنب المستفيد ما قد يؤدي إليه التحويل باسم الساحب من تعطيل صرف الصك

أن يصدر لمصلحة شخص معين أو لحامله، وإذا خلا الصك من ذكر المسحوب له عد صكاً لحامله. (م 398 تجارى)، وذلك حتى يمكن قبول الصك من المعاملات على أساس أنه يحرى مجرى النقود.

أما إذا خلا الصك من أمر الدفع أو كان هذا الأمر معلقاً على تحقق شرط معين فإن ذلك من شأنه أن يخل بوظيفة الصك في التعامل ويحمله غير قابل للدفع بمجرد الاطلاع. وبالتالي فحماية لهذه الورقة في التعامل وحرصاً على دفعها بمجرد الاطلاع اعتبر المشرع إصدار الصك خالياً من أمر الدفع أو أن هذا الأمر خاضع لقيد معين أو شرط تتحقق به جريمة إصدار صك معيب الواردة في الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً التي نحن بصدد دراستها غير أنه يلاحظ بما يتعلق بالحالة الأخيرة - وهي كون أمر الدفع خاضعاً لقيد معين - أن القانون التجارى ينص على عدم الاعتداد بهذا الشرط ويوجب دفع الصك بمجرد الاطلاع، حيث تنص المادة 1/409 تجارى على أنه «الصك واجب الدفع لدى الاطلاع ويعتبر لاغياً كل بيان يفيد التأجيل في الدفع». غير أنه حرصاً من المشرع على دفع الصك بمجرد الاطلاع اعتبر هذا السلوك مجزماً طبقاً للقانون الجنائى.

ولا يشترط لانتفاء الركن المادى طبقاً لهذه الصورة أن يذكر الساحب في الصك أن أمر الدفع بدون قيد أو بدون شرط، لأن ذلك يفهم ضمناً بمجرد أمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود، دون ربط أمر الدفع بقيد معين.

3- خلو الصك من ذكر المصرف المسحوب عليه:

من ضمن البيانات الأساسية التي يجب أن يشتمل عليها الصك اسم من تعين عليه الدفع (م 3/394 تجارى). وطبقاً لقواعد القانون التجارى فإنه ولا يجوز سحب الصكوك إلا على المصارف. ومع ذلك يجوز سحب صك واجب الدفع في الخارج على غير المصارف. وهذه الحالة الأخيرة التي يجوز فيها سحب الصك على غير المصارف تعد استثناء على القاعدة التي تقضى بعقاب الساحب كلما أصدر صكاً خالياً من ذكر المصرف المسحوب عليه، ذلك أن الساحب في هذه الحالة يمارس حقاً خوله له القانون فلا يمكن عقابه (م 69 ع)

أما إذا كان الصك واجب الدفع داخل ليبيا، فإنه يجب أن يشتمل على

اسم المصرف المسحوب عليه الصك. فإذا حلت الورقة من هذا البيان يجب معاقبة الساحب بموجب الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الحرائم الاقتصادية.

وحكمة العقاب في هذه الحالة هي أن حل الصك من ذكر المصرف المسحوب عليه من شأنه أن يخل بقيام الصك بوظيفته باعتباره أداة دفع ووفاء يجرى محرى النقود في التعامل.

هـ - خلو الصك من تاريخ أو مكان الإصدار:

من ضمن البيانات الأساسية التي يجب أن يشتمل عليها الصك تاريخ إصداره (م 5/394 تجارى) وتحديد هذا التاريخ له أهميته من حيث إن مواعيد تقديم الصك للدفع تسرى من اليوم المبين في الصك كتاريخ للإصدار والتي بعد انقضائها يحق للساحب أن يعترض على دفع الصك (م 413 تجارى). غير أنه يمكن القول بأن عدم ذكر الساحب لتاريخ الإصدار في الصك، يعد قرينة على نزوله على الحق في الاعتراض - بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة السابقة - وبالتالي فإن المستفيد يعد مفوضاً في تحرير الصك يوم تقديمه للمصرف⁽¹⁾. الأمر الذي يجعل عقاب الساحب في هذه الحالة لا حكمة له. غير أن المشرع حرصاً على حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور اعتبر أن خلو الصك من تاريخ إصداره يشكل جريمة إصدار صك معيب المقررة في الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السالف ذكرها. كما يعد من البيانات الأساسية التي يجب أن يشتمل عليها الصك مكان إصداره (م 5/394 من القانون التجارى)، غير أنه إذا خلا الصك من ذكر مكان الإصدار عد ناشئاً في المكان المشار إليه إلى جانب اسم الساحب (م 395 تجارى) وهذا النص الأخير يجعل جريمة إصدار الصك الخالي من مكان الإصدار لا تتوافر إلا في حالة خلو الصك من مكان الإصدار ومن المكان المشار إليه إلى جانب اسم الساحب.

وذكر مكان الإصدار في الصك له أهميته، في حساب مواعيد تقديم الصك للدفع، وما يترتب عليه من حق الساحب في الاعتراض⁽²⁾. وبالتالي فقد

(1) انظر خالد الشاوى ص 93.

(2) انظر مواعيد تقديم الصك للدفع المشار إليها في المادة 410 من القانون التجارى الملبى.

اعتر المشرع خلو الصك من ذكر مكان الإصدار فعلاً تقوم به جريمة إصدار صك معيب المقررة في الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السالف بيانه.

كما أن لذكر مكان الإصدار في الصك أهميته من حيث تحديد القانون واجب التطبيق على الصك كما لو صدر الصك في بلد ولكنه واجب الدفع في بلد آخر، ولذلك تنص المادة 411 من القانون التجاري على أنه إذا سحب صك بين بلدين يختلف تقويمهما أبدل يوم الإصدار باليوم المقابل له في تقويم مكان الدفع، كما يساهم ذكر مكان الإصدار في تحديد جهات التحقيق والمحاكمة المختصة.

5- إصدار الصك بتاريخ كاذب:

إن الصك باعتباره أداة دفع ووفاء يحرى مجرى النقود، يقتضى أن يكون تاريخ إصداره هو تاريخ الوفاء به ولذا ينص القانون التجاري اللبي على أن الصك واجب الدفع لدى الاطلاع ويعتبر لاغياً كل بيان يفيد التأجيل في الدفع. والصك المقدم للدفع قبل اليوم المبين فيه كتاريخ الإصدار واجب الدفع في يوم تقديمه (م 419). واعتبر تاريخ إصدار الصك هو تاريخ الوفاء به يجعل بعض الأمر يتحول على هذه القاعدة بأن يثبت في الصك تاريخاً مغديراً لتاريخ تحقيق لدى صدر فيه، وذلك حتى يتمكن من إيداع المقابل بالمصرف.

وقد يكون التاريخ الكاذب المحرر بالصك سابقاً أو لاحقاً على تاريخ تحقيق تحرير الصك وإصدار نصك بتاريخ كذب من شأنه أن يخل بوظيفة صك واعتباره أداة وفاء يفني عن استعمال النقود، وبالتالي فقد اعتبر تشريع أن إصدار الصك بتاريخ غير التاريخ الحقيقي الذي صدر فيه، تحقق به جريمة إصدار صك معيب الواردة في الفقرة الثانية من المادة 13 من القانون رقم 2 لسنة 1973م بشأن الجرائم الاقتصادية.

لم يد كتمت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أنها مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلو التراجع أن هذه الورقة لا يمكن عدده شيئاً بنمعي لمقصود، وذلك لأنها ليست إلا أداة ائتمان⁽¹⁾.

(1) مصرى 10-1-1944م مجموعة قواعد القانونية جزء رقم 22 ص 232

٦- جعل الساحب نفسه المسحوب عليه ما لم يكن الصك مسحوباً على منشآت مختلفة تابعة للساحب

سبق أن أشرنا إلى أن الصك يجب أن يشتمل على اسم من تعين عليه الدفع (م 1/394 تجارى) ولا يجوز سحب الصكوك إلا على المصارف ومع ذلك يجوز سحب صك واجب الدفع فى الخارج على غير المصارف (م 3/399 تجارى).

وطبقاً للقانون التجارى فإنه لا يجوز سحب الصك على الساحب نفسه ما لم يكن مسحوباً بين فروع مصارف يسيطر عليها مقر رئيسى واحد، وفى هذه الحالة لا يجوز سحب الصك «لحامله» (م 3/399) وهذه هى نفس القاعدة التى تدخل القانون الجنائى لحمايتها، ونص على أن مخالفتها تحقق بها جريمة إعطاء صك معيب.

وحكمة العقاب فى حالة جعل الساحب نفسه المسحوب عليه، هى أن الساحب قد يستغل الثقة التى تمنح له ويصدر أوراقاً تكون لها مهمة الصكوك أو النقود^(١١). ويصبح تداولها بمثابة تداول النقود. ولهذا فإننا نجد أن القانون التجارى لمحاربة هذه الظاهرة، فإنه عندما أحاز للساحب إذا كان مصرفاً أن يسحب الصكوك بين فروع المصارف التى يسيطر عليها مقر رئيسى واحد، اشترط عدم سحب الصك لحامله. وهذا الشرط هو فى واقع الأمر يفقد الصك طبيعته كأداة وفاء يعطى لشخص ثالث، ولذا فإن الراجح أن الصك فى هذه الحالة الأخيرة هو مجرد تعهد بالدفع من شخص هو الساحب والمسحوب عليه^(١٢).

وغنى عن البيان أن جريمة إعطاء صك معيب لا تقوم سواء كانت فروع المصارف المسحوب عليها الصك والتابعة للساحب موحدة فى داخل ليبيا أو خارجها.

المطلب الثالث

الركن المعنوى (القصد الجنائى)

إن إصدار صك مشوب بأحد العيوب التى أشارت إليها الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السالف ذكرها، جريمة عمدية، يلزم لقيامها توفر قصد

الجنائي لدى الساحب . والقصد المتطلب لقيام هذه الجريمة هو القصد الجنائي العام ، الذي يتحقق بعلم الساحب وقت إعطائه الصك بأنه خالٍ من الاسم ، من أمر الدفع بدون قيد ، أو من ذكر المصرف المسحوب عليه ، أو من تاريخ أو مكان الإصدار أو أنه صادر ، بتاريخ كذب أو أنه جعل نفسه المسحوب عليه ، لم يكن الصك مسحوراً على منشآت مختلفة تابعة للساحب . كما يجب أن تتحى إرادة الفاعل إلى إعطاء الصك إلى المستفيد أى إلى خروجه بهائياً من حيازته

ورغم أن المشرع قد أشار فى الفقرة الثانية السالف بيانها إلى عبارة سوء النية - إلا أن هذه العبارة لا تضيف شيئاً آخر بخلاف تطلب القصد الجنائي العام وذلك على النحو السابق ذكره عند الكلام على الركن المعنوي لجريمة إعطاء صك صحيح الواردة فى الفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً السالف بيانها أما إذا كان الساحب حسن النية وقت إصداره الصك ، كما لو أصدر الصك عن خطأ منه خالياً من الاسم أو أمر الدفع بدون قيد ، فإن هذه الجريمة لا تقوم لانقضاء القصد الجنائي فى جانب الفاعل .

ونظراً لأن شروط القصد الجنائي اللازم لقيام جريمة إعطاء صك معيب لا تختلف فيما عدا ما أشرنا إليه عن شروط القصد الجنائي اللازم لقيام جريمة إعطاء صك صحيح ، فإننا نحيل إلى ما سبق ذكره تحاشياً للتكرار .

المبحث الثانى العقوبة

يعاقب مرتكب جريمة إعطاء صك مشوب بأحد العيوب المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة 13 مكرراً السالف ذكرها بعقوبة الجنبعة المنصوص عليها فى هذه الفقرة وهى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تجاوز خمسمائة دينار . وحيث إن المشرع لم يحدد الحد الأعلى لعقوبة الحبس فإن هذه العقوبة لا يجب أن تزيد عن ثلاث سنوات وذلك صفاً للقاعدة العامة المقررة فى قانون العقوبات (م 22) .

كما يلاحظ أن الجمع بين عقوبة الحبس والغرامة وجوباً فى هذه الحالة .

ولا يجوز للمحكمة عند الحكم بمقتضى هذه المادة أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم. غير أن ذلك لا يمنع المحكمة من استعمال سلطتها التقديرية في تخفيف العقوبة إلى نصف الحد الأدنى الذي عينه القانون وذلك إذا استندت ظروف الجريمة رأفته طبقاً لنص المادة 29 من قانون العقوبات.

الفصل الثالث

أحكام الشروع والتعويض المدني أحكام مشتركة

تشترك جريمة إعطاء صك صحيح وجريمة إعطاء صك معيب في الأحكام المتعلقة بالشروع والادعاء المدني ونوضح هذه الأحكام فيما يلي :

المبحث الأول

الشروع في جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء

تقع جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء تامة بمجرد إعطاء أو إصدار صك غير قابل للوفاء لأحد العوامل الواردة بالفقرة الأولى من المادة 13 مكرراً من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية، أو صك مشوب بأحد العيوب المشار إليها بالفقرة الثانية من نفس هذه المادة، مع علمه، وإرادته تحقيق ذلك.

أما الأفعال السابقة على تسليم الصك إلى المستفيد، كتحرير الصك والتوقيع عليه فتعد مجرد أعمال تحضيرية لا عقاب عليها (م 259 ع).

ورغم أن فريق من الشراح يرى أن الشروع غير متصور في هذه الجريمة في كلا صورتها، إلا أنه في تقديرنا أن الشروع متصور في هذه الجريمة، وإن كان ذلك في بعض الحالات النادرة، من ذلك ضبط الصك أثناء إرساله بالبريد من الساحب إلى المستفيد، ذلك أن الصك يبقى على ذمة مرسله إلى أن يتسلمه المرسل إليه، وذلك طبقاً للقواعد العامة للقانون المدني.

ويعاقب على الشروع في هذه الحالة طبقاً للقواعد العامة المقررة في قانون العقوبات. وطبقاً لهذه القواعد، يعاقب الحاني بالمقوبات المقررة

للملجنة الكاملة مع حفص حديها إلى الصف (م 61 ع).

المبحث الثانى الادعاء مدنياً بالتبعية للدعوى الجنائية لجريمة الصك غير القابل للوفاء

تقضى القاعدة العامة فى قانون الإجراءات الجنائية بأنه يجوز رفع الدعوى المدنية، مهما بلغت قيمتها، بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لتظرها مع الدعوى الجنائية (م 193).

غير أنه يلاحظ أن قيمة الصك لا تعد ضرراً ناشئاً عن جريمة، بل هو دين سابق على وقوعها وغير ناشئ عنها، الأمر الذى يجعل المستفيد لا يستطيع المطالبة بقيمته التى لم يحصل عليها بطريق الادعاء المدنى بالتبعية للدعوى الجنائية⁽¹⁾. ولكن عليه رفع دعواه إلى المحاكم المدنية المختصة، فهى دون غيرها التى تفصل فى هذا الطلب إن كان له محل.

ولكن إذا كان لا يجوز للمستفيد المطالبة بأصل الدين بطريق الادعاء المدنى بالتبعية للدعوى الجنائية، فإنه يجوز له الادعاء مدنياً بالتبعية للدعوى الجنائية فى المطالبة بتعويض الأضرار التى لحقت من جراء عدم سحب قيمة الصك كلها أو بعضها. وهذا طبقاً للقاعدة العامة الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها أعلاه (م 193). وبناء على ذلك فإنه يتعين التمييز بين أصل الدين أى قيمة الصك، وهذا لا يجوز الادعاء به مدنياً بالتبعية للدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية، وبين قيمة الضرر الناشئ عن الجريمة (جريمة إعطاء صك غير قابل للوفاء) وهو ما يجوز الادعاء به مدنياً أمام القضاء الجنائى. وهذا التمييز فى جواز الادعاء المدنى أمام القضاء الجنائى، هو ما يبدو أن قضاء المحكمة العليا الليبية يأخذ به. من ذلك ما قضت به هذه المحكمة من أنه متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشت فى

(1) وهو ما استقرت على الأخذ به محكمة النقض المصرية. انظر على سبيل المثال حله
1962/2/6 م مجموعة أحكام النقض س 13 رقم 33 ص 124 و 1963/1/8 م س 14 رقم 1
ص 10 و 1966/6/20 م س 17 رقم 157 و 833 و 1966/10/18 م س 17 رقم 186 ص 497

صدر مدوناته أن المدعى بالحق المدني (الطاعن) طلب الحكم له بقيمة الصكوك محل الجريمة ثم انتهى بعد قضائه في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضده إلى قوله: (ومن حيث إن الادعاء المدني مرتبط بالإدانة الجنائية ولذلك بات متعيناً القضاء برفض الادعاء المدني لقيامه على غير أساس من القانون ريادة على أنه لا يجوز أصلاً المطالبة بأصل الديس محل الجريمة طبقاً للمادة 193 أ.ج.ج.) وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالغموض والإبهام والاضطراب في شأن الأساس الذي بني عليه الحكم في خصوص الدعوى المدنية، وهل هو المطالبة بقيمة الصكين فتكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل فيها أم هو المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن جريمة إعطاء صك بدون رصيد قائم وقابل للسحب والذي قضى فيه الحكم خطأ - بمقولة عدم توفر أركانها - الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون⁽¹⁾.

(1) المحكمة العليا 15 مايو 1979 م مجلة المحكمة العليا ص 16 عدد 2 ص 218

الباب الرابع

خيانة الأمانة

تمهيد:

نصت على هذه الجريمة المادة 465 من قانون العقوبات بقولها: «كل من كان في حيازته على أى وجه نقد أو أى متقول آخر مملوك للغير فاستحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التى لا تزيد على مائة دينار، ولا تقام الدعوى إلا ساء على شكوى الطرف المتضرر. وإذا وقع الفعل على أشياء تسند حيازتها على ودیعة اصطراوية أو ارتكب الفعل إساءة لاستعمال السلطة أو للعلاقات العائلية أو علاقات الوظيفة أو المحل أو المسكنة أو الضیافة فتزاد العقوبة بما لا يجاوز النصف، ولا تتوقف إقامة الدعوى على شكوى الطرف المتضرر».

وهذا النص مصدره المادة 646 - قانون العقوبات الإيطالى .

ويهدف المشرع بوصح هذا النص إلى حماية الأموال المفقولة من الاعتداء عليها من الحائز غير المالك، الذى يستغل وجود أموال غيره بين يديه فيستحوذ عليها للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره.

ودعم التقارب بين هذه الجريمة وجريمة السرقة، حيث إن كل منهما تقع على مال متقول مملوك للغير إلا أنهما يختلفان فى أن السرقة - على نحو ما لاحظنا - يفترض لقيامها أن الجانى لا يحوز الشيء المسروق قبل السرقة، أما بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة فإن المفترض لقيامها هو أن الجانى استولى على ما هو موجود فى حيازته قبل وقوعها. وهكذا فإن حيازة الجانى للمال المتقول معمل الجريمة أو عدم حيازته له هو ما يميز أساساً بين الجريمتين.

الفصل الأول

أركان الجريمة

تقوم جريمة خيانة الأمانة على الأركان أو العناصر التالية:

- 1- الركن المفترض: وهو وجود المال في حيازة الحائز.
 - 2- المحل المادي: الذي يجب أن يكون مال منقول مملوكاً للغير.
 - 3- السلوك الإجرامي: أي الاستحواذ على المال للحصول على نفع غير مشروع.
 - 4- الركن المعنوي: والذي يتمثل في القصد الجنائي.
- ونتكلم فيما يلي عن كل ركن من هذه الأركان وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

الركن المفترض: وجود المال في حيازة الجاني

تشرط أغلب التشريعات العربية - نقلاً عن التشريع الفرنسي - قيام جريمة خيانة الأمانة أن يسبقها تسليم المال إلى الجاني على وجه من توجه التي حددها المشرع على سبيل الحصر، أما إذا تم انتقال المال إلى الجاني غير الصور التي حددها المشرع، فإنه لا مجال لقيام هذه الجريمة⁽¹⁾. ولذا فإنه في ظل هذه التشريعات لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا قنع القاضي بأن تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر⁽²⁾.

(1) مر دنت قنول - لغفوفات المصوى (د 341 ع) ونسوى (د 656 ع) ونلسوى (د 676 و 677 ع)

(2) قفسر مصوى 1976/11:1 المجموعة نرسبى 27 صر 835

أما قانون العقوبات الليبي - أسوة بالقانون الإيطالي - فإنه لم يشترط أن يكون المال محل الجريمة قد سلم إلى الحائز على وجه محدد، ولكنه اكتفى بوجود المال في حيازة الحائز على أى وجه. ولذا فقد ألحق المشرع الليبي جريمة الاستيلاء على منقول ضائع أو مفقود بجريمة خيانة الأمانة (م 465 مكرر (ب) ع). رغم أن المال الضائع أو المفقود يصل إلى يد الجاني دون تسليمه إليه من آخر، وإنما يقوم هو بالتقاطه

وإذا كان قانون العقوبات الليبي لا يشترط أن يوجد المال محل الجريمة بين يدي الجاني على وجه معين، فإن هذه الجريمة تقوم في كل حالة يوجد فيها المال بين يدي الجاني على سبيل الحيازة الناقصة أو المؤقتة بفعل لا يعد في حد ذاته جريمة، إلا أنه يستحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره. أما إذا كانت حيازة المال قد انتقلت إلى الحائز عن طريق الاختلاس أو الصب فإن استيلاءه على ما انتقل إلى حيازته يعد أثر من آثار الجريمة التي استولى عن طريقها على حيازة المال وليست جريمة خيانة أمانة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض الإيطالية بأن التشريع الإيطالي الحالي خلافاً للتشريع الإيطالي الملغى لم يعد يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن تكون الحيازة هي نتيجة إيداع أو تسليم للمال من المالك، وإنما يفترض أن المال قد انتقل إلى الحائز بطريق مشروع أى بدون اختلاس أو احتيال أو عنف، ذلك أن عدم مشروعية الحيازة في هذه الحالات تجعل الحائز مسؤولاً عن جريمة سرقة لا عن جريمة خيانة الأمانة، ولذا فيعد مسؤولاً عن سرقة مشددة باستعمال وسائل احتيالية من ينقل في عربته أشخاصاً وجدهم على حافة الطريق أثناء سيره، وبعد صعودهم العربة وبحجة حدوث عطب فنى طلب منهم النزول من العربة، وانطلق مسرعاً بها وبداخلها الأشياء التي تركها الركاب⁽¹⁾. كما حكم في ليبيا بأنه لما كان المتهم يعمل مستخدماً بفندق وكان يقوم بتنظيف حجرة المجنى عليه وقد استولى على أموال الأخير فإن فعله هذا ينطبق عليه أحكام المادة 446 فقرة ثانية ظرف واحد من قانون العقوبات ويتعين عقابه بها لعدم حصول تسليم

(1) نص إيطالي 4 مايو 1954 م أشار إلى هذا الحكم في:
I codici penali annotati, op. cit., Art. 646. Pag. 883.

المال المستولى عليه إلى المتهم⁽¹⁾. ولذا فإن جريمة خيانة الأمانة تقوم في كل حالة يوجد فيها المال بين يدي الجاني على سبيل الحيابة الناقصة. إذا كانت هذه الحيابة قد انتقلت إليه بوسيلة لا تعد في ذاتها جريمة. أما إذا كانت الوسيلة مشروعة في ذاتها فإنه يستوى لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يسلم المال إلى الجاني من ماله أو حائره أو أن لا يسلم إليه وإنما قام هو بالاستيلاء على حيازته وذلك كما لو دخل المال إلى حيازة الجاني بفعل القوة القاهرة كأن تهب رياح عاتية تحمل إليه ملابس جارة. وتطبيقاً لذلك حكم بأن المادة 465 عقوبات لا تشترط للتحريم بها أن يكون المال المستحوذ عليه قد دخل في حيازة الجاني على سبيل حالة معينة بل متى سلم له رضاء بأى وجه كان واستحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع تحققت الجريمة⁽²⁾. كما حكم بأنه ليس شرطاً في العقاب على جريمة خيانة الأمانة المقررة بالمادة 465 عقوبات أن يقوم المجنى عليه شخصياً بتسليم المال بل يجوز أن يتم التسليم من وكيله⁽³⁾. ويمكن تبرير ذلك بأن المشرع يهدف بتجريم خيانة الأمانة إلى منع أى اعتداء يخل بحق ملكية المنقول. كما يستوى أن يكون التسليم حقيقياً أو حكماً اعتبارياً ومثال هذا الأخير تسليم مفتاح مخزن فإنه يعد تسليمًا لما في المخزن وكذلك شراء سلعة وإبقائها وديعة لدى البائع بعد أن انتقلت ملكيتها نهائياً إلى المشتري، فإن استحوذ المستلم على ما في المخزن أو استحوذ البائع على السلعة قامت في حقه جريمة خيانة الأمانة⁽⁴⁾. كما أنه يستوى أن يحصل تسليم المال من ماله أو حائره إلى الجاني مباشرة أو أن يحصل هذا التسليم بطريق غير مباشر، كما لو استحوذ الوارث على المال المسلم إلى مورثه على سبيل الأمانة أو الوكالة⁽⁵⁾.

وإذا انتقلت حيازة المال إلى الجاني استناداً إلى عقد فإنه لا يشترط أن

-
- (1) المحكمة العليا جلسة 12 1975، 3 م مجلة المحكمة العليا ص 14 عدد 3 ص
(2) المحكمة العليا جلسة أول نوفمبر 1982 م مجلة المحكمة العليا ص 21 عدد 1 ص 216
(3) المحكمة العليا جلسة 21 أبريل 1972 م نفس المراجع السابق ص 8 عدد 3 ص 171
(4) انظر: بقص مصري 14 مارس 1950 م أحكام النقض ص 1 رقم 136 ص 406 وأيضاً جرسون ص 408 رقم 435
(5) Manzini, Trattato di dir. pen. it. Vol. IX. Pag. 834.

يكون هذا العقد صحيحاً من الناحية القانونية، ولذا فيعد مرتكباً لجريمة حياة الأمانة من استحوذ على مال سلم إليه استناداً إلى عقد باطل أو قابل للإبطال سواء كان بطلانه يتعلق بالشكل أو الموضوع وتطبيقاً لذلك فقد حكم بقيام هذه الجريمة في حق من بدد مبلغاً من المال تسلمه ليدفعه أحراراً لمكار يستغله للدعارة من سلم المبلغ⁽¹⁾. بل إن هذه الجريمة تقوم ولو تجرد التسليم من أية صفة تعاقدية لانعدام إرادة من قام بالتسليم، كما في حالة الوديعة الاضطرارية التي تنعدم فيها الإرادة لدى المودع ويستفى فيها وجود تعامل لإرادتين إرادة المودع وإرادة المودع لديه، وذلك كأن يستلم الصديق مال صديقه الذي أغمى عليه ليحفظه له غير أنه يستولى عليه بنية ضمه إلى ملكه⁽²⁾.

أما إذا انتقل المال إلى حيازة أحرار على سبيل الحيازة الكاملة المقترنة بنقل الملكية فإن ذلك من شأنه أن ينمى قيام هذه الجريمة. كما أن استيلاء الشخص على المال الذي وجد بين يديه على سبيل اليد العارضة تحت رقابة وإشراف مالكه أو حائزه يكون جريمة سرقة لا جريمة حياة أمانة وذلك على النحو السابق بيانه عند دراسة السرقة.

ولتحديد ما إذا كان المال الذي استحوذ عليه المتهم يوجد في حيازته على سبيل الحيازة الناقصة - وهو العنصر الذي يفترض وجوده لقيام جريمة خيانة الأمانة - أو أنه قد انتقل إليه على سبيل الحيازة الكاملة وهو ما ينمى قيام هذه الجريمة هو من اختصاص المحكمة الجنائية التي يجب عليها الرجوع في ذلك إلى نصوص المروع المختلفة للقانون وعلى رأسها نصوص القانون المدني، على اعتبار أن المحكمة الجنائية تختص بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (م 194 من قانون الإجراءات الجنائية).

ولا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة أمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأن المال قد انتقل إليه على سبيل الحيازة الناقصة، والعبرة في ذلك بالواقع بحيث لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفاً

(1) نفس مصري 24 مايو 1937 م مجموعة القواعد الفأوية ج 4 رقم 87 ص 74.

(2) جازو ج 6 رقم 631 ص 535.

للمحقيقة⁽¹⁾. ولذا فإذا أضفى المتعاقدان على العقد وصفاً يختلف حقيقة بط
القانون المدني إليه فإن من واجب محكمة الموضوع ألا تعتد بوصف الطرفين
إذ العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني⁽²⁾. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه إذا كان من
الثابت بالنسبة لإحدى شركات المياه الغازية أنها كانت تسلم عملاءها زجاجات
المياه الغازية بعد أن تتقاضى منهم مبلغاً من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد
إليها، وبجانب هذا كانت تحصل من العملاء على إقرار منهم بأنهم قد تسلموا
الزجاجات على سبيل الوديعة أو عارية الاستعمال، فالجريمة لا تقوم في حالت
هذه إذا لم يرد أحد العملاء الزجاجات لأن العارية والوديعة لا يستقيمان وحصول
الشركة على مبلغ من النقود على سبيل التأمين يخسره العميل إذا لم يرد هذه
الزجاجات⁽³⁾. كما حكم في إيطاليا بأنه في حالة البيع بالتفصيل طبقاً للمادة 1523
من القانون المدني الإيطالي لا يكتسب المشتري ملكية المال إلا بدفعه آخر
قسط من الثمن. ولذا فإن المشتري يعد مرتكباً لجريمة الاستيلاء بدون وجه حق
(خيانة الأمانة) إذا قام ببيع المال نفسه إلى غيره قبل تسديد هذا القسط⁽⁴⁾.

وللقول بأن الحائز يحوز الشيء على سبيل الحيازة الناقصة أو الكاملة فإنه
يجب النظر إلى الحيازة قبل وقوع الجريمة، أما إذا اتفق المالك مع المدين على
أن يقل إليه ملكية ما يملك بعد وقوع الجريمة فإن ذلك لا يؤثر في وقوعها لأن
الرضا بنقل الملكية لاحق على وقوعها⁽⁵⁾. مثال ذلك استبدال المالك عقد الإيجار

(1) نقض مصري 18 ديسمبر 1962 م مجموعة أحكام القضاة من 13 ق 208 ص 863
(2) نص المادة 2/152 من القانون المدني على أنه «أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب
البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ»

(3) نقض مصري 26 فبراير 1952 م مجموعة أحكام القضاة من 3 ق 196 ص 519

(4) نقض إيطالي 23 مايو 1966 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit., Art. 646. Pag. 884.

في حين تنص المادة 419 من القانون المدني الليبي على أنه.

1- إذا كان البيع مؤجل الثمن، جاز للمائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية إلى المشتري
موقوفاً على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع.

2. 3- وإذا وفيت الأقساط جميعاً، فإن انتقال الملكية إلى المشتري يعتبر مستنداً إلى وقت
البيع.

4- وتسرى أحكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سعى المتعاقدان البيع إيجاراً.

(5) انظر: نقض مصري 19 مايو 1941 م مجموعة القواعد القانونية ج 5 ق 264 ص 520

الذى كان سارياً وقت وقوع الجريمة يعقد بيع لمساعدة الجاني على الإفلات من العقاب، كما أن تارول صاحب المال عن ماله لا يؤثر في قيام الجريمة إذا تم هذا التنازل فعلاً بعد وقوع الجريمة⁽¹⁾.

إثبات التصرف:

تنص المادة 198 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك الوسائل».

وطبقاً لأحكام القانون المدني الليبي فإنه في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة دینارات أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز البينة في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوحد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك ويقدر الالتزام باعتبار قيمته وقت صدور التصرف. ويجوز الإثبات بالبينة إذا كانت زيادة الالتزام على عشرة دینارات لم تأت إلا من ضم الفوائد والملحقات إلى الأصل (م 387) ويجوز أيضاً الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانعاً مادياً أو أدبياً يحول دون الحصول على دليل كتابي أو إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب لا يد له فيه (م 391).

وقيام المانع المادى أو الأدبى الذى يمنع من الحصول على الكتابة مسألة تقديرية متروكة لتقديرها لقاصى الموضوع. ومن أمثلة المانع الأدبى علاقة القرابة بين طرفى الأمانة إذا حالت دون أن يأخذ المودع سنداً من الآخر بالوديعة التى ائتمنه عليها⁽²⁾.

غير أنه ينبغى أن يلاحظ أن الإثبات بالكتابة لا يعد من النظام العام وإنما هو مقرر فقط لمصلحة الخصوم وبالتالي يجوز لهم التنازل عنه أو عدم التمسك به. ولذا فقد حكم بأنه إذا لم يعترض المتهم بخيانة الأمانة على إثبات الواقعة بالبينة عندما يتطلب القانون الكتابة فذلك يعد تنازلاً منه عن طريق الإثبات

(1) عد الفتاح الصيفى ص 508.

(2) نقض مصرى 27 مايو 1940 م مجموعة القواعد القانونية جـ 3 ق 114 ص 219، وأيضاً 11 مايو 1942 م جـ 5 ق 405 ص 611.

بالكتابة وقبلًا للإثبات بالبينة⁽¹⁾. كما حكم بأن الدفع بعدم حواز الإثبات بالبينة دفع جوهري فإذا ما أبداه صاحب الشأن بالفعل وجب الرد عليه وإلا كان إغفال الرد قصوراً في التسييب⁽²⁾.

وإذا كان من واجب المحكمة الجنائية أن تتبع في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الإثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل (م 198 إجراءات جنائية)، فإن القضاء بغير ذلك يجعل صاحب المال المعتدى عليه يلجأ دائماً إلى الطريق الجنائي هروباً من التقيد بطرق الإثبات المدنية - السابق الإشارة إليها - التي يتعين على المحاكم المدنية التقيد بها عند اللجوء إليها. أما عند القضاء بالبراءة فإنه لا يجب على المحكمة الجنائية التقيد بطرق الإثبات المدنية في خصوص إثبات التصرف. وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة تصبح في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها تلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه على عشرين جنيهاً احتياطاً لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون. وليس كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة وأسلاً لمقصود الشارع في ألا يعاقب برءى مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة⁽³⁾. كما أن إثبات عناصر الجريمة مثل فعل الاستحواذ أو القصد الجنائي هو مما يخضع للقواعد العامة في الإثبات الجنائي، ولذا فيجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه من المقرر قانوناً أن ما يتعين التزام قواعد الإثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة في ذاته، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الإثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الإقرار⁽⁴⁾.

(1) نقض مصري 19 أبريل 1943 م مجموعة القواعد القانونية جـ 6 ق 171 ص 240، وأيضاً 1975/0/19 م أحكام النقض ص 26 رقم 11 ص 46.

(2) نقض مصري 5 فبراير 1962 م أحكام النقض ص 13 رقم 31 ص 117.

(3) نقض مصري 31 مارس 1969 م أحكام النقض ص 20 رقم 92 ص 433، وأيضاً 1974/6/9 م ص 25 رقم 122 ص 573.

(4) نقض مصري 16 أكتوبر سنة 1961 م مجموعة أحكام النقض ص 12 رقم 155 ص 797، وأيضاً -

المبحث الثاني المحل المادى: مال منقول مملوك للغير

لا تقع جريمة خيانة الأمانة إلا على مال منقول مملوك للغير.

ولذا فإنه يشترط أن يكون محل الجريمة مالاً منقولاً، وقد عبرت عن ذلك صراحة المادة 465 عقوبات بقولها: «نقد أو أى منقول آخر». غير أنه يلاحظ أن هذه المادة قد أشارت إلى النقود إلى جانب المنقول. ورغم أن النقود هي من المنقولات إلا أن إشارة الشارع صراحة إليها من بين المنقولات التي يمكن أن تقع عليها جريمة خيانة الأمانة ليس خالية من كل قيمة، ذلك أن المشرع أراد أن يؤكد أنه بشأن هذه الجريمة - جريمة خيانة الأمانة - لا يطبق المبدأ المعروف فى القانون المدنى بأن النقود وكذلك الأشياء المثلية الأخرى تصبح ملكاً لمن تسلم إليه ما لم تبقى منفصلة، وذلك استناداً إلى حكم المادة 727 من القانون المدنى اللبى التى تنص على أنه «إذا كانت الوديعة معلماً من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذوناً له فى استعماله اعتبر العقد قرضاً». أما وإن المشرع قد نص فى قانون العقوبات على أن جريمة خيانة الأمانة تقوم فى حق كل من كان فى حيازته على أى وجه نقد أو أى منقول آخر مملوك للغير فاستحوذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره (م 465 ع) فإن ذلك من شأنه أن يجعل النقود التى يؤذن للفرد فى استعمالها فى غرض محدد لمصلحة المالك تظل مملوكة لهذا الغير ويكون الاستحواذ عليها جريمة خيانة أمانة. أما مجرد قيام المستلم لهذه النقود باستبدالها بنقود أخرى تعادلها فى القيمة فإن ذلك لا يكون جريمة خيانة الأمانة لأنه فى عموم الأحوال لا يهم المالك تفريد النقود المودعة⁽¹⁾.

وإذا كان محل الجريمة مالاً منقولاً فإنه يستوى أن يكون منقولاً بطبيعته أو عقاراً بالتخصيص، لأن هذا الأخير هو فى أصله من المنقولات وإن كان قد اعتبر عقاراً بالتخصيص بمقتضى حيلة قانونية بتخصيصه لخدمة عقار بطبيعته. كما

⁽¹⁾ نص مصرى 1960/11/1 م س 11 رقم 144 ص 751.
Petrocella, L'Appropriazione Indebita, Pag 180. F. Antolisei, P.S.I. op. cit Pag (1)
247, 248.

يرى بعض المقه بأنه ليس هناك ما يمنع من وقوع هذه الجريمة على أجزاء العنصر
طبيعته التي يتم فصلها بعمل الجاني، كنزع مستاجر العقار لبعض الأشخاص
المفروسة فيه واستحواذه عليها⁽¹⁾.

وفي حكم قانون العقوبات تعد من الأموال الموقولة - وإن كانت ليست
كذلك - الطاقة الكهربائية وجميع أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية
(م 444 ع). ولذا فإن كل من كان في حيازته على أى وجه طاقة كهربائية أو أى
نوع آخر من أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية المملوكة للغير فيستحوذ عليها
للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره بعد ارتكبا لجريمة خيانة الأمانة.

أما الآراء والأفكار والابتكارات وغيرها من الأموال المعنوية الأخرى فلا
يمكن اعتبارها محلاً لجريمة خيانة الأمانة ما لم يكن الاستيلاء عليها قد شمل
أيضاً الاستيلاء على المستندات المثبتة فيها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأموال
لطبيعتها غير المادية لا يمكن أن تعد منقولاً ذا كيان مادي. ولذا فإن من يؤتمن
على سر ويبيحه لا يعد خائناً للأمانة.

وإذا كان ما استحوذ عليه الجاني منقولاً فإنه يستوى لقيام جريمة خيانة
الأمانة أن يكون لهذا الشيء قيمة مادية أو معنوية ما دام ليس خالياً من كل قيمة.
أما إذا تجرد الشيء من كل قيمة فإن الاستحواذ عليه لا تتحقق به جريمة خيانة
الأمانة، إذ من يسلم لآخر ورقة مهمة لا تتضمن حقاً من الحقوق ولا يفيد
حيازتها أى معنى فيقوم الآخر بتبديدها لا يعتبر خائناً للأمانة. وتطبيقاً لذلك فقد
حكم فى مصر بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة احتلاس تقرير مرفوع من أعضاء
لجان حزب سياسى إلى مدير إدارة هذه اللجنة متى ثبت أن هذا التقرير ليس
بورقة جدية ذات حرمة وإنما هو عبارة عن ورقة أنشئت لغرض خاص لا ارتباط
له بأعمال الحزب⁽²⁾.

F. Antolsci, Ibid. Pag. 246.

(1)

عكس ذلك محكمة الفص الإيطالية 1973/3/14 م مشار إلى هذا الحكم فى:

I codici penali annotati, op. cit., Art. 646. Pag 886.

(2) نص مصرى 31 مارس 1932 م مجموعة القواعد القانونية ج2 رقم 342 ص 492

ملكية المنقول لغير الجاني:

كما يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون المال المنقول مملوكاً لغير الجاني. ولذا فإذا وجد المال بين يدي مالكه دون علمه، فاستحوذ عليه فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة ولو كان يعتقد أن المال مملوك لغيره.

وإذا كان المال مملوكاً لغير الجاني فإنه لا يشترط لكي تقع جريمة خيانة الأمانة أن يكون مملوكاً لشخص معين بالذات، وإنما يكفي لقيام هذه الجريمة أن يكون المال مملوكاً لغير المتهم ولو كان لا يعرف مالكة، مثال ذلك أن من يجمع أموالاً من الناس لمساعدة بعض المحتاجين ثم يستحوذ عليها فإنه يعتبر خائناً للأمانة ولو أن هؤلاء المحتاجين غير معروفين سلفاً.

والقول بأن المال الذي استحوذ عليه المتهم هو غير مملوك له من مسائل الواقع التي يستفل بالفصل فيها قاضي الموضوع.

واشراط أن يكون محل هذه الجريمة مالاً منقولاً مملوك للغير هو ذاته الشرط المتطلب لقيام جريمة السرقة، ولذا فإننا نحيل في توضيح هذا العنصر فيما لم نشير إليه في هذا المقام إلى ما سبق أن أشرنا إليه عند دراسة جريمة السرقة البسيطة.

المبحث الثالث

السلوك الإجرامي: الاستحواذ على المال

للحصول على نفع غير مشروع

يتحقق هذا العنصر باستحواذ الحائز على المال الذي يوجد في حيازته على أي وجه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره.

ويلاحظ أن اكتفاء المشرع الليبي بأي فعل يحقق الاستحواذ لتوفر الركن المادي لهذه الجريمة، يخالف موقف بعض التشريعات العربية الأخرى التي عددت على سبيل الحصر - اقتداء بما فعله المشرع الفرنسي⁽¹⁾ - الأفعال

(1) يمثل السلوك الإجرامي المكون لجريمة خيانة الأمانة في التشريع الفرنسي في معنى الاحتلاس والتشديد (م 408 ع).

المكونة للركن المادى لهذه الجريمة والتي يكفى توافر إحداها لقيام هذه الجريمة. من ذلك قانون العقوبات المصرى الذى قصر التجريم على أفعال الاحتلاس والتبديد والاستعمال (م 346) وقانون العقوبات الليتانى الذى حصر هذه الأفعال فى كتم المال واحتلاسه وتبديده وإتلافه وتمزيقه (م 670) والتصرف به إن كان من المثلثات (م 671).

غير أنه يلاحظ أن طريقة المشرع تعداد الصور التى يتخذها الفعل المادى المكون لهذه الجريمة - كما هو الحال فى التشريعات المشار إليها أعلاه - غير خالية من النقد، حيث يرى البعض أن تعداد المشرع لهذه الأفعال لا يمكن أن يكون إلا من قبيل التمثيل لا الحصر. إذ المشرع يصعب عليه حصر جميع الصور التى يتخذها الفعل المكون للجريمة، وبالتالي فهو قد اكتفى بذكر ما تصوره منها. ولذا فإذا اتضح قصور فى هذا التعداد فإنه يتعين سده بتفسير ألفاظ الشارع التفسير الواسع الذى يكفل شمولها لجميع حالات تغيير الحياة فكلها سواء فى تحقيق هذه الجريمة⁽¹⁾.

أما طبقاً لقانون العقوبات الإيطالى فإن السلوك الإجرامى اللازم لقيام هذه الجريمة لا يتحقق إلا بقيام الجانى باستملاك أو نزع ملكية المال الذى فى حيازته *Se Appropriata*. غير أن استعمال المشرع الإيطالى هذا المصطلح للدلالة على السلوك الإجرامى الذى تقوم به جريمة خيانة الأمانة لم يقابل باستحسان من جانب الفقه الإيطالى الذى يرى أن الاستملاك أو نزع الملكية حالة قانونية لا يمكن أن تنقل استناداً إلى تصرف غير مشروع كما هو الحال فى جريمة خيانة الأمانة⁽²⁾. ولذا فإن الراجح فى هذا الفقه - الإيطالى - هو عدم التقيد بحرفية النص واعتبار أن السلوك الإجرامى المكون لهذه الجريمة يتحقق بتصرف الحائز فى المال كما لو كان ملكه، أى باغتصابه سلطات مالكه الحقيقي والتصرف فيه بتصرفات غير مسموح بها منه⁽³⁾.

وقضت محكمة النقض الإيطالية بأن السلوك الإجرامى المكون لهذه الجريمة يتحقق بتوجيه المال وجهة لا تتفق والصفة أو الأسباب التى تبرر حيازة

(1) محمود نجيب حسنى - الأموال - ص 410 وما بعدها.

(2) F. Antolmei, P.S.I. op. cit., Pag. 251.

(3) Ibid Pag. 252 e V. Manzoni, Trattato di dir. pen. it. Vol. IX. Pag. 851 ecc.

الفاعل أو عن طريق الرفض غير المبرر لإرجاع الشيء إلى صاحبه. ذلك أن تحقق أى من هذين السلوكين يشير إلى نية الحائز الأكيدة في تملك الشيء الذى يحوزه ما لم تكن هذه الية غير قائمة بحكم أنه أظهر قصداً مختلفاً⁽¹⁾. وقضت بأن عدم إعادة الشيء إلى صاحبه - عنصر في حد ذاته غامض لأنه مجرداً يشير إلى ممارسة الحيابة وفي نفس الوقت إلى تجاوز الحدود المحددة من المالك يسط السيطرة على الشيء - لا يحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة 848 عقوبات إذا لم يقترب مادياً تصرف يثبت السيطرة *Uti Dominus* ومعنوياً بقصد تغيير الحيابة إلى ملكية بقصد الحصول على نفع غير مشروع للحائز نفسه أو لغيره. أما مجرد الامتناع المؤقت عن إعادة الشيء إلى صاحبه بقصد ضمان دين وبدون إنكار حق المالك على الشيء ووضع الشيء تحت تصرفه شريطة تسديد الالتزام الواجب عليه أداؤه لا يكون جريمة خيانة الأمانة. لأن ذلك لا يغير في العلاقة القائمة بين الحائز والشيء الموجود في حيازته⁽²⁾. كما قضت بأنه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة من يكلف ببيع شيء لمصلحة مالكه إلا أنه يتمتع عن تسليم ثمنه إلى صاحبه⁽³⁾. وقضت بأنه يعد مرتكباً للجريمة نفسها من يستلم كمبيالة من آخر على سبيل الضمان إلا أنه يقوم بتظهيرها لأخر⁽⁴⁾.

ولكن متى يتحقق عنصر الاستحواذ على المال للحصول على نفع غير مشروع للجاني نفسه أو لغيره الذى يتوافر به السلوك الإجرامى المكون لجريمة خيانة الأمانة في التشريع الليبي؟ أجابت على ذلك المحكمة العليا الليبية بقولها: «إن الاستحواذ على المال في جريمة خيانة الأمانة يعنى نقله إلى حيازة أو ملك الجاني واستعماله للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره»⁽⁵⁾. وقضت بأنه «يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها بالمادة المذكورة توفر أركانها وهي... أن يستحوذ الجاني على ذلك المال بقصد الحصول على نفع غير مشروع أى بأن يستولى الجاني على المال المذكور بأن ينقل إليه

(1) نقض إيطالى 20 أكتوبر 1953 م مشار إلى هذا الحكم في:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 646. Pag. 884

(2) نقض إيطالى 5 أكتوبر 1966 م وأيضاً 18 فبراير 1970 م نفس المرجع السابق مادة 885

(3) نقض إيطالى 24 أبريل 1973 م نفس المرجع السابق مادة 886.

(4) نقض إيطالى 7 يونيو 1958 م نفس المرجع السابق

(5) المحكمة العليا جلسة أول نوفمبر 1982 م مجلة المحكمة العليا ص 21 عدد 1 ص 216

حيازته بغير رضا صاحبه بقصد الحصول على نفع غير مشروع سواء أكان نية تملكه أم لم يكن طالما استهدف الجاني الحصول على المنفعة بغير وجه حق وسواء أحصلت المنفعة بالفعل أم كانت محتملة وسيان أن تكون لنفس الجاني أو لغيره فإذا ما استحوذ الجاني على المال المذكور بقصد الإلتلاف أو بقصد الحصول على نفع مشروع فلا تقوم هذه الجريمة وإن كانت في الصورة الأولى قد تقوم جريمة أخرى⁽¹⁾. ومن ذلك يتضح أن فعل الاستحواذ الذي يجسم السلوك الإجرامي لجريمة خيانة الأمانة بتحقيق بكل فعل يعبر عن قصد الحائز إضافة المال إلى ملكه سواء أكان ذلك باستهلاكه للمال الذي في حيازته أو بامتناعه عن رده إلى صاحبه أو تنصرفه فيه أي تصرف آخر يدل على قصده في الاحتفاظ بالمال لمدة غير محددة الأجل مثال ذلك من يستلم ساعة لإصلاحها إلا أنه يفي أنه استلمها أو يظهر نية في الاحتفاظ بها. وتطبيقاً لذلك حكم بأن قيام الوكيل بسحب أموال موكلته من المصرف ليس في ذاته جريمة ولكن الجريمة تتكون بنقل المبلغ إلى الرصيد الخاص بالوكيل وانصراف نية إلى تملكه ومعارضته في رده وتعليقه بأن له ديباً يريد استرجاعه من المجنبي عليها، ذلك لأن من واجب الوكيل أن يرد المبلغ التي سحبها إلى موكلته (م 706 مدني)⁽²⁾. كما يتحقق الاستحواذ بأي تصرف آخر يقوم به الحائز يدل على تحويل المال عن وجهته وسبب وجوده عنده كالبيع والهبة والمقايضة وعموماً بأي تصرف يتعذر معه رد الشيء إلى صاحبه. كما أن رهن الحائز للمال الموجود في حيازته على الأرجح تقوم به جريمة خيانة الأمانة نظراً لما ينطوي عليه هذا التصرف من تهديد للملكية المالك. أما قيام الحائز بإعادة المال إلى صاحبه بعد انقضاء الرهن فهو لا يؤثر في قيام الجريمة التي تحققت بمحرد تمام الرهن⁽³⁾.

(1) المحكمة العليا جلسة 20 أبريل 1982م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 2 ص 138. وتخص هذه الواقعة في أصحاب ورشة وعامله استوليا على سيارة المحنى عليه المودعة لديهما لتصبح، واستعمالاً في ستة دون علم للمحنى عليه. وفي الواقع كان يمكن للمحكمة إدانة المتهمين في هذه الواقعة بجريمة خيانة لأمانة على أساس استهلاك الوقود وريث المحرك الذي يعد تصرفاً مادياً بمثابة نصرف المالك فيه يملك وليس على أساس مجرد استعمال السيارة

(2) المحكمة العليا جلسة 19 يناير 1971م مجلة المحكمة العليا ص 7 عدد 2 ص 164

(3) نقص أيضاً 19 مايو 1960م مشار إلى هذا الحكم في.

I codici penali annotati. op cit. Art. 646 Pag. 886

وفى كل التصرفات السابقة فإنه يستوى لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يستحوذ الحائز على كل المال الذى فى حيازته أو على جزء منه فقط للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره. ولكن لا يعد إستحواذاً على المال مجرد تسليمه إلى شخص آخر ما لم يثبت أنه قصد التصرف فيه⁽¹⁾.

كما أننا نرى أن السلوك الإجرامى المكون لهذه الجريمة يتحقق - على خلاف قضاء المحكمة العليا اللبية السابق الإشارة إليه - أيضاً فى استحواد الحائز على المال الذى يوجد فى حيازته بقصد إتلافه⁽²⁾ وذلك لأن الإتلاف هو نوع من التصرف الذى لا يملكه الحائز المؤقت⁽³⁾. كما يلاحظ بأنه وإن كان الإتلاف يشكل جريمة خاصة طبقاً لقانون العقوبات اللبى (م 457 ع) إلا أن أولوية تطبيق جريمة خيانة الأمانة فى هذه الحالة يقتضيه توافر عنصر آخر أكثر خصوصية وهو وجود المال محل الإتلاف فى حيازة الحائز (م 12 ع).

كما يتسع مصطلح الاستحواذ الوارد فى قانون العقوبات اللبى (م 465) ليشمل استعمال الحائز للمال الذى فى حيازته خلافاً للقانون أو الاتفاق للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره⁽⁴⁾.

غير أنه يصعب القول بأن مجرد استعمال الحائز للمال الذى فى حيازته تقوم به جريمة خيانة الأمانة فى جميع الأحوال، من ذلك أن من يسلم آخر شيئاً يقوم باستعماله خلافاً للاتفاق دون أن يؤثر هذا الاستعمال على الشيء ذاته يصعب القول بأنه تحقق به جريمة خيانة الأمانة وذلك كأن يسلم شخص إلى آخر ثلاثة على سبيل الأمانة فيقوم الأمين باستعمالها دون أن يترتب على هذا الاستعمال نقص فى قيمتها. وإنما يجب للقول بأن استعمال المال على خلاف القانون أو الاتفاق تحقق به جريمة خيانة الأمانة أن يترتب على الاستعمال

(1) نفس مصرى 8 أكتوبر 1957 م أحكام القضا س 8 رقم 207 ص 773

(2) يقصد بالإتلاف فى هذا المقام تعيب الشيء بما يحمله غير صالح لأن يؤدى المصلحة التى أعد بها.

(3) يلاحظ أن بعض التشريعات العربية قد اعترفت بالإتلاف بشكل صورة من صور السلوك الإجرامى

المكون لجريمة خيانة الأمانة، من ذلك قانون العقوبات السورى (م 656) وقانون العقوبات

اللبانى (م 970)

(4) وقد أبدت ذلك المحكمة العليا اللبية فى جلسة 20 أبريل 1982 م مجلة المحكمة العليا س 19 عدد 2

ص 138

إنفاص قيمته، مثال ذلك استعمال الحائز لعربة آخر توجد في خيارته في راحة طويلة حيث يترتب على ذلك تخفيض قيمتها بتحريك عدادها إلى الأمانه

ويلاحظ بهذا الصدد أن محكمة النقض الإيطالية تتمسك بحرية المهر الوارد في قانون العقوبات الإيطالي (م 646) الذي يستلزم لقيام جريمة خيانة الأمانة استملاك الحائز للمال الذي يوجد في خيارته ولا نرى في مجرد استعمال الحائز للمال الذي في خيارته ما يكفي لقيام جريمة خيانة الأمانة، وإنما تتطلب لقيامها تغيير الحائز للشيء من خيارته له حياة ناقصة إلى حياة كاملة حيث قضت بأن الاستعمال يمكن أن يكون دليلاً على الاستملاك ولكن لوحده لا يعد كافياً لقيام هذه الجريمة، إذ يجب أن يصاحب الفعل المادي الذي يتجاوز به الحائز شروط الحياة صراحة أو ضمناً قصد لا ليس فيه بأن الشخص يريد أن يضم الشيء إلى ملكه⁽¹⁾. وهو ما قضت به أيضاً محكمة النقض المصرية⁽²⁾.

النفع غير المشروع:

يجب أن يهدف الجاني باستحواذه على المال الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره، سواء حصلت هذه المنفعة بالفعل أم كانت محتملة⁽³⁾. إذ لا يشترط لتتمام هذه الجريمة حصول الجاني لنفسه أو لغيره على نفع غير مشروع فعلاً، وهذا ما تدل عليه صياغة المادة 465 عقوبات بقولها: «فاستحود عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره». وذلك يعني أن هذه الجريمة هي من جرائم السلوك المجرد التي يكفي لقيامها مجرد تغيير الحائز لقصد من الحياة. ويستوى لقيام هذه الجريمة أن يكون النفع غير المشروع الذي يهدف الجاني إلى تحقيقه نفعاً مالياً أو أدبياً وذلك على النحو السابق بيانه عند دراسة جريمة النصب.

أما إذا استحوذ الحائز على المال للحصول على نفع مشروع لنفسه أو لغيره فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة.

(1) نقض إيطالي 20 ديسمبر 1956 م وأيضاً 24 نوفمبر 1970 م مشار إلى هذين الحكمين في

I codici penali annotati, op. cit., Art. 646. Pag. 884 and 885.

(2) نقض مصري 8 أكتوبر 1967 م مجموعة أحكام النقض ص 8 رقم 207 ص 773.

(3) المحكمة العليا للسنة جلسة 20 أبريل 1982 م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 3 ص 148

ويلاحظ أن النفع لا يعتبر مشروعاً في الحالات التي يقابل فيها حق فعلى للحائز فحسب ولكنه يكون كذلك في جميع الحالات التي يتمتع فيها الحق بحماية قانونية. وبالتالي فإن النفع يعد مشروعاً ولو كان الدين الذي يهدف الحائز إلى الوفاء به محرد دين طبيعي للحائز - وذلك على النحو السابق الإشارة إليه عند دراسة جريمة النصب - أما إذا كان الدين المدعى به ليس له أساس أو أن أساسه مجرد احتمال فإن النفع يكون غير مشروع. وقد حكم بأنه إذا ادعى المتهم بأنه يستولى على المال المملوك للغير أو أنه حوله لاستعماله الشخص من أجل أن يعرض دين له على المجنى عليه فإن ذلك لكى ينفي جريمة خيانة الأمانة يجب أن يكون الدين مستحقاً أو على الأقل أن المتهم كان يعتقد ذلك⁽¹⁾. كما حكم بأن سحب الوكيل أموال موكلته من المصرف وانصراف نيته إلى تملكها بحجة أنه اتفق معها على أن يشتري منها عقاراً ودفع كل هذا المبلغ كجزء من الثمن ولكنها عدلت عن البيع هذه الواقعة أن ثبتت تنفي جريمة خيانة الأمانة، ولكنها واقعة لم يقم عليها الدليل كما أن المتهم لم يثرها أمام محكمة الموضوع⁽²⁾.

المبحث الرابع القصد الجنائي

جريمة خيانة الأمانة جريمة عمدية، يلزم لقيامها توفر القصد الجنائي العام، أى اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون. فيجب أن يعلم الجاني بأن المال الذى استحوز عليه مال مملوك للغير وأنه ملزم برده إلى حائره أو مالكه. أما إذا اعتقد أن المال مملوك له واستحوز عليه على هذا الأساس فإن القصد الجنائي لا يتوافر لتخلف عنصر العلم، مثال ذلك أن يختلط هذا المال بمال الحائز فينتفقه دون علم منه أو أنه يعتقد بأنه يحوز المال لحسابه بصفته مالكاً ويتصرف فيه على هذا الأساس أو أنه

(1) نفض إيطالى 17 مارس 1971 م مشار إلى هذا الحكم فى:

1 codici penali annotati, op. cit, Art. 646. Pag 885

(2) المحكمة العليا الليبية جلسة 19 يناير 1971 م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 3 ص 148.

يعتقد أن لا الترام عليه بالرد لأن المال قد سلم إليه بصفة هدية أو قرص⁽¹⁾ ودبغة⁽²⁾.

كما يجب لتوافر القصد الجنائي العام أن تتجه إرادة المتهمة إلى الاستحواذ على المال المنقول المملوك للغير الموجود في حيازته، أما إذا لم يتمكن الحائز من إرجاع المال إلى صاحبه بفعل خارج عن إرادته كما لو هلك المال عن طريق خطأ مه أو بفعل قوة قاهرة أو أنه صاع منه فلا يتوافر القصد الجنائي، وتقدير ذلك مسألة موضوعية تختص بالفصل فيها محكمة الموضوع بمقتضى سلطتها التقديرية المطلقة في تقدير الدليل المائل أمامها

غير أنه لا يكفي لقيام هذه الجريمة توافر القصد الجنائي العام بعصره العلم والإرادة، وإنما ينبغي أن يتوافر لدى الفاعل قصد خاص قوامه أن يكون استحواذ الجاني على مال الغير الموجود في حيازته قد تم بقصد الحصول على نفع غير مشروع للجاني نفسه أو لغيره. وهكذا فإن قصد الحائز ضم المال إلى ملكه يعد منفعة وإتلافه المال عمداً بقصد حرمان صاحبه منه نهائياً بعد منفعة، واستعمال المال استعمالاً يضر بالشئ خلافاً للقانون أو الاتفاق منفعة، وكذلك فإن من يتسلم محسناً لأحد الانتكارات على سبيل الأمانة ويحلها باسمه منفعة، ومن يتسلم من آخر رسومات فيستغل وجودها بين يديه ثم ينقلها بغير رضا صاحبها لبيعها منفعة.

ومن يتسلم أصل خريطة أو تصميم لتصويره وطبعه فيستخرج منه نظائر أخرى لمصلحته يعد منفعة، وقيام صاحب مطبعة بطبع كمية أكثر من العدد المتفق على طبعه مع مؤلف كتاب بقصد بيع النسخ الزائدة لفائدته يعد منفعة.

وتقدير مدى توافر هذا القصد لدى الحائز من عدمه من اختصاص محكمة الموضوع. وقد حكم بأن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة يتحقق بعلم الجاني أنه يستولى على مال غيره الذي هو تحت يده بدون إذن صاحبه وبقصد الانتفاع به دون وجه حق⁽³⁾.

(1) رؤوف عبد ص 590، وأحمد فتحى سرور بد 565.

(2) المحكمة العليا جلسة 1982/4/5 م مجلة المحكمة العليا ص 19 عدد 3 ص 139.

ولكن هل قصد الحائز إعادة المال إلى صاحبه بعد استنواذه عليه من شأنه نفى القصد الجنائي؟

يرى جاسب من الفقه بأنه إذا تعلق الأمر بأشياء مثلية وبالأخص المالك القدية وقصد الحائز ردها إلى صاحبها حالاً بعد استعمالها فإن ذلك من شأنه أن ينفي قيام هذه الجريمة، باعتبار أن هذه الحالة تتعلق باستعمال الشيء استعمالاً لا يمس مصلحة صاحب الشيء أو ماله، مثال ذلك من يتسلم نقوداً من آخر لتسليمها لغيره غير أنه قبل تسليمها إلى صاحب الحق فيها يشتري بها أشياء لمصلحته الشخصية ثم يتوجه بعد ذلك إلى منزله لأخذ ما يقابلها ويسلمها إلى من كان يجب عليه تسليمها إليه في الموعد المحدد⁽¹⁾. غير أن هذا الرأي لا يمكن قبوله لأنه رد مقابل الشيء أو رده بعينه بعد الاستنواذ عليه يعد مخالفة لشروط الحيابة واغتصاب لسلطات صاحب الشيء أو ماله ولا ينفي أن الحائز قد استحوذ على المال الذي في حيازته لحساب غيره للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره.

أما إذا أراد الفاعل رد مقابل الشيء أو رده بعينه بعد استنواذه عليه، فإنه غنى عن البيان أن ذلك لا ينفي وقوع الجريمة لأنه من قبيل الأعمال اللاحقة لارتكابها. من ذلك أن يقدم الجنائي على رد مقابل الشيء خشية المحاكمة الجنائية.

ويتعين على المحكمة أن تثبت في حكمها توافر القصد الجنائي لدى الجنائي، أما إذا خلا الحكم من إثبات القصد فإن ذلك من شأنه أن يجعل حكم الإدانة مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه من المقرر أن كل حكم ملزم باستظهار ما يفيد توافر أركان الجريمة التي يقصى بالإدانة به وكان يتعين لجريمة المادة 465 ع بصفة عامة توافر أركان منها الاستنواذ على المال للحصول على نفع غير مشروع والقصد الجنائي. ومنى يبين أن ما ورد في حكم أول درجة والحكم الاستثنائي وإن أفاد أن الأموال المنسوب استنواذ الطاعن عليها أنها كانت في حيازته إلا أن التأخير في رد الشيء أو جعل الأموال في حيازته وهو مدير الشركة دون أن تنفي في حيازة الموظف المحتص فإن ذلك

⁽¹⁾ Antolises, P.S.I op cit, Pag 254.

لا يستلزم بالضرورة أن يكون الجاني قد نوى الاستحواذ عليها للحصول على
نفع غير مشروع⁽¹⁾. غير أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالتحدث عن القصد
الجاني استقلالاً ما دام ذلك مستفاداً من ظروف الدعوى⁽²⁾.

(1) المحكمة العليا جلسة أول نوفمبر 1982 م مجلة المحكمة العليا ص 21 عدد 1 ص 216.
(2) المحكمة العليا جلسة 1971/1/19 م نفس المرحع السابق ص 7 عدد 3 ص 164، وأيضاً
1982/3/7 م ص 19 عدد 2 ص 136.

الفصل الثاني

عقوبة خيانة الأمانة

يعاقب على ارتكاب جريمة خيانة الأمانة في صورتها البسيطة - أى غير المقترنة بطرف من الظروف المشددة - بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبالغرامة التى لا تزيد على مائة دينار. ولا تقام الدعوى فى هذه الحالة إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر. وحيث إن القانون لم يحدد الحد الأدنى لهذه العقوبات، فإنه طبقاً للقواعد العامة الواردة فى قانون العقوبات يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس أربعاً وعشرين ساعة (م 22 ع) وللغرامة مائة درهم (م 26 ع).

أما إذا وقعت جريمة خيانة الأمانة مصحوبة بأحد الظروف المشددة المقررة بالفقرة الثانية من المادة 465 عقوبات، فإنه رغم أن الجريمة تظل على وصفها باعتبارها جنحة، إلا أن العقوبة بشأنها تزداد بما لا يجاوز النصف، ولا تنقضى إقامة الدعوى فى هذه الحالة على شكوى الطرف المتضرر.

رفع الدعوى بناء على شكوى الطرف المتضرر:

فى جريمة خيانة الأمانة فى صورتها البسيطة - أى غير المقترنة بطرف من الظروف المشددة - لا تقام الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى الطرف المتضرر (م 1/465 ع).

وإذا كان من المسلم به أن الطرف المتضرر لا يمكن أن يكون إلا مالك المال الذى وقع عليه الاعتداء، بصفته صاحب الحق المعتدى عليه فى الحالات التى يكون فيها المالك هو ناقل الحيزة الناقصة إلى الجانى. إلا أن مشكلة تحديد الطرف المتضرر تثور فى الحالات التى تختلف فيها شخصية المالك عن

شخصية ناقل الحيازة الناقصة إلى الجاني وذلك كأن يتسلم شخص مالا من مالكه ويسلمه هو بدوره إلى شخص آخر على سبيل الأمانة، إلا أن هذا الأخير يستحوذ عليه ويضمه إلى ملكه. فمن الذى يترتب على شكواه إقامة الدعوى الجنائية، هل هو مالك المال أم ناقل حيازته الناقصة إلى الجاني أم هما معا؟

يرى بعض شراح قانون العقوبات الليبي أن عبارة الطرف المتضرر الواردة فى نص المادة 1/465 عقوبات تنصرف إلى صاحب المال وإلى المحنى عليه الذى سلم المال للأمين فيجوز لأيهما أن يقدم الشكوى، لأن عبارة الطرف المتضرر الواردة فى النص تشمل كل من أصيب بضرر من الجريمة سواء كان المجنى عليه أو غيره ولو أن المشرع كان يقصد المحنى عليه وحده لصر على ذلك صراحة كما فعل فى نصوص أخرى⁽¹⁾. إلا أن هذا الرأى رغم وجاهته لا يمكن قبوله وذلك لسببين، إحداهما شكلى والآخر موضوعى.

فمن الناحية الشكلية فإن المشرع الليبي قد عرّف فى قانون الإحراءات الجنائية عن المجنى عليه بأنه الطرف المتضرر، وهو ما يتضح، من مجرد مطالعة نص المادة (3) من هذا القانون الخاص بشكوى الطرف المتضرر والذى نصه «لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى وذلك بالنسبة إلى الجرائم التى يستلزم فيها قانون العقوبات لمساءلة المجانى شكوى الطرف المتضرر».

أما من الناحية الموضوعية فإن تحديد المجنى عليه فى هذه الحالة يتوقف على تحديد المصلحة التى يهدف المشرع إلى حمايتها بتجريمه هذا السلوك. وهذا الجانب تتنازعه ثلاثة آراء هى:

أ- يذهب رأى فى الفقه إلى القول بأن الثقة هى محل الحماية فى جريمة خيانة الأمانة. فجوهر هذه الجريمة هو الإخلال بالثقة الناشئة عن رابطة الحيازة، فهذه الرابطة تقضى بالزام المؤمن برد المال عيناً إلى صاحبه أو باستعماله على الوجه المحدد⁽²⁾. غير أن هذا الرأى لم يلق قبولاً فى الفقه، لأن النص المتعلق

(1) ادوار غالى الذمى ص 523.

(2) Petroselli, L'Appropriazione Indebita, op. cit. Pag. 114.

(2)

بهذه الجريمة (646 في قانون العقوبات الإيطالي المقابل للمادة 465 من قانون العقوبات الليبي) لا يشترط إيداع المال أو تسليمه إلى الجاني بصفة تلزمه برده أو باستعماله على الوجه المحدد بفرض توسيع نطاق التجريم⁽¹⁾. يضاف إلى ذلك أن عامل الثقة لا يتطلبه القانون صراحة في بعض صور هذه الجريمة وهو حال الوديعة الاضطرارية التي لا تقوم استناداً إلى خيار من صاحب المال، ومع ذلك فإن القانون ينص صراحة على اعتبار الاستحواذ عليها يكون جريمة خيانة الأمانة.

ب- يذهب رأي آخر في الفقه إلى القول بأن جوهر هذه الجريمة يمكن أن يكمن في الإخلال بالالتزام بالرد أو باستعمال المال على نحو معين، غير أن هذا الرأي هو الآخر لم يخلو من النقد، لأن عدم تقييد الحائز بالتزامه هو في الغالب مصدر للمسؤولية المدنية ولا يرقى إلى المرتبة التي يكون فيها هذه الجريمة⁽²⁾.

ج- يذهب اتجاه آخر في الفقه إلى القول بأن حكمة تشريع جريمة خيانة الأمانة حماية الحق في الملكية. فجوهر هذه الجريمة يتمثل في تعسف الحائز الذي ينصرف في المال الذي في حيازته كما لو كان ماله أو أنه يستولى على سلطات خاصة بالمالك في ممارستها ضرر بالمال محل الحيازة⁽³⁾. ونحن نتضح لنا رجاحة هذا الرأي الأخير بالنظر إلى أن السلوك الإجرامي الذي تقوم به هذه الجريمة - على النحو السابق الإشارة إليه - هو في حقيقته يمثل اعتداء على ملكية المال. ولذا فإنه في حالة اختلاف شخصية مالك المال عن شخصية ناقل حيازته الناقصة إلى الجاني، فإن مالك المال هو المجنى عليه وهو من يرجع إليه الحق في رفع الشكوى التي يتوقف على تقديمها إلى الجهات المختصة تحريك

(1) غير أنه يلاحظ أن قانون العقوبات الإيطالي الملزم، كان يشترط صراحة لقيام هذه الجريمة أن يكون المال المنقول قد سلم أو أودع للحائز بصفة تلزمه برده أو استعماله على الوجه المحدد، وذلك في المادة 417 م. أما في عرض الرأي المشار إليه أعلاه فانظر:

Relazione Ministeriale Sul Progetto Del. Cod. Pen. It. Vol. II, Pag. 470.

(2) انظر في عرض هذا الرأي ونقده:

F. Antonicelli, P. S. I. op. cit, Pag. 245.

V. Manzini, Trattato, Di Dir. Pen. It. op. cit, Vol. IX. Pag. 827. Cardova, (3)

L'Appropriazione In Debita In Novissimo Digesto Italiano, Vol. I, 1937, Pag. 250.

الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة المقررة في الفقرة الأولى من المادة 465 عقوبات. أما إذا كان المتضرر من الجريمة ليس مالكا للمال فليس له الحق في غير رفع الدعوى المدنية. وتحسب مدة الثلاثة أشهر اللازم تقديم الشكوى خلالها من التاريخ الذي يكون فيه عد المالك الدليل الاكيد على نية الحائر في الاستحواذ على المال الذي في حيازته للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره، وليس منذ التاريخ الذي يبدأ يشك فيه في تصرفات الحائر.

تشديد العقوبة:

تنص الفقرة الثانية من المادة 465 من قانون العقوبات على أنه «إذا وقع الفعل على أشياء تستند حيازتها على وديعة اضطرارية أو ارتكب الفعل إساءة لاستعمال السلطة أو العلاقات العائلية أو علاقات الوظيفة أو العمل أو المساكنة أو الضيافة فتزاد العقوبة بما لا يجاوز النصف. ولا تتوقف إقامة الدعوى على شكوى الطرف المتضرر».

وطبقاً لهذا النص فإنه رغم الإبقاء على وصف جريمة خيانة الأمانة حنحة دائماً، إلا أنه في حالة توافر طرف من الظروف المنصوص عليها تزداد العقوبة بما لا يجاوز النصف. على أنه يجب أن يلاحظ أن الزيادة في العقوبة إنما تنصب على مقدار العقوبة التي يوقعها القاضي ما لم ينص القانون على غير ذلك (م 39 مكررة ع). ولذا فإنه يجوز للقاضي أن يصل بعقوبة الحبس إلى أربع سنوات ونصف وبالغرامة إلى مائة وخمسين ديناراً. أما الحد الأدنى لهذه العقوبة فيبقى كما هو أي الحبس لمدة أربع وعشرين ساعة والغرامة مائة درهم. وعلى القاضي أن يجمع في حكمه بين عقوبة الحبس والغرامة. كما أن إقامة الدعوى الجنائية في حالة توافر ظرف من هذه الظروف لا تتوقف على شكوى المجنى عليه، وإنما تملك النيابة العامة مطلق الحرية في إقامة الدعوى الجنائية دون حاجة إلى تقديم شكوى الطرف المتضرر.

وفيما يلي بيان الظروف المشددة التي نص عليها المشرع وذلك على النحو التالي:

1- الوديعة الاضطرارية:

الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ

هذا الشيء وعلى أن يردّه عيأ (م 718 من القانون المدني) وتكون اضطرارية إذا اضطر الشخص لظروف عارضة كوجود حريق أو زلزال أو سرقة أو أى حادث آخر ولو كان متوقعا، إلى إيداع ماله لدى شخص آخر دون أن يكون له الخيار في اختيار الشخص المودع لديه. ولذا فتعد ودیعة اضطرارية كل ودیعة تمت استنادا إلى حالة الضرورة ودون خيار من الشخص صاحب المال.

هذا ويلاحظ أن القانون المدني الليبي عند تنظيمه لأحكام الوديعة (م 719-728) لم ينص على أحكام خاصة تتعلق بالوديعة الاضطرارية. إلا أنه كما يبدو من صياغة نص المادة 465 ع فإن المشرع بصدد جريمة خيانة الأمانة قد اعتبر الوديعة الاضطرارية مسألة واقع لا مسألة قانون.

وبما أن القانون المدني الليبي لم ينظم أحكام الوديعة الاضطرارية فإن أحكام الوديعة العادية المنصوص عليها في هذا القانون تسرى على الوديعة الاضطرارية ولا يستثنى من ذلك غير أحكام الإثبات، حيث إن الأمر بالنسبة لهذه الوديعة الأخيرة يتعلق بحالة ضرورة، وهو يعد مانعا مديا أو أدبيا يحول دون الحصول على دليل كتابي فيما كان يجب إثباته بالكتابة لذا فيجوز أيضا الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة (م 1/391 من القانون المدني الليبي).

وتعد نوعاً من الوديعة الاضطرارية ما يعرف بالوديعة الجارية أو الوديعة في الفنادق، حيث تنص المادة 727 من القانون المدني الليبي على أنه:

1- يكون أصحاب الفنادق والخانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها التزلاء مسؤولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان.

2- غير أنهم لا يكونون مسؤولين فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين دينارا، ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها عهدة في ذمتهم، أو يكونوا قد تسبوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم.

وكل ما يشترط لاعتبار الوديعة اضطرارية في هذه الحالة أن يكون المودع بازلاً في الفندق وأن تكون علاقته بالمودع لديه صاحب الفندق سبب حرفة هذا الأخير. كما يشترط لانطباق جريمة خيانة الأمانة على فعل المودع لديه، أن يكون النازل قد سلم إليه فعلاً ماله وأن يقوم هذا الأخير بالاستحواذ عليه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره، أما ما يتركه النزاع بغرفته دون أن يسلمه إلى صاحب الفندق، فإن الاستيلاء عليه يكون جريمة سرقة لا خيانة أمانة. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه من الشروط الأساسية لقيام جريمة خيانة الأمانة حصول تسليم الأموال المستولى عليها إلى المتهم، ولما كان المتهم يعمل مستخدماً بفندق وكان يقوم بتنظيف حجرة المعجنى عليه، وقد استولى على أموال الأخير فإن فعله هذا ينطبق عليه أحكام المادة 446 فقرة ثانية طرف واحد من قانون العقوبات ويتعين عقابه بها لعدم حصول تسليم المال من المستولى عليه إلى المتهم. ومن ثم يكون دفع محاميه بأن الواقعة يطبق عليها أحكام خيانة الأمانة في غير محله⁽¹⁾. كما حكم بأنه يعد وديعة اضطرارية إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل، عند بيتهما معاً في غرفة واحدة بإحدى القرى، معه من النقود ليحفظها لديه إلى الصباح فأخذها المسلم معه وفر فعمله هذا يعتبر خيانة أمانة، ومتى ثبت أن إيداع المعجنى عليه نقوده لدى الجاني كان إيداعاً اضطرارياً ألجأته إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالبيعة مهم كانت قيمة الوديعة⁽²⁾.

2 - إساءة استعمال السلطة:

يجب أن يستبعد من نطاق تطبيق هذا الظرف قيام الموظف لعدم بالاستيلاء على أموال الأفراد المسلمة إليه بحكم وظيفته، لأن هذا الفعل يعتبر جنائية عملاً بنص المادة 27 من القانون رقم 2 لسنة 1979 بشأن الحرائم الاقتصادية.

أما إذا لم يكن المال مودعاً لدى الموظف بحكم وظيفته ولكنه تم استعمال سلطة وظيفته واستحوذ على أموال الغير، فإنه ينبغي أن يعاقب مقتضى

(1) المحكمة العليا للبيعة جلسة 7 يناير 1976 م محكمة المحكمة العليا س 14 عدد 3 ص 49.

(2) بقض مصرى 5:2 1935 م المحكمة س 51 ص 441.

عقوبة جريمة خيانة الأمانة المشددة استثناءً لتوفر هذا الظرف (465 ع 2) مثال ذلك جعل مدير الشركة الأموال في حيازته دون أن تبقى في حيازة الموظف المختص، أو العادة في كل الشركات والمؤسسات ألا يستلم المدير أية أموال في يده ولكن هناك جهات تقوم بالحسابات وتتلقى الواردات وهناك خيرية تودع فيها الأموال. فإذا استحوذ على الأموال في هذه الحالة عد حائناً للأمانة إساءة لاستعمال السلطة.

كما ينطبق هذا الظرف إذا أساء الحائز استعمال سلطاته غير الوظيفية مثال ذلك الحارس القضائي أو المعين بواسطة السلطة العامة الذي يستحوذ على الأموال الموجودة في حيازته وكذلك الوصي الذي يستحوذ على أموال القاصر.

وفي جميع الحالات فإنه ينبغي لتوفر هذا الظرف ليس مجرد استغلال الشخص للوضع الذي هو فيه وإنما أن يبادر الشخص إلى اتخاذ موقف أعمد من ذلك هو إساءة استعمال سلطته.

3 - إساءة العلاقات العائلية :

أشارت الفقرة الثانية من المادة 465 عقوبات إلى تشديد عقوبة جريمة خيانة الأمانة إذا ارتكبت إساءة للعلاقات العائلية. غير أن هذا النص لم يحدد المقصود بالعلاقات العائلية. ونظراً لأن الأمر يتعلق بتشديد العقاب وليس بتحقيقه فإنه لا يجوز التوسع في تفسير هذه العلاقة وإنما بتعين تحديدها على ضوء نص المادة 2/16 من قانون العقوبات الذي حدد ذوي القربى بأنهم الأصول والفروع والزوج والأخوة والأخوات والأصهار من نفس الدرجة والأعمام والأخوال وأبنائهم، ولا يعد بين ذوي القربى الأصهار إذا توفي أحد الزوجين دون عقب.

ولذا فإن العلاقة العائلية قد تستند إلى قرابة دم أو قرابة نسب على النحو المشار إليه في النص المذكور أعلاه، وذلك كأن يستحوذ الأخ على أموال أحيه التي توجد في حيازته أو أن يستحوذ الزوج على أموال زوجته التي توجد في حيازته.

4 - إساءة علاقات الوظيفة أو العمل :

يقصد بعلاقة الوظيفة العلاقة التي تنشأ بين الموظفين الذين يجمعهم

محل عمل واحد، دون تفرقة بين النشاط العام أو الخاص ولو كانت طبيعة عمل كل واحد منهم تجعله يتصل بأماكن مختلفة. يستوى أن يكون لهذه العلاقة طبيعة مؤقتة أو دائمة بالمقابل أو بالمحان، وبالتالي فإن هذا الطرف يعيق ولو كان المكتتب له طبيعة شرفية⁽¹⁾. غير أنه يشترط أن تتعلق الوظيفة بممارسة نشاط ذهني أو على الأرحح أنه كذلك.

أما علاقة العمل فهي تشمل كل الحالات التي يقوم فيها أحد الأشخاص بعمل الآخرين تحت أية صفة كانت بمقابل أو بدونه بحيث ينشأ بين العامل ورب العمل علاقة ثقة تسهل للجاني ارتكاب جريمته، ويحب أن تكون هذه العلاقة هي أساس حياة الشيء. وحكم بأنه «يقصد بعبارة (علاقة العمل) وجود رابطة بين الجاني والمجنى عليه تتحقق فيها التبعية والمتبوعة كأن يكون أحدهما مستخدماً لدى الآخر وليس مجرد عمل يقوم به أحد الطرفين لحساب الآخر كعقد المقاولة على تصنيع شيء أو تشييد مبنى أو استصلاح آلة أو نقل أمتعة فلا تعتبر العلاقة فيه علاقة عمل وفق ما هو مبين بالمادة 2/465 من قانون العقوبات، وبما يؤكد المقصود بعبارة علاقة العمل على النحو السالف بيانه هو عطفها على علاقات الوظيفة التي تفيد الاستمرارية والتبعية ويعتبر استعمالها غدرًا وتكرارًا للثقة المفترضة بحكم العمل أبشع مما ينشأ عن المعاملات العادية⁽²⁾ كما حكم بأنه يلزم لتوافر هذا الطرف أن يكون المال قد سلم للعامل من رب العمل ويعتبر المال سلم من رب العمل إذا كان العامل مكلفاً من قبله بتحصيله⁽³⁾.

وتشر هذه العلاقة إلى كل أنواع النشاط دون تفرقة بين العمل المادي أو الذهني بشرط أن تختلف عما تشمله علاقة الوظيفة.

5 - إساءة علاقة المساكنة أو الضيافة:

يسرى هذا الطرف المشدد على الساكن الذي يسمى علاقة المساكنة

(1) نفس إيطالي 5 فبراير 1953 م مشار إليه في:

I codici penali annotati, op. cit, Art. 61. Pag. 151.

(2) المحكمة العليا جلسة 20 أبريل 1982 م مجلة المحكمة العليا س 19 عدد 3 ص 139

(3) المحكمة العليا جلسة 15/3/1978 م مجلة المحكمة العليا س 17 عدد 1 ص 360

ويستحوذ على أموال من يجمعه معه سكن واحد مشترك. وكذلك على الصيغ الذي يستحوذ على أموال مضيغة للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره. كما يتوافر هذا الظرف بالنسبة للمضيف الذي يستحوذ على أموال صبيغ التي توجد في حيازته لنفس الغرض. ونحيل في تحديد علاقة المساكنة والضيافة إلى ما سبق ذكره عند دراسة الظروف المشددة للسرقة تحاشياً للتكرار.

الشروع في الجريمة:

طبقاً للرأى الراجح في الفقه فإن جريمة خيانة الأمانة إما أن تقع تامة أو لا تقع ولا يتصور الشروع فيها⁽¹⁾. ويرجع ذلك إلى أن المشرع عندما اكتفى لقيام هذه الجريمة باستحواذ الجاني على المال الذي في حيازته للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره سواء حصلت هذه المنفعة بالفعل أم لم تحصل طالما استهدف الجاني الحصول عليها وذلك معناه أن قوام هذه الجريمة محض سلوك نفسى هو تغيير نية الحائز من حائز حيازة ناقصة لحساب غيره إلى حائز لحساب نفسه، يستوى أن يقصد الحانى ضم المال إلى ملكه أو استعماله استعمالاً مخالفاً للقانون أو الاتفاق أو إتلافه بقصد حرمان صاحبه منه. غير أن هذا الرأى لا يمكن قبوله على إطلاقه، لأن مجرد تغيير النية لا يكفى لقيام هذه الجريمة، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضى بأن المشرع لا يعاقب على مجرد النيات أو لا يعتبر شروعا في جنابة أو جنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك (م 2/59 ع). وإسما لعقاب الحائز عن تغيير نيته في الحيازة بمقتضى جريمة خيانة الأمانة ينبغى وجود مظاهر خارجية تدل على ما عزم عليه. وذلك معناه أن جريمة خيانة الأمانة لا تكتمل إلا بتوافر عنصرين عنصر نفسى قوامه نية الحائز في تغيير وجهة المال الذى في حيازته خلافاً للقانون أو الاتفاق. وعنصر مادى قوامه وجود فعل يدل على تلك النية ويتمثل في ظهوره على المال الذى في حيازته بمظهر المالك وإجرائه فيه أحد التصرفات التى لا يجوز له إجراؤها طبقاً لشروط الحيازة أو حالتها أو استعماله استعمالاً مخالفاً للقانون أو الاتفاق. ولا تكتمل جريمة خيانة الأمانة إلا بتوافر هذين العنصرين معاً.

Petrocelli L'Appropriazione indebita, Napoli 1933, Pag. 114 csa.

(1)

وإذا كان من الصعوبة بمكان تصور الشروع في الحالات التي يوجد فيها المال في حيازة الجاني الذي يستحوذ عليه بامتناعه عن رده إلى صاحبه أو مالكة للطبيعة السلية لهذا السلوك، إلا أنه يمكن تصور قيام الشروع في الحالات التي يتم فيها الاستحواذ على المال للحصول على نفع غير مشروع للحائز نفسه أو لغيره عن طريق التصرف في المال أو استهلاكه استهلاكاً مادياً، حيث يعتبر شروعا مجرد عرض المال للبيع، إذا تدخل المالك أو غيره ومنع الحائز من إجراء البيع. كما يعد شروعا أيضاً إيقاف الحائز وهو يهيم بإشعال النار في الحطب المملوك للغير الذي يوجد في حيازته لاستعماله في التدفئة أو لتحقيق أي نفع آخر غير مشروع لصالح نفسه أو لصالح غيره.

الباب الخامس

جريمة العثر على منقول ضائع بنية تملكه

تمهيد:

لم يشتمل قانون العقوبات الليبي في أول صدوره عام 1953 م على نص خاص يعاقب بمقتضاه على الاستيلاء على الأشياء الضائعة أو المفقودة، إلى أن صدر القانون رقم 48 لسنة 1956 م بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وأضاف مادة جديدة إلى قانون العقوبات برقم 465 مكررة (ب) تنص على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستين كل من عثر على منقول ضائع فاستولى عليه بنية تملكه⁽¹⁾.

وقد ألحق المشرع هذه الجريمة بجريمة خيانة الأمانة - أسوة بما فعله المشرع الإيطالي⁽²⁾ - ويدل على ذلك أن المادة المذكورة قد وردت بعد المادة الخاصة بجريمة خيانة الأمانة في الفصل الخاص بجرائم الاحتيال.

وبعد أن أصدر المشرع القانون رقم 48 لسنة 1956 م المشار إليه أعلاه أصدر قانوناً خاصاً بشأن اللفظات هو القانون رقم 55 لسنة 1957 م. نصت المادة الأولى منه على أنه «على كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع أن يرده إلى صاحبه في الحال فإذا لم يتيسر له ذلك وجب أن يسلمه أو أن يبلغ عنه إلى أقرب نقطة بوليس في عواصم المتصرفيات أو إلى شيخ القبيلة في الدواخل مع بيان الظروف التي عثر فيها على الشيء فإذا لم يتم التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في عواصم المتصرفيات وثلاثين يوماً في الدواخل عوقب المخالف بغرامة لا

(1) ألحق المشرع لإبطلاي جريمة الاستيلاء على المنقول المفقود بحرية حياة الأمانة بموجب المادة 647 من قانون العقوبات الإيطالي

تجاوز خمسة دينارات مع سقوط حقه في المكافأة المنصوص عليها في المادة الرابعة فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه عوقف بالحس مدة لا تجاوز سنتين، ويحوز رفع الدعوى العمومية عن الجريمة المذكورة به لم تمض المدة المحدودة للتسليم أو التليغ متى وضحت نية التملك،

وبما أن العقوبة المقررة في هذه المادة لا تختلف عن العقوبة المقررة في المادة 465 مكررة (ب) عقوبات التي تحرم نفس الفعل. ولما كان قانون اللقطات لاحقاً في صدوره لنص المادة 465 مكررة (ب) عقوبات، فإن هذا النص الأخير يعتبر ملغى ضمناً وذلك طبقاً للمبدأ العام المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون المدني الليبي، وتكون أحكام قانون اللقطات هي الواجبة التطبيق.

رغم سريان قانون اللقطات السابق الإشارة إليه في حالة العثور على منقول ضائع وحبه بنية تملكه، إلا أن هذه الجريمة تظل ملحقة بجريمة خيانة الأمانة أو صورة منها خلافاً للاتجاه السائد في مصر⁽¹⁾ وفي فرنسا⁽²⁾ بإلحاق هذه الجريمة بجريمة السرقة. وذلك لأن المشرع يستطيع أن يلغى نصاً ويحل محله نص آخر ولكن ذلك لا يغير من طبيعة الفعل وكونه متماثلاً مع غيره في الخصائص. إذ أنه لا يمكن القول بأن جريمة الاستيلاء على مال ضائع أو مفقود لا تسرى إذا كان الجاني مكلفاً من صاحب المال أو مالكة بالبحث عنه وإرجاعه إليه، إلا أنه عندما عثر عليه استولى عليه لنفسه بنية تملكه. ذلك أن هذا الفعل هو في حقيقته صورة من خيانة الأمانة لا السرقة. كما تشابه الجريمتان - خيانة الأمانة والعثور على مال ضائع وحبه بنية تملكه - في أن المشرع يهدف بالعقاب عليهما حماية ملكية المال وليس حماية حيازته فحسب، ذلك أنه يفترض لوقوع الجريمتين انتقال حيازة المال إلى الجاني بوسيلة في

(1) جرم المشرع المصري النقاط الأشياء الضائعة بموجب الأمر العالي الصادر في 1898/5/18 م بشأن رد الأشياء والحيوانات الضائعة. وفي إلحاق هذه الجريمة بجريمة السرقة انظر: أحمد أمين ص 634 مصطفى الفللى - الأموال ص 448 - عبد المهيم بكر ص 777 - السعيد مصطفى السعيد - القصد الجنائي في حبس الأشياء الضائعة - مجلة القانون الاقتصاد ص 12 عدد 1 ص 55 وما بعدها.

(2) حارو جـ 6 فقره 2388 جارسون فقره 305.

ولذا فإن الاختلاف بين الجريمتين - خيانة الأمانة وجسب المنقول الضائع
بنية تملكه - يكون من ناحية أن المال في جريمة خيانة الأمانة ينتقل إلى حيازة
الجاني ليس بسبب الضياع أو الفقد وإنما على أي وجه آخر خلاف ذلك، بينما
يشترط لقيام جريمة العثور على مال ضائع بنية تملكه أن يكون محلها مالاً صانعاً
أو مفقوداً.

وتختلف جريمة العثور على منقول ضائع بنية تملكه عن جريمة السرقة
في أن الحيازة السابقة للمال في الجريمة الأولى قد انتهت دون تدخل من
الجاني وبسبب لا يرجع إليه في حين أن السارق في جريمة السرقة هو الذي
يتدخل وينهى بفعله حيازة صاحب المال على ماله بدون رضاه، وينشئ عليه
حيازة جديدة. كما تختلف الجريمتان في أن المشرع يهدف بتجريمه حبس
المال الضائع بنية تملكه حماية ملكية المال الذي فقده صاحبه ولا زال متمسكاً
بملكه. في حين أنه يهدف بتجريمه السرقة أساساً حماية حيازة المال وإن كان
يهدف إلى حماية ملكية المال فإن ذلك لا يكون إلا من خلال حماية حيازته.
يضاف إلى ذلك أن من المستقر عليه فقها وقضاء أنه يشترط لقيام جريمة السرقة
أن يكون القصد الجنائي بعنصره العام والخاص معاصراً لفعل الاختلاس، أما
في جريمة الاستيلاء على المنقول الضائع بنية تملكه، فإن النص الخاص بهذه
الجريمة (م 1 من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م) صريح في أنها تقوم ولو
نشأت نية التملك عقب التقاط المال الضائع أو المفقود.

غير أنه يلاحظ أن جانباً من الفقه بصر على رأيه بالقول بإلحاق جريمة
العثور على منقول ضائع أو مفقود وجبسه بنية تملكه بجريمة السرقة ويرى
بوجوب معاصرة نية التملك لوقت التقاط الشيء المفقود، أما إذا نشأت نية
التملك فيما بعد فإن ذلك من شأنه أن يجعل لمتلقط الشيء المفقود نوعاً من
الحيازة المؤقتة السافية للاختلاس، وقيام نية التملك بعد ذلك لا تغير شيئاً من

انتفاء فعل الاختلاس من مبدأ الأمر⁽¹⁾.

وكما يتضح فإن هذه النتيجة تحالف صراحة النص الخاص بجريمة العثور على شيء أو حيوان ضائع الذي لا يستلزم أن تكون نية التملك معاصرة لفعل التقاط المال الضائع، ويذهب رأي آخر في الفقه من نفس الاتجاه القائل بإلحاق جريمة العثور على منقول ضائع بجريمة السرقة، إلى القول بأنه لا يشترط لقيام هذه الجريمة معاصرة نية التملك للحظة التقاط الشيء المفقود وبأنه يكون للنية اللاحقة نفس الأثر، على أساس أن الالتقاط لا يعطى الملتقط أكثر من اليد العارضة على الشيء الملتقط. أما الحيابة المؤقتة التي تنفي الاختلاس فيلزم لقيامها عقد يتضمن الاعتراف بالملكية لغير الحائز⁽²⁾، غير أن هذا التحديد لليد العارضة يحالف التحديد السائد لها في الفقه والقضاء بأنها حالة وجود الشيء بين يدي الشخص دون استناداً إلى حق يباشره تحت رقابة وإشراف حائزه أو صاحبه وليس بعيداً عنه. ثم إن هذا الرأي لم يبين لنا حكم الاستيلاء على الشيء المفقود بنية تملكه إذا كان صاحب المال هو الذي كلف الجاني بالبحث عن ماله الضائع وإرجاعه إليه، غير أنه بعد أن وجدته قام بالاستيلاء عليه بنية تملكه. كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن التحديد الصحيح لجريمة العثور على منقول ضائع هو إلحاقها بجريمة خيانة الأمانة التي لا يشترط فيها معاصرة القصد الجنائي للحظة انتقال المال إلى حيابة الجاني بل إن هذه النية قد تظهر في هذه اللحظة وقد تظهر في وقت لاحق.

(1) أحمد أمين ص 645 - القلبي - الأموال ص 62 - أحمد فتحي سرور فقرة 460 ص 652 - حادو

ج 6 فقرة 2388 حارسون فقرة 460 ص 652.

(2) رؤوف عبيد - ص 337.

الفصل الأول

أركان الجريمة

قوام هذه الجريمة الأركان التالية:

- 1- الركن المفترض وهو فقد المال من صاحبه.
- 2- المحل المادى مال منقول مملوك للغير.
- 3- السلوك الإجرامى، حبس الشئ أو الحيوان أو الاستيلاء عليه.
- 4- القصد الجنائى أى الاستيلاء على المال بنية تملكه.

ونوضح هذه الأركان فيما يلى:

المبحث الأول

الركن المفترض: فقد المال (الشئ أو الحيوان) من صاحبه:

يشترط لقيام هذه الجريمة سبق وجود مال (شئ أو حيوان) ضائع أو مفقود من صاحبه إلا أنه لم يتخل عن ملكيته، بل إن له قانوناً أن يسترده ممن عثر عليه أو اشتراه ولو كان حسن النية. وفى ذلك تقول المادة 981 من القانون المدنى على أنه:

1- يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله إذا فقد أو سرق منه أن يسترده ممن يكون حائزاً له بحسن نية وذلك خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة.

2- فإذا كان من يوجد الشئ المسروق أو الضائع فى حيازته قد اشتراه بحسن نية فى سوق أو مزاد علنى أو اشتراه ممن يتجر فى مثله، فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشئ أن يعجل له الثمن الذى دفعه.

وبصر المادة الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م صريح في أن المال الذي تقع عليه هذه الجريمة يجب أن يكون مالاً ضائعاً أي أن مالكه أو حائزه فقدته بسبب لا دخل لمن عثر عليه وأدخله في حيازته فيه يستوي أن يكون فقدته نتيجة إهمال أو تقصير من صاحبه وذلك كأن يفقد صاحب المال ماله أثناء نقله بالطريق العام أو أن يفقد حيوانه أثناء رعيه له أو أن يفقد ماله بفعل لقوة القاهرة، وذلك كما لو هبت رياح عاتية حملت معها ملابس الموضوعة فوق الحال للتجفيف، فيعثر عليها آخر ويستولي عليها بنية استملكها.

أما إذا كان نشاط الجاني هو السبب في إنهاء حيازة المالك لماله، فإن المال لا يعد مفقوداً أو ضائعاً من صاحبه ولا يشكل الاستيلاء عليه بنية امتلاكه جريمة العثور على شيء أو حيوان ضائع (م 1 من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م) ولكن الفعل قد يعد جريمة سرقة أو نصب أو أية جريمة أخرى من جرائم الأموال غير التي نحن بصدد دراستها الآن.

وللقول بأن المال ضائع أو مفقود من صاحبه (المالك أو الحائز) ينبغي تحقق عنصرين الأول مادي والثاني شخصي. مقتضى الأول خروج المال من مجال رقابة حائزه، ولذا فإذا كان المال (الشيء أو الحيوان) لا زال موجوداً في مجال رقابة الحائز فإنه لا يمكن القول بأنه ضائع أو مفقود ولو لم ينجح صاحبه في العثور عليه، مثال ذلك أن يفقد المالك ماله في منزله فإن هذا المال لا يعد ضائعاً وإن كان صاحبه لم ينجح في تحديد مكانه الموجود فيه بالمنزل، ويعد اختلاسه سرقة لا جريمة العثور على شيء ضائع. أما العنصر الثاني فإن مقتضاه أن حائز المال لا يستطيع السيطرة الفعلية على ماله لأنه يجهل مكان وجوده ولا يستطيع تحديده. وهو ما يقطع الرابطة النفسية بين الحائز والمال. ولذا فإن من يترك شيئاً له نتيجة إهماله في أحد الأماكن العامة كالمقهى أو صالة الفندق وهو يدرك بالتحديد المكان الذي تركه فيه فإن فعله هذا يعد نسبياً ولا يعتبر الشيء الذي تركه أنه قد فقد منه أو ضاع، مادام قادراً على تحديد مكان وجوده بالتحديد. ولا يشكل الاستيلاء على الشيء في هذه الحالة جريمة العثور على شيء مفقود بنية حبه (م 1 من القانون رقم 55 لسنة 1957 بشأن اللقطات)، وإنما يعد الفعل سرقة. ذلك أن الرابطة النفسية بين الشخص وماله ما زالت مستمرة بما يحفظ له حيازته وتحمل الاستيلاء عليه بنية تملكه سرقة، حاله في

ذلك حال العربة التي أوقفها صاحبها في مكان معين، فإذا قام آخر باختلاسها عد سارقاً. أما إذا عجز صاحب المال عن تحديد مكان وجود ماله بالتحديد وإنما يقوم لديه محرد احتمال بأن ماله موجود في مكان معين، كان يعتقد بأنه تركه في أحد سيارات الركوبة العامة فإن ذلك يجعل المال مفقوداً أو ضائعاً ويحمل الاستيلاء عليه بنية تملكه بشكل جريمة العثور على شيء مفقود أو ضائع المقررة في المادة الأولى من قانون اللقطات السابق الإشارة إليه. وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأنه لا تعد أشياء ضائعة الأشياء التي ساءها صاحبها قبل الاستيلاء عليها من آخرين في مكان محدد لا زال حاضراً في ذهنه⁽¹⁾ كما حكم كذلك إذا كان المجنى عليه قد نسي ساعته في حمام السفينة⁽²⁾.

وتقدير ما إذا كان المال قد فقد من صاحبه أو أنه فقط تركه أو نساه في مكان معين، يصعب تحديده في بعض الحالات الأمر الذي ينبغي معه مراعاة مختلف الظروف المتعلقة بالزمان والمكان التي عثر فيها المتهم على الشيء، فإذا كانت تلك الظروف تسمح بالقول بأن المتهم قد اعتقد بأن الشيء الذي استولى عليه مفقود من صاحبه فإنه يتعين عقابه بمقتضى جريمة العثور على شيء مفقود أو ضائع الواردة بالمادة الأولى من قانون اللقطات السابق الإشارة إليه، ولو كان صاحب المال قد ترك ماله أو نساه ولكنه لم يفقده، ذلك أن هذا العلط يعد غلطاً في الوقائع فيعتد به ويعاقب الجاني بعقوبة هذه الجريمة باعتبارها الجريمة الأخف، ذلك أنه يشترط لعقاب الجاني بعقوبة أشد أن يحاط علماً بوقائع الجريمة التي ارتكها. أما إذا كانت ظروف الواقعة لا تقبل اعتقاد المتهم بأن الشيء مفقود من صاحبه فإنه يتعين عقابه بمقتضى جريمة السرقة. وتطبيقاً لذلك حكم بأنه لا يمكن اعتبار الأشياء التي تحمل علامات خارجية تدل بوضوح على ملكيتها الشرعية كاللوحات المعدنية أو الأرقام أنها أشياء صائغة⁽³⁾. كما حكم بأن جريمة العثور على شيء ضائع لا تقوم في حق من يستولى على شيء تركه سارق، إلا إذا كانت طبيعة الشيء تجعل من قام بالاستيلاء عليه على

(1) نفص إيطالي 1963/11/18 م و 1969/1/24 م مشار إلى هدين الحكيم في

I codici penali annotati, op. cit. Art. 647. Pag. 889

(2) نفص إيطالي 1970/4/17 م، نفس المرجع السابق ص 890.

(3) نفص إيطالي 2 مايو 1951 م نفس المرجع السابق

حق في اعتقاده بأن الشيء ضائع من صاحب الحق فيه، أما في غير ذلك فإنه يسأل عن جريمة سرقة⁽¹¹⁾.

ولكن هل يعد ضائعاً المال الذي يدخل في حيازة من يملكه عن طريق خطأ غيره؟ وبالتالي يكون الاستيلاء عليه بنية تملكه جريمة العنور على مال ضائع. نقصد بذلك أن يدخل المال في حيازة من استولى عليه بناء على خطأ أو غلط من صاحبه يستوى أن يكون هذا الخطأ أو الغلط متعلقاً بالشيء المسلم نفسه وذلك كأن يستلم المتهم بدلة غير بدلته من صاحب المغسلة بناء على خطأ هذا الأخير أو أن يقع الغلط في الشخص نفسه وذلك كما لو أراد صاحب المال تسليمه إلى شخص معين إلا أنه أخطأ وسلمه إلى شخص آخر غيره. وبطبيعة الحال فإنه يقصد بالخطأ أو الغلط في هذه الحالات الخطأ في التسليم الناقل للحيازة أما إذا وقع الخطأ في شيء آخر وذلك كأن يبيع شخص إلى آخر شيئاً بشئ فوق ثمنه فإن هذا الفعل إذا كان لا يدخل في نطاق جريمة أخرى فإنه لا يكون محلاً لغير التعويض المدني.

في اعتقادنا أن الخطأ أو الغلط في التسليم في الحالات المشار إليها ينفي أن يكون الشيء مفقوداً أو ضائعاً من صاحبه لتخلف العناصر اللازمة - السابق ذكرها - لاعتبار الشيء مفقوداً. ذلك أن صاحب المال أو حائزه قد اتجهت إرادته إلى تسليم ماله الأمر الذي ينفي عنه اعتباره مفقوداً.

هذا وقد فطننا إلى ذلك بعض التشريعات الأخرى، حيث فرضت لهذه الحالات نصاً خاصاً يعاقب بمقتضاه من يستملك الأشياء التي تدخل في حيازته بناء على غلط أو بفعل حادث طارئ، وذلك كالتشريع الإيطالي (م 467 ع) والتشريع الجنائي اللبناني (م 673 ع) - ولكن يمكن اعتبار هذا الفعل خيانة أمانة ذلك أن القانون الليبي لا يشترط لقيام هذه الجريمة وجود المال في حيازة الجاني على وجه معين وإنما تقوم هذه الجريمة إذا استحوذ الجاني على المال الذي يوجد في حيازته على أي وجه للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره وذلك على النحو السابق بيانه.

أما إذا كان صاحب المال لا يدرك بأنه قد سلمه إلى غيره، وذلك كمن

(11) بفض إيطالي 7 مارس 1973 م و 11 أبريل 1961 م من المرحع السابق.

يسلم كتابه إلى آخر ولا يعلم بأن بداخله مبلغاً من المال فيعثر عليه المستلم ويستولى عليه بنية تملكه، فإن ذلك لا ينفي أن المال الذي قام بتسليمه إلى آخر بخطأ منه هو مال مفقود أو ضائع وذلك لتوافر العصريين المادي والمسي - السابق بينهما - واللازمين لاعتبار المال مفقوداً. ومن ثم اعتبار الاستيلاء عليه بنية تملكه يكون جريمة العثور على شيء ضائع أو مفقود المقررة في المادة الأولى من قانون اللقطات السابق الإشارة إليه.

المبحث الثاني

المحل المادي: مال منقول مملوك للغير

وتطلب هذا الشرط يفهم من صياغة المادة الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م التي تنص على أن «على كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع أن يرده إلى صاحبه»، وفي تطلب هذا الشرط لا تختلف هذه الجريمة عن جريمة خيانة الأمانة، ولذا فنحيل إلى ما سبق ذكره تحاشياً للتكرار.

المبحث الثالث

السلوك الإجرامي: حبس المال بنية تملكه

إن فعل العثور على الشيء أو الحيوان الضائع في حد ذاته لا قيمة له وليس محل تجريم من المشرع، ولكن ما جرمه المشرع هو حبس الشيء أو الحيوان والامتناع عن رده إلى صاحبه بنية تملكه. ويتحقق ذلك بظهور من عثر على المال بمظهر المالك له سواء بالامتناع عن رده إلى صاحبه أو بإجرائه فيه أحد التصرفات المادية أو القانونية التي لا يجوز لغير صاحبه أو مالكة إجراؤها، وسواء وقع ذلك على كل المال أو بعضه ونفس هذا السلوك الإجرامي يلزم توفره لقيام جريمة خيانة الأمانة. غير أن هذه الأخيرة أوسع نطاقاً من حيث أنها تقع في جميع الأحوال التي يستحوذ فيها الجاني على المال الذي في حيازته للحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره. في حين أن جريمة العثور على مال ضائع المقررة في المال الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م لا تقوم إلا إذا كان حبس المال بنية تملكه.

كما يلاحظ بأنه وإن كان ظهر النص الخاص بحرمة العثور على مال ضائع (م 1 من القانون رقم 55 لسنة 1957 م بشأن اللقطات) يشير إلى أنه يشترط لقيام هذه الجريمة أن يكون الجاني هو ذاته من عثر على الشيء أو الحيوان الضائع كما تدل على ذلك عبارة النص «على كل من يعثر على . . . إلا أن هذه الجريمة تتحقق سواء عثر الجاني على المال بنفسه أو بواسطة وسيلة أخرى كالطفل غير مميز أو الكلب أو القرد الخ . . . فكل هذه الوسائل وغيرها تنقل حارة المال إلى الجاني كما لو أنه عثر عليه، وتطبيقاً لذلك حكم في مصر بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن فتاة صغيرة عثرت على محفظة بها نقود فأخذها منها المتهم الثاني مقابل قرش فإن ذلك لا يعتبر إخفاء لشيء مسروق بل يعد سرقة طبقاً للمادة الأولى من قانون 1898 م الخاص بالأشياء المفقودة (وهو يقابل المادة الأولى من قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م الليبي) إذ أن المتهم يعتبر هو الذي عثر على المحفظة وجبسها بنية تملكها بطريق الغش، والفتاة لبريئة لم تكن إلا مجرد أداة⁽¹⁾ كما حكم بأن حافظة النقود التي ضاعت من أحد ركاب سيارة أتوبيس فعثر عليها غلام من الركاب فالتفتها ولم يكن من الكمساري بمجرد أن شاهده في لحظة عثوره عليها إلا أن أخذها منه بقصد اختلاسها لنفسه، فإن الكمساري باستيلائه على الحافظة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي التفتها وجبسها بنية تملكها بطريق الغش والغلام لم يكن إلا مجرد واسطة بريئة⁽²⁾.

المبحث الرابع

الركن المعنوي - القصد الجنائي

جريمة العثور على شيء أو حيوان ضائع جريمة قصدية يلزم لقيامها اتجاه إرادة الجاني إلى الامتناع عن رد المال الضائع إلى صاحبه مع علمه بذلك. كما ينبغى أن يكون هذا القصد مصحوباً بنية تملك المال الضائع أو المفقود. وحكم «بأن ما يثيره الطاعن من انتفاء جريمة العثور على شيء ضائع المنصوص عليها

(1) نقص مصري 11 ديسمبر 1939 م مجموعة القواعد القانونية ج 2 رقم ص

(2) قضى مصري 7 فبراير 1944 م مجموعة القواعد القانونية ج 6 رقم 300 ص 395

فى المادة 2-1 من قانون اللقطات فى حقه لكون البطاقة الشخصية هى وثيقة للتعرف وحملها غير مصحوب بنية التملك التى هى شرط لقيام الجريمة المذكورة غير سديد ذلك أن كون البطاقة الشخصية وثيقة تعريف وهى لذلك لا تصلح محلاً للتعامل أو التنازل عنها لا يقتضى ألا تكون البطاقة الشخصية محل ملكية وألا يكون لها مالك أو أن حملها لا يكون مصحوباً بنية التملك، ذلك أنه وإن كانت البطاقة الشخصية لا تقوم بمال إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يجعلها غير قابلة للتملك فمالكها هو الشخص الذى صدرت باسمه بحيث إذا ضاعت منه وعثر عليها الغير واستحوذ عليها بنية حبسها عن صاحبها والتصرف فيها قامت فى حقه جريمة العثور على منقول ضائع المنصوص عليها فى المادة 2-1 من القانون رقم 55 لسنة 1957 م بشأن اللقطات^(١).

ويستوى أن يتوافر هذا القصد لدى الجانى لحظة عثوره على الشئ أو الحيوان الضائع أو أن يطرأ هذا القصد بعد انتقال حيازة المال إليه ذلك أن المادة الأولى من قانون اللقطات وإن كانت قد حددت مدة معينة يتعين فيها على من عثر على شئ أو حيوان ضائع أن يرده إلى صاحبه إلا أنها نصت على أنه «ويجوز رفع الدعوى العمومية عن الجريمة المذكورة ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك» فى حين لا يترتب على عدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها فى المادة الأولى المشار إليها والتى يجب تسليم الشئ أو الحيوان الضائع خلالها أو التبليغ عنه إلا عقاب المحالف بغرامة لا تحاوز خمسة دينارات مع سقوط حقه فى المكافأة المنصوص عليها فى المادة الرابعة من نفس القانون.

الفصل الثاني

العقوبة

يعاقب مرتكب جريمة العثور على شيء أو حيوان ضائع بالحبس مدة لا تجاوز سنتين (م 2/1 من قانون اللقطات رقم 59 لسنة 1957 م)
والحد الأدنى لهذه العقوبة طبقاً للقاعدة العامة المقررة في قانون العقوبات لا يجوز أن يقل بأي حال من الأحوال عن أربع وعشرين ساعة (م 22 ع)

الباب السادس

إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة

تمهيد:

نصت على هذه الجريمة المادة 465 مكررة (أ) من قانون العقوبات بقولها: وكل من تسلم أو أحفى أشياء مسروقة أو محصلة بأى وجه من الوجوه من جناية أو جنحة مع علمه بذلك، أو مكن الغير من الحصول على شيء من الأشياء المذكورة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين. وإذا كان الجانى يعلم أن الأشياء التى تسلمها أو أخفاها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، يحكم عليه بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة⁽¹⁾.

وهذا النص مقتبس عن المادة 48 من قانون العقوبات الإيطالى والمادة 44 مكررة من قانون العقوبات المصرى.

ويهدف المشرع بتشريع هذا النص إلى مع غير مرتكبى الجريمة الأصلية - الجناية أو الجنحة - والمساهمين فيها الذين يتعين عقابهم بموجب العقوبة المقررة للجريمة الأصلية من التدخل فى أمر الأشياء المتحصلة من هذه الجريمة لما يحدثه تدخلهم من ضرر اجتماعى يتمثل فى جعل أمر استرجاع محصلات الجريمة أمراً صعباً. يضاف إلى ذلك أن التدخل اللاحق لأشخاص آخرين غير مرتكبى الجريمة كثيراً ما يحول دون الكشف عن الجناة ونفديهم للعدالة.

والنص المشار إليه يتفق فى أهدافه مع نصوص أخرى نص عليها

(1) أضيفت هذه المادة إلى قانون العقوبات بسحب القانون رقم 48 لسنة 1956 م بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.

المشرع، من ذلك إخفاء جثة إنسان أو جزء منها (م 294 ع) وإخفاء الوثائق
الصحيحة م (348 ع) وإخفاء الأشياء المحجوزة أو المضبوطة قضائياً أو إدارياً
(م 241 ع) وإخفاء المال المتحصل من كسب حرام أو إذا كان محكوماً بوجه
(م 16 من القانون رقم 3 لسنة 1970 م بشأن الكسب الحرام) إلا أن هذه النصوص
تعد نصوص خاصة تستبعد عند تطبيقها نص المادة 465 مكررة (أ) من قانون
العقوبات وذلك عملاً بنص المادة 12 من قانون العقوبات.

الفصل الأول

أركان الجريمة

يتضح من النص المتعلق بهذه الجريمة - السابق ذكره - أنها تقوم على الأركان التالية:

- 1- محل الجريمة: وهو يجب أن يكون أشياء مسروقة أو محصلة من جناية أو جنحة.
- 2- الفعل المادى وهو تسلّم أو إخفاء أشياء محصلة من جناية أو جنحة أو تمكين الغير من الحصول عليها.
- 3- القصد الجنائى.

ونوضح كل ركن من هذه الأركان فيما يلى:

المبحث الأول

محل الجريمة: أشياء مسروقة أو محصلة من جناية أو جنحة

ينبغى أن يكون محل هذه الجريمة أشياء مسروقة أو محصلة بأى وجه من الوجوه من جناية أو جنحة. ويقتضى ذلك وجود جريمة أخرى سابقة تحصل منها شئ. ويجب أن تكون تلك الجريمة جناية أو جنحة.

غير أنه يلاحظ أن تخصص المشرع الأشياء المسروقة بالذكر لا أهمية له باعتبار أن جرائم السرقة لها فى جميع الأحوال فى القانون الليبي وصف الجنائية أو الجنحة ولا توجد فى هذا القانون جريمة سرقة توصف بأنها مخالفة حتى يمكن القول بأن المشرع الليبي قد اعتبر جميع الأشياء المسروقة هى مما تقع

عليه جريمة الإخفاء ولو كانت محصلة من مخالفة . ولذا فإن تخصيص الأشياء المسروقة بالذكر في نص المادة 465 مكررة (أ) عقوبات ليس له ما يبرره، وإنما كان يكفي نص المشرع على الأشياء المحصلة من جناية أو جنحة دون إضافة الأشياء المسروقة.

وإذا كانت الجريمة المحصلة منها الأشياء جناية أو جنحة فإنه لا يشترط أن تكون من نوع معين، وإنما يستوى أن تكون هذه الجريمة من جرائم الأموال كالسرقة أو خيانة الأمانة أو النصب أو من الجرائم التي يرتكبها الموطعون العموميون ضد الإدارة العامة كالرشوة أو الابتزاز، بل إن الجريمة قد تكون جريمة إخفاء، وبالتالي فتكون الجريمة التي نحن بصدد دراستها إخفاء الإخفاء⁽¹⁾. كما أنه لا يشترط أن تكون الجريمة المحصلة منها الأشياء معاقب عليها بموجب نص من نصوص قانون العقوبات العام، وإنما جريمة الإخفاء تقوم ولو كانت الأشياء محصلة من جناية أو جنحة معاقب عليها بموجب قانون خاص، كقانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م أو قانون المخدرات رقم 23 لسنة 1971 م أو أى قانون خاص آخر. كما يستوى أن تكون الأشياء محل الجريمة محصلة من الجناية أو الجنحة مباشرة كالنقود المسروقة ذاتها أو أن تكون أشياء أخرى حلت محلها كإخفاء الأشياء التي يتم شراؤها بهذه النقود المسروقة ما دام من تسلم تلك الأشياء يعلم بمصدرها.

أما القول بأن جريمة الإخفاء لا تقوم إلا إذا وقعت على الأشياء المحصلة مباشرة من جناية أو جنحة وإلا فإن ذلك سوف يؤدي إلى مضاعفة أعداد مرتكبي هذه الجريمة⁽²⁾، فإنه لا يمكن قبوله، لأنه من ناحية يخالف صراحة النص الذي يقضى بأن محل هذه الجريمة يمكن أن يكون أشياء «محصلة بأى وجه من الوجوه من جناية أو جنحة»، ومن ناحية أخرى فإن قيام هذه الجريمة لا يتوقف على مجرد قيام الفعل المادى اللازم لقيامها فحسب ولكنه يتطلب أيضاً علم الشخص بأن الأشياء التي تسلمها أو أخفاها أو مكن الغير من الحصول عليها هي أشياء محصلة من جناية أو جنحة. في حين لا تقوم جريمة الإخفاء إذا كانت

(1) نفض إيطالي 1954/10/22 م مشار إلى هذا الحكم من:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 648. Pag. 891.

Novoline, il Possesso nel dir. Pen. Pag. 302.

(2)

الأشياء التي تسلمها الفاعل أو أخفاها أو مكن الغير من الحصول عليها محصلة بأى وجه من الوجوه من مخالفة أو أبها كانت محصلة من فعل غير معاقب عليه قانوناً وإن كان يتعين تعويض من وقع عليه الفعل وذلك كما لو أخفى الشخص أشياء تحصل عليها نتيجة لارتكابه خطأ أو مجرد تدليس مدنى أو أن حائز الأشياء يدعى بأنها محصلة من جريمة خلافاً للواقع، وذلك كدأ يدعى البائع رخص الأسعار لأن الأشياء مسروقة فى حين أنها لم تكن كذلك. ففى كل هذه لحالات لا يعد المنهم مرتكباً لجريمة الإخفاء لاستحالة موضوعها.

وكما يتضح من صياغة النص «كل من استلم أو أخفى أشياء مسروقة أو محصلة» فإن محل هذه الجريمة ينبغى أن يكون منقولاً لا عقاراً. ولذا فلا يعتبر مرتكباً لجريمة الإخفاء من يشتري عقار من آخر وهو يعلم أن صاحبه حصل عليه نتيجة لتزوير تسجيله. ولكن يعتبر مرتكباً لجريمة الإخفاء من يشتري عقاراً بمبالغ مالية تحصلت من جريمة (جناية أو جنحة) ذلك أن الجاني فى هذه الحالة الأخيرة يعد مخفياً لمبالغ متحصلة من جناية أو جنحة هى من المنقولات. ويعد منقولاً كل ما عدا الإنسان وله قيمة مادية أو معنوية. وذلك على النحو السابق ذكره عند دراسة جريمة السرقة.

ومحل هذه الجريمة الأشياء المحصلة من الجريمة Proveniente. Da. Delitto وذلك لا يعادل جسم الجريمة نفسه Corpo Di Reato، ولذا فلا تقوم جريمة الإخفاء فى حالة إخفاء الأدوات أو الآلات التي استعملت فى ارتكاب الجريمة ذاتها كإخفاء السكين الذي استعمله الجاني فى القتل أو المفتاح الذي استعمله السارق فى فتح المكان المسروق أو المستند الذى قام الحاسى بتزويره.

ويكفى لقيام جريمة الإخفاء أن تكون الجريمة السابقة المحصلة منها الأشياء معاقب عليها بوصف الجناية أو الجنحة، ولو كان فاعلها غير معاقب لسبب خاص به كما لو كان غير مسؤول جنائياً أو غير معاقب. كما لا يؤثر فى قيام جريمة الإخفاء سقوط الجريمة السابقة المحصلة منها الأشياء بمضى المدة، أو عدم معرفة فاعلها أو وفاته.

كما لا يشترط لمباشرة الدعوى الجنائية المتعلقة بالإخفاء أن تكون الجريمة السابقة - الجناية أو الجنحة - المتحصلة منها الأشياء قد ثبتت فى عناصرها الأساسية بحكم نهائى. غير أنه يجب على المحكمة فى هذه الحالة

إحالة الأوراق إلى النيابة العامة باعتبارها الجهة التي تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها. أما إذا كانت إجراءات الدعوى الجنائية بشأن هذه الجريمة (الجنائية أو الجنحة) قد بدأت بالفعل، فإن الحكم في الدعوى الجنائية المتعلقة بجريمة الإخفاء يتوقف على نتيجة الفصل في الدعوى الأولى. الأمر الذي يستوجب معه وقف الفصل في دعوى الإخفاء حتى يتم الفصل في الدعوى الأولى المتعلقة بالجنائية أو الجنحة المتحصل منها الشيء (م 194 من قانون الإجراءات الجنائية)، ذلك أنه للفصل في دعوى الإخفاء فإنه يجب التأكد من قيام الجنائية أو الجنحة المتحصل منها الشيء في عناصرها الأساسية ولولم يعرف فاعلها. أما إذا كان تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لهذه الجريمة يتوقف على شكوى الطرف المتضرر كما هو الحال بشأن جرائم السرقة المخففة (م 3/448 ع) أو جريمة خيانة الأمانة في صورتها البسيطة (م 1/465 ع) وكذلك الحال بالنسبة لارتكاب أحد جرائم الأموال المنصوص عليها في الباب السادس من قانون العقوبات ضد الزوج أو الأصول أو الفروع (م 446 ع).

فإننا نرجح الاتجاه الفاتل بأن عدم تقدم المجنى عليه بشكواه في مثل هذه الحالات لا يؤثر في قيام جريمة الإخفاء، باعتبار أن تقدم المجنى عليه بشكواه هو مجرد شرط إجرائي لا ينفي قيام الجريمة السابقة التي تحصل منها الشيء كما أنه في حالة تقديم الشكوى تم التنازل عنها فإن التنازل لا يؤثر في سير الدعوى الملحقة والمتعلقة بجريمة الإخفاء⁽¹⁾.

أما إذا لم يمكن إثبات أن الأشياء التي في حيازة المتهم متحصلة من جنائية أو جنحة فإنه لا يمكن عقابه بموجب جريمة الإخفاء (م 465 مكررة (أ)) ولو كانت الأشياء التي وجدت في حوزته لا تتناسب وحالته وعجز عن إثبات مصدرها ولكن قد ينطبق على فعله نص آخر من نصوص قانون العقوبات أو أي قانون آخر. من ذلك نص المادة 503 من قانون العقوبات الذي ينص على أن كل من حكم عليه لجريمة تتعلق بالأموال أو لجريمة الدافع إليها الكسب، ووجدت في حيازته نقود أو أشياء أخرى لا تتناسب وحالته وعجز عن إثبات مشروعية

(1) نفس إيطالي أول مارس 1954 م نفس المكان. عكس ذلك نفس إيطالي 1955/11/19 م و 1976/2/8 م و 1972/11/22 نفس المكان.

مصدرها، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وإذا وُجدت في حيازته مفاتيح مخبئة أو مقلدة أو أدوات صالحة لفتح أقفال أو كسرها وعجز عن إثبات مشروعية الغرض الحقيقي من حيازتها، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وتصادر النقود والأشياء الأخرى».

كذلك قد يعاقب الجاني عملاً بنصوص القانون رقم 3 لسنة 1970 م بشأن الكسب الحرام إذا كان من الأشخاص المخاطبين، بأحكام هذا القانون، حيث تنص المادة الرابعة من هذا القانون على أنه «يعتبر كسباً حراماً كل زيادة تطرأ على الذمة المالية لأي ممن تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون إذا كانت هذه الزيادة لا تتناسب مع الموارد المالية لمقدم الإقرار ومن يشملهم هذا الإقرار، وعجز عن إثبات مصدرها، أو ثبت أنها اكتسبت بسبب استغلال المنصب أو الوظيفة أو الخدمة أو صفة مقدم الإقرار سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر. كما يعتبر كسباً حراماً كل مال حصل عليه أي شخص من طريق اشتراكه مع أي شخص ممن ذكروا في المواد السابقة أو تواطئه معه على استغلال منصبه أو وظيفته أو خدمته أو صفته».

المبحث الثاني

الفعل المادي: وهو تسلم أو إخفاء أشياء محصلة من جناية أو جنحة أو تمكين الغير من الحصول عليها:

يتحقق السلوك الإجرامي المكون لجريمة الإخفاء بقيام الجاني بتسليم أو إخفاء أشياء محصلة بأي وجه من الوجوه من جناية أو جنحة مع علمه بذلك أو بتمكين الغير من الحصول على شيء من الأشياء المذكورة. ويقتضى ذلك انتقال حيازة الأشياء إلى الجاني مدة قصيرة أو طويلة. ويلاحظ أن الجاني في الحالة الأولى (التسليم أو الإخفاء) يعمل لصالح نفسه حيث تنتقل الحيازة إليه هو، أما في الحالة الثانية (تمكين الغير) فإن الجاني يعمل لصالح غيره حيث إنه بما يقوم به من أعمال الوساطة أو المساعدة يجعل حيازة الأشياء تنقل إلى شخص ثالث مع علمه بأن الأشياء محصلة من جناية أو جنحة، وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه يستوى أن يكون من انتقلت إليه حيازة الأشياء يعلم بأنها محصلة من جناية أو جنحة أو لا يعلم بذلك.

كما يلاحظ أن القانون لم يشترط وسيلة معينة تنتقل بها حيازة الأشياء، ولكنه اكتفى بالنص على أن «كل من تسلم أو أخفى» أو «مكن العبر من الحصول على شيء» وهذه الصياغة عامة يمكن أن تشمل على كل فعل تنتقل به حيازة الشيء إلى الحائى أو لغيره، سواء عن طريق الشراء أو الهبة أو الإيجار أو عارية الاستعمال أو الميراث⁽¹⁾ أو بالاستيلاء على الشيء إذا تخلى عنه سارقه مع العلم بمصدره⁽²⁾ أو عن طريق أية وسيلة أخرى.

ولا يشترط أن تتم حيازة الأشياء المحصلة من جنابة أو جنحة بإحرازها مادياً وإنما يكفي لذلك اتصال الجاني بتلك الأشياء ولو لم تكن فى حيازته الفعلية وإنما كان المحرز شخصاً آخر نائباً عنه⁽³⁾.

ولكن لا يكفي لقيام هذا الركن مجرد اتصال الجاني (إذا كان يعمل لصالح نفسه) أو الغير (إذا كان الجاني يعمل لصالح غيره) بمحصلات الجريمة السابقة (الجنابة أو الجنحة) الذى لا يصل إلى نقل الحيازة، كمجرد الإمساك بالشيء أو لمسه بصورة عارضة لمجرد الاطلاع عليه والتخلى عنه على الفور ولو كان الشخص يعلم بمصدره. وتطبيقاً لذلك حكم بأن مجرد ركوب عربة مسروقة يقودها من قام بسرقتها فعل لا تنتقل به الحيازة إلى الراكب ولا تحمل من هذا الأخير مرتكباً لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة⁽⁴⁾. كما حكم بأن مجرد قيادة عربة مسروقة برفقة سارقها لا تنتقل به الحيازة ولا تقوم به جريمة الإخفاء⁽⁵⁾. كذلك فإنه لا يكفي لقيام هذا الركن مجرد علم الشخص بوجود شيئاً

(1) نفس إيطالى 17 أبريل 1962 م مشار إلى هذا الحكم فى:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 648, Pag. 892.

(2) نفس إيطالى 11 أبريل 1951 م وأيضاً 1961/11/28 م وأيضاً 1965/5/3 م نفس المرجع السابق ص 893.

(3) انظر نفس مصرى 17 نوفمبر 1969 م أحكام النفس س 20 رقم 263 ص 1294، انظر فى التمييز بين الحيازة والأحراز - بحثا حول جريمة تعاطى المخدرات فى القانون الليبى رقم 21 لسنة 171 م، بشأن المخدرات - دراسة تقييمية، مذكرات على الآلة الكاتبة - كلية القانون - جامعة قاروبوس ص 30 وأيضاً نفس مصرى 1966/1/3 م أحكام النفس س 13 رقم 1 ص 1

(4) نفس إيطالى 4 ديسمبر 1962 م مشار إليه م:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 648. Pag. 892

(5) نفس إيطالى 2 فبراير 1972 م نفس المرجع السابق.

منحصل من جنابة أو جنحة إذا كانت حيازة هذا الشيء لم تنتقل بفعل منه . ولذا فقد حكم بأنه مجرد علم الشخص بأن شيئاً مسروقاً موجوداً في منزله لا يكفي لاعتباره مخفياً له متى كان لا شأن له بوجوده فيه لأن المقصود بالاستلام في اصطلاح القانون هو الاختيار والاتصال المادى مهما كانت صمته ولو كان عنا على مرأى من الكافة⁽¹⁾ . كما حكم بأن الزوجة لا ترتكب جريمة الإخفاء إذا علمت أن زوجها يحوز في المنزل أشياء متحصلة من جنابة أو جنحة لا سيما إذا كان المنزل هو منزل الزوج إذ ليس من حقها أن تمنعه من التصرف في منزله كما يشاء⁽²⁾ .

كما لا يعد مرتكباً لهذه الجريمة من يعلم مكان الشيء ويتوسط في رده إلى مالكه ذلك أن القانون يشترط صراحة لقيام هذه الجريمة إما تسلم الأشياء المحصلة من جنابة أو جنحة أو تمكين الغير (غير مالك الأشياء أو صاحبها) من الحصول عليها .

وإذا انتقلت حيازة الأشياء إلى الجاني أو تمكن الغير من الحصول عليها بفعل الجاني فإنه يستوى أن يكون من قام بالتسليم مرتكب الجنابة أو الجنحة نفسه أو مخف سابق أو شخص حسن النية لا يعلم شيئاً عن الجريمة السابقة مادام الجاني نفسه يعلم بها⁽³⁾ .

وبطبيعة الحال فإنه لا يعتد بالحيازة التي هي أثر حتمى لارتكاب الجنابة أو الجنحة المحصلة منها الأشياء لقيام هذه الجريمة ، ولذا فإن من عوقب بموجب نص الجنابة أو الجنحة يمتنع عقابه بموجب جريمة الإخفاء ، يستوى في ذلك أن يكون قد عوقب باعتباره فاعلاً أو شريكاً . وتطبيقاً لذلك حكم بأن السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها . ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء والعلة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها⁽⁴⁾ . كما حكم بأن من اتفق مع السارق قبل

(1) المحكمة العليا الليبية 10 أكتوبر 1972 م مجلة المحكمة العليا س 9 عدد 2 و 3 ص 79 .

(2) بنى سوف الابتدائية 1913/4/16 م مح س 14 ص 269 .

(3) جارسون مادة 59 و 60 بند 320 ورؤوف عبيد ص 641 أحمد أمين ص 682 .

(4) نقض مصرى 22 يناير 1962 م أحكام النقض ص 13 رقم 18 ص 70 وأيضاً 1965/3/22 ص 16 رقم

58 ص 367 .

السرقه على شراء الأشياء المسروقة يعاقب باعتباره مساهماً في جريمة السرقه لا
جريمة الإخفاء⁽¹⁾.

كما أن من تسلّم أو أخفى الشيء المتحصّل من جنابة أو جنحة لا يمكن
أن يعاقب بوصفه مرتكب الجنابة أو الجنحة إذا حكم بإدائته بحريمة الإخفاء
وثبت بعد الحكم النهائي أنه مرتكب الجنابة أو الجنحة المتحصّل منها الأشياء
لأن حجية الشيء المقضي به تحول دون ذلك⁽²⁾.

المبحث الثالث القصد الجنائي

إن تسلّم أو إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة أو تمكين الغير من
الحصول عليها جريمة عمدية، يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي العام لدى
الجاني وقوامه اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها كما
يتطلبها القانون. وتطبيقاً لذلك حكم بأن المادة 1/465 مكررة توجب توفر ركن
العلم في حق مخفي المسروقات، فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين هذا
الركن وهو كونها متحصلة من سرقه، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يتعين نقضه
في هذا الخصوص⁽³⁾.

وإذا كان الجاني عالماً بأن الأشياء متحصلة من جنابة أو جنحة فإنه لا
يشترط علمه بنوع الجريمة المتحصلة منها الأشياء ولا بأسماء فاعليها أو مكان
وقوعها أو تاريخها. ولذا فقد حكم بأن عنصر العلم اللازم لقيام هذه الجريمة لا
يتمدد إلى ضرورة معرفة الظروف المتعلقة بزمان ارتكاب الجريمة الأصلية أو
كيفية ارتكابها أو مكانه⁽⁴⁾. كما لا يشترط علم الفاعل بأن الجريمة المحصل منها

(1) نقض إيطالي أول مارس 1954 م وأيضاً 1961/5/15 م و 1963/6/12 م مشد إلى هذه الأحكام
في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 110. Pag. 219 - 220.

(2) نقض مصري 22 يناير 1962 م أحكام القضاء س 13 رقم 18 ص 70.

(3) المحكمة العليا الليبية 10 أبريل 1964 م قضاء المحكمة العليا الجنائي ح 3 ص 59.

(4) نقض إيطالي 9 يوليو 1965 م وأيضاً 24 فبراير 1970 م مشار إلى هذين الحكمين في:

I codici penali annotati, op. cit. Art. 648. Pag. 893.

الأشياء لها فى القانون وصف الجنابة أو الجنحة ذلك لأن هذا العلم يتعلق بقواعد القانون الجنائى التى يفترض القانون العلم بها (م 3 ع).

وعنصر العلم يتطلب أن يكون الجانى متأكداً بأن الأشياء التى تسلمها أو أخفاها أو ممكن الغير من الحصول عليها محصلة من جنابة أو جنحة ولا يكفى لذلك مجرد الشك أو الاشتباه فى أن تلك الأشياء مصدرها جريمة (جناية أو جنحة). ولكن يجوز فى هذه الحالة الأخيرة اعتبار الحائز مرتكباً للجريمة لمنصوص عليها بالمادة 505 من قانون العقوبات التى تنص على أن «كل من اشترى أو استلم على أى وجه أشياء يشتبه من وصفها أو حالة من عرضها أو من ثمنها فى أنها محصلة من جريمة دون أن يتحقق أولاً من مشروعية مصدرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر. وتطبق العقوبة ذاتها على من عمل بأى وجه على اقتنائها أو استلامها دون أن يتحرى قبل ذلك من مشروعية مصدرها». وفى شأن التفرقة بين جريمة الإخفاء (م 465 مكررة (أ) ع) وجريمة اشتراء أشياء مشبوهة المصدر (م 505 ع) قضت المحكمة العليا الليبية بأنه يشترط لتطبيق المادة 465 مكررة (أ) أن يكون المخفى عالماً بأن ما استلمه أو أخفاه متحصل من سرقة أو جنابة أو جنحة. أما الجريمة المنصوص عليها فى المادة 505 عقوبات فتعتبر متوافرة الأركان بمجرد عدم التحقق من مشروعية مصدر الشيء المستلم أو المشتري والتى يمكن استظهارها من وصف هذا الشيء أو حالة من عرضه أو ثمنه⁽¹⁾.

وعلم الفاعل بأن الأشياء محصلة من جنابة أو جنحة ينبغى أن يكون معاصراً لفعل الاستلام، وذلك باعتبار أن جريمة الإخفاء جريمة وقتية لا مستمرة تكتمل عناصرها فى اللحظة التى تنتقل فيها حيازة الأشياء إلى المستلم أو المخفى سواء أكان المستلم هو الجانى نفسه (إذا كان يعمل لصالح نفسه) أو الغير (إذا كان الجانى يعمل لصالح غيره). أما الاحتفاظ بالأشياء بعد انتقال حيازتها فلا يعدو أن يكون أثراً من آثار الاستلام أو الإخفاء⁽²⁾، وبالتالي فإن المدة

(1) المحكمة العليا 29 مايو 1965 م قضاء المحكمة العليا الجنائى ج 3 ص 183.

(2) انظر على سبيل المثال نقض إيطالى 1957/1/29 م وأيضاً 1956/11/19 م وأيضاً 1961/8/4 م. مشار إلى هذه الأحكام فى.

I codici penali, annotati, op. cit, Art. 648. Pag. 892.

المسقطه للحرمة تبدأ من يوم وقوعها (م 107 ع) أما إذا ارتكبت عدة أفعال تنفيذاً لدافع إجرامى واحد فإن المدة المسقطه للحرمة تبدأ من تاريخ ندم الاستلام أو الإخفاء الأخير.

غير أنه يلاحظ أن رأى الراجح فى الفقه المصرى يذهب إلى القول بأنه يستوى لقيام جريمة الإخفاء علم الجانى بأن الأشياء محصنة من جناية أو جنحة عند تسلم الأشياء أو بعد ذلك بفترة طالت أو قصرت طالما أنه لم يتخلل عن حيازته فور علمه بمصدره⁽¹⁾. وبالتالي فإن جريمة الإخفاء هى جريمة مستمرة استمراراً متحدداً فتسرى عليها كافة الأحكام المتعلقة بهذا النوع من الجرائم. غير أن هذا الرأى لا يمكن قبوله بصدد تطبيق المادة 465 مكررة (أ) من قانون العقوبات اللبى ذلك أن صياغة هذا النص الأخير تدل على أن اكتمال هذه الجريمة مرتبط بانتقال الحيازة «كل من تسلم أو أخفى» أو «ممكن الغير من الحصول». ولا يمكن القول بأن من استلم الأشياء وهو غير عالم بحقيقتها أنه استلمها من جديد إذا علم بعد ذلك ولكن يمكن أن تكون هذه الجريمة مستمرة فى الحالات التى يتم فيها استلام الأشياء المحصنة من جنابة أو جنحة أو تمكين الغير من حيازتها قد تم على دفعات متعددة تنفيذاً لدافع إجرامى واحد (م 77 ع) أما إذا لم تتوافر هذه الرابطة فإن الأمر يتعلق بجرائم متعددة. يضاف إلى ذلك أن القول بأن جريمة الإخفاء جريمة مستمرة - حسب الرأى السائد فى الفقه المصرى - يواجه بصعوبات يسلم بها حتى القائلين بهذا الرأى أنفسهم وذلك إذا تعلق الأمر بإخفاء أشياء مثلية وهو ما تستبعد أن يكون المشرع قد قصده. من ذلك أنه إذا اشترى المتهم منقولات محصلة من جنابة أو جنحة وخلطها بمنقولاته الأخرى المماثلة أو أنه أدخل فى حسابه فى المصرف مبلغ المال الذى سلمه إليه المختلس فإن السؤال الذى يثور عن مثل هذه الوقائع هو متى ينتهى الإخفاء حتى يمكن أن يبدأ حساب مدة التقادم. أى هل يبقى الإخفاء قائماً ما دام لدى المخفى أى مقدار أو مبلغ مساو لما تحصل عليه باعتبار أن هذه الجريمة تتحقق بإخفاء كل أو بعض ما تحصل من الجريمة، أم أن الإخفاء

(1) دؤوف عبد ص 648 - السعيد مصطفى السعيد ص 367. انظر أيضاً نقض مصرى 2/8 1948 م أحكام النص ص 5 رقم 104 ص 321 وأيضاً 30 1934/4 م مجموعة القواعد القانونية ج 3 رفه 240 ص 323

يتمى بإخراج أول مقدار أو مبلغ مساو لما حصل عليه . ولا يشترط لقيام هذه الجريمة توافر أى قصد خاص لدى الجانى مثل نية تملك لأشياء أو استعمالها للحصول على نفع غير مشروع للجانى نفسه أو لغيره⁽¹⁾.

والغلط فى الوقائع المكونة للركن المادى لهذه الجريمة ينفى القصد الجنائى . أما الغلط فى قاعدة من قواعد القانون الجنائى فلا يجوز الاحتجاج به تبريراً للفعل (م 3ع) ولذا فإذا اعتقد المستلم بأن الأشياء التى استلمها قد حصلت عن فعل يختلف عن الفعل الذى وقع فهذا الخطأ يعد خطأ فى الوقائع يجب أن يعتد به لنفى جريمة الإخفاء . أما إذا اعتقد المستلم أن فعل الإخفاء لا يكون جريمة فى القانون أو أنه اعتقد بأن الجريمة المحصل منها الشئ يتوقف تحريكها على شكوى الطرف المتضرر ، فإن غلطه يعد غلطاً فى القانون الجنائى لا يعتد به لنفى جريمة الإخفاء .

ويلاحظ أن إثبات علم الفاعل بأن الأشياء التى استلمها أو مكن الغير من الحصول عليها هى أشياء متحصلة من جريمة (جناية أو جنحة) أمر كثيراً ما يتعذر إقامة الدليل عليه ، غير أن هذا العنصر يمكن الاستدلال عليه من مختلف ظروف الواقعة ، كوصف الأشياء أو حالة عرضها أو ثمنها ذلك أن هذه العناصر تجعل من شخص من متوسط الناس فى تفكيره وتجربته يدرك بأن تلك الأشياء قد تحصل عليها حائزها بطريقة غير مشروعة ، أما إذا لم يثبت علم الفاعل الأكيد بمصدر الأشياء فإنه لا يمكن عقابه بموجب جريمة الإخفاء ولكن يمكن عقابه بموجب المادة 505 من قانون العقوبات السابق بيانها . ولذا فقد رأى البعض أن التوسع فى العقاب على هذا النحو ينطوى على خطر الحد من حرية التعامل لما يلقيه على المشتري من عبء التحرى والبحث عن مصدر الأشياء خصوصاً فى حالة رخص الثمن إذ يكون المشتري فى هذه الحالة بين أمرين : إما أن يرفض الشراء كلية ، وإما أن يقع تحت طائلة العقاب . وهو أمر كثيراً ما يصعب قبوله عملاً⁽²⁾.

(1) فى حين تنص المادة 648 من قانون العقوبات الإيطالى بأن الجانى يجب أن يفصد تحقيق نفع لنفسه أو لغيره .

(2) رؤوف عبيد ص 646 وادوار غالى النهمى ص 461 .

الفصل الثاني

العقوبة

يعاقب مرتكب جريمة الإخفاء بالحس مدة لا تزيد على سنتين. أما إذا كان الجاني يعلم بأن الأشياء التي تسلمها أو أخفاها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد فإنه يحكم عليه بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة. وبذلك يتضح أن المادة 465 مكررة (أ) عقوبات الخاصة بجريمة الإخفاء تفرق بين صورتين إحداها بسيطة والثانية مشددة. ونوضح فيما يلي كل صورة منهما:

المبحث الأول الصورة البسيطة

وهي التي يكون فيها علم الجاني مقتصرًا على كون الأشياء التي تسلمها أو أخفاها محصلة من سرقة أو من جنابة أو حنطة دون الإحاطة بكنه هذه السرقة أو الجنابة أو الجنحة على وجه التحديد. وفي هذه الحالة يعاقب الجاني بالحس مدة لا تزيد على سنتين (م 465 مكررة (أ) ع). وطبقاً للقاعدة العامة المقررة في قانون العقوبات، فإن هذه العقوبة لا يجوز أن تقل بأي حال من الأحوال عن أربع وعشرين ساعة (م 22 ع). أما في حالة الشروع فإن الجاني يعاقب بالعقوبة المقررة للجنحة الكاملة مع خفض حديها إلى النصف (م 61 ع).

ويلاحظ أن نفس هذه العقوبة تكون واجبة التطبيق على من مكن الغير من الحصول على شيء من الأشياء المذكورة ولو كان الجاني يعلم بحقيقة السرقة أو الجنابة أو الجنحة المتحصل منها الشيء على وجه التحديد.

ويرجع ذلك إلى أن الفقرة الثانية من المادة 465 مكررة (أ) عقوبات التي قضت بتشديد العقاب - على النحو الذي مشير إليه - قد اقتضت على ذكر حالة علم الجاني بأن الأشياء التي تسلمها أو أخفاها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، ولكن لم يرد بها ذكر علم الشخص الذي مكن الغير من الحصول على هذه الأشياء. مما يعنى أن تشديد العقوبة قاصراً على من تسلم أو أخفى أشياء وهو يعلم بأنها متحصلة من جناية أو جنحة عقوبتها أشد من جريمة الإخفاء (أى أكثر من ستين) أما من يمكن الغير من الحصول على شيء من الأشياء المذكورة فإنه يعاقب دائماً بعقوبة الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة 465 مكررة (أ) عقوبات، ولو كان يعلم بأن تلك الأشياء مصدرها جريمة أشد من جريمة الإخفاء، ولذا فإذا كان من مكن الغير من حيازة أشياء يعلم بأنها متحصلة من جناية سرقة بإكراه فإنه يعد مرتكباً للجنحة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة 465 مكررة (أ) عقوبات، وذلك رغم علمه بأن الأشياء متحصلة من جناية سرقة بإكراه المعاقب على ارتكابها بعقوبة أشد من عقوبة جنحة الإخفاء.

المبحث الثانى الصورة المشددة

وهى التى فيها يكون من تسلم أو أخفى الأشياء يعلم بأنها متحصلة من جناية أو جنحة عقوبتها أشد من العقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة 465 مكررة (أ) عقوبات، وفى هذه الحالة يعاقب الجاني بالعقوبة المقررة لهذه الجناية أو الجنحة. مثال ذلك أن يعلم الجاني بأنه يتسلم أو يخفى أشياء مصدرها جناية سرقة بإكراه (م 450 ع) أو جناية احتلاس (م 27 من القانون رقم 2 لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصادية) أو جناية رشوة (م 29 من القانون رقم 2 لسنة 1979 السابق ذكره) أو جنحة سرقة مصحوبة بأكثر من طرف مشدد (م 447 ع) أو جنحة نصب (م 461 ع) أو جنحة خيانة الأمانة (م 465 ع).

ويجب أن يكون العلم بوصفه الجناية أو الجنحة معاصراً لبدء الحيازة (التسلم أو الإخفاء)، وذلك طبقاً لما سبق أن أشرنا إليه من أن جريمة الإخفاء جريمة وقتية لا مستمرة استمراراً متجدداً.

ويشترط لعقاب الحاني بالعقوبة المشددة المقررة للجناية أو الجنحة

المتحصلة منها الأشياء أن يقوم الدليل على علم الجاني بحقيقة تلك الجريمة أو الحسنة ولا يكفى أن تذكر المحكمة أن المتهم كان يعلم بطروف الجريمة دون أن توضح الوقائع التي استندت عليها لإثبات ذلك العلم⁽¹⁾.

رد الأشياء المضبوطة:

تنص المادة 86 من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «يكون رد الأشياء المضبوطة إلى من كانت في حيازته وقت ضبطها. وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها، يكون ردها إلى من فقد حيازتها بالجريمة، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون»، وتطبيقاً لذلك فقد حكم بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قصى برد المضبوطات التي دين الطاعنان الأول والثاني بإخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية إلى هذه الأخيرة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون⁽²⁾.

(1) انظر في هذا الشأن نفض مصرى أول يناير 1923 المحاماة ص 3 رقم 146 ص 203 وأيضاً ديسمبر 1966 أحكام النفض ص 17 رقم 226 ص 1195.

(2) نفض مصرى 22 أكتوبر 1963 م مجموعة أحكام النفض ص 14 رقم 112 ص 670

الباب الأخير

أحكام مشتركة عَدَم إقامة الدعوى على ذوى القرى

تضمن الفصل الثالث من الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات نصاً وحيداً هو نص المادة 466 يقضى بأنه «لا تقام الدعوى على من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ضد الزوج أو أحد الأصول أو الفروع إلا بناء على طلب المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن الدعوى في أية حالة كانت عليها. وله أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت. ولا تطبق أحكام هذه المادة على الجرائم المصصة على الأموال إذا استعمل العنف ضد الأشخاص في ارتكابها».

ويلاحظ أن أحكام هذا النص تسرى على جميع الجرائم المنصوص عليها في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات من جبايات وجنح، أى على جرائم الأموال المقررة في المواد 444 - 465 مكررة (ب).

ويهدف المشرع بوضعه هذا النص الحفاظ على العلاقات العائلية التي هي أساس وجود المجتمع وبقائه.

ويشترط لتطبيق النص المذكور أعلاه على من يرتكب إحدى جرائم الأموال الواردة في الباب السادس من قانون العقوبات ضد الزوج أو أحد الأصول أو الفروع، ألا يستخدم العنف ضد الأشخاص في ارتكاب الجرائم المشار إليها. أما إذا استعمل الجاني أية وسيلة أخرى في ارتكاب تلك الجرائم ولو كان استعمال العنف ضد الأشياء فإن ذلك ليس من شأنه أن يرفع القيد الموضوع على النيابة العامة في إقامة الدعوى الجنائية على الجاني.

وإذا ارتكب الجاني إحدى جرائم الأموال السابق الإشارة إليها ضد الزوج

أو أحد الأصول أو الفروع، ولم يستخدم العنف ضد الأشخاص في ارتكابها فإن تحريك الدعوى الجنائية ضده يتوقف على طلب المجنى عليه سواء كانت الجريمة المرتكبة جنابة أو جنحة، ذلك أن النص قد ورد عاماً، ولذا فإنه يبقى على عمومته ويسرى على الجبايات والجنح على حد سواء.

وإذا ساهم في الجريمة عدة أشخاص كفاعلين أو شركاء فإنه لا يستفيد من تطبيق النص المذكور غير من ورد ذكرهم فيه. ويرجع ذلك إلى أن هذا المانع للعقاب قد روعي عند تقريره اعتبارات شخصية تتعلق بالعلاقة بين الجاني والمجنى عليه، ولذا فلا يستفيد منه غير الجاني الذي تتوافر فيه هذه العلاقة. ولذا فقد حكم بأنه متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في جريمة السرقة أثراً يمتد إلى الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون⁽¹⁾.

ويلاحظ أنه طبقاً للنص المذكور أعلاه فإن للمجنى عليه أن يتنازل عن الدعوى في أية حالة كانت عليها، وله أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت.

(1) نص مصري 1956/10/8 م مجموعة أحكام القضاء ص 7 رقم 372 ص 1001

أهم المراجع

أولاً - باللغة العربية:

أ - كتب ورسائل وبحوث:

- 1 - ادوار غالى الذهبي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثانية 1976 م.
- 2 - أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص 1968 م.
- 3 - أحمد أمين - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثالثة - مكتبة النهضة ببيروت وبغداد.
- 4 - ادوار عيد - الحماية القانونية للشيك 1975 م.
- 5 - حميد السعدى - النظرية العامة لجريمة السرقة بغداد 1968 م.
- 6 - حس صادق المرصفاوى - شرح قانون العقوبات الليبي - مذكرات على الآلة الكاتبة - كلية الحقوق - جامعة قاريونس - جرائم الشيك - منشأة المعارف بالإسكندرية 1976 م.
- 7 - خالد الشاوى - الأوراق التجارية في التشريعين الليبي والعراقي - الطبعة الثانية 1974 م.
- 8 - رؤوف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر العربى - الطبعة السابعة 1978 م.
- 9 - عبد الفتاح الصيفى - قانون العقوبات اللبناني - جرائم الاعتداء على أمن الدولة وعلى الأموال - دار النهضة العربية بيروت 1972 م.
- 10 - عبد المهيمن سالم بكر - الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتى - القسم الخاص - طبعة معادة 1977 م مطبوعات جامعة الكويت (م 9 م)

- 11 - على حسن الخلف - بحث فى جريمة السرقة وخيانة الأمانة طعة أولى 1967 م.
- 12 - على على سليمان - شرح القانون المدنى الليبى - منشورات جامعة قاريونس الطبعة الثانية 1978 م.
- 13 - كمال طه - الأوراق التجارية والأفلاس - بيروت 1968 م.
- 14 - محمد رمضان باره - جريمة تعاطى المخدرات - فى قانون المخدرات الليبى رقم 21 لسنة 1971 م - دراسة تقييمية.
- 15 - محمد شاهر حبيب - دروس فى قانون العقوبات الليبى - القسم الخاص - مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة - كلية الحقوق - جامعة قاريونس.
- 16 - مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجزء الثانى - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال 82 - 1983 م دار الفكر العربى.
- 17 - مراد رشدى - النظرية العامة للاختلاس فى القانون الجنائى - الطبعة الأولى القاهرة 1976 م.
- 18 - محمد سامى النبراوى - أحكام السرقة والحرابة - منشورات جامعة قاريونس 1981 م.
- 19 - محمود نجيب حسنى - جرائم الاعتداء على الأموال فى قانون العقوبات اللبناى 1969 م.
- 20 - محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة السادسة 1964 م.

ب - المجموعات والمجلات العربية:

- 1 - مجموعة التشريعات الجنائية 1978 م - أمانة العدل - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- 2 - الجريدة الرسمية.
- 3 - قضاء المحكمة العليا الجنائى - ثلاثة أجزاء صدرت بتكليف من رئيس المحكمة العليا الجنائى.
- 4 - مجلة المحكمة العليا - يصدرها المكتب الفنى بالمحكمة العليا الليبية.
- 5 - مجموعة القواعد القانونية - أصدرها الأستاذ محمود عمر
- 6 - مجموعة أحكام النقض - يصدرها المكتب الفنى بمحكمة النقض المصرية.

- 7 - مجموعة المبادئ القانونية - أصدرها الأستاذ أحمد سمير أبو شادي.
- 8 - مجلة القانون والاقتصاد - تصدرها كلية الحقوق جامعة القاهرة.
- 9 - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - تصدرها جامعة عين شمس بمصر.
- 10 - المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم - أصدرتها وزارة العدل بمصر.
- 11 - دراسات قانونية - مجلد سنوي يصدر عن أعضاء هيئة التدريس بكلية القانون - بجامعة قاريونس.
- 12 - مجلة مصر المعاصرة - تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

ثانياً - باللغة الإيطالية :

أ - الكتب والبحوث :

- 1- Bruti Libranti, Furti MINORI en Enciclopedia del diritto vol XIII Milana 1960.
- 2- De, MARSICO, A. DELITI, conto il patrimonio Napoli, 1951.
- 3- F. ANTOLISEI, Manuale di diritto penale parte speciale I.Sesta Edizione aggiornata, A cura di L.conti ed. Giuffre Milana, 1972
- 4- Ferrando Montovani Furto (dir. pen comune) in novissimo digesto italino vol. VII.
- 5- 6- MAGGIORE, principi di dr. pen. 1937.
- 6- Remo, Pannian, il possesso nel dir. pen. Milano 1924
- 7- vincenzo Manzini, trattato di diritto penale italiano quarta edizione Torino

ب - المجموعات والمجلات :

- 1- I codici penali annotati, Giuseppe Lattanzi Milano, Dott- A. Giuffre
- 2- Relazione Ministeriale sul progetto definitivo del codice penale Italiano
- 3- Revista Italiana di diritto e procedura penale, Milano, Dott- A. Giuffre.

محتويات الكتاب

	مقدمة
5	تقسيم جرائم الأموال
5	الباب الأول: السرقة
7	تمهيد
7	علاقة أحكام السرقة الواردة في قانون العقوبات بأحكام القانون رقم 148 لسنة 72 م في شأن إقامة حدى السرقة والحراية
8	موضوع الحماية الجنائية ..
11	الفصل الأول: السرقة البسيطة
14	النص القانوني
14	المبحث الأول: أركان الجريمة
14	المطلب الأول: الاختلاس:
15	1 - فعل الاختلاس
16	2 - عدم رضا حائز الشيء
20	التسليم النافى للاختلاس
22	بعض صور التسليم
24	التسليم المعلق على شرط
24	التسليم الحاصل بناء على خطأ أو غلط
27	تسليم شيء وبداخله شيء آخر لا يعلم به المسلم
28	السرقة بالطريقة الأمريكية
30	وجود الشيء في حوز مغلق
31	سرقة العمال والأشخاص النازلين في مكان واحد
34	الاختلاس التام والشروع فيه
35	

40	المطلب الثاني : محل الاختلاس :
40	1 - المال المادى أو الطاقة
41	قيمة المال
43	المال المادى
44	الطاقة الكهربائية وسائر أنواع الطاقة ذات القيمة الاقتصادية
48	2 - مال منقول
50	3 - مملوك للغير
52	سرقة الشخص لماله
53	اختلاس الأشياء المشتركة أو المشاعة
55	المال المباح
58	المال المتروك
61	المطلب الثالث : الركن المعنوى - القصد الجنائى ..
61	أ - القصد الجنائى العام
62	القصد الجنائى الخاص (نية التملك)
64	معاصرة القصد الجنائى لفعل الاختلاس
67	تعليق نية التملك على شرط
68	إثبات القصد الجنائى
68	المبحث الثانى : العقوبة
69	الفصل الثانى : السرقة المشددة
69	تمهيد وتقسيم
70	المبحث الأول : الظروف المشددة
70	تمهيد وتقسيم
	المطلب الأول : الظروف المشددة الواردة بالفقرة الأولى من المادة 446
70	عقوبات
	1 - إذا حصلت السرقة بطريقة التسلل إلى بناء أو مكان آخر مسكون
	أو معد للسكن أو من أحد ملحقاته أو من أحد المحلات المعدة
70	للعبادة
71	أ - البناء أو المكان المسكون
72	ب - المكان المعد للسكن

- 74 جـ - ملحقات المكان المسكون أو المعد للسكن
- 74 د - المحلات المعدة للعبادة
- 2 - إذا حصلت السرقة باستعمال العنف ضد الأشياء أو باستعمال مفاتيح مصطنعة:
- 75 أ - استعمال العنف ضد الأشياء
- 76 ب - استعمال مفاتيح مصطنعة
- 78 3 - إذا حصلت السرقة ليلاً
- 79 4 - إذا حصلت السرقة في طريق عام خارج المدن والقرى
- 81 5 - إذا ارتكبت السرقة بإساءة علاقة مساكنة أو ضيافة
- 83 **المطلب الثاني: السرقة المشددة المقررة في الفقرة الثانية من المادة 446**
- 85 **عقوبات**
- 1 - إذا ارتكب الجريمة خادم ضد مخدومه أو مستخدم أو عامل أو صانع في مخزن من استخدمه أو مستودعه أو حانوته أو في المحل الذي يعمل فيه عادة
- 85 2 - إذا ارتكبت الجريمة من أحد المحترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى وسيلة نقل أخرى أو من أى شخص آخر مكلف بنقل الأشياء أو أحد أتباعهم إذا كانت الأشياء المذكورة قد سلمت إليهم بصفتهن السابقة
- 87 3 - إذا وقعت السرقة على منقولات موجودة في إدارات أو منشآت عامة أو كانت معروضة بحكم الضرورة أو العادة اعتماداً على الثقة العامة أو معدة لخدمة عامة
- 91 أ - سرقة المنقولات الموجودة في إدارات أو منشآت عامة
- 92 ب - المنقولات المعروضة بحكم الضرورة أو العادة اعتماداً على الثقة العامة
- 93 جـ - المنقولات المعدة لخدمة أو مصلحة عامة
- 95 4 - إذا كان الجاني يحمل وقت ارتكاب السرقة سلاحاً ظاهراً أو محباً
- 96 5 - إذا حصلت السرقة من ثلاثة أشخاص أو أكثر أو ارتكبها شخص واحد متحلاً بصفة الموظف العمومي
- 98 أ - تعدد الخيانة
- 98

	ب - ارتكاب السرقة من شخص واحد متحمل صفة الموظف العمومي
99	6 - إذا وقعت السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من المواشى مجتمعة في قطيع أو على ثلاثة رؤوس من البقر أو الخيل أو الإبل ولو لم تكن مجتمعة في قطيع
100	أ - أن تقع السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من المواشى مجتمعة في قطيع
100	ب - أن تقع السرقة على ثلاثة رؤوس أو أكثر من البقر أو الخيل أو الإبل
101	المبحث الثاني: تعدد ظروف التشديد
101	بيان الظرف المشدد في الحكم
104	المبحث الثالث: السرقة بالإكراه
105	النص القانوني
105	صور هذه الجريمة
105	المطلب الأول: عناصر الجريمة
107	1 - وقوع الإكراه على إنسان
107	2 - الإكراه
109	3 - الرابطة بين الإكراه والسرقة
111	الطبيعة القانونية للإكراه
114	المطلب الثاني: العقوبة
115	المطلب الثالث: تمييز جريمة السرقة بالإكراه عن غيرها من الجرائم الأخرى المشابهة لها
116	الفصل الثالث: السرقة المخففة
119	تمهيد وتقسيم
119	المبحث الأول: سرقة الاستعمال
121	تمهيد وتقسيم
121	المطلب الأول: سرقة الاستعمال المؤقت
122	الفرع الأول: عناصر الجريمة
122	أ - العنصر المادي

124	ب - رد الشيء المسروق حالاً بعد استعماله
125	ج - القصد الجنائي
125	الفرع الثاني: العقوبة
	المطلب الثاني: سرقة المركبات الآلية والزوارق الحربية للاستعمال المؤقت
129	الفرع الأول: عناصر الجريمة
129	أ - أن تقع السرقة على مركبة آلية أو زورق بحري
129	ب - رد المسروق بعد استعماله
130	ج - القصد الجنائي ..
130	الفرع الثاني: العقوبة .
131	المبحث الثاني: سرقة الأشياء النافهة لسد حاجة ماسة
131	المطلب الأول: عناصر الجريمة
132	أ - أن تقع على أشياء ذات قيمة نافهة
132	ب - أن تكون سداً لحاجة ماسة
133	ج - القصد الجنائي
134	المطلب الثاني: العقوبة
135	المبحث الثالث: السرقة عن طريق قطف السنايل أو النقاطها
135	المطلب الأول: عناصر الجريمة
136	أ - الفعل المادي
136	ب - القصد الجنائي
137	المطلب الثاني: العقوبة
137	الباب الثاني: النصب
139	النص القانوني
139	التعريف بجريمة النصب وتمييزها عن غيرها من جرائم الأموال
143	الفصل الأول: أركان النصب
143	المبحث الأول: الركن المادي
143	المطلب الأول: السلوك الإجرامي
	المطلب الثاني: النتيجة - وهي حصول الجاني لنفسه أو للغير على نفع غير مشروع إضراراً بآخرين .
165	

	المطلب الثالث : علاقة السببية
169	المبحث الثاني : موضوع النصب
171	المبحث الثالث : الركن المعنوي (القصد الجنائي)
172	الفصل الثاني : عقوبة النصب
175	الباب الثالث : الصك غير القابل للوفاء
179	النص القانوني
179	الفصل الأول : جريمة إعطاء صك صحيح ..
181	المبحث الأول : أركان الجريمة
181	المطلب الأول : محل الجريمة وهو الصك (الشيك)
182	الصك السياحي أو شيكات المسافرين
186	المطلب الثاني : الركن المادي :
187	أولاً : إعطاء الصك
188	ثانياً : عدم قابلية الصك للوفاء
192	1 - كون الصك لا يقابله رصيد أو أن الرصيد أقل من قيمة الصك
192	2 - كون الصك لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب
194	3 - إعطاء الصك ثم سحب الرصيد كله أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا
194	يفي بقيمة الصك
195	4 - إعطاء الصك ثم أمر المسحوب عليه بعدم الدفع
200	المطلب الثالث : الركن المعنوي (القصد الجنائي)
203	المبحث الثاني : العقوبة
205	الفصل الثاني : جريمة إعطاء صك معيب
205	المبحث الأول : أركان الجريمة
205	المطلب الأول : محل الجريمة
206	المطلب الثاني : الركن المادي
206	أ - إعطاء صك معيب
206	ب - عدم قابلية الصك للوفاء
208	1 - خلو الصك من الاسم
209	2 - خلو الصك من أمر الدفع بدون قيد
210	3 - خلو الصك من ذكر المصرف المسحوب عليه

211	4 - خلو الصك من تاريخ أو مكان الإصدار
212	5 - إصدار الصك بتاريخ كاذب
	6 - جعل الساحب نفسه المسحوب عليه ما لم يكن مسحوباً على منشآت مختلفة تابعة للساحب
213	المطلب الثالث: الركن المعنوي (القصد الجنائي)
213	المبحث الثاني: العقوبة
214	الفصل الثالث: أحكام الشروع والتعويض المدني (أحكام مشتركة)
216	المبحث الأول: الشروع
216	المبحث الثاني: الادعاء مدنياً
217	الباب الرابع: خيانة الأمانة
219	تمهيد
219	الفصل الأول: أركان الجريمة
220	المبحث الأول: الركن المفترض
220	إثبات التصرف
225	المبحث الثاني: مال منقول مملوك للغير
227	ملكية المنقول لغير الجنائي
229	المبحث الثالث: السلوك الإجرامي
229	النفع غير المشروع
234	المبحث الرابع: القصد الجنائي
235	الفصل الثاني: عقوبة خيانة الأمانة
239	رفع الدعوى بناء على شكوى الطرف المتضرر
239	تشديد العقوبة
242	1 - الوديعة الاضطرارية
242	2 - إساءة استعمال السلطة
244	3 - إساءة العلاقات العائلية
245	4 - إساءة علاقات الوظيفة أو العمل
245	5 - إساءة علاقة المساكنة أو الضيافة
246	الشروع في الجريمة
247	الباب الخامس: جريمة العثور على منقول ضائع بنية تملكه
249	

249	تمهيد
251	الفصل الأول : أركان الجريمة
253	المبحث الأول : الركن المفترض
257	المبحث الثاني : المحل المادى
257	المبحث الثالث : السلوك الإجرامى
258	المبحث الرابع : الركن المعنوى (القصد الجنائى)
260	الفصل الثانى : العقوبة
261	الباب السادس : إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة
261	تمهيد
263	الفصل الأول : أركان الجريمة
263	المبحث الأول : محل الجريمة
267	المبحث الثانى : الفعل المادى
270	المبحث الثالث : القصد الجنائى
274	الفصل الثانى : العقوبة
274	المبحث الأول : الصورة البسيطة
275	المبحث الثانى : الصورة المشددة
276	رد الأشياء المضبوطة
277	الباب الأخير : أحكام مشتركة - عدم إقامة الدعوى على ذوى القربى
279	قائمة أهم المراجع
283	محتويات الكتاب

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب شرح الأحكام القانونية لجرائم الإعتداء على الأشخاص الواردة في القسم الخاص من قانون العقوبات الليبي . وهي جرائم القتل والإيذاء وجرائم الخطر على حياة الأفراد أو سلامتهم ، وجرائم الإجهاض ، والجرائم ضد الحرية والمرض والأخلاق ، طبقاً لآخر التعديلات التشريعية لهذه الأحكام وقد تمت هذه الدراسة بالإستعانة بأحكام القضاء الليبي والدراسات الفقهية المقارنة وأحكام القضاء الأجنبي ، مما يعطى القارئ فكرة عن التفسير الفقهى والقضائى الأجنبى لنصوص قانون العقوبات الليبي .

الشم 2000 درهم

